

# **Dreanched Book**

**TOTAL DAMAGE  
BOOK**

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_190405**

UNIVERSAL  
LIBRARY













# كتاب

التحفة الادبية في تاريخ ممدن

المالك الاورباوية

تأليف

الوزير الخطير والعالم التحرير كيزو الشهير

ترجمة

الخواجه حنين نعمة الله خوري

---

طبع في الاسكندرية في مطبعة الاهرام سنة ١٨٧٧ مسيحية

الموافقة سنة ١٢٩٤ هجرية

الى

اعتاب صاحب السمو حضرة

# الخير واسماعيل

عزير مصر المعظم

على سبيل العبودية

من مترجم

## مقدمة للترجم

الحمد لله الواحد الاحد . الفرد الصمد . الذي خلق  
الانسان . وفضل بجوهر العقل على سائر الحيوان . وورثه بالحكمة  
والشجاعة . والكرم والوداعة . ووهبه فن الاختراع والاحتياال .  
حتى استخدم البرق عوض السعاة والبخار عوض الزحاح  
السابجة بباهراته في كبح البحار . وعلامن الرياح بمركباته الهوائية  
فروع الاطيار . وابتدع نظراً زجاجياً رصد به النجوم الثابتة  
والسائرة . وانتصب رقيباً للكواكب المحبوبة والظاهرة . على انه  
عاجز عن خلق خردلة او حبة من الرمال . فله وحده العظمة  
والقدرة والكمال . اما بعد فهذه تحفة ادبية . ومجموعة  
حول الفوائد التاريخية . فهي نزهة للخواطر زهية .  
وروضة فاحت روائح ازهارها الزكية الفها باللغة الفرنسية .  
الوزير كينز وصاحب الشهرتين السياسية والعلمية . وهي تحتوي  
على اربع عشرة مقالة . كشف فيها الحجاب عن اصل التمدن وازاله .  
وكان بخطابها ( سنة ١٨٢٨ ) على العلماء والاعيان بصفة دروس .  
فهي فخر من حلي العروس . استخرجتها الى اللغة العربية الجميلة .  
واستعملت في استخراجها الدقة الجزيلة . واظن اني ملت المرام .  
وجاءت الترجمة موافقة للاصل على التمام . وان عباراتها وضبعة .

وكل معانيها صريحة . وإن من طالعها ودقّ وتأنّى . لا يفوته المعنى بل يحصل على ما تمنى . وإن الصعوبة الناشئة عن تعدد وتنوع المواضيع التي نخونها . ودقة المعاني السياسية والفلسفية التي تعيها . نذكر المترجم أن قصر عن استيفاء كامل حقوق العبارة العربية الفصيحة . إذ الترجمة لا يشترط فيها سوى المعاني الوضعية . مع اتباع مذاهب الأعراب الصحيحة . وخير للمترجم أن يقصر في الصراحة . من أن يخلّ بالمعاني والصراحة . فالذي أرجوه من أهل هذا الفن ومن أهل العرفان . أن يطالعوا الكتاب بعين الانتقاد والامتحان . على أني مقر بالعجز والتقصير . وراجع ما علمتني بالحلم وكل كريم . بذاجدير . ثم انني قد وضعت مقدمة المترجم الكتاب في صدر الكتاب . لما تضمنته بحق المؤلف والمؤلف من مدح والاطناب . فاستغنيت بها عن كثرة الاسهاب .

لما كان هذا الكتاب من أجل الكتب السياسية والتاريخية التي ترجمت الى لغتنا الشريفة العربية . وكانت ترجمته وطبعه في كندرية مصر المحمية . رايت من الواجب علي اهداءه الى صاحب سمو حضرة الخديو المعظم . وفقاً لما ابدع من غرائب الآثار . حتم . واطلب من المولي ان يرشدني سواء السبيل . وهو حسبي ونعم الوكيل

## مقدمة المترجم الانكليزي

انه بعد مطالعة الديانة التي تعلمنا واجباتنا نحو العزة الالهية  
جل شأنها والطريق التي يجب علينا ان نسلكها لكون من اهل  
المملكة السموية فالن شي يقتضي للانسان درسه ومطالنته هو علم  
السياسة اعني رابطة الالفة بينا وبين ابناؤ جنسنا والقوانين التي  
يجرد السلوك بموجبها نحصل على السعادة والسلامة في المملكة التي  
نحن مختصون بها في هذا العالم . فاذا تقررت صحة هذه القضية لم  
يعد حيثئذ احياج للاسهاب في اثبات حسن ما شرعنا به من  
ترجمة هذا الكتاب الى اللغة الانكليزية ليطلع عليه كل من يقرأها  
اذ المقصود من تأليفه كما يتضح لنا من الكتاب مجملًا ومن معانيه  
مفردةً هو بيان واشهار النظام السياسي العظيم الذي نحن متمتعون  
به الان والذي بواسطته قد حصلنا بوفور على حقوق ابناؤ البحرية  
وخصوصياتهم وفوائد الديانة المسيحية معاً . ثم انه من الواجب  
ان يعتبر هذا الكتاب بالحقبة كتخفة مهداة لبني البشر وذلك ليس  
فقط من جهة النظر اليه على الاطلاق بل ايضاً على الخصوص فانه  
مبني على الخير والسلامة ولم يكن القصد به نسخ بعض اصول النظام



الاجتماعي ولا ابطال البعض من طرائق الاحكام بل بعكس الامر  
 تتعلم منه انه اذا احترمت صفات تلك الطرائق وحقوقها واصول  
 النظام الاجتماعي المختلفة وحصل لها المراعاة الكافية يمكن ان تستعمل  
 هي نفسها لا كساب الانسان السعادة والراحة ان كان باعتبارها  
 ذاتياً او كعضو من اعضاء الهيئة الاجتماعية وعلى راي المؤلف ان  
 جوهر التمدن ان هو الا عبارة عن تقدم الافراد نحو الكمال وعن  
 تحسين حال الهيئة الاجتماعية بجهلتها

ثم ان العلامة كيزو شرع في هذا الكتاب بذكر التمدن الذي  
 حصل في اوربا عموماً منذ انتراض الدولة الرومانية وغزوات البربر  
 الى هذا الوقت ويتم ذلك ببراعة عظيمة وفلسفة حقيقية فانه بسط  
 اولاً لدى التارخى المواد الاصلية التي منها تتركب النظام الاجتماعي  
 الاورباوي ووضح كيفية اختلاف جوهره عن جوهر النظمات  
 الاخرى القديمة او الحاضرة ونسب هذا الاختلاف الى تنوع المواد  
 الاصلية التي تتركب منها ثم انه سرد كل ما استفدناه من الدولة الرومانية  
 والبربر وحكمته الاشراف الالتزامية والترتيبات الكنائسية والمدن  
 المستقلة والحكومات البلدية والملكية ودقق الفحص عن كل تلك  
 المواد الاصلية ووضح انها بانضمام بعضها الى بعض وامتزاجها تولدت  
 منها الهيئة الاجتماعية الحاضرة التي فاقت الهيئات الاجتماعية السالفة

كافة ولم تنزل تترقى في التحسين وألّا انتظام . والعلامة كيزولم يتصر  
 في كتابه هذا على ذكر تلك المواد بنوع بسيط بل عبر بالبلغ فصاحة  
 عن اصل غرسها والمخلات التي نمت فيها وما ابعثته من الاثمار التي  
 بعضها مفيد نافع للتمدن يجب حفظه والبعض بالعكس لا يجدي  
 نفعاً بل مضر يلزم طرحه واعدامه . ثم انه لدى ذكره النتائج الناشئة  
 عن اختلاط تلك المواد الاصلية المتنوعة والمتضادة شرح باختصار  
 عن بعض الوقائع والحوادث العظيمة التي أثّرت تأثيراً ظاهراً  
 في احوال اوربا كغزوات الصليبيين والاصلاح الديني ابي اعتزال  
 البروتستانت والانتقال السياسي الذي حصل في انكلترا وهذه  
 الثلاثة هي من اهمها . ويبحث عن جميعها ببراعة قلم العالم النحرير .  
 فالفصول الاربعة عشر المتضمنة تاريخ التمدن في بلاد اوربا تشتمل  
 على ذكر مواضيع مختلفة من تاريخ تلك البلاد وفي كل واحد منها  
 وصف احد الحوادث العظيمة المهمة التي وقعت في اوربا . فيظهر  
 جلياً من حسن انتظام الموضوع بجملة ومن اثنان شرح وتوضيح  
 كل مادة بمفردها ان هذا الكتاب هو صنعة اسناد ماهر في فن  
 التأليف ذي افكار ثاقبة وبراعة كلية . فالاربعة عشر فصلاً التي  
 يحتويها يتكون منها مجموع واحد مكتمل وهو تاريخ التمدن في بلاد  
 اوربا وبأسلوب كهذا يلتذ ويستفيد من مطالعته المورخ اللبيب

والعالم الثرير والفيلسوف معا . فلا شك ان انتشار هذا التأليف  
 مما يعين على تقدم السياسة ونمو الآداب . والوصية الاولى التي  
 يوصينا بها المؤلف هي تادية الشكر للهبة الاجتماعية التي نحن منها فان  
 الناس في مدى مدة القرون الخمسة عشر انني انتشافيها التمدن  
 وانتشر لم يمتنعوا بحالة احسن واكثر استقلالا من حالتنا المحاضرة  
 سواء كان في الامور الادبية ام المادية . ولكن لا يجب ان نجعل ذلك  
 سببا لقلة النشاط وفتور الهمة ولا لحدة المزاج لان الجهد والحدة هما  
 اسوأ الحالات واشأماها ويجب الانسى ولا يبرح عن اذهاننا ما دمننا  
 مشغولين في امر تحسين التمدن ان العدل والادب واساعة الامور  
 والحرية هي جميعها الوجود التمدن شروط ضرورية . ومن راي  
 المؤلف السديد وفكره المصيب استنباح الفئة التي مرأها توقيف  
 الهبة الاجتماعية على ما بلغت اليه في التنا . وايضا الفئة التي ترغب  
 فرط سرعة تقدمها بوسائل ليست فقط مضررة للبعض بل تملا قلوب  
 اعظم الرجال المتبعين بامنهم وطمانيتها خوفا وهولا . فلا ينبغي ان  
 تنصرف على الموجود والمتخمن من الامور لاننا حينئذ لا نتقدم في درجات  
 الكمال كما انه لا ينبغي ان نسعى ونجتهد بالحصول على نظام اجتماعي  
 وهي قد صورته لنا التخيلات بالوان فاخرة غير ملتفتين الى عدم  
 امكان صب ما عندنا من المواد في قالب ابتدعته العقول فقد طهنا

تجارب الزمن شدة الخطر الحاصل من دفع المال بسرعة مفرطة  
ولوا الى طريق الصواب لان كل امة لها عوايد وعواطف وتقليدات  
مخصصة بها ومع ان الحكماء واهل النهى يعتقدون ان بعض العوايد  
بداخله الخطا والفساد وان بعض العواطف قد يكون على غير  
امتنامة او على اساس غير صحيح وان التقاليد تكون احيانا باطلة  
كاذبة فع ذلك ينبغي لواضع القوانين ان يستعمل الحذاقة والحكمة  
في مداواته تلك العلل لان ادراكها من العدد القليل من الشعب  
غير كاف بل ينبغي تنوير الجمهور واقناعه لكي يمكنه ان يحكم هو ايضا  
بفسادها وخطاها فتسهل حينئذ معالجتها . كما انه يوجد ايضا خطر  
عظيم على الحكومات من مقاومتها جهاراً تصورات الجمهور الوهمية  
ومن معارضتها على الدوام سيل شهواته العرمر اذ انه في اكثر  
الاقوات يجحد عن طريق الصواب ويخرج عن دائرة العقل وليس  
من وسيلة لتسكين هيجانه وترطيب اخلاقه سوى امتداد ونمو العقل  
والادراك بين العامة . وينبغي لواضع القوانين ان يدرك جيداً انه  
لم يدع لامتحان نظريات عقلية بل لاجراء قوانين عملية تناسب  
الهيئة الاجتماعية الموجودة لا لابداع هيئة اجتماعية جديدة فان  
الشعوب موجودة لم يدعها الى الوجود مشترع بشري ومنذ وجودها  
لها قوانين ونظامات فمن دعي لاصلاح تلك القوانين والنظامات

ينبغي له ان يسما بالمبرد لا بالفأس نعم من المتوجب عليه ان يجتهد دائماً بجعلها موافقة ومطابقة لسعادة الناس وميسرة بلوغهم حد الكمال ولكن ينبغي له ان يحاذر جداً من اماتتها اذ ربما تكون حياتها معلقة باحد الامور التي يستحسن تقويمها او حذفها بالكلية فتنتزع معها حياة تلك النظمات والقوانين وحينئذ لا يعود له اقتدار على تطبيقها وردها الى الوجود ويجب عليه خصوصاً احترام الجسم الاجتماعي وجميع اعضائه الذين هم بالحقيقة في حيز الوجود لان المسترعى من شأنه الصيانة والحفاظ لا التجديد والابداع فلا حاجة له ان يبحث عن ضرورة وجود الملك ومراتب الاشراف والاكليروس والجالس المركبة من عموم الالهالي او وكلائهم والحكومات البلدية الى غير ذلك بحسب النظام الذي دُعي لادارته . نعم انه ضروري وجوهري ان يقف على حقيقة امر تلك العناصر المركب منها النظام الاجتماعي وان يكون خبيراً بمزاياها ومعاييرها ولكن ينبغي له ان يتذكر دائماً ان تلك العناصر توجد في كل الشعوب على اختلاف الاحوال والظروف وانه ربما كان متعلّماً بها وجود تلك الامة نفسها التي يعني ويهتم باصلاح شأنها ثم ان اتقان نظام الهيئة الاجتماعية لم يتصل بعد الى درجة ندرك فيها مقدار لزوم السلطات المرتبة في كل مملكة لحفظ وجود تلك المملكة ودوامها . نعم انه لا يوجد شيء

غير قابل التغيير في العالم السياسي والسلطات المختلفة يمكن تغييرها وتبديلها بحسب ظروف الوقت وتنظيمها على التكرار ولكن من الرأي استعمال الحكمة والعقل في هذا الامر لانه لا يسوغ ملاشاة سلطة ما قبل ان يحكم بفسادها الذوق السليم في عموم الهيئة الاجتماعية وان ياتف منها الصالح العام وذلك لان المدة المستطيلة التي كانت فيها تلك السلطة نافذة وتنعم الامة بفوائدها وقتئذ مما يستوجب لها بمقايسة ذلك حق الرعاية والحرمه والصيانة حفظاً للامن والاطمئنان . فلاعانة التمدن وترقيته ينبغي لكل حكومة متصفة بالعقل والدراية ان تنفي ما يجب من الاكرام والحماية لكل نظام وجد في المملكة وان تجتهد في ذات الحين بتسهيل طرق التمدن لكي ياخذ في الامتداد والتقدم ويمكنه الانتقال الى هيئة اخرى في المستقبل . ومن الضروري ان نجعل هذين الامرين متصداً لها وغاية لكدها وجدها . ويجب عليها ايضاً تأدية المراجعة اللائقة بحق الحرية والسعي في تقويتها وتمكينها مجتهداً بان يكون للامة فكر واحد وارادة واحدة حتى يصبح الجميع كشخص واحد . ولنجاح اعمالها الرجعة لخير الامة وسعادتها يتنضي لها ايضاً ان تنتخب لوظائف المملكة رجالاً ماهرين يقومون بها حق القيام وعلى وفاق الصالح العام وتجميل نفوذاً عظيماً لارباب العقول والمعارف المتسربلين باثواب الفضيلة

ذوي الحذافة والخبرة التامة الذين لم الغرض الأكبر في ارتقاء الهيئة الاجتماعية ونموها ويستطيعون انقاذها من الاخطار والاهوال باكثر سهولة وراحة مما يستطيعه غيرهم من الرجال . فلنوال هذا المقصود يقتضي اذن ان يكون مرشدو الهيئة الاجتماعية متشخصين بالفضائل البهية ومزنيين باسمى المواهب العقلية فهل توجد تلك الصفات الجلية عند جمهور العامة او هل يوجد برهان على ان الجمهور يتلقى بالقبول الرايات الحميدة السديدة او هل يوجد رجال ولومها اشتهروا في الصبر والاحتمال يسيرون على فرط وقاحه وغباوته او هل يستطيع اغفل الرجال واحذقهم ان يضع قانونا لمنع تعديده وشكيمه للجاحه . او هل ترى في اعماله وحدة القصد او البصيرة او النظر في مستقبل الاحوال او حسن المشاورة او الكرم اللزوم لنجاح المشروعات العظيمة او حسن التدبير والتصرف في ايرادات الحكومة فالامتحان يوافينا بالجواب على جميع هذه السوالات وتاريخ الامم الحرة كافة ينبئنا عن قلة الثبات وعدم تقدير العقاب والخوف المعدى والتبذير والبلل التي هي دايما من اوصاف الجمهور واطوارهم واما الحكومة المتقدمة القانونية فمن شأنها ضم كامل قوات المملكة لمعاونة بعضها بعضا لانقسامها وتفرقها . فلا ترغب في طائفة الاشراف لمقاومتها جمهور الشعب ولا ترغب في ان تكون رعا

الشعب مخصصة للإشراف ولا تعني بموازنة القوات بعضها بعضاً بل  
 جل مرادها اتحاد الجميع سويةً وبالاختصار فإن الحكومة المتقدم  
 ذكرها لا تطع في استخراج إرادة واحدة من عموم الآراء المختلفة بل  
 لحصولها على اتفاق الأمة واتحادها بالارادة تصني إلى آراء جميع المراتب  
 والدرجات التي في الأمة وتستشير كل الصالح والفوائد العامة  
 وتستمع جميع الدعاوي ثم إن الرجال الذين لهم الإدراك الأسمى  
 والفصائل العليا في المملكة يفصلون ويخصمون الدعاوي جميعها  
 بحكم قاطع ماضٍ لا يرد عليه ولا يستأنف إلى ديوان أعلى . فبالحقيقة  
 إن الأمة التي تحكم نفسها على هذا المنوال تكون سعيدة ومديدة الأيام .  
 لكن كل نظام بشري له نهاية كما كان له بداية فقط غاية أجله  
 لا تدرك . ولا تشرف أمة على الخراب والذباب الأسباب معاً  
 وتقاوى أهلها ومتى بلغ الإنسان أسنى درجات الكمال في هذه الدنيا  
 فلربما يستطيع حينئذٍ احضار مدة استمرار الهيئة الاجتماعية المنتظمة  
 بحسب الاحتمال ومن ترى يعلم ماذا تكون نتيجة امتداد الإدراك في  
 كل طبقات الأمة ودرجاتها فإن ذا الأمر يستحق الامتحان والخبرة  
 ودنوآنه أسبغ ضياءً لامعاً على مستقبل زمن البشر . أما نحن فلنعتبر  
 جيداً أن الرجال الأفاضل ذوي اللياقة والكفاية الذين هم  
 منزهون عن الفساد والرشوة مهما كان حظهم ومهما كانت قسمتهم



فهم دائماً في حالة تناسبهم وسواء كانوا في درجات سامية أم في حالة  
دنية فيحصلون على النعمات التي توافق طبيعتهم وتليق بمشربهم ومأهم  
الآلات سعيدة استعملتها الحكمة الربانية لاسعاف اعمال التمدن  
وتحسين احوال الممالك وترقي سعادة البشر . فيمكننا ان نتأكد اذا ان  
الهيئة الاجتماعية التي ترى في اجيالها المتتالية كثيراً من هؤلاء الرجال  
تكون مخلدة الوجود عدية الفنا

## التمثالة الاولى

موضوع الكتاب اي تاريخ التمدن الاوروباوي . ما اعانف به فرنسا على تمدن اوروبا . في ان التمدن بروى ويحدث به . في كونه من اعم الحوادث التاريخية . معنى لفظه تمدن بحسب وضعها الاصطلاحي عند العامة . التمدن عبارة عن حادثين عظيمين اولهما هو حال الهيئة الاجتماعية وثانيها هو حال افرادها براهين هذه القضية . ان هذين الحادثين مرتبطا احدهما بالآخر ويولد احدهما الآخر عاجلاً او آجلاً . هل غاية الانسان تقتصر على حاله الحاضرة فقط اي الاجتماعية . تاريخ التمدن ممكن اعتباره والنظر اليه من وجهين . صورة ترتيب هذا الكتاب . حالة العقل في الوقت الحاضر وحالة التمدن في المستقبل ايها السادة

انني منشكر جداً لما ابتسموه لي من مزيد الالفتات ويسوغ لي ان اتخذ ذلك دليلاً على دوام المحبة بيننا مع كوننا افترقنا مدة طويلة من الزمان . قلت ان المحبة لم تنزل باقية بيننا ظاناً اني مشاهد في هذا المحل ذات الأشخاص الذين كانوا يحضرون اليه منذ سبعة اعوام ويشاركونني في اعماله فالسماح ايها السادة لان مزيد التفاتكم الي قد امال حولي عن استوائها . . . . . ورجوعي الي هذا المكان جعلني اتوهم ان جميع اصحابي القدماء رجعوا اليه ايضاً كانه لم يحدث تغيير ولا انقلاب مع ان الامر بالعكس . فمن مدة سبعة اعوام كنا

تاريخ  
التمدن في  
اوربا

نأتمى الى هذا المكان على غير راحة مشوشى الأذهان مثقلين بأفكار  
 مكثرة محاطين بالصعوبات والاختار وشاعرين بالضرر الذي كان  
 يتهددنا ولم نجد لدفعه سبيلاً مع كل ما أبديناه من الرزانة  
 والاحتراز . وأما الآن فقد اتينا جميعاً بقلب مطمئن وبال مستريح  
 احرار الافكار رجاؤنا وطيد وليس لنا سوى وجه واحد نظهر به متنا  
 وتشكرنا الواجبين وهوان ندوم في جمياتنا ودروسنا على الرصانة  
 والتوقى للذين اظهرناهم بينما كنا نرتعد خشية من منعنا عن اتمام  
 مرغوبنا لان الخطب السعيد قليل الثبات سريع الزوال والرجا  
 كالجزع يقتضي له حكمة والنقاة يقتضي لها مداراة وانتباه مثل  
 الاشراف على المرض واننى لموقن بانكم ستراعون هذا الامر وان المحبة  
 والامتزاج وموافقة الاراء والاحساسات انى جعلتنا ان نكون متحدين  
 سوية فى ايام الصعوبات والاهوال وعصمتنا يومئذ عن الخطا سوف  
 نجعلنا متحدين ايضاً فى ايام السعادة والراحة وتساعدنا على اجتناء  
 اثارها . فاننى واثق بكم من قبيل ذلك . ثم انه لم يبق سوى القليل  
 الى منتهى هذا العام ولم يعط لي الابرهة وجيزة لكي افكر بالمواد التي  
 ينبغي لي ان اجعلها موضوعاً لخطابى . فبحثت عن الموضوع الممكن  
 حصره على احسن وجه سواء كان في مدة الاشهر القليلة الباقية من  
 هذه السنة او في الايام الوجيزة المرخص لي بالاستعداد فيها فوجدت

ان ذكر تاريخ اوربا عموماً في الازمنة المتأخرة من جهة التمدن ونموه  
 واتساعه اوبالحري ضرورة طرف الى تاريخ تمدن اوروبا بوجه العموم  
 واصل منشأه ومسيره وغايته وصفاته هو اجل موضوع يناسب ما بقي  
 عندنا من الوقت فلذلك قد صممت النية على مخاطبتكم بهذا الموضوع  
 قلت انني اخاطبكم عن تمدن اوروبا لان وجود تمدن اوروباوي  
 من الامور الواضحة . ومالك اوروبا ولئن كانت مختلفة ليس لها الا  
 تمدن واحد لا تناسرى التمدن على اختلاف الامكنة والازمنة والاحوال  
 ينتج من وقائع وحوادث متشابهة على نوع ما ويرتبط باصول واحدة  
 ويقود الى نتائج متماثلة فاذا نوجد تمدن اوروباوي . ومرادي ان اخاطبكم  
 عن مجمله . لكنه لا يمكن البحث عن هذا التمدن واستخراج تاريخه  
 من تاريخ مملكة واحدة من ممالك اوروبا فقط لان وحدته لم تمنع  
 تنوعه تنوعاً زائداً عجيباً ولا كمل نموه في دولة ما من دول اوروبا  
 على نوع خصوصي بل سمات هيئته متفرقة متشتتة فينبغي لنا ان نبحث  
 عن مبادئ تاريخه تارة في فرنسا وانكليترا وطوراً في المانيا وايطاليا  
 وسبانيا . ثم ان مركزنا هنا موافق لمعاطاة هذا البحث وللاجتهاد  
 بالاطلاع على التمدن الاوروباوي لاني بلا مdahنة (اذ لا ينبغي ان  
 نسترها مراعاة لحقوق الوطن) اظن انه يسوغ القول عن فرنسا  
 انها كانت مركزاً وماوى للتمدن الاوروباوي كمن لا يصح الادعاء

مكان فرنسا  
 من التمدن

بان فرنسا كانت دائماً ومن كل الوجوه سابقة جميع الأمم  
 الافرنجية في طريق التمدن فذلك من باب الافراط والمبالغة  
 لان انكليترا سبقتها في الترتيبات السياسية كما كانت  
 سبقتها ايطاليا في الفنون وذلك في ازمة مختلفة وربما فاق عليها  
 ايضاً بعض الممالك احياناً في امور اخرى لكنه لا ينكر ان فرنسا  
 كانت تشمر عن ساق الجهد والعزم كلما رأت نفسها مسبوقه في ميدان  
 التمدن وترحم فتلحق الجميع وتتقدم عليهم . ولم يكن حظ فرنسا  
 الخصوصي مقصوراً على هذا فقط بل جميع التصورات العقلية  
 والترتيبات المهدية لاخلق البشر التي كان منشأها في ممالك  
 اخرى حينما آن اوان انتقلها الى عموم البلاد وانتشارها لتحصل منها  
 اثمرة لعموم التمدن الاوروباوي كانت على نوع ما تغبر هيئتها في  
 فرنسا ويختلف تنظيمها وتخرج منها كمن وطن ثانٍ لاستفتاح سائر  
 بلاد اوروبا . ولم تخلق تصورات عقلية جليلة ولا مبادئ تهذيبية عظيمة  
 الا ومرت قبلاً على فرنسا ومنها امتدت الى جميع الجهات ذلك لان  
 العقل الفرنسي لا يخلو من ان يكون له خواص تستميل الناس  
 الى الموانسة والامتزاج الطبيعي معه وتبعل انتشاره سهلاً ومؤثراً  
 اكثر من عقول سائر الشعوب فتصورات افكارنا هي صريحة واضحة  
 تلقاها دائماً جماهير الشعوب بالقبول وتنفيذ في اذهانها وتؤثر فيها

باسرع وقت سواء كان ذلك ناتجاً من مفعول لغتنا أم من تأثيرات  
 عقولنا وأخلاقنا. وبالاختصار إن الصراحة والميل إلى الموانسة  
 والجاذب الطبيعي هي من اخص صفات فرنسا وخصالها وقد  
 استحقت بتلك الصفات أن تكون على وجه التفاضل رأساً للتمدن  
 الأوروبي. فمن يرغب إذاً في الاطلاع على تمدن أوروبا وينتخب  
 فرنسا مركزاً للدرسه لا بحسب فعله هـذا من استبداد الرأي ولا كأمر  
 جارٍ اتفاقاً بل من قبيل أن فرنسا هي على نوع ما قلب التمدن. ومن  
 يتخذها مركزاً سهلاً عليه مطالعة هذه الحادثة العظيمة

قلت إن التمدن هو حادث عن قصد ولأنه كسائر الحوادث  
 التاريخية قابل للدرس والوصف والرواية فمنذ مدة شرع بعضهم  
 يتكلم عن ضرورة حصر التاريخ في الحوادث الواقعة أي عن ضرورة  
 الرواية وذلك صحيح لكنه قد يوجد في التاريخ حوادث متنوعة أكثر  
 مما يُظن فيوجد حوادث مادية منظورة كالجروب مثلاً وإعمال  
 الحكومات الرسمية وحوادث أدبية خفية لكنها مع ذلك حقيقية  
 كالأولى وحوادث ذاتية لها أسماء علمية وحوادث عمومية ليس لها  
 اسم ويصعب تعيين زمان وقوعها على وجه الصحة والتأكيد ولا  
 يمكن حصرها في حدود معلومة ومع ذلك ففي حوادث كسائر  
 حوادث التاريخ لا يمكن حذفها منه بدون وقوع الخلل والتقصان

في التمدن  
 بوجه العموم

و يوجد ايضاً ما يسمى اعنيادياً بالقسم الفلسفي من التاريخ ونسبة  
 الحوادث بعضها الى بعض وارتباطها واسبابها ومسبباتها فهذه  
 جميعها تدعى حوادث وتاريخاً مثل الحروب والوقائع المنظورة غير  
 انه يعسر توضيحها وحل مشكلاتها ويكثر فيها وقوع السهو والخطا  
 ويصعب بيانها وكشف معملها بتعابير واضحة جلية لكن هذه  
 الصعوبة لاتنفي وجودها ولا تغير شيئاً من طبيعتها بل نحسب دائماً  
 من اهم مواد التاريخ ومن اقسامه الجوهرية . فالتمدن ايها السادة  
 يعد من هذه الحوادث اذ هو حادثة عمومية خفية ومركبة تعسر جداً  
 روايتها ووصفها لكنهما مع ذلك موجودة وتستحق الذكر والوصف  
 كباقي الحوادث التاريخية . وهذه الحادثة تخمّل اقترح مسائل  
 شتى فقد سأل بعضهم مثلاً هل هي خير او شر والبعض ظنها شراً  
 فحزن واكترب واخر فرح وسر بها ظاناً انها خير ويسوغ ايضاً  
 السؤال هل هي حادثة تشمل العموم وهل يوجد تمدن يشمل الجنس  
 البشري بامره فيكون من نصيب البشر عموماً وهل يمكن انتقال هذه  
 الحادثة من امة الى اخرى على توالي الاجيال حتى لا يفقد منها شيء  
 لكن تتزايد وتتقل كوديعة من سلف الى خلف الى انقضاء الدهر .  
 اما انا فمتيقن بالحقيقة انها من نصيب عموم البشر وان وديعة التمدن  
 تنتقل من جيل الى جيل وبالتالي يوجد تاريخ عمومي للتمدن

ولكن لا حاجة الى الدخول في مسائل عظيمة مشكلة الحل نظير  
هذه فمن الواضح اننا متى انحصرنا في مدة معلومة من الزمان  
والمكان واقصرنا على ذكر تاريخ بعض القرون او بعض الامم ففي  
تلك الحدود المعينة يعتبر التمدن كحادثة يمكن روايتها ووصفها  
اي كتاريخ وهذا التاريخ لا يعتبر اعظم التواريخ فقط بل  
يحتويها كلها. فيظهر اذاً ان التمدن يفوق بما لا يئاس الحوادث التاريخية  
كافة وانه الحادثة العمومية التي تنتهي اليها وتجمل بها كل الحوادث  
لاننا اذا اخذنا مجمل السواد التي يتركب منها تاريخ امة ما بحسب  
كونها عناصر حيوة تلك الامة كظلماتها وتجارتها وصالها وحروبها  
ونفاصيل حكومتها جميعاً واردنا اعتبارها اجمالاً وملاحظة نسبة  
بعضها الى بعض لاجل الوقوف على حقيقة شان تلك الامة والحكم  
عليها فحينئذٍ ماذا يكون نوع بحثنا ليس السؤال عما كان من  
الحوادث المذكورة بالنسبة الى تمدن تلك الامة وتهذيبها وعن  
مكانتها من التمدن وفعلها وتأثيرها فيه لاننا بهذه الوسطة  
ننتهي الى صورتها الظاهرة والى حقيقتها ومقدارها تماماً فان  
التمدن كناية عن بحر لكنوز الامة تنصب فيه جميع عناصر حياتها  
وكامل علل وجودها وما يثبت لنا ذلك انه يوجد امور مستكرهة  
طبيعتها ومشومة تنقل على الشعب بالمدح كحجور التسلط المطلق



مثلاً أو اثلام النظام فهدر بما غُضَّ عنها النظر على نوع ما واتست  
 اضرارها وشؤمة طبيعتها لسبب اعانتها على نمو التمدن وتقدمه .  
 ومتى شاهدنا بزوغ التمدن فمهما كانت الحوادث التي ولدته واعانت  
 على نموه وامتداده يسوّل لنا نسيان كل ما كابدها . ثم يوجد  
 ايضاً بعض الحوادث لا تدعى بحصر المعنى اجتماعية بل ذاتية وهي  
 مختصة بالنفس البشرية لا بالحياة العلنية كالمعتقدات الدينية  
 والتصورات الفلسفية والعلوم والمعارف والفنون فهذه جميعها يظهر  
 انها اعطيت للانسان اما لتبليغه حد الكمال واما لتأنيته ولذته  
 والغاية فيها اصلاح حاله الداخلية الذاتية لا الاجتماعية فتلك  
 الحوادث ايضاً تعتبر غالباً كما انه يقتضي اعتبارها من جهة تعلقها  
 بالتمدن لانه قد حقّ للديانة ان تفخر في كل الازمنة وفي جميع  
 البلدان بكونها مدن الشعوب وكذلك العلوم والمعارف والفنون  
 والملاهي العقلية والادبية كافة داعت بما يخصها من هذا المجد والفخر  
 ولما تقر لها ذلك بادر الناس حينئذ الى اسدائها المديح والثنا .  
 فالحوادث السامية المهمة جداً في ذاتها التي لا تعلق لها بالامور  
 الخارجية لكن تخص بالنفس البشرية فقط لا يعلوشانها ولا تزداد  
 اهميتها الا بنسبتها الى التمدن وتلك الحادثة العمومية اي التمدن  
 لها قدر عظيم هذا حده حتى انها تزيد في قيمة الاشياء انجي تمسها

والأبلغ من هذا أن الحوادث التي تكلمنا عنها أي المعتقدات الدينية  
 والتصورات العقلية والعلوم الخ لا تعتبر أحياناً ولا يحكم عليها  
 خصوصاً إلا من جهة تأثيرها في التمدن ويقاس فضلها وقدرها إلى حد  
 معلوم وفي مدة معلومة على مقدار تأثيرها فيه . فقبل الشروع في  
 تاريخ تلك الحادثة العظيمة الشأن الكلية الانساع التي هي كناية  
 عن ملخص حياة الشعوب بتمامها يقتضي أن نعتبرها في حد ذاتها .  
 وهنا يجب علينا الاحتراز من السقوط في الفلسفة المحضة فلا ينبغي  
 أن نأخذ مبداء عقلياً ونستخرج منه طبيعة التمدن على سبيل الاستنتاج  
 لأن هذه الطريقة تلقينا في الخطر . وأما نصادف هنا أمراً ينبغي لنا  
 وصفه وإثباته فإنه منذ زمن طويل قد اصطلح عموم الناس على لفظة  
 تمدن في بلدان كثيرة ومع أن المعاني التي تدل عليها تلك اللفظة  
 هي أكثر وأقل صراحة ودائرتها أكثر وأقل اتساعاً فقد اصطلحوا  
 عليها ويفهمون المتصود بها لدى استعمالها فينبغي لنا أن نطلع على  
 عموم معاني هذه اللفظة الدارجة بين الناس ونستوعبها جيداً لأن  
 الانفاظ الاصطلاحي الدارجة توضع غالباً حقيقة المعاني أكثر من  
 التحديدات العلمية التي ليست أصحح وأكثر ضبطاً منها إلا في  
 ظاهر الحال والعقل السليم عليه أن يعين لكل لفظة معناها العام  
 فهو كالملاك الحارس للبشر . ولا يترتب معنى اللفظة العام الأصل

معنى  
 لفظة تمدن  
 الاصطلاح

الاندريج ولدى وقوع الحوادث فكما وقع امر يوافق معنى لفظة  
 معلومة درج ذكره في تلك اللفظة طبعاً فيتسع ويمتد معناها ورويداً  
 رويداً تصير الحوادث المتنوعة والتصورات المختلفة التي بحسب  
 طبيعتها يلتزم الناس الى ادراجها في لفظة ما مدرجة ومنحصرة فعلاً  
 في تلك اللفظة عينها . واما المعاني المحددة والمعرفة علمياً فيجدها  
 شخص او عدد قليل من العلماء عند ما يطرق ذهنهم او يتنلب على  
 عقلم بعض الحوادث الخصوصية . فتلك التحديدات هي على الغالب  
 محصورة وبالاستبعاد اقل حقيقة في باطن الامر من معاني الالفاظ  
 الدارجة بين العامة . فاذا امعنا النظر في معاني لفظة تمدن وبحثنا  
 عن كل ما تشويه من التصورات الفكرية بحسب العقل السليم  
 نتف على حقيقة التمدن اكثر مما لو عرفنا اللفظة وجددناها تحديداً  
 علمياً ولئن كان هذا يظهر لنا في بدء الامر اكثر وضوحاً وضبطاً .  
 ولأجل الشروع في هذا البحث يقتضى ان ابسط لحضرتكم بعض  
 الافتراضات واصفا لكم احوال عدة هيئات اجتماعية وحينئذ ننظر  
 هل تحكم غريزة الناس الطبيعية انها حالة شعب متمدن وهل  
 تطابق احوال تلك الهيئات الاجتماعية ذاك المعنى المقصود من عموم  
 الناس بلفظة تمدن لنفترض مثلاً شعباً حاصلاً على رغد العيش  
 وهنائهم وراحة البال وهدوء وعدالة الاحكام وحسن السياسة

والانتظام لا يعتريه كدر ولا شقاء بل آمن من الغدر والبلاء  
معفى من العوائد الميرية والرسومات حائز تمام راحته في كل الاوقات  
لكن حكومته تبذل جل جهدها بإتقاء عقول الاهالي على الدوام  
في حالة الفتور حاجبة عنهم ما من شأنه ان يزيدهم تنوراً في العلوم  
والآداب ولا اقول انها تعاملهم بالجور والانتصاب لان الشعب  
نفسه لا معرفة له ولا شعور بمثل هذا الامر لكنها تهتم بمنع هذه الوسائل  
وابعادها عنه . فذلك الصورة الاجتماعية ليست بلا اصل في التاريخ بل  
وجدت جمهوريات صغيرة مؤسسة على المذهب السيادي أو مذهب  
الاشراف (ارستوكراتيك) تعامل فيها الرعايا كقطعان من الغنم  
يحسنون سياستهم او يصفون عيشهم لكنهم من جهة العقل والآداب في فتور  
تام فـل يقال عن ذلك انه تمدن او عن مثل هذا الشعب انه متمدن .  
ولنفترض ايضاً شعباً اخر لم يكن حاله الاً مثل الاول على الرغد  
والتنعم في العيش بل حاله من قبل ذلك متوسطه لكن نموها  
عن هذا لم تهمل لوازمه الادبية بل يوزع عليه بعض ادغذية العقلية  
وقد ربيت فيه افكاراً واشعارات سامية نقية وكذلك عقائد الدينية  
والادبية اتصلت الى درجة من النمو والتقدم لكن يبذل غاية الجهد  
بلاشارة عنصر الحرية من صدور الاهل بل او تودي لهم لوازمهم الادبية  
كما تودي لغيرهم لوازمهم المادية فيكالم لكل نصيبه من الحقيقة

دون ان يرخص لاحد في البحث عنها من تلقاء نفسه فالحياة  
الادبية عندهم في حالة الجمود وذلك لكثرة سكان اسيا اذ  
الحكومة الشيوكراتيكية (اي المحكم تحت ظل الالهية) لحجبت عقول  
البشر واوقفت حركتها كما كان مع الهنديين مثلاً فهل يقال عن  
هذا انه شعب متمدن

ثم لتغير هيئة الافتراض ولنذكر شعباً اخر اطلق عنان الحرية  
لافراده لكن اخنلال النظام وعدم التساوي بلغا فيه درجة عظيمة  
فصارت القوة الجبرية حاكماً والعرض قاضياً وكل من لا يكون ذا  
شوكة واقتدار تحل به نكبات الزمان ويداهم الظلم والعدوان  
بسبب تغلب القوة الجبرية في حالة تلك الهيئة الاجتماعية التي كانت  
كما لا يخفى الجميع حالة بلاد اوربا فهل تسمى هذه امة متمدنة . نعم  
انه يوجد فيها بعض مبادئ التمدن ويؤمل نموها ونشاطها على  
التدريج لكن الامر الغالب في تلك الهيئة الاجتماعية ليس من قبيل  
ما يسميه العقل السليم تمدناً . ثم لنفترض افتراضاً رابعاً واخيراً وهو  
ان كلاً حائز تمام الحرية وان عدم التساوي نادر فكل امرئ يفعل ما  
يشاء على نوع ما ولا فرق بينه وبين جاره في القوة والاقتدار فقط  
لا يوجد بينهم اشتراك في الصالح وليس عندهم واسطة لنشر الافكار  
واعلاؤها ولا يوجد اجتماع اهلي سوى القليل النادر وبالاختصار

كل شخص يقضي وجوده بالاعتزال ولا يحصل تأثير من اعمال بعضهم في الآخرين وليس لهم ما ترحميدة والهيئة الاجتماعية تستمر عندهم على حالتها الراسخة مع توالي الايام والقرون كحالة القبائل البربرية التي توجد عندهم الحرية والمساواة فهل نعتبر ان التمدن موجود كلاً . وفي وسعي ايضا ان ازيد هذه الافتراضات لكن اظن اننا القينا النظر على ما يكفي لافادتنا عن معنى لفظة تمدن بحسب وضعها الدارج بين الناس وقد بان لنا عدم موافقة احدى الحالات التي مر ذكرها لما يراد بتلك اللفظة بحسب الذوق السليم واطن ان اول شيء تدل عليه هو التقدم والنمو كما يظهر من الامثلة الافتراضية السابقة فانها تصور في ذهننا شعباً مجتهداً لا في تغيير مركزه ومقره بل في تغيير شأنه واصلاحه وازدياده فيظهر لي ان النمو والتقدم هما المراد بلفظة تمدن وقد بقي علينا الان ان نعلم ما هو ذاك التقدم وما هو ذاك النمو وهذه هي الصعوبة الكبرى

ان اصل اشتقاق اللفظة يؤدي جواباً شافياً كافياً من جهة دلالتها على تقدم العيشة المدنية نحو الكمال ونمو الهيئة الاجتماعية اي ازدياد علاقات اللفة والموانسة بين البشر وهذا التصور هو بالحقيقة اول ما يخطر بغير الانسان لدى سمعه لفظة تمدن لانه حالاً يصور اتساع العلاقات الاجتماعية وازديادها وتحسين انتظامها وترقي وسائط

القوة والرفاهية في الجماعة من جهة وتوزيع تلك القوة والرفاهية  
 على الافراد بوجه العدل والانصاف من الجهة الاخرى . فهل ذلك  
 فقط هو المعنى الوضعي الاعنيادي للفظه تمدن وهل لايشتمل التمدن  
 على اكثر من هذا فسوألنا اشبه بان نقول هل الجنس البشري هو  
 في معظم الامر كطائفة من النمل اي جمع لا يهتم فيه الا بالنظام والرفاهية  
 وكما بلغ الكد والسعي مبلغاً عظيماً وتوزع ما يُجني من الثمار توزيعاً  
 عادلاً يكون قد تم نوال المقصود وبلغ الناس حد الكمال . فان  
 غريزة البشر تأبى تضيق حظهم بهذا المقدار ويظهر لها من اول وهلة  
 ان لفظه تمدن تتضمن شيئاً اوسع واعم تركيباً وارفع شأناً من مجرد  
 مواصلة الالفة بين الناس ومن قوة الهيئة الاجتماعية ورفاهيتها  
 والحوادث التاريخية وراي العموم ووضع اللفظة الاصطلاحية ايضاً  
 جميعها توافق غريزة الانسان على ما نتقدم بيانه لاننا اذا وجهنا النظر  
 الى رومية مثلاً في الزمن الذي اسبق حربها الثاني مع قرطاجنة  
 حين زهت حكومتها الجمهورية وازدادت ابرتها وامت فضائلها اي  
 لما كانت الهيئة الاجتماعية في تقدم مبين ثم نظرنا اليها مدة تولي  
 اوغسطس حينما اشرفت الهيئة الاجتماعية على الانحطاط او بالبحري  
 حين توقفها عن التقدم والتجّاح وقرب زمان تغلب الاصول  
 الردية التي كانت فيها فنراها مع ذلك في عصر اوغسطس فائقة في

التمدن على ما كانت عليه في زمن فيريقيوس وشيشيناثس وإذا انتقلنا  
الى زمان اخر محولين النظر الى فرنسا مدة القرنين السابع عشر  
والثامن عشر واعتبرناها من جهة رفاهية الهيئة الاجتماعية وتوزيع  
تلك الرفاهية على الافراد نرى بعض ممالك اوربا يفوقها من قبيل  
ذلك كالكليترا والفلمنك مثلاً فان هاتين الدولتين كانت فيهما  
الحركة الاجتماعية اكثر واسرع ترفيقاً ونموً واحسن نظاماً وترتيباً  
من فرنسا في توزيع وتفریق الاثمار المخبنة ومع ذلك اذا فحصنا عن  
راي العموم بهذا الخصوص نجد ان فرنسا مدة القرنين المشار اليهما  
كانت فائقة في التمدن بلاد اوربا كافة وقد اقرت بذلك اوربا نفسها  
ويرى اثر ذلك الراي العمومي عن براح فرنسا في التمدن  
مدة هذين القرنين في انفس التاكيف واحسن المصنفات الادبية  
الاوروباية . وكم من مملكة ايضاً وجد فيها رغد العيش والرفاهية  
اكثراً من غيرها وكانت كيفية توزيعها على الافراد اكثر عدلاً وترتيباً  
ومع هذا يحكم العقل السليم وغريزة البشر ان تمدنها دون تمدن غيرها  
من الممالك التي لم ترزق صفاء العيش بتمدارها . فها السبب في ذلك  
واي شئ يمنع تلك الممالك المتمدنة حقاً امتيازاً ايضاً مع الزيادة  
والوفور امام العالم ما يتقصبها من جهات اخرى . هوانه قد ظهر فيها  
نمو اخر غير نمو الهيئة الاجتماعية اعني نمو الناس افراداً وقواهم العقلية



وأشعاراتهم وأفكارهم فإذا كانت الهيئة الاجتماعية في تلك الممالك دون  
 غيرها فإن الإنسان فيها له مقدار اعظم وشأن ارفع وإذا كان يتقصها  
 أشياء كثيرة من جهة تحسين الحالة الاجتماعية فإنه قد حصل فيها  
 اكتساب أشياء أخرى عقلية وأدبية لا تخص ولا تقدر بالنسبة إلى  
 الأولى وإذا كان فيها كثير من الرجال المدعوي الخيرات والمحقوق  
 فقد يوجد فيها مقابلة لذلك عدد من الرجال العظام الذين يتلألون  
 كالنواكب الساطعة أمام نظر الجمهور والعلوم والمعارف والفنون  
 قد بسطت فيها نورها المشع لدى العالم . فحينئذ يرى الجنس البشري  
 بهاء هذه الأشكال العظيمة المحيطة التي هي صور الطبيعة البشرية  
 ويشاهد ظهور كنز تلك التمتع السامية يعلم أن هنالك ينادى  
 ويصرح باسم التمدن . إذا اشتمل التمدن على أمرين ويقوم بشرطين  
 وينكشف لنا بواسطة مادتين وهما ازدياد نشاط الجماعة وازدياد  
 نشاط الإنسان بمفرده وتقدم الهيئة الاجتماعية وتقدم البشر أفراداً  
 فحينئذ تكون حالة الإنسان الظاهرة نامية متسامية متحسنة وحينئذ  
 تظاهر طبيعته المكنونة بسطاعة وعظمة يستدل الجنس البشري  
 بواسطة هاتين الاشارتين على وجود التمدن ثم وينادي باسمه علناً  
 حتى أنه لا يتبر في أغلب الاحيان نقص حالة الهيئة الاجتماعية  
 وتقصيرها العظيم . هذا ما نتج من بحثنا البسيط العقلي عن وضع

عنصراً  
 التمدن  
 العظمان

لفظة تمدن الطبيعي فاذا فحصنا في التاريخ ذاته عن جوهر الحوادث  
والوقائع التي بحسب العرف العام كانت سبباً لتقدم خطوات التمدن  
نجد ايضاً انها نارة كانت تكسب الافراد نمواً وتقدماً ذاتياً وطوراً  
تعين على تقدم ونمو الهيئة الاجتماعية بجملتها وبعضها حمل على تغيير  
الانسان الباطني ومعتقداته واخلاقه والبعض اوجب تغيير حاله  
الخارجية ومنزله بين ابناء جنسه . فالدين المسيحي في مبداء ظهوره  
وفي القرون الاولى التي انتشر فيها لم يشأ عنه تأثير ما في حالة  
الهيئة الاجتماعية بل اعلن وصرح بعدم مسها وامر العبد باطاعة  
مولاه غير متعرض لابطال ونسخ المظالم والشرور التي كانت حالة  
على الهيئة الاجتماعية في تلك الاعصار ومع ذلك لا ينكر انه كان من  
الاسباب العظيمة التي ولدت التمدن ولماذا . لكونه احدث تغييراً في  
حالة الانسان الداخلية وفي معتقداته واشعاراته وجدد قواه العقلية  
والادبية وقد شاهدنا ايضاً حوادث مهمة اخرى مخالفة الجوهر نشأ  
عنها تأثير لا في حالة الانسان الباطنية بل في حالته الخارجية  
وغيرت الهيئة الاجتماعية ووجدت نشأتها وتلك الحوادث كانت  
ايضاً من الاسباب الفعالة المؤدية الى التمدن فاذا راجعنا التاريخ  
بتامه نجد فيه دائماً تلك النتيجة عينها فلا تصادف حادثة واحدة  
مهمة اغانت على انتشار التمدن ونموه الا وكان تأثيرها فيه على احد

## التوعين المقدم ذكرها

فقد تبين لنا بما ذكرناه ما هو معنى لفظة تمدن على حسب وضعها الطبيعي وتوضحت لنا صفات التمدن العمومية وعرفنا عنصريه فالان ينبغي لنا ان تعلم هل يقوم التمدن باحد العنصرين المتقدم ذكرها فقط اي هل يتولد من نمو حالة الهيئة الاجتماعية دون نمو الانسان ذاتياً او من نمو الانسان ذاتياً دون نمو الهيئة الاجتماعية او هل هذان الامران متحدان مرتبطان هكذا حتى اذا لم يجدا معاً في وقت واحد لا بد من ان يولداً احدهما الآخر عاجلاً او آجلاً. فممكننا البحث عن هذه المسئلة على ثلاثة وجوه اولها بان نفحص عن طبيعة عنصري التمدن وننظر هل يحكم ارتباط احدهما بالآخر وهل يحتاج احدهما الى الآخر. ثانياً بان نبحث بالتاريخ لنعلم هل ظهر احدهما منفرداً عن الآخر ودون الآخر او كان دائماً احدهما يجلب الآخر. ثالثاً بان نفحص عن رأي العموم في هذه المسئلة وعما يرشدنا اليه العقل السليم. فنبدي بالوجه الأخير ونقول انه حينما يحدث تغيير او انقلاب عظيم في حالة بعض الممالك وتزداد فيها القوة وتكثر الثروة وتغيير كيفية توزيع الرفاهية على اعضاء الهيئة الاجتماعية حيثئذ يلقى هذا الامر المحدث اخصاماً واُضداداً ويقع في معرض المقاومة لانه لا محالة لان هؤلاء الاخصام المضادين يدعون ان تقدم الحالة الاجتماعية على

هذه الصورة لا ينتج منه تجديد نشأة العقل والآداب واصلاح حالة  
الانسان العقلية بل هو تقدم غاش مضر بالاخلاق والآداب  
وبالمخلوق البشري. نفسه . واما احزاب نمو الهيئة الاجتماعية فانهم  
يقاومون هذا الاعتراض بشدة القوة والحمية ويدعون بالعكس ان  
تتدم الهيئة الاجتماعية ينشأ عنه نمو العقل والآداب ضرورة وانه  
متى ترتبت امور المعيشة الخارجية فتتصلح حيثئذ الحالة العقلية ايضا  
وتكتسب تقدما ونجاحا فيقع الجدل على هذه الصورة بين اخصام  
الحالة الحديثة واعوانها . فان عكسنا الافتراض وزعمنا ان نمو العقل  
والآداب في حالة التقدم والترقي نرى الذين يسعون بتجاوز هذا الامر  
يعدون الناس باصلاح حالة الهيئة الاجتماعية وتعديل كيفية  
توزيع الرفاهية على الاهالي كما كان يفعل في الهيئات الاجتماعية  
القديمة ارباب التسلط الديني والحكما والشعرا الذين كان دأبهم  
تهذيب الاخلاق وتلطيفها . فما الذي يستتج تارة من تلك المجادلات  
واخرى من هذه المواعيد . انما يستتج من ذلك ان يبين البشر بحسب  
غريزتهم الطبيعية هو ان عنصري التمدن اي النمو الاجتماعي الخارجي  
والنمو الادبي هما محكما الارتباط والاتحاد احدهما بالآخر وانه اذا ظهر  
احدهما يرجى التحاق الاخر به . فحيثما يثبت او ينفي بعضهم اتحاد هذين  
النموين يقصد معاضدة او مضادة احدهما كما مر فيكون استنادهم على

ذلك اليقين الطبيعي نفسه اذ من المعلوم عندهم جيداً انه اذا امكنهم  
 اقناع الناس بان تحسين حالة الهيئة الاجتماعية هو معيق لتقدم  
 الافراد في العقل والآداب فيكونون قد شنعوا بهذه الوساطة على  
 الانقلاب الذي حصل في الهيئة الاجتماعية واضعفوا شأنه وكذلك  
 حينما بعضهم يعد باصلاح حالة الهيئة الاجتماعية عقب اصلاح حالة  
 الانسان الذاتية انما يصنعون ذلك لعلمهم بميل الناس الى تصديق  
 هذا الوعد فهو واضح اذا بان الناس يعتقدون في غريزتهم ان عنصري  
 التمدن مرتبط احدها بالآخر ويجلب احدها الآخر. واذا وجهنا  
 النظر الى تاريخ العالم نرى الامر كذلك وهو اننا نشاهد دائماً نمو  
 الانسان الذاتي عائد نفعه الى الهيئة الاجتماعية ونمو الهيئة الاجتماعية  
 عائد خيره للانسان ذاتياً ودائماً يقوى احدهما هذين الامرين على الآخر  
 ويظهر باجلى بيان ويكسب حركة التمدن صفة خصوصية واحياناً  
 لا ياتي الاخر لتكميل ما ابداه الاول من التمدن الا بعد فواصل  
 مديدة من الزمان وتحولات عديدة ومواقع شديدة لكن ان  
 دققنا النظر جيداً نرى الرباط الذي يوصل احدهما بالآخر  
 فالحكمة الربانية تجل عن ان تحصر اعمالها في حدود ضيقة  
 ولا تضطر لان تستخرج في الغد نتيجة المبدأ الذي وضعته في الامس  
 بل تنفل ذلك بعد مضي احقاب طوال متى آن الاوان واظن ان

هذا البطول لا يوجب خلافاً في قياسات الحكمة الربانية جلّ شأنها لان  
 لها التصرف المطلق في الزمان وتسير فيه كسير الهة هومروس في  
 الفضاء اعني كل خطوة يقتضي لها احتباب ودهور فكم من ازمة مضت  
 وحوادث انقضت قبل ان اثر تجديد نشأة العقل البشري وتمهيدية  
 بواسطة الديانة المسيحية في حالة الهيئة الاجتماعية هذا التأثير العظيم  
 الحقيقي ومع ذلك فقد تمّ هذا ومن يقدر على انكاره

واذا انتقلنا من التاريخ الى البحث عن ذات طبيعة عنصري  
 التمدن فتعاد الى هذه النتيجة بنفسها لا محالة وقلّ من لم يخبر ذلك  
 في ذاته وهوانه حينما يحصل في الانسان تغيير ادبي اي حينما يكتسب  
 فكراً او فضيلة او موهبة جديدة او بالحري حينما ينمو في ذاته ادبياً يرى  
 نفسه حيثئذٍ محتاجاً الى اظهار ما يشعر به لدى العموم وانما افكاره  
 بالعمل بين الملا فحالمالما يعاين انه زاد تفهماً ومعرفة وتضاعفت قيمته  
 الادبية يرى حيثئذٍ محبوراً ومساقاً من غريزته ومخوثلاً من صوت  
 داخلي على ان يشهر ما قد تمّ في ذاته من الاصلاح ويحدثه في غيره  
 وذلك هو سبب ظهور المصلحين العظام كما ان الرجال الافراد الذين  
 غيروا هيئة العالم بعد ان كانوا غيروا انفسهم لم يحملهم على فعلهم هذا  
 غير تلك الحاسة نفسها

هذا ما كان من امر التغيير الذي يحصل داخل الانسان واما

التغيير الآخر فنقول انه حينما يحدث انقلاب في حالة الهيئة الاجتماعية  
 ويصطلح انتظامها وترتيبها فيعطى بالعدل لكل شيء حقه  
 ونوزع الخيرات على الرعايا باكثر انصاف مما كان جارياً اي حينما  
 يروى منظر العالم ويصفو وتحسن معاملات الحكومات بعضها مع  
 بعض وتلطف ويصطلح الاخذ والعطاء بين الناس وتستقيم حالهم  
 فهلا يصدر حيثئذ من جميع تلك الاصلاحات والتنظيمات الخارجية  
 فعل ام تاثير ما في حالة الانسان الداخلية فان كل ما قد قيل بشأن  
 تاثير المثال والعوايد في الانسان هو مبني على هذا اليقين بان كل  
 حادث خارجي حاصل في الهيئة الاجتماعية حسن موافق للعقل  
 متقن الترتيب يجلب عاجلاً او آجلاً على وجه مكتمل او غير  
 مكتمل تغييراً اخر في باطن الانسان مقارناً له في طبيعته ومزجه  
 وان الجمهور الحسن الانتظام والعدالة يجعل الانسان ذاتياً عادلاً  
 مستقيماً وان باطن الانسان تصلحه حالة الناس الخارجية كما ان  
 الحالة الخارجية تصلحها حالة الانسان الذاتية الداخلية وان عنصري  
 القنن هما شديدا الاتحاد والارتباط احدهما بالآخر وانه قد يمكن  
 ان تفصل بينهما وقتياً موانع كثيرة واحباب عديدة وان يتقلبا على  
 اشكال مختلفة قبل ان يتحداماً لكن لا بد من انضمام احدهما الى  
 الاخر عاجلاً او آجلاً لان تلك هي قاعدة طبيعتهما كما هو جارٍ عموماً

في التاريخ وكما هو ايضا يبين البشر بحسب الغريزة

درس  
التمدن على  
طريقتين

فاظن ايها السادة اني قد اوضحت تماما وان يكن على سبيل  
الاختصار ماهية حادثة التمدن العظيمة وطبيعتها معينا حدودها  
واقترحت اعظم المسائل التي تتولد منها وكان يمكنني ختم الخطاب  
في هذا الباب لولا مصادفة مسألة اخرى لا بد من اقتراحها فهي من  
نلك المسائل التي لا تعد تاريخية بحصر المعنى ولا اقول انها افتراضية  
بل هي تخمينية وهي من المسائل التي لا تمسك الا من احد طرفيها  
ولا ينظر اليها الا من جهة واحدة ومع ذلك هي اكد حقيقة ويلتزم  
الانسان ان يفكر بها لانها تتعرض له رغما عنه في كل حين وهي  
اي من النورين المتقدم ذكرها هو الغاية واي هو الواسطة انموهية  
الاجتماعية ام نمو الانسان ذاتيا وهل نمو الانسان مفردا مع كامل  
قواه واحساساته وتصوراتيه هو لغاية اصلاح واكمال حاله الاجتماعية  
ونهاية تحسين وجوده الارضي ام هل تحسين الحالة الاجتماعية  
وتقدمها ونموها ليست الاميدانا وفرصة ووسيلة لنمو ذات الانسان  
وبالجملة هل جعلت الهيئة الاجتماعية لخدمة الانسان ام جعل  
الانسان لخدمة الهيئة الاجتماعية فالجواب على هذه المسئلة محل بلا  
شك مسألة اخرى وهي هل غاية الانسان تقتصر على حاله الاجتماعية  
فقط وينتهي وبفنى بتمامه وكما له في الهيئة الاجتماعية ام يوجد فيه شيء



اجنبي عن حياته الارضية يفوقها ويسمو عليها فاعلموا ايها السادة ان رجلاً اتشرف بكوفي من اصدقائه وقد اجناز جمعيات كجتماعنا هذه واتصل الى اعلى مقام في جمعيات اخرى اقل هدوا وراحة لكنهم ارفع شأننا ومقداراً ككلامه يلبث منطبعاً حينئذ يلفظ به مسيرونه كولا ر قد حل هذه المسئلة بحسب يقينه بخطابه في قانون الشريعة المتعلق بالتعرض للاشياء المقدسة فقد وجدت في خطابه هاتين العبارتين وهما (ان الهيئات الاجتماعية تتشبه وتحمي وتتلاشى على الارض حيث تتم غايتها . . . . . لكنها لا تحوى الانسان بتمامه وكما له لانه بعد ان يخصص ذاته للهيئة الاجتماعية يتبني له اجل قسم من اقسامه تلك القوى السامية التي يرتفع بها الى الله والى حياة عديدة وخيرات مجهولة في عالم غير منظور . . . . . ونحن الذوات الشخصية والكائنات الحقيقية الموهوبين عدم الفناء والبقاء السرمدى لنا ايضاً نصيب في ما عدا الهيئات الاجتماعية والممالك الارضية ) فلا ازيد على ذلك شيئاً ولا اشرع في البحث عن هذه المسئلة بل كفى اني اقترحتم اوهي ما يصادف في اخر تاريخ التمدن لانه متى تم هذا التاريخ ولم يبق محل للكلام عن الحياة الحاضرة فيتمتذ يسال الانسان نفسه هل كل شئ انتهى وهل بلغ النهاية القصوى . اذا هذه المسئلة هي المسئلة الاخيرة واعلى ما يقودنا اليه تاريخ التمدن من المسائل

فيكفي اني عينت مكانها وشانها . فيستتج ما تقدم شرحه انه قد  
يمكن التصرف بتاريخ التمدن على وجهين واستخراجه من منبعين  
واعتباره من جهتين مختلفتين فاما ان يجعل المؤرخ ذاته داخل  
النفس البشرية مدة من الزمان وفي شعب من الشعوب ويدرس  
الحوادث والتغيرات والتقلبات كافة التي حصلت في باطن الانسان  
ويصنها ويرويها فيكون هذا تاريخاً لتمدن ذلك الشعب في المدة  
التي اخارها او انه يفعل بالعكس وعوضاً عن ان يتخلل داخل  
الانسان ويصف تقلبات افكاره واحساساته يجعل نفسه خارجاً  
في وسط ساحة العالم ويتكلم عن الحوادث الخارجية والوقائع  
العمومية وتقلبات الحالة الاجتماعية فهذان الجزآن لتاريخ التمدن  
او بالحري هذان التاريخان للتمدن هما شديداً الارتباط احدهما  
بالاخر وكل منهما هو صورة الاخر ومع ذلك قد يمكن انفصال احدهما  
عن الاخر وربما كان هذا ضرورياً ايضاً في بداية الامر لكي يتم البحث  
عن كل منهما مع الشرح المتنضي والتوضيح الكافي على ان قصدي  
ليس ان ادرس مع حضراتكم تاريخ التمدن الاورباوي في داخل  
النفس البشرية بل اروم الاشتغال فقط بتاريخ الحوادث الخارجية  
والعالم المنظور الاجتماعي غير انني احتجت الى بيان ماهية التمدن  
لحضراتكم حسبما ادركته في تركيبه واتساعه واقترحت المسائل العالية

التي يقود اليها فيقتضي لي الآن ان اقصر نفسي واحصر عبارتي الى  
اني مزعم ان اذكر فقط تاريخ الحالة الاجتماعية

فاننا سنبتدي في البحث والتفتيش عن جميع عناصر التمدن  
الاوروباوي في مهده حين الخطايط وسقوط الدولة الرومانية  
وسنعتني ونهتم بدرس حالة الهيئة الاجتماعية كما كانت بين تلك  
الرسوم الدارسة المشهورة وسنبتهد لا باحياء تلك العناصر بل  
بنصب بعضها حذاء بعض ونعتني بتشخيصها على نوع ما ونتبعها  
مدى الخمسة عشر قرناً الماضية واظن اننا متى دخلنا في هذا البحث  
ثقة بن سرياً بان التمدن هو الآن في صباه ويتقضي زمن طويل  
قبل ان يبلغ العالم حد ميدانه ومع انه يوجد بين الفكر البشري  
الآن وبين اقصى درجة يمكنه الوصول اليها وحالة كوننا بعيدين  
جداً عن ادراك مستقبل البشر بنامه فاذا تعمق احد منا في ضميره  
وسال نفسه عما يمكن ان يتوطد من الخير في هذا العالم في مستقبل  
الزمان بحسب تصوراتيه وآماله ثم قابل ما في ضميره بالموجود الآن  
يناكذ حينئذ ان الهيئة الاجتماعية والتمدن هما في سن الصبا وانه  
مع ما قطعاه من الطريق يسيرهما لم يزل باقياً عليهما اكثر من ذلك  
بما لا يقاس لكن هذا لا ينزع شيئاً من انشراحنا ومسررتنا حينما نتأمل  
بجالتنا الحاضرة فتمت بسطت لديكم الاهوال العظيمة التي يحوي

حالة التمدن

الحاضرة وحالة

المستقبل

عليها تاريخ التمدن الاورباوي مدة خمسة عشر قرناً ترون حيث  
الى اية درجة اتصلت حالة البشر حتى زماننا هذا من تحمل المشاق  
والمناعب وكثرة الاضطراب والشدائد ليس فقط في الهيئة الاجتماعية  
خارجاً بل ايضاً في الحياة العقلية داخلياً فالعقل البشري قاسى مدة  
الخمسة عشر قرناً المذكورة مقدار ما قاست البشر وسوف يستبان  
لكم ما ساورده ان هذه ربما اول مرة تحصلت عقول البشر فيها على  
حالة مقرونة ببعض السلامة والتوافق على نوع لم يزل غير مكتمل  
وكذلك الهيئة الاجتماعية فانها قد تقدمت تقدماً بليغاً لا يتدّر وحالة  
البشر الان بالنسبة الى حالتهم السابقة هي ملوّة حلاوة ولطافة وعدالة  
ويمكننا على نوع ما ان نوجه الى انفسنا ما قاله الشاعر لوفريشيوس  
القديم اللاطيني (ما احلى ان يلبث الانسان هادياً مطمئناً على  
الشاطئ ونظراً الى مجاهدة من تطوحه الامواج في وسط البحر العجاج  
المضطرب بالعواصف) وتقدر ايضاً ان تقول عن انفسنا خلواً من  
فرط الكبرياء ما قاله سينيلىوس في هومروس (نشكر الله على اننا  
احسن بما لا يتناس ممن نتمنا ارفع ذلك يجب علينا الاحتراز والتوقي  
ولا ينبغي ان نسلب علينا الفرح المفرط بسبب ما نلناه من السعادة  
وترتي الحال . لان ذلك من شأنه ان يلقينا في خطرين جسيمين  
الكبرياء والتراخي وبحملنا على فرط الثقة بعقل البشري ونجاحه

وبمعارفنا وإدابتنا الحالية . فهناوة حالتنا وعذوبتها تورثنا الوهن  
والفتور . ولست ادري هل تلاحظون ما الاحظه ام لا غير اني اظن اننا  
نتردد على الدوام بين اغراء النفس ايانا بالنشكي والتلوم من اوهي  
سبب وتسويلها لنا الارتضا والثناء بالقليل من الاشيا فان لنا اميالاً  
عقلية وشهوات ومطامع لا تجد في افكارنا وتخيلاتنا لكن متى اردنا اتمام  
الفكر بالعمل والتزمننا الى تكبد بعض العنا والتعب وتضحية بعض ما  
نحبه وبذل الجهد والمجد لنوال المرام حينئذ تكل سواعدا وتمل  
ونضجر بسهولة تكاد ان تعادل قلة صبرنا حين استشارة الرغبة والاستمها  
فيها . فيلزم ان نتوفى هذين الخللين كل التوفى ونعود انفسنا على  
مقايسة ما نستطيع اتمامه قانونياً بقوتنا ومعارفنا واقتدارنا ولا نطمح  
الا الى ما يمكن اكتسابه بطرائق العدل والحقانية موفرين الاصول  
التي بنى عليها تمدننا . فان النفس تغرينا احياناً بالتمسك باصول  
ومبادئ نخقرها ونطعن بها كبادي اوروبا ووسائطها مدة خشونتها  
اغني القوة الجبرية والنفاق وما شابه ذلك من الماديات الشنيعة  
التي كانت حارية منذ اربعة او خمسة قرون . فان ارتضينا باستعمال  
هكذا وسائط باشرنا اجراءها لانجد عندنا المواظبة والمثابرة ولا  
الحمية المحسنة البربرية التي كانت لاهل ذلك العصر الذين لشدة  
مقاساتهم المشقات والاهوال كانوا يسعون على الدوام الى الخروج

من حالتهم النعيسة . واما نحن فراضون من حالتنا ومسرورون بها  
فلا ينبغي التفريط بها وتعريضها للخطر والزوال طمعاً في ما رُب  
غير معلومة منا على التمام ولا آن اوانها . وكما اتنا اعطينا كثيراً  
كذلك سنطالب بالكثير وسوف نؤدي الى الذرية حساباً صارماً  
عن سلوكنا ونصرفنا اذ ليس احد في هذه الايام الاّ خاضعاً للتغيش  
والفحص ومتحملاً للمسئولية سواء كان شعباً ام حكومة . فلتمسك  
اذاً مع الثبات والصدق ، بادي تمدننا اعني بالعدل والقانونية  
والمجاهرة بالاقوال والاعمال والحرية ولا يبرح عن ذهننا انه كما نرغب  
في ان تكون الاشياء كافة ظاهرة لدينا معلنة لا بد من ان تأتي نوبتنا  
نحن ايضاً ونكون عرضة لانظار الآخرين فتفحص حيث تدبر اعمالنا  
وندان

## المقالة الثانية

موضوع المقالة . وحدة التمدن القديم . تنوع الحديد وتركيبه . تفضله  
ونسائمه على القديم . حالة اوربا حين سقوط الدولة الرومانية . تغلب البلدان  
وتنوذها . مآشرع بالقياصرة من الاصلاحات السياسية . خط القيصريين  
هونوريوس وتودوسيوس . عظم اسم الدولة الرومانية . الكنيسة المسيحية وتنوع  
الاحوال التي تداولتها في القرن الخامس . تقلد القسيسين الوظائف المدنية .  
تأثير قوانين الكنيسة المحسن وتأثيرها السيئ . البربر . ادخالهم روح الاستقلال  
الشخصي في العالم المتأخر والنخوة التي تحمل المرء على مساعدة رفيقو في اي امر  
كان . مجمل عناصر اتمدن المتنوعة في ابتداء القرن الخامس

ايها السادة

انه نظراً الى الاسلوب الذي ينبغي لي ان اتجه في خطابي اخشى  
من محذورين اولهما ان تكون الفصول مستطيلة الشرح لسبب  
اضطرارنا الى حصر موضوع عظيم في مدة قصيرة من الوقت ثانيهما  
ان نكون في الوقت نفسه كثيرة الايجاز فربما التزم بعض الاحيان  
لاطالة الشرح باكثر من العادة دون ان اقدر على بسط كامل  
التوضيحات التي تقتضيها المسائل فاذا احتاج واحد من حضراتكم  
الى الاستفسار عن بعض القضايا او حصل لكم ارتياب في بعض  
اقوالى اواردم الاعتراض علي في امر ما فارجوكم ان تعرفوني به خطأ

ومن له رغبة في الجواب فليبق هنا الى انتهاء الخطاب لانني مستعد  
بكل سرور لاعطاء كل ما يمكن من الشرح والتوضيح ثم انني اخشى  
ايضاً محذوراً اخر وهو ان اضطر احياناً لذكر قضية دون اثباتها  
وإداء برهانها وهذا سببه ايضاً قصر المدة التي فيها قد حصرنا هذا  
الموضوع فبعض الافكار وبعض القضايا لا يرد اثباتها الا بعد حين  
وهذا يلجئكم احياناً الى تصديق كلامي مجرداً فارجو منكم العفو  
والسماح وهذا ارى ذاتي في هذه الساعة مجبوراً على تحميلكم ثقله  
هذا المحذور فاقول

اني اعنيت في الخطاب السابق بالشرح عن التمدن بوجه  
العموم ولم اذكر تمدناً مخصوصاً ولا اعتبرت ظروف الزمان والمكان  
بل تكلمت عن التمدن في حد ذاته على وجه فلسفي محض واما  
الآن فساد ذكر لكم تاريخ تمدن اوربا على نوع خصوصي لكن قبل  
الشروع فيه اريد ان ابين لكم على وجه عمومي سمات هيئته الخصوصية  
واصف لكم هذا التمدن وصفاً واضحاً جلياً ليظهر لكم منفرداً عما سواه  
من انواع التمدن التي انتشت في العالم فساياشر ذلك مقرر انكم  
القضايا تقريراً بسيطاً دون استعمال البراهين والاسنادات ولعمري  
ليس برهان لهذا غير وصف الهيئة الاجتماعية الاورباوية وصفاً صحيحاً  
كاملاً كما يصور صورة تعرف بمجرد النظر اليها انها مطابقة للاصل

صفة التمدن  
الاورباوي  
العمومية



ولعلني احسن اتمام هذا العمل كما احب وارغب فاقول اننا اذا وجهنا  
النظر الى ما سبق تمدن اوربا من تمدن الاعصار الخالية سواء كان  
في بلاد اسيا ام في غيرها وما من جملة ذلك تمدن اليونان والرومانين فلا  
بد من ان ياخذنا العجب من الوحدة الظاهرة في كل واحد منه كما لو كان  
صادراً من مادة واحدة وناشئاً عن تصور واحد وكان الهيئة الاجتماعية  
تابعة مذهباً او اصلاً واحداً لا غير قد تمكن منها ورتب نظاماتها  
واخلاقتها ومعتقداتها وبالجملة كل ما يؤول الى نموها في مصر مثلاً  
كان المذهب الثيوكراتيكي (الحكم تحت ظل الالهة) متسلطاً على الهيئة  
الاجتماعية بتمامها ودلائله ظهرت في اخلاق المصريين واثارهم وفضلات  
تمدنهم . كذلك في الهند ترون المذهب الثيوكراتيكي متغلباً على نوع  
ما وفي محلات اخرى كان النظام مختلفاً في مكان كانت احدى العشائر  
قد فتحت البلاد وتملكتها وتسلط على تلك الهيئة الاجتماعية مذهب  
القوة الجبرية وحده وغصبها على الخضوع لشريعته الصارمة وفي  
جهة اخرى كانت الهيئة الاجتماعية تابعة المذهب الديموقراتيكي (اي  
حكومة الشعب) كما كان في الجمهوريات التجارية جميعها التي على  
سواحل اسيا الصغرى وسوريا في يونياً وفيثقياً وبالجملة اذا اعتبرنا  
التمدن في الازمنة الخالية نراه متصفاً بالوحدة على نوع يستغرب  
سواء كان في النظمات والتوانين ام في الاخلاق والافكار ونرى

ان قوة وحيدة او اقله قوة متغلبة في النفوذ تامر وتنتهي . ولسنا  
نعني ان وحدة الاصل والشكل في تمدن تلك الدول كانت دائماً  
غالبة منذ الابتداء لاننا اذا التفتنا الى تاريخها الاقدم نرى ان  
القوات المختلفة التي تنشي وتنمو في الهيئة الاجتماعية كانت غالباً  
متنازع الاستيلاء على السلطة . فعند المصريين والاتراسكيين حتى  
واليونانيين ايضاً كانت طائفة الجنود مثلاً مخاصمة طائفة الكهنة وعند  
غيرهم كانت الاسباط اي القبائل الخاضعة لرئيس مخاصمة اهل الهيئة  
الاجتماعية الاحرار والمذهب الاروسنكراتيكي اي السيادي كان ضد  
للمذهب الجمهوري الخ ولكن تلك المضادات والمنازعات حصلت  
غالباً في ازمة غير تاريخية لم يكن لها في التاريخ الحقيقي سوى ذكر  
ضئيل . نعم انها تجددت احياناً فيما بعد ولكنها غالباً كانت تلاشى  
سريعاً وكانت احدى القوات المتنازعة شوكة السلطة تغلب على  
القوات الاخرى وتسود بمفردها على الهيئة الاجتماعية وكانت الحرب  
دائماً تنتهي بفوز احد المذاهب فوزاً اقويّاً حتى لا نقول مطلناً .  
ومعاصرة المذاهب المختلفة ومقاومة بعضها بعضاً لم تكن في تاريخ  
هولا الشعوب سوى عرض سريع الزوال فلذلك كان التمدن  
القديم في اغلب الاحيان بسيطاً وحدث من ذلك تأثيرات مختلفة  
فتارة وحدة الاصل او المذهب الاجتماعي اوجبت سرعة النمو والتقدم

الى درجة مفرطة كما في بلاد اليونان فانه لا يوجد شعب اضاء نور  
تدنيه بسطاعة وبهاء هكذا في مدة يسيرة مثل اليونان لكن بعد تلك  
الزهوة العجيبة هم الضعف فجأة على اليونان واوهى قواهم ومعانته لم يتم  
انخطا طهم بسرعة تعادل سرعة تقدمهم لكنه قد تم بسرعة كلية والظاهر  
ان القوة التي ابدعت اصل تمدن اليونان كانت قد تلاشت واضمحلت  
ولم ينشأ غيرها لاصلاح امره وطوراً واحدة اصل التمدن ابي عدم  
تنوعه وتركيبه اذت الى نتيجة مختلفة كما في بلاد مصر والهند مثلاً  
فانها اوقفت الهيئة الاجتماعية على حالتها الراهنة دون تغيير ولا  
اختلاف ما ودامت الدولة على حالتها وكذلك الهيئة الاجتماعية لكن  
في حالة الجمود وعدم الحركة وصفة الجور والظلم التي تظهر في انواع  
التمدن القديم تحت صور واشكال مختلفة جداً هي ناتجة ايضاً من  
هذا السبب بعينه لان الهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لقوة واحدة  
مطلقة لم تكن تتحمل وجود قوة سواها اية كانت وكل ميل مخالف  
لها كان محرماً مرفوضاً وقط لم يكن المبدأ او المذهب المتغلب يسمح  
بظهور مبدأ اخر بازائه ولا يدع له فعلاً ولا تأثيراً ما، والوحدة التي  
يتصف بها التمدن القديم تظهر ايضاً في كتب الآداب والفنون  
العقلية فقل من لم يطلع على كتب آداب الهند التي ترجمت وانتشرت  
منذ مدة في اوربا فانها جميعها هلى نسق واحد وكانها نتيجة مادة

واحدة وتعبير عن تصور واحد سواء كانت من كتب الدين أم  
الآداب أم من الروايات التاريخية أم من الشعر الشخصي أم الحماسي  
وكذلك الأعمال العقلية فإنها على أسلوب واحد كما يظهر من الوقائع  
والنظامات . حتى اليونان مع ما كانوا عليه من غنى المواهب العقلية  
نرى الوحدة غالبية في آدابهم وفنونهم . وأما تمدن أوربا المتأخرة  
فبالعكس ولا حاجة إلى الاسهاب في هذا الباب بل يكفي أن نتمعنوا  
النظر فيه ودققوا فكرهم فللحال يتصور لكم متنوعا مختلطاً مضطرباً  
حاروا في آن واحد جميع أشكال النظامات الاجتماعية ومبادئها  
كالسلطان الروحي والتمسك الزمني والمذهب الشيوكراطيكي والملكي  
والمسيادي والشعبي وترون فيه كل مراتب الهيئة الاجتماعية مختلطة  
معاً ومزجحة ويوجد للحرية والغنى والنقود درجات غير محدودة  
وتلك التواتر المختلفة التي ذكرناها كانت جميعها في حال النزاع الدائم  
دون أن تقدر أحداها على قهر ما سواها والتمسك بمفردتها على الهيئة  
الاجتماعية ثم اننا في كل من الأعصار الشهيرة الخالية نرى الهيئات الاجتماعية  
كافة متساوية كأنها صبت في قالب واحد على نوع ما وسواء كانت  
الحكومة الملكية المطلقة غالبية فيها أم الشيوكراطيكية أم الشعبية فكل  
واحدة منها كانت تمحور التسلط التام في وقتها وإما في أوربا المتأخرة  
فيشاهد مثال لوجود جميع المذاهب السياسية وكامل أنواع النظامات

الاجتماعية معاً فالحكومات الملكية المطلقة والمختلطة والشيوكراتيكية والجمهوريات السيادية وغيرها جميعها وجدت في آن واحد بعضها حذاء بعض ومع ما هي عليه من المبالغة والمخالفة يظهر فيها نوع من المشابهة لا ينكر كالمشابهة التي بين اعضاء عائلة واحدة وكذلك يوجد في تصورات اوربا واحساساتها هذا التنوع عينه وهذا النزاع ذاته فترون المعتنقات الشيوكراتيكية والملكية والسيادية والرعاعية يعارض ويحارب ويضعف ويخفف بعضها شأن بعض وإذا قرأتم كتب المؤلفين الذين اطلقوا القلمهم العنان في القرون المتوسطة يتضح لكم ان اهل الزمن المذكور لم يتمكنوا من تتبع الفكر الى اخر نتائج فترون احزاب التسلط المطلق يدبرون على حين غفلة ويتهمقرون على غير علم من جرى النتائج الناشئة عن مذهبهم ويتبين انه يوجد ثم افكار وتأثيرات تمنعهم وتوخرهم عن الوصول الى منتهى الغاية وكذلك احزاب الحكومة الجمهورية . فتلك الجسارة الكلية التي لا تنزعزع وتصلبات الراي المستندة على القياسات المنطقية التي وجدت في التمدن القديم ليس لها ذكر في الجديد وكانت توجد في الاحساسات هذه المضادة وهذا التنوع اللذان في التصورات والافكار فكنت ترى من يتوق بكليته للاستقلال والحرية حذاء من اتصف بسهولة الاتقياد والانطباع وذوي الصداقة النادرة والامانة في

العهود تجاه الذين عندهم حب التسلط وتنفيذ الارادة المطلقة وحل  
 المقود عن اعتناق الاهواء وعدم السرال عن التربيب وبالاقتصار  
 كانت الانفس متنوعة ومضطربة كاهيئة الاجتماعية . وتلك المزية  
 ذاتها توجد ايضا في آداب المتأخرين نعم ان آدابهم ادنى واحط درجة  
 من الآداب القدية بالنظر الى الأسلوب واتقان الصناعة كما يوافق  
 على ذلك الراي العام لكنها اعلى واغنى بالنظر الى نفس الافكار  
 والاحساسات فيرى بها ان النفس البشرية تعرضت لمواضيع كثيرة  
 وتعمقت فيها أكثر من القديم وهذا بعينه هو سبب عدم كمال  
 الأسلوب لان المراد اذا كثرت وتزايدت يصعب على الانسان ان  
 ينظمها في اسلوب بسيط مجرد وما يتوقف عليه حسن الانشاء مثلاً  
 انما هي الصراحة والبساطة والمداومة على نسق واحد فقد يصعب  
 جداً الحصول عليها نظراً الى فرط تنوع الافكار والاشعارات في  
 التمدن الاوروباوي فهذه الصفة المقدم ذكرها المتصف بها التمدن  
 الاوروباوي المتأخرون انما حيثما كان ونرى له ايضاً هذا الخلل وهو  
 انك اذا اعتبرت نمو العقل البشري الخصوصي سواء كان في الآداب أم  
 في الفنون أم في سائر المسالك الأخر التي سلكها ترى ذلك المقود على  
 وجه العموم ادنى مما يقابله في التمدن القديم لكن عوضاً عن ذلك  
 اذا نظرنا الى مجمل التمدن الاوروباوي يتراى لنا غنى بما لا يقاس

من غيره أياً كان لأنه أحدث من الفئوانواعاً عديدة دفعة واحدة  
 ولذلك لم يزل في حالة التقدم الدائم مع كونه متواصلاً منذ خمسة  
 عشر قرناً وإن لم يسرع في سيره مثل المدن اليوناني فسيره لم يتقطع  
 ولا كفت تقدمه بل يرى أمامه ميداناً واسعاً لا يجد فيه فرح فيه باشد  
 حرارة يوماً عن يوم لأن الحرية ترافقه في جميع حركاته كل يوم أكثر  
 من أمس وبينما كان نسلط اصل واحد أو نظام واحد تسلطاً كاملاً  
 أو فوز أحدهما فوزاً قوياً يسبب ويوجب الظلم والجور عن الحق في  
 غير المدن الأوروبية كان تنوع عناصر النظام الاجتماعي في أوربا  
 المتأخرة وعدم إمكانها نفي بعضها بعضاً سبباً في تولد الحرية الموجودة  
 الآن وتلك الأصول المختلفة لما لم يمكنها اعدام وملاشاة بعضها بعضاً  
 أُلجئت إلى المساكنة وحررت على نوع ما وثيقة سلمية فيما بينها وقنع  
 كل بتصيبه من الفئوالعام. فذلك مما يبين لنا أن المدن الأوروبية  
 له بالحقيقة فضل فائق هذا وإن تركنا الحوادث الظاهرة وبحسبنا عن  
 طبيعة الأشياء ذاتها نتأكد أن فضله حقيقي كما يقرر ذلك العقل  
 أيضاً فضلاً عن أن الحوادث تبينه لنا باجلى بيان لأننا إذا تركنا  
 المدن الأوروبية برهة على جانب وحولنا النظر إلى عموم العالم  
 وإلى مسرى الأشياء الأرضية بوجه العموم ترى كيف نشاهد العالم  
 يسرى. أننا نشاهده يسرى مع اختلاف وتنوع العناصر ومضادة

بعضها بعضاً على الدوام كما في التمدن الأورباوي اذ لا شك انه لم يُعطَ لأصل اولمذهب اولنظام خصوصي اولنصور فكري اولقوة خصوصية اية كانت ان تضبط العالم بأسره وتسلط عليه تسلطاً مطلقاً وتغني منه كل ميل مخالف بل توجد فيه قوات واصول ومذاهب متنوعة تختلط وتتقارب وتتباعد وتتعارب دون انقطاع وهي تارة غالبة وطوراً مغلوبة لكن قط لم يغلب او ينقلب احدها غلبة تامة وهذه بلاريب حالة العالم عموماً اعني ذاك الاختلاف في الاشكال والاصول والافكار ومضادة بعضها بعضاً واجتهادها للوصول الى وحدة ما حقيقية او وهمية ربما لاسبيل الى الوصول اليها اصلاً لكن الجنس البشري ينحونحوها بواسطة الحرية والسعي. اذا التمدن الأورباوي هو كناية عن صورة حياة العالم ولم يكن ضيقاً ولا نافعاً غيره ولا مستقرأرائنا بل هو شبهه بسير احوال العالم وعلى ظني ان هذه المرة الاولى التي بها زالت صفة الاختصاص من التمدن وثمانواً متنوعاً غنياً مخصباً بتمدار تنوع واتساع وخصب ساحة العالم فالتمدن الأورباوي قد وافق الحقيقة الابدية والمتعسود الالهي اذا ابيع لي ان اتكلم هكذا. وسلك بحسب الطريق المخصصة له من العزة الالهية وهذا هو اصل تفضله العقلي

فاروم من حضراتكم ايها السادة ان تبقوا هذه المسفة الأساسية



والتمييزية للتمدن الاورباوي في ذهنكم مدة معاطاتنا هذا البحث اذ لا  
استطيع الان سوى ايرادها فقط كما فعلت ومتى بسطت لكم الحوادث  
فهي حينئذ تؤيد البرهان لكن اذا وجدنا في مهد تمدننا اسباب  
الصفة التي نسبتها اليه وعناصرها . وعائنا في حالة العالم وفي الحوادث  
التي اعانت منذ الابتداء على انشاء وتكوين التمدن الاورباوي اصل  
ذاك النوع المضطرب بل الخصب الذي يتناز به التمدن المذكور  
وذلك في اثناء انتشائه حين انحطاط وسقوط الدولة الرومانية فبلا  
ريب يكون هذا برهاناً عظيماً على ما ابديته . فقد عزمنا ان على  
ان اسعى في هذا البحث مع حضراتكم وادقق الفحص عن حالة اوربا  
عند هبوط الدولة الرومانية وابحث عن العناصر التي خلفها العالم  
السابق الى العالم اللاحق سواء كان في النظمات ام في المعتقدات  
والافكار والاحساسات . فاذا شاهدنا الصفة التي ذكرتها لكم انفاً  
مفروسة في تلك العناصر تصبح حينئذ محتملة التصديق لديكم .  
ويجب اولاً ان نتصور جيداً ماذا كانت الدولة الرومانية وكيف  
تكونت . فاعلموا ان رومية لم تكن في مبداء امرها سوى مدينة يحكمها  
من اهلها او بالحري جمعية بلدية . والاحكام الرومانية لم تكن مؤلفة  
الامن مجموع النظمات التي تناسب جمعيةً مختصرةً في مدينةٍ في  
نظمات بلدية تتناز به الصفة عينها . ولم يكن ذلك مخصوصاً برومية

اسباب  
صفة التمدن  
الاورباوي  
الاصلية

فقط بل اذا نظرنا الى ايطاليا في ذلك التاريخ لا نرى غير المدن  
حول رومية وما كان يسمى شعوب في ذلك الوقت لم يكن سوى اتحاد  
بين المدن نفسها فكانت المدن اللاتينية المتعاهدة هي الشعب  
اللاتيني وهكذا كان الاترسكيون والصائبون والسامثيون وشعوب  
بلاد اليونان الكبيرة . واما البراري المزروعة فلم تكن وقتئذ تـمـكن  
مثل الان بل كان اصحابها هم سكان المدن انفسهم وكانوا يخرجون  
الى الحقول لملاحظة ارضهم ويسكنون فيها غالباً بعض العبيد  
ويقومون في معاشهم واما البراري المزروعة كما هي الان اعني المحنوية  
على اهل منتشرة تارة في مساكن منفردة وطوراً في الارياض والقرى  
فهذه كانت مجهولة في ايطاليا القديمة لا وجود لها اصلاً . وماذا صنعت  
رومية حين امتد سلطانها . راجعوا تاريخها بالتتابع تروا انها  
استفتحت واستمدت مدائن وحاربت مدائن وعقدت معاهدات معها  
ورحلت اناساً من اهلها ليسكنوا فيها وتاريخ فتوحات الرومانيين  
العظيمة هو تاريخ فتح وتأسيس عدد وافر من المدن : واما امتداد  
السلط الروماني في بلاد الشرق فلم يكن على هذه الصورة ولا هو  
معروف بهذه الصفة لان اهلالي في الشرق كانوا متوزعين  
بعكس توزيع اهلالي الغرب ونظراً الى اختلاف صورة نظامهم  
الاجتماعي لم يكونوا منحصرين جميعهم في المدن كما في بلاد الغرب ولا

كانت المدن مركزاً أو حيداً لم . وبما ان مراناهنا التكلم فقط عن  
 اهلها اوربا فلا حاجة الى ذكر ما كان يتوقع في بلاد الشرق . وان  
 اقتصرنا على الغرب نجد في كل مكان منه ذلك الامر الذي اشرت  
 اليه في بلاد غاليا (فرنسا القديمة) وفي اسبانيا لم يكن الا المدن فقط  
 وخارجاً عن المدن كانت الاحراش والبحيرات تغطي الارض  
 ويسهل على ذلك ايضا من الانار والطرفات الرومانية فكان يوجد  
 طرق كبرى متصلة من مدينة الى اخرى لكن لم يكن يوجد سبل  
 ومسا لك عديدة مصلية مشتبه بعضها ببعض موصلة الى كل  
 الجهات كما يرى ذلك في هذه الايام بل كانت مجهولة بالكلية عندهم  
 ولا ذكر لها اصلاً . وكذلك لم يكن يشاهد في ذلك الوقت تلك  
 الكميات التي لا تعد ولا تحصى من الانار الصغيرة والضيع والقصور  
 والكنائس المتفرقة في البلاد كما في الاجيال المتوسطة بل لم تترك  
 لنا رومية غير انار تنظيمية الشأن لائحة عليها الصفة المدنية معدة  
 لاهل كثير عددهم مجموعين بعضهم بحوار بعض ففي كل جهات  
 الممالك الرومانية نرى المدن غالبية ومتسلطة والبحري معدومة  
 من الاهالي ومن الواضح ان ذلك الامر مما يصعب وجود الاتحاد  
 وتمكين الرباط الاجتماعي في مملكة كبيرة مفسعة ويمتعة . واذا كانت  
 قد تمكنت جمعية بلدية مثل رومية من افتتاح الدنيا وتملكها قد فاته

فحسرو عليها مع ذلك حكم تلك الممالك الشاسعة وحسن سياستها  
 واثقان نظامها . ولذلك حينما تراءى انه قد تم الامر وكمل العمل  
 اى حينما كان كل الغرب مع قسم عظيم من الشرق قد اقتاد الى  
 الشوكة الرومانية وخضع لسطوتها فرى تلك المدائن والدول  
 الصغيرة التي لا يحصى عديدها والتي جعلت للانعزال والاستقلال  
 لا للانضمام والاستتباع يتفرق بعضها عن بعض في ذلك الوقت عينه  
 وتحرر انفسها في جميع الجهات . وهذا الامر يعد من جملة الاسباب  
 التي حثت على تغيير صورة الحكومة الرومانية وترتيبها على شكل  
 السلطنة لكي تستطيع ان تجمع وتضم بعضها الى بعض عناصر من  
 طيعها الميل الى الانفصال وعدم الاتحاد ، فاخذت تجتهد السلطنة  
 حينئذ بان توفق الاتحاد والارتباط بين اقسام تلك الهيئة الاجتماعية  
 المشتتة وقد نجحت في سعيها لكن الى حد محدود . وفي اثناء المدة  
 التي بين تولي أغسطس على السلطنة وديوقليسيانس حينما كانت  
 القوانين والاحكام المدنية آخذة في النجاس والتحسن صار وضع  
 ذاك النظام الواسع الاستبدادي لادارة الاحكام وتوزيع على العالم  
 الروماني رجال للقيام بمحق الوظائف والخدم متظلمون في سلسلة  
 المراتب ومرتبون غاية الارتباط بعضهم ببعض كالشبكة وكلهم  
 الانقياد والطاعة لاوامر الديوان السلطاني وكانت غاية وظيفتهم ان

ينفذوا ارادة الشوكة السلطانية في الهيئة الاجتماعية ويقده واليهما  
المرتبات الاميرية مع خضوع الرعية

ولم يتيسر فقط بواسطة هذا النظام جمع شمل عناصر العالم  
الروماني المفرقة وضبطها بل ارتضت الناس ايضاً بالحكومة  
السلطانية المطامنة والسلطة المركزية واستولى ذلك على عقولهم  
بسهولة نادرة. فيتعجب الانسان كيف ان تلك الجمهوريات الصغيرة  
المتحد بعضها مع بعض اتحاداً غير متين وتلك الجمعيات البلدية  
المشاركة اتفادت بسرعة الى اعتبار واحترام القوة السلطانية  
الوحيدة السامية المقدسة. فاقضى ان تكون ضرورة انشاء رباط  
ما لضم اقسام العالم الروماني بهذا المقدار عظيمة حتى ان المعتقدات  
وعلى نوع ما الافكار المخصوصة بالمذهب الاستبدادي وجدت لها  
سبيلاً الى العقول فبواسطة اذعان العقول لهذه العقائد ولنظام  
الادارة الحكمية المقدم ذكره مع اضافة نظام العسكرية استطاعت  
السلطنة الرومانية على مقاومة الانحلال الذي تمكن منها داخلياً  
وغزوات البربر وصدماهم معاً واستمرت على هذا الحال مدة  
مستطيلة وهي على انحطاط دائم لكنها ما زالت تدافع عن نفسها الى  
ان اتى زمان اشتد فيه الانحلال بهذا المقدار حتى لم تعد حيثئذ  
تكفي فطانة الحكومة المستبدية وكمال الخضوع والتسليم لاوامرها

لوقاية جسم السلطنة العظيم الحجم وحفظه من التبديد فصارت  
تتقسم اعضاءه وينفصل بعضها عن بعض من جميع اطرافه في مدة  
القرن الرابع وصارت تندفق اليه البربر وتدخله من كل الجهات  
والاقاليم تسلم بغير مدافعة ولا مقاومة دون ان تكثر اوتهم بما  
يجل بسائر المملكة . فحينئذ طرق عقل بعض السلاطين فكر  
مستغرب وهوانهم قصدوا ان يجربوا الحرية العمومية وعقد معاهدة  
بين جميع اقسام المملكة تشابه ما يسمى الان بالحكومة الروبريزانتايف  
(اي الملكية المقيدة ) لعل ذلك ما يجي وحدة السلطنة الرومانية  
ويصونها من التفريق والنشيت اكثر من الحكومة المطلقة . وهذه  
صورة الامر السلطاني المرسل في سنة ٤١٨ من هونوريوس  
وتودوسيوس الاصغر الى نائب بلاد غاليا الذي به يقصد ان ترتيب  
نوع الحكومة المقدم ذكرها في جنوبي بلاد غاليا لكي يوقيا بواسطة  
هذه الطريقة وحدة واستقلال السلطنة

من هونوريوس وتودوسيوس القيصرين الى اغريقولا النائب  
على بلاد غاليا

انه بناء على معروض سعادتك لنا الكلي الافادة قد اصدرنا  
امرنا بان تعتبر الترتيبات الاتي بيانها كقوانين جارية على الدوام  
تخضع لها اهل السبعة اقاليم اذ انها تاتي على طبق مرغوب الاها لي .

وبما انه لاسباب المنفعة العامة او الخاصة يحضر الى جانب سعادتهم  
ليس فقط من كل الاقاليم بل ايضا من كل مدينة أشخاص من  
اصحاب الوظائف او نواب مخصوصون سواء كان لتقديم الحسابات  
او لمعاونة المصالح المتعلقة باصحاب الاملاك قد حكمنا انه يكون  
مناسبا وكثير الفائدة ان يصير من الآن فصاعداً اجتماع اهالي  
السبعة اقاليم في كل عام بوقت معين في المدينة المسماة اعني مدينة  
ارلس وهذا الترتيب قصدنا به مراعاة الصالح العامة والخاصة معا  
فبواسطة اجتماع الاهالي الاعيان لدى حضرة النائب الشريفة اذا  
لم تكن بعض اسباب النظام العام اوجبه ان ينتقل الى مكان اخر  
يمكن الحصول على احسن النتائج من جرى المداولة في الامور ولا  
يمكن هكذا ان يخفى شي عن احد الاقاليم مما حصل عليه الاعتماد  
وقر عليه القرار بعد المكالمات والمداولات الكافية ومن لا يكون  
حضر الاجتماع يلتزم ان يخضع ايضا الى تلك الترتيبات وباعطائنا  
الامر بان يحصل في كل سنة جمعية في المدينة القسطنطينية (لعبت  
هكذا مدينة ارس وقتا لارادة قسطنطين المعظم نظراً الى ميله اليها  
لكن العادة غلبت على ارادته) فظننا ان يكون ذلك ليس فقط  
مفيداً للخير العام بل ومضاعفاً ايضا العلاقات الاجتماعية لاسباب ان  
مركز المدينة موافق جداً والاجانب يتواردون اليها من كل فج

ونجارها هي بهذه المقدار متسعة حتى انه يرد اليها كل ما يخترع  
 ويصنع في سائر المحلات فكل ما يجواه الشرق الغني والبلاد العربية  
 المعطرة والبلاد العاصورية اللطيفة وافريقية المخصبة واسبانيا الجميلة  
 وغالياً المحسورة من التحف يكثر وجودها في ارس بهذا المقدار  
 حتى ان الاشياء جميعها التي نعد نفيسة في كل اقطار العالم تظهر  
 فيها كأنها من محصولاتها ثم ان اتصال نهر الرون ببحر توسكانا  
 يقرب البلاد التي يطوفها ذلك النهر والتي يتصل بها ذلك البحر  
 ويجعلها كبحيرة . وبما ان الارض بتمامها تحف هذه المدينة بالفخر ما  
 عندها وتعمل اليها خاص محاصيل كامل الامصار بجزاً وبأواسطة  
 الانهر والاشرعة والمجازيف والعجلات فكيف لا تعتبر بلادنا الغالية  
 كمعروف وصنع جميل امرنا هذا بان يصير الثمائم جمعية عامة في وسط  
 تلك المدينة التي حوت بموهبة من الله كامل تنعمات المعيشة وجميع  
 تسهيلات التجارة وقد كان سالفكم النائب الشهير بترونيوس يقصد  
 ممدوح ومملو حكمة أمر باجراء هذه الطريقة وبما ان استعمالها لم يدم  
 من جرى الاهمال وتسلط الخنفسين فقد عزمنا على تنفيذها الان  
 بقوة حكمة بنا . والحالة هذه نفوض الى سعادتك يا نسيبنا العزيز  
 المحبوب اغريقولا بناء على امرنا هذا واتباتاً للعادة الموسسة من  
 سالفك المباشرة باجراء الترتيبات الالية في الاقاليم وهي ان يصير



الفتية على كل الاشخاص المشرفين بوظائف الحكومة واصحاب  
الاملاك والارزاق وقضاة الاقاليم بانهم ملزمون ان يجتمعوا جمعية  
شورية في كل سنة مرة في مدينة ارس في الثالث عشر من شهر  
اب والثالث عشر من ايلول وايام الدعوة والاجتماع نفوض امرها  
اليكم وان اهل اقليسي نوفامبو بولانيه والاكويتان الثانية نظراً الى  
بعدهما يمكنهم اذا انشغل قضائهم بامور مهمة ان يعثوا من يقوم مقامهم  
حسب العادة والذين يتأخرون عن الحضور الى المكان المعين في  
الوقت المعلوم يدفعون جزاءاً مقداره خمس ليرات من الذهب  
عن القضاة وثلاث ليرات عن اعضاء الجمعيات البلدية وسائر  
اصحاب المناصب ونظن ان هذا الترتيب ينجم عنه فوائد جمة لاهالي  
اقاليمنا انما كدونا بان ذلك مما يزيد مدينة ارس زينة ورواقاً  
تلك التي نحن مديونان لامانتها

اعطى في الخامس عشر من شهر ايار ورد الى ارس في العاشر  
من شهر حزيران

فلم تقبل الاقاليم ولا المدن بهذا الامر بل رفضوه ولم يرتضوا  
احد بتسمية وكلاء ولا بالذهاب الى مدينة ارس لان الاتحاد  
والانضمام مما يضاد اصل طبيعة تلك الهيئة الاجتماعية ورجعت  
تنظاها رغبة الوطن الخصوصي اي كل يميل الى مدينته والى جمعيته

البلدية وذلك في جميع اقطار السلطنة واتضح عدم امكانية تنظيم هيئة  
 اجتماعية عمومية ووطن عمومي فصارت المدن كل واحدة منهم  
 تنحصر في اسوارها وتنتصر على اعمالها الخصوصية وسقطت السلطنة  
 اذ لم يكن من يرغب في عد نفسه منها بل جميع سكان المدن صاروا  
 يهتمون بامر مدنها فقط غير مكترئين بالسلطنة ولا بامرها . فترى  
 هكذا حين هبوط السلطنة الرومانية نفس الامر الذي رايناه في مهد  
 رومية اعني به فوز النظام البلدي وشدة الميل اليه والعالم الروماني  
 عاد الى حاله الاصلية لانه حينئذ تكون وتركب كان تركيبة من المدن  
 وحينئذ اخل تركيبه لم يبق منه الا المدن . فصورة الحكومة البلدية هي  
 الوحيدة التي خلفها التمدن الروماني القديم الى اوربا المتاخرة وكان  
 حينئذ قد نقص ترتيبها وضعفت قوتها وانشط شأنها عما كانت عليه  
 في الازمنة السابقة لكنها صورة الحكومة الوحيدة التي نشأت وترتبت  
 الى ذاك الحين وعاشت بعد تلاشي جميع عناصر الدولة الرومانية .  
 وأخطى اذا قلت وحيدة لانه كان قد استمر في اذهان الناس صورة  
 الحكومة السلطانية واسم السلطان وجلاله والسلطة المطلقة المقدسة  
 المخصوصة بالسلطان هذه هي العناصر التي خلفها التمدن الروماني  
 الى التمدن الاورباوي فمن جهة نظام الحكومة البلدية مع عاداتها  
 واحكامها ومثالها هو اصل الحرية ومن جهة اخرى الشرائع

المدنية الشائعة العمومية ورسم السلطان المطلق والعزة المقدسة  
 السلطانية ذلك أصل الامارة والاستعباد . لكن كانت قد  
 نشأت ايضاً في وسط الهيئة الاجتماعية الرومانية هيئة اخرى مباينة  
 لها بالكلية مؤسسة على مبادي مغايرة لمبادئها ومشرية افكاراً  
 وحاسيات مختلفة وكانت مزعة ان تدخل الى التمدن الاورباوي  
 المتأخر عناصر مختلفة في طبيعتها وهي الكنيسة المسيحية فانه في  
 منتهى القرن الرابع وابتداء القرن الخامس لم تعد الديانة المسيحية  
 اعتقاداً ذاتياً فقط بل ترتبت وانتمت انتظاماً تاماً فكان لها حكومة  
 واكليس وايرادات ووسائل فعالة مستقلة ومجامع اقليمية ومسكونة  
 تليق بهيئة اجتماعية عظيمة كالنصرانية وكانت عاداتها المذاكرة عموماً  
 في امور تلك الهيئة وبالاختصار لم تكن النصرانية وقتئذ ديانة فقط  
 بل كانت كنيسة اعني حكومة ولو لم تكن كنيسة لا اعلم ماذا  
 كان حصل حين هبوط الدولة الرومانية فانهي اقتصر على  
 الملاحظات البشرية المحضة وادع على جانب كل عنصر غريب  
 عن النتائج الطبيعية الصادرة عن الحوادث الطبيعية واقول انه لو  
 كانت النصرانية حينئذ اعتقاداً ونصوراً فكرياً واقتناعاً ذاتياً  
 فقط لا غير كما كانت في الأزمنة الاولى لخيّل انه كان حل بها الدثار  
 كما حصل بعد مدة في اسبانيا وكامل شمال افريقيا حين غزوة المسلمين

التي تشابه في طبيعتها غزوات البربر على الرومانيين فحيثما حل  
بالنصرانية الدثار والتلف مع انها كانت كنيسة ذات انتظام  
وقوانين ومن الاولى انه كان يجري ذلك حين اندثار الدولة  
الرومانية لانه لم يكن حينئذ ولا واسطة من الوسائط التي به  
تتمكن التأثيرات العقلية كما في هذه الايام وثبتت في المقاومة مع صرف  
النظر عن الترتيبات والنظامات ولا كان يوجد واسطة من الوسائط  
التي بها تسلط الحقيقة والأفكار المحضة تسلطاً عظيماً على العقول  
فتجري الاعمال بمتناضها وتنسب عنها الوقائع والحوادث فلم يكن  
يوجد ما يشابه ذلك في القرن الرابع اي ما يجعل للتصورات والأفكار  
نفوذاً وتسلطاً كما ذكرنا وكان يتنضي الامر ان توجد جمعية قوية  
التركيب محكمة الانتظام لتقدر على مقاومة هكذا آفة عظيمة وتنجي  
ظافرة من هكذا زوبعة هائلة فلست اظن من باب المبالغة بان  
يقال ان الكنيسة هي التي حفظت الدين المسيحي في منتهى القرن  
الرابع ومبتدأ القرن الخامس وانها هي التي صانت نفسها بنزائيمها  
وروسائها وشوكتها من اضمحلال السلطنة الرومانية الداخلي ومن  
البربر وانها هي ايضاً اجلبت البربر وملكتهم وصارت سلسلة التمدن  
وواسطة بينهم وبين العالم الروماني فيجب علينا اذاً ملاحظة حالة  
الكنيسة في القرن الخامس اكثر من حالة الديانة بمحصرا المعنى لكي

نبحث عما اضافته النصرانية الى التمدن المتأخرو عن العناصر التي  
 ادخلتها فيو وسنبحث عما كانت عليه الكنيسة المسيحية في ذلك الحين  
 فاننا اذا نظرنا نظراً طبيعياً مخضاً الى التقلبات المتنوعة التي حصلت  
 في النصرانية مدة نشئها ونموها منذ البداية الى حد القرن الخامس  
 واعتبرناها فقط كجمعية لا كاعتقاد ديني نرى انها تقلبت على ثلاث  
 حالات متداولة مختلفة في الذات ففي الازمنة الاولى وجدت الجمعية  
 المسيحية كشركة متحدة بايمان واحد وارااء واحدة عمومية وكان  
 المسيحيون الاولون يجتمعون ليشتمعوا سويةً باشعاراتٍ واحدة  
 وبيقين واحد ديني ولم يكن لهم نظام ما مقرر ولا مجموع قوانين  
 وتراتب ولا جماعة رؤساء منتظمة . ولا ريب ان كل جمعية وان  
 تكن ناشئة حديثاً وضعيفة في تركيبها واتظامها يوجد لها قوة ادبية  
 تحيها وترشد لها فكان في الشركات المتنوعة المسيحية رجال يكرزون  
 ويعلمون ويسوسون الشركة ادبياً لكن لم يكن لها رؤساء منصوبون  
 ولا تراتيب معلومة بل كانت الهيئة الاجتماعية المسيحية في اصل منشأها  
 شركة معتقدات وارااء عمومية وكل ما كانت تنمو وكان نموها سريعاً  
 جداً كما تشهد بذلك الآثار الاولى كان يظهر فيها مجموع تعاليم  
 وقوانين ورؤساء وهؤلاء كان يسمى بعضهم في اليونانية برسيتري  
 اي القدماء وسمو في ما بعد قسيسين وبعضهم ايسكوبي اي نظاراً

وسموا ساقفة ومطارنة وآخرون ذياً كوني وهم الشماسة الموكلون على  
 القترا وتوزيع الصدقات . وقد يعسر علينا جد التحديد وظائف هؤلاء  
 الرُوساء ومصالحهم مع الصحة والتدقيق لان الخط الفاصل بينهم  
 كان على الغالب مبهماً وعديم القرار والحاصل ان الترتيبات  
 والنظامات كانت قد ابتدأت ومع ذلك كانت السلطة في هذا  
 العصر الثاني للنصرانية لم تزال باقية لجمهور عامة المؤمنين وكانوا هم  
 اصحاب النفوذ والكلمة في الهيئة الاجتماعية المسيحية سواء كان في  
 امر انتخاب الرُوساء ام في وضع النظامات ام في امر ترتيب التعاليم  
 الدينية نفسها والى ذلك العهد لم يحصل افتراق بين شعب المسيحيين  
 وحكومتهم ولا كان احدهم منفرداً عن الآخر ولا مستقلاً عنه وكان  
 للشعب النفوذ الاعلى والصوت الاقوى . واما العصر الثالث فقد  
 اختلفت فيه الاحوال عن هذه الصورة وكانت طغمة الاكليروس  
 او القسيسين مفترقة عن الشعب ولها ثروتها واحكامها ونظامها  
 الخاص وبالاجمال كانت لها حكومة كاملة وكانت جمعية متممة  
 في حد ذاتها حائزة جميع وسائل المعيشة مستقلة عن الشعب الذي  
 خصصت لاجله وباسطة عليه نفوذها . هذا كان العصر الثالث  
 لانتظام الكنيسة المسيحية والحالة التي كانت عليها في اوائل القرن  
 الخامس لكن الحكومة لم تكن مع ذلك منفردة انفرازاً كاملاً عن الشعب

والحكومة المذكورة لم يسبق لها مثال لا في المواد الدينية ولا في غيرها  
وكان النفوذ والسلطة للأكليروس في العلاقات التي بينه وبين  
الشعب ولم يكن هذا يعارضه في امر ما وفضلاً عن ذلك كانت لم  
واسطة اخرى عظيمة اردادها نفوذهم وكبريائهم وهي ان الاساقفة  
والأكليريكيين اتصلوا الى اسمى الوظائف البلدية في المدن . وقد  
نظرنا انه لم يبق من الدولة الرومانية بمحصر المعنى الان نظام حكومة  
البلدية اي حكومة المدن وكان ارباب الوظائف في المدن قد  
خل بهم الوهن والخمول من جرى كثرة تعدييات ومظالم الحكم  
المطلق الروماني وخراب المدن وانحطاطها . واما الاساقفة والتسيسون  
فكانوا مملوئين حرارة ونشاطاً وغيره فبالضرورة صاروا يتقدمون  
للملاحظة وإدارة كل الامور ولا يحق لنا ان نلومهم او نغتهم بالاختلاس  
لان ظروف الزمان وظروف الحال جعلت ان يكون الأكليروس  
وحده وقوة ذاقوة ونشاط ادبي ولهذا السبب حاز نفوذاً واقتداراً  
في كل مكان وتلك قاعدة جارية في العالم بأسره . وقد يشاهد هذا  
الامر في جميع المراسيم والقوانين الصادرة من القياصرة في المدة  
المذكورة فاذا فتحنا كتاب الشريعة لتيودومسيانوس او كتاب  
جستينيانوس نجد بهما عددًا من المراسيم التي تفوض الى الأكليروس  
والاساقفة ادارة امور المدن وهما كم البعض منها

من كتاب شريعة جوستينيانوس في ما يتعلق بالاساقفة البند  
السادس والعشرون من الفصل الرابع

انه بخصوص اعمال المدينة السنوية سواء كان في ما يتعلق بايراداتها  
الاغنيادية والاموال الناتجة من الاملاك والهبات المخصصة  
والمتروكات وغير ذلك ام في ما يتعلق بالاعمال العامة ومخازن المؤونة  
والحنايا التي يجلب عليها الماء ومداركة الحمامات والاساكن وبناء  
الاسوار والابراج وتصليح الجسور والطرق والبدعوي التي تتعلق  
بالمدينة من جهة الصوامع العمومية والخصوصية فاننا نامر بما ياتي وهوان  
الاسقف الكلي التقوى مع ثلاثة اشخاص من ذوي الصبب الحسن  
من اعيان المدينة يجتمعون في كل سنة ويفحصون الاعمال التجارية  
ويهتمون بامر حسن ادارتها ويؤدي لهم المولجون بالاعمال حساباً  
عنها ويقدمون البرهان على قيامهم بجميع واجباتهم والتزاماتهم سواء  
كان في ادارة البنايات العامة ام في ما يتعلق بالمبالغ المخصصة  
للمؤونات والحمامات والحنايا وغير ذلك

والبند الثلاثون ايضاً

انه بخصوص تعيين اوصياء على الاولاد القصر وكل الذين  
يقتضى لهم اوصياء بموجب الشريعة فاذا كانت ثروتهم لا تزيد عن  
الخمسمائة اورلي (معاملة من الذهب) نامر بان لا يتظر تعيين



الوصي من قبل ناظر الاقليم الامر الذي يتكلف مصاريف زائدة  
وعلى الخصوص اذا لم يكن الناظر قاطناً بالمدينة التي يطلب فيها  
الوصي بل يصير تعيينه من حاكم المدينة باتفاق الراي مع الاستقف  
الكلبي النقوى واشخاص اخرين من اصحاب الوظائف اذا كان  
يوجد منهم عدد كافٍ في المدينة

وفي البند الثامن ايضا من الفصل الخامس والاربعين في ما يتعلق  
بالمحامين (في الدعاوي الجنائية)

نرغب ان يكون المحامون في المدينة من المتصلعين في معرفة  
اسرار الايمان المتدس الارثوذكسي ويصير اتقائهم وتنصيهم من  
الاساقفة الموقرين والاكليروس والاعيان واصحاب الاملاك  
والبلديين . وبشان الاحتفال الذي يحصل حين تقليد هم الوظيفة  
يقتضي الالتجاء الى سلطة النائب المحيدة لكي يتمكن ويتأيد نفوذهم  
بواسطة رسائل سعادتِه

وفي وسعي ان اذكر شرائع اخرى كثيرة لكن ما قد ذكرته كافٍ  
ليثبت لنا هذا الامر الحقيقي اي ان مداخله روساء الكنيسة في الاحكام  
البلدية كانت في الوساطة بين الحكم البلدي الروماني والحكم البلدي  
في القرون المتوسطة . وان نفوذ الاكليروس في الاحكام البلدية  
خلف الاحكام البلديين القداما وسلف نظام الجمعيات البلدية

الماخرة ، فمن ذلك تدركون عظم مقدار وسائط القوة والنفوذ التي كانت حازتها الكنيسة المسيحية سواء كان من جرى نظامها الخصوصي وتأثيرها في الشعب المسيحي ام من مداخلتها في الامور السياسية ولذلك قد اعانت كثيراً منذ ذاك العصر على نمو التمدن المتأخر واكتسابه الصفة التي اكتسبها . ولذا ذكر باختصار العناصر التي ادخلتها فيه . فنقول أولاً لا يخفى عظم الفائدة التي نتجت من وجود نفوذ ادبي كهذا اعني قوة مؤسسة على اليقين العقلي والعقائد والاشعارات الادبية معاً في وسط طوفان القوات المادية التي غمرت الهيئة الاجتماعية حينئذ اذ انه لولا وجود الكنيسة المسيحية لاستولت القوة المادية المحضة على العالم باسره نظراً الى عدم وجود قوة ادبية غيرها في ذلك الوقت

ثم انها كانت تعلم الناس شريعة افضل من سائر الشرائع البشرية وتعترف بيقين هو الاساس الاول لنجاة البشر اعني وجود ناموس يفوق النواميس البشرية كافة ويسمى تارة بالعقل او التمييز وطوراً بالشرعية الالهية بحسب اختلاف الازمنة واخلاق البشر وهو مع ذلك واحد لم يخلف ابداً بل اختلفت اسماؤه فقط

وشرعت اخيراً الكنيسة بامر عظيم جداً وهو فرق السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وهذا الامر هو منبع حرية الاديان لان

أصله ذات الأصل الذي تبنى عليه حرية الأديان الأكثر انساعاً  
وتشديداً . ففرق الزمنيات عن الروحيات هو مبني على هذه الحقيقة  
أي أن القوة المادية ليس لها تسلط ولا حكم على العقل واليقين وسببه  
الاختلاف الكائن بين الفكر والعمل وبين الحوادث الأدبية  
الباطنية والحوادث المادية الخارجية . فاصل حرية الأديان الذي  
من أجله قاتلت أوربا وقاست ما لا يوصف من الأهوال ولم تنفز  
بالنصر إلا بعد حين وفي الغالب رغماً عن الأكليروس كان هكذا  
مودعاً في مهد التمدن الأورباوي ومسمى بالاسم المتقدم ذكره أي  
فرق الروحيات عن الزمنيات وكانت الكنيسة المسيحية ذاتها قد  
أدخلته إلى التمدن الأورباوي وثبتته فيه لاضطرارها إليه أذ بواسطته  
دافعت عن نفسها وأمنت شر البربر وإذا هم . فإيجاد نفوذ أدبي والتمسك  
بناموس الهي وفرق السلطة الزمنية عن السلطة الروحية إنما هي  
الأحسانات الثلاث العظيمة التي وهبتها الكنيسة المسيحية للعالم  
الأورباوي في القرن الخامس . لكنه لم يحدث منها كلها تأثير حسن  
على حدٍ متساوٍ إذ قد ظهر في الكنيسة في القرن الثامن نفسه بعض  
المبادئ السيئة التي أثرت جداً في التمدن الأورباوي مدة نموه .  
ففي ذلك الوقت تم فيها انفصال طغمة الأكليروس عن باقي  
المسيحيين وترتب استقلال أولئك وتسلمهم على هولاء وإكرامهم على

الانقياد اليهم والى القوانين والتراتب التي ادرجوها ونسلطوا على  
 افكارهم ووجودهم دون اذعان عقولهم ورغماً عن ارادتهم . وزيادة على  
 ذلك كانت الكنيسة تعضد المذهب الثيوكراتيكي ( اي الحكم تحت ظل  
 الله ) وترغب في تأييده وتسلطه على الهيئات الاجتماعية بتمامها وتميل  
 الى الاستيلاء على السلطة الزمنية لكي يكون لها الحكم المطلق . ولما  
 رأت انه لم يقيسرها الاستيلاء على الحكم الزمني وتنفيذ المذهب  
 الثيوكراتيكي صارت تتحد مع الملوك الزمنيين وتؤيد سلطتهم المطلقة  
 رغبة في مقاسمتهم على السلطة الزمنية مع ان هذا ما يلاشي حرية الرعايا  
 فقد توضح ما ذكرناه ما هي عناصر التمدن الأكثر شهرة واعتباراً  
 التي اخذتها اوربا عن الكنيسة المسيحية وعن السلطنة الرومانية .  
 ولما تملك البربر على العالم الروماني وجدوه على الحالة التي سبق  
 ذكرها . فلم يبق علينا اذن سوى ذكر البربر فقط لكي نتم معرفة  
 جميع العناصر التي اجتمعت واختلطت في مهد التمدن الاورباوي  
 ولست انني ذكر تاريخ البربر اذ لا حاجة لنا الى رواية هذا التاريخ  
 لاننا نعلم جيداً ان فاتحي السلطنة الرومانية هؤلاء كانوا جميعهم من  
 نسل واحد وهو الجرمانى ما خلا بعض القبائل التي كانت من الجنس  
 السلافي كالاليين مثلاً ونعلم ايضاً انهم جميعاً كانوا على حال واحدة  
 من عدم التمدن ما خلا بعض الفروقات الجزئية الناتجة من كثرة

اوقلة المخالطة بين البعض من قبائلهم والعالم الروماني . فلا شك  
 ان طائفة الغوثيين كانت متقدمة على طائفة الفرنك وارق اخلاقاً  
 منها . لكننا اذا لاحظنا الامور على وجه عمومي وامعنا النظر بما بهما  
 من نتائجها نرى ان اختلاف حال تمدن الشعوب البربرية في مبدا  
 امرها لا يستحق الاعتبار كلياً وبجنسب كلاشي . فالذي يهمنا معرفته  
 هو كيفية حال الهيئة الاجتماعية عموماً بين البربر وهذا الامر مما يعسر  
 علينا جداً في هذه الايام . واذا كنا قد وقفنا مع السهولة النامة على  
 حقيقة النظام المدني الروماني ونظام الكنيسة المسيحية كما كانا سابقاً  
 فلان تأثيرها قد تواتر الى ايامنا هذه ولا ننجد لها اثراً في عددٍ وافر  
 من الترتيبات والحوادث الحالية وعندنا وسائل عديدة توصلنا الى  
 معرفة ذلك حتى المعرفة واما اخلاق البربر وحالهم الاجتماعية فهذه  
 اشياء قد اندثرت على نوعٍ ما واضحت هباءً مشوراً وقد انجبرنا الان  
 على استخراجها عقلياً مستعنيين تارة بالآثار التاريخية القديمة جداً  
 واخرى بقوة التخيل والتصور وهناك امرٌ يجب الوقوف عليه قبل  
 كل شيء لكي يمكننا ان نتصور مع الصحة والحقيقة ما هو الرجل الخشن  
 في ذلك الوقت وهذا الامر هو لذة الاستقلال الشخصي اي لذة  
 الانسان بان يرى نفسه مستقلاً في ذاته حراً بان يخاطب ويقابل  
 صروف الدهر بقوة وعزمه مدى حياته في هذا العالم . وسروره

بتفرغ إلى التطوف والجولان . وميله إلى الفناء نفسه مدى الحيوة  
 في معرض الاخطار المجهولة الغائلة . فهذا الامر كان غالباً على  
 البربر حينئذٍ وكان يحمل تلك الجموع البشرية الكثيرة العدد  
 على المهاجرة وشن الغارات . واما الآن فنظرنا إلى الحالة التي نحن  
 عليها في هيئتنا الاجتماعية المنظمة قد يعسر علينا جداً تصور هذا  
 الامر كما ينبغي وإدراك مقدار تأثيره في عقول البربر مدة القرن  
 الرابع والقرن الخامس ولا يوجد الا مصنف واحد فقط يوضح عن  
 الصفات الخشنة البربرية توضيحاً جلياً ظاهراً وهو تاريخ فتح  
 الزماندين بلاد الانكليز تاليف موسيو تييري فهو الكتاب الوحيد  
 الذي يحتوي مع الصحة التامة على الشرح والتوضيح الكافي عن  
 الاسباب والاميال والتخصيصات جميعها التي تحت الناس المقارنة  
 حالهم الاجتماعية حال البربر على التطوف والمهاجرة والغزو الخ .  
 فلا يوجد كتاب يعرب جيداً عن حقيقة امر الخشن وكيفية عيشته  
 مثل هذا الكتاب . ويوجد ايضاً بعض التوضيحات عن ذلك في  
 الحكايات التي ألفها موسيو كوبر على اهل اميركا المتوحشين وان تكن هذه  
 الروايات احط درجة على رأيي واقل صحة وصراحة من التاريخ المتقدم  
 ذكره . نعم يوجد في عيشة متوحشي اميركا ومخالطاتهم واشعاراتهم وسط  
 احراشهم البرية ما يذكرنا على نوع ما باخلاق الجرمايين القدماء

لكن هذه الروايات تتضمن اختراعات وتصورات كثيرة ولا تنصح كما ينبغي عن جرم قباحة الاخلاق والعيشة البربرية . وليس مرادي التنويه فقط عن الضرر اللاحق بالحالة الاجتماعية من جرى تلك الاخلاق بل ايضاً عن الحالة الباطنية اي عن حالة الرجل المحسن ذاتياً فان فرط ولعه بالاستقلال الشخصي كانت تمازجه المشوشة والسماجة اكثر مما يظهر من مصنف موسير تيرري فكان ولله هذا بخامه نوع من التوحش البهيمي والبطر والشمول لانراه متبولاً ومشتغلاً على التمام في كامل الكتاب المذكور . ولكننا اذا لاحظنا باطن الامر بقطع النظر عن هذا التوحش البهيمي والولع بالماديات وحب الذات الملو فدومة وبلادة نجد ان الميل الى الاستقلال الشخصي هو من الاميال الشريفة الادبية التي يشعر بها الانسان وقوة هذا الميل صادرة من ذات فطرته الادبية فهو لذة المرء بان يشعر بكونه انساناً وشخصاً منفرداً مستقلاً في ذاته وحرراً في ارادته

فالبربر الجرمانيون هم الذين ادخلوا هذه الحاسة الى التمدن الاورباوي وكانت قبلهم مجهولة في العالم الروماني وفي الكنيسة المسيحية ولم يكن لها اثر في اغلب انواع التمدن القديم والحرية التي توجد في انواع التمدن اقدم انما هي الحرية السياسية او المدنية فالمرء لا تستغرق ذهنه وافكاره الحرية الشخصية بل تشغله

حريته المدنية بصفة كونه مختصاً بجمعية بلدية كلي الخلوص لها  
 ومستعداً لتضحية نفسه من أجلها . وهذا الأمر كان أيضاً في الكنيسة  
 المسيحية إذ كل من المسيحيين كان له ميل عظيم نحو الهيئة الاجتماعية  
 المسيحية وتعلن شديد بها وخلوص وخضوع لشرائنها ورغبة قوية  
 في اتساع نطاقها وسلطانها . أو كان لهم ميل ديني يؤثر في أنفسهم تأثيراً  
 عظيماً ويحضمهم على الاجتهاد بفتح حريةهم الخاصة وإتيادهم الى قوانين  
 إيمانهم . وأما حاسة الاستقلال الشخصي والولع بالحرية التي لا حاجز  
 لها ولا مانع وليس لها غاية أخرى على نوع ما سوى نيل المرام الشخصي  
 فهذه الحاسة كما سبق كانت غير معروفة في الهيئات الاجتماعية  
 الرومانية والمسيحية . والبربر هم الذين جلبوها وأودعوها في مهد  
 التمدن المتأخر . وقد حصل منها تأثير عظيم في التمدن المذكور  
 ونشأ عنها نتائج حسنة بهذا المقدار حتى أننا نحتاج ضرورة الى  
 اشهارها كأحد عناصره الأساسية . ثم يوجد امر ثانٍ يعد كمنصر  
 ثانٍ للتمدن اتخذناه أيضاً من البربر وهو الرئاسة العسكرية أو باشري  
 الارتباط الذي كان بين المجاهدين يجعل كلاً منهم خاضعاً لآخر  
 من كان أعلى منه في سلسلة المراتب دون انثلام حرية أحد منهم .  
 وفي مبدأ الامر لم يكن ذلك يثلم حتى ولا المساواة التي كانوا عليها  
 عموماً . وهذا الامر هو اصل النظام الارستوكراتيكي الذي تحرل



في ما بعد الى الفيودالتي اي المذهب السيادي او مذهب حكومة  
 الاشراف الانتزاعية الذي يجعل عدداً كثيراً من الناس خاضعين  
 لاوامر واحكام سيدهم وصاحب مقاطعتهم . وكان اصل هذا الارتباط  
 مبنياً على العلاقات الودادية التي كانت بين احدهم والآخر  
 والصداقة التي لاحدهم نحو الآخر دون ادنى سبب ظاهر او واجب  
 ما من الواجبات المؤسسة على عموم مبادي الهيئـة الاجتماعية . ففي  
 الهيئات الاجتماعية القديمة لا يعاين مثال لكذا علاقات خصوصية  
 اختيارية مجردة بين رجلٍ وآخر بل كان الجميع مختصين ومترتبين  
 بالمدينة . اما عند البربر فاصل انشاء اللفة الاجتماعية كانت بين  
 الافراد وذلك اولاً بواسطة العلاقة الكائنة بين الرئيس والمرووس  
 لما كانوا مغربين في اوربا فرقا وقبائل رحالة . ثم اخيراً بواسطة  
 ارتباط السيد مع المسود وذلك بعد استيطانهم في بلاد اوربا .  
 فالمبدأ الذي اثر تأثيراً عظيماً في تمدن اوربا اي خلوص الرجل  
 نحو الآخر جأناً ايضاً من البربر واتصل باخلاقنا من اخلاقهم  
 فاسألکم الان ايها السادة هل اخطأت بقولي في الأول ان التمدن  
 الاورباوي كان في مهده متنوعاً مضطرباً مختلطاً على قدر ما اعتنيت  
 بان ايئنه لكم في خطابي . افلم نجد حين هبوط السلطنة الرومانية  
 كامل العناصر تقريباً التي تشاهد في تمدننا الاورباوي مدة نموه

المدرج . فقد رأينا فيه ثلث هيئات اجتماعية متباينة اولها الهيئة  
 البلدية وهي من فضلات السلطنة الرومانية وثانيها الهيئة الاجتماعية  
 المسيحية وثالثها الهيئة البربرية . ورأينا تلك الهيئات الاجتماعية  
 منموعة التركيب ولا نظام مؤسسة على اصول مختلفة كل الاختلاف  
 تحرك في قلوب الناس احساسات متباينة . فرأينا حب الاستقلال  
 المطلق بازاء الانقياد التام والرياسة العسكرية جذاء السلط  
 الكنائسي والسلطة الروحية تجاه السلطة الزمنية في كل مكان  
 والشرايع الكنسية وفقه الرومانيين وعوايد البربر التي بالكاد خُطت  
 بالقلم جميعها جارية في وقت واحد . ورأينا في كل الجهات معاصرة  
 السلائل واللغات والاحوال الاجتماعية والاخلاق والافكار  
 والناثيرات الاكثر تنوعا وتضادا . فهذا على ظني برهان على حقيقة  
 الصفة العمومية التي وصفت بها تمدن اوربا ولا ريب ان هذا  
 الاختلاط والتنوع والتضاد قد اضر بحالة التمدن واوجب بطوء  
 حركة التقدم والتجّاح في اوربا وجلب عليها البلايا والرزايا ورمّاها  
 في هوة الالام والحزن . ومع ذلك كله اظن انه لا محمل ل اظهار الاسف  
 لان امل الحصول على نمو كثير التنوع كامل اي النمو في جميع الامور  
 ومن كل الوجوه بنوع غير محدود يوازي وحده لدى الشعوب  
 ولدى الانسان ذاتيا كل المشاق التي يلزم مكابذتها وكل الاخطار

التي ينبغي ارتكابها لتحقيقه ونواله . وإذا دققنا النظر في كل الامور  
نعلم ان ذلك الاضطراب وتلك الشدائد والمجاهدات هي اوفق  
واكثر فائدة من البساطة التي في تمدن اخر وان الجنس البشري  
رجح منها وكسب اكثر مما كابد فيها وتعب . فاقصر على ما تقدم  
من الشرح في هذا الموضوع لاننا قد علمنا الان على وجه عمومي الحالة  
التي كانت عليها اوربا حين هبوط السلطنة الرومانية والعناصر  
المختلفة التي تضطرب وتنحصر لتلد المدن الاورباوي ومن الان  
فصاعداً شاهد هذه العناصر في حاله الحيد والاجتهاد . وفي المقالة  
التالية ساعطني في البيان عما توقع لما وعما اجرته في الازمنة التي تسمى  
اعتبارياً بازمنة الخشونة والبربرية اي في زمان اغارات البربر

## المقالة الثالثة

موضوع المقالة . كل المذاهب المتنوعة تدعى الحق والقانونية لنفسها معاً . ماهية القانونية السياسية . وجود جميع مذاهب الاحكام بوقت واحد في القرن الخامس . عدم ثبات حال الناس والعقارات والنظامات . وجود سببين لذلك احدهما مادي وهو دوام اغارات البربر والاخر ادي وهو حاسة مراعاة الذات المنصوصة بهم . علل التمدن كانت الحاجة الى النظام وتذكار السلطنة الرومانية والكنيسة المسيحية والبربر . تجربات نظامية صادرة من البربر والمدن وكنيسة اسبانيا وشارلماني والفرد . انكشاف اغارات الجرمانيين واغارات العرب . بداية الفبودائي اي حكرمة الاشراف الالتزامية

### ايها السادة

انني قد اوضحت ليضرانكم عن عناصر التمدن الاوروباي والاعلية كما تعين في مهد التمدن حين سقوط السلطنة الرومانية واجتمعت سلفاً بان ابن لكم تنوعتها ومضادة بعضها بعضاً على الدوام وكيف انهم يتبسر لاحد منها التسلط المطلق على هيئتها الاجتماعية الى درجة اخضاع بقية العناصر او نفيتها بالكلية ونقرر لنا ان تلك هي الصفة التي يمتاز بها التمدن الاوروباي فالان سنباشر بتاريخ التمدن المذكور من بدايته اي منذ القرون التي سميت باعصر الخشونة انه لمن المستحيل الانصاف من اول نظرة نلقها على تاريخ تلك

اصل وحقيقة  
معنى القانونية  
السياسية

القرون امراً يظهر لنا مناقضاً لما ذكرناه الان وهو اننا اذا بحثنا عن  
الاجبار المستحقة التصديق التي نقلت عن مبدأ حال الهيئة الاجتماعية  
في اوربا المتأخرة يلوح لنا ان عناصر تمدننا المتنوعة اعني الحكومة  
الملكية والسيوكراتيكية (أي الحكم تحت ظل الالهية) وحكومة الاشراف  
وحكومة الشعب يدعى كل منها بان الهيئة الاجتماعية الاورباوية في  
مبدأ امرها كانت تابعة له وانها لم تخرج عن سلطانها الا باخلاص  
احد العناصر الاخر المضادة . فافحصوا كل ما نقل وسطر بهذا الشأن  
تروا ان جميع الآراء التي بحثت عن اصلنا ومبدأ امرنا تزعم ان احد  
العناصر المتقدم ذكرها كان متغلباً على سائر العناصر تغلباً تاماً ونسقط  
وحده على الهيئة الاجتماعية . فانه يوجد معلمون في التاريخ من  
حزب حكومة الاشراف الالتزامية واشهرهم موسيودي بوليفيليرس  
ذهب الى انه بعد سقوط السلطنة الرومانية كان الفاتحون الذين  
تخلوا فيما بعد الى الاشراف هم اصحاب الحقوق والاحكام كلها وان  
الهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لهم وفي قبضة يدهم وان الملوك والشعوب  
استلبوها منهم عنوةً وجردوهم من سلطانهم قهراً وبناتالي ان نظام  
حكومة الاشراف هو اول صورة حقيقية قانونية لاحكام اوربا المتأخرة .  
ويوجد معلمون اخرون من حزب الحكومة الملكية كالفس ديبوس  
مثلاً يذهبون الى ان الهيئة الاجتماعية الاورباوية كانت في مبدأ

الامر خاضعة للملك لا للاشراف كما زعم اولئك ويدعون ان ملوك  
 الجرمانيين كانوا قد ورثوا كامل حقوق القياصرة الرومانيين لاسيما  
 ان الشعوب القديمة نفسها كالغالين وغيرهم كانت قد استدعتهم  
 وان لهم حق التسلط القانوني وان كامل فتوحات الاشراف ليست  
 الامن باب التعدي المحض والاختلاس . ثم يوجد ايضا معلمون  
 من احزاب الحرية او الحكومة الجمهورية او حكومة الشعب كيفما  
 شئتم تسميتها فمولاء واخصم النفس ما بلى يدعون ان الحق في حكومة  
 الهيئة الاجتماعية وسياستها كان منوطاً بالشعب نفسه منذ القرن  
 الخامس اذ كان الشعب ذاته يامر وينهي بواسطة جمعية الرجال  
 الاحرار وانتريبات الحرية وان الاشراف والملوك تولوا وكسبوا السعة  
 من اسلاب الحرية الاصلية لما قهرت وانداست شوكتها من جرى  
 حملاتهم عليها وتعدياتهم لكنها كانت هي الحاكمة قبلهم قانونياً  
 وفضلاً عن كل هذه الدعاوي الملكية والسيادية والجمهورية  
 تقام ايضا دعوى الكنيسة الشيوكراتيكية التي تدعى انه نظراً الى  
 وظيفتها وصفتها الالهية بحق لها التملك على الهيئة الاجتماعية وسياستها  
 وانها صاحبة الحق القانوني والسلطانة القانونية الوحيدة على اوربا  
 جميعها اذ بواسطة انعابها وسعيها قد افتتحتها وامتلكتها مرشدة اياها  
 الى سبل الحقيقة وطرق التمدن

فها نحن الآن واقعون في مشكل عظيم لانه سبق وتقرر لدينا ان عناصر التمدن الاوروباي لم يأتوا لوحد منها ان يمتلأ بفلاناً تاماً في مدة تاريخ هذا التمدن بل لبثت جميعاً بفضها بجوار بعض على حالات مترادفة من الامتزاج والمصادمة والمسألة . وقد صادفنا الآن من اول خطوة هذا الرأي المضاد على الخط المستقيم لما ذكر وهو انه في نفس مهدنا اي في وسط اوربا الخشنة كان هذا العنصر اوزاك غالباً وحده وله التسلط المطابق على الهيئة الاجتماعية . واصول تمدننا المتنوعة لم تبرز دعاويها هذه المتناقضة في قسم واحد فقط من بلاد اوربا بل اعلنتها في بلاد اوربا كافة تحت اشكال متنوعة وفي ازمدة مختلفة . فالماذاهب التاريخية التي سبقت ايرادها تشاهد في كل مكان

وهذا امر مهم ايها السادة ليس في حد ذاته بل لانه يكشف لنا عن حوادث اخرى لها اهمية عظيمة في هذا التاريخ . فيظهر لنا امران مهمان من تلك الدعاوي المتناقضة الصادرة في وقت واحد بشأن تملك شوكة الحكومة تملكاً قطعياً في اوائل زمان اوربا المتأخرة . اولها امر قانونية الحكومة السياسية وهذا الامر لم يدخل عظيم في الحوادث التي جرت في مدة التمدن الاوروباي . ثانيها الصفة الحقيقية المتصفة بها حالة اوربا الخشنة في المدة التي نحن في صددنا الان

ولقد عزمنا على اظهار هذين الامرين للعيان وتخليصهما على  
 المتابع من منازعة تلك الدعاوي الاصلية التي سبق بيانها  
 فإذا قصد ايها السادة عناصر التمدن الاورباوي المتنوعة اعني  
 المذهب الشيوكراتيكي والملكي والسيادي والجمهوري بزعمها جميعها  
 معاً انها كانت متملكة على الهيئة الاجتماعية في بداية الامر اليس انها  
 ترغب في ان يكون لها حق الحكومة السياسية . فان حق الحكومة  
 السياسية او الحق السياسي هو مؤسس على الاقدمية والاستمرار .  
 واسبقية الزمان تعتبر كينبوع الحق السياسي وكبرهان على قانونية  
 الحكومة . وينبغي ملاحظة هذا الامر وهو ان هذه الدعوى لا يدعيها  
 مذهب واحد فقط اي عنصر واحد من عناصر تمدننا بل الجميع قد  
 ابرزوها معاً . وقد توهم الناس في الازمنة المناخرة ان المذهب الملكي  
 اي حكومة الملك هو المذهب الحقيقي القانوني لكنهم اخطأوا في ذلك  
 لان المذاهب كلها لها حق القانونية ومنذ الان قد رايم ان عناصر تمدننا  
 كافة ادعت به معاً وان تعمقت في تاريخ اوربا تجدوا اشكال  
 الهيئات الاجتماعية والحكومات الأكثر تنوعاً حائزة جميعاً صفة  
 القانونية السياسية . فالجمهوريات الايطالية والسويسرائية سواء  
 كانت من المذهب السيادي ام الجمهوري وجمهوريه سان مارين  
 مدينة صغيرة في اراضي الكنيسة مستقلة واعظم ممالك اوربا جميعها



ادعت بالقانونية السياسية ونقر لها ذلك وكل<sup>٢</sup> بني دعواه على  
اقدمية نظامه وشرائعه وعلى اسبقية مذهب حكومته في التاريخ  
واستمراره

وان وجهتم النظر الى اوربا او غيرها في غير الازمنة المتأخرة  
تمروا امر القانونية السياسية موجودا في كل مكان وتروها تعزى  
الى بعض اقسام الحكومة او الى نظام او ترتيب او قانون ما ولا  
يوجد مكان ولا زمان الا وفيه احد اقسام النظام الاجتماعي ابي  
الحكومة العامة ينسب الى نفسه القانونية السياسية الناشئة عن الاقدمية  
والاستمرار ويسلم له بها . فما هو هذا الاصل وما هي عناصره وترى  
ماذا يفيد وكيف ادخل الى التمدن . فاعلموا ايها السادة ان القوة  
الجبرية وجدت في مبدا امر جميع الحكومات دون استثناء ولست  
اعني انها وحدها اساس<sup>٣</sup> لكل الحكومات وانه لو لم يكن لسلك  
الحكومات علة اخرى كانت على الحامين تأسست اذ من الواضح  
لزوم علل اخرى فان الحكومات انما ترتبت لداعي بعض الاحتياجات  
الاجتماعية واما نسبتها من بعض الوجوه لحالة الهيئة الاجتماعية  
وللاخلاق والآراء لكن لا يسعنا ان نذكر مع ذلك ان القوة الجبرية  
قد دنست مهد حكومات العالم كافة اية كانت هيئتها او طبيعتها  
ومع ذلك لا تنفع واحدة منها بهذا الاصل ولا ترتضي به وكلها على

اختلاف أنواعها تنكره وليس من حكومة تقبل بان يقال عنها انها  
تولدت من القوة الجبرية . فان التريزة تنفي الحكومات بان القوة  
الجبرية لا يوسس عليها حق وانه اذا لم يكن لها اصل غيرها لا يسوغ  
استنباط حقتها من هذا الاصل ولذلك عند ما نراجع تاريخ الازمنة  
الاقدمية ونعاين المذاهب السياسية والحكومات المتنوعة غائصة في  
الشذائد والاهوال واقعة في التلبلة وانهر نراها تنادي بصوت  
الاستغاثة (ونقول لي حق الاقدمية لانني كنت سابقاً في حيز الوجود  
وكان لوجودي علل اخرى والهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لي وفي  
طوعي قبل هذه الحالة التي اوقعتني بها الشدايد والمصادمات وقد  
كنت حائزة الحق الشرعي القانوني فخصمت واخذتصوني حقوقاً )  
فهذا الامر يؤكد لنا ان القوة الجبرية ليست اساساً للقانونية  
السياسية بل هذه موطدة على اساس اخر لان المذاهب المختلفة تنكرها  
صريحاً كما تقدم وتعلن جهاراً بوجود حق اخر هو اساس لكل  
قانونية وهو العدل والمخافاة فذلك هو الاصل الحقيقي الذي نحتاج  
الى ان تعترني اليه . وبما انها لم ترنص بالقوة الجبرية مهذاً واصلاً  
لها ادعت ان الاقدمية قلدها حقاً اخر . فاول صفات القانونية  
السياسية اذا هي ان تنكر الحكومة كون القوة الجبرية اصلاً لها وتشبث  
بفكر ادبي وقوة ادبية اعني بالحق والعدل والاقناع فذلك هو العنصر

الذي تولد منه اصل القانونية السياسية مع طول الامد وتداول  
الازمنة على الصورة الاتي بيانها

فانه بعد ان تولدت الحكومات والهيئات الاجتماعية كافة من  
القوة التجبرية اخذ الزمان يغير في سيره اعمال هذه القوة ويصلحها  
رويدار ويدل ان لا يكفى لحدوث هذا الاصلاح استمرار الهيئة الاجتماعية  
وكونها مركبة من البشر اذ الانسان يحوى من اصل فطرته بعض  
مبادي النظام والحق والعدل كما انه يميل طبعاً الى تأييدها وادراجها  
في امور معيشته ولم يبرح على الدوام يعني بذلك ويسعى لتنفيذه  
ولا بد من ان يثمر سعيه اذا دامت حالته الاجتماعية . فالانسان  
اشبه بالآلة تستخدمها العناية الربانية ل اظهار الحق والعدل والاخلاق  
الحسنة والقانونية بالعالم الذي يعيش في وسطه

وفضلاً عن سعي الانسان بوجود ايضاً ناموس وضعته الحكمة  
الالهية لاسبيل الى نكرانه كالناموس الذي وضع للقيام بنظام العالم  
المادي وهوانه لا بد للهيئة الاجتماعية من قدر معلوم من النظام  
والحق والعدل لدوام حالها . ومجرد دوام هيئة اجتماعية واستمرارها  
يستتبع منه انها ليست معدومة الرشاد والعقل بالكلية ولا هي غشومة  
ظلمة لآخر حد ولا خالية مطلقاً من عنصر الحق والحقيقة  
والانصاف الذي به وحده تحي كل هيئة اجتماعية . واذا كانت علاوة

على ذلك تنمو وتزداد قوة واقتداراً ويكثر يوماً فيوماً عدد الناس  
الذين يرتضون بمآلها الاجتماعية فيكون ذلك رهاناً على نمو العدل  
والحق والصواب فيها على مر الأيام وتداول الأزمان ودليلاً على  
أن الأمور أخذت تسري فيها رويداً رويداً مسرى مطابقاً للقانونية  
الحقيقية أعني العدل

فبهذه الكيفية ظهرت القانونية السياسية في العالم وسرت في  
العقول وأساسها ومبداها على نوع ما هو القانونية الأدبية أعني بها  
العدل والحق والحقيقة ومصادقة الزمان التي توجب اليقين بأن  
الحق جارٍ فعلاً وبأن القانونية الحقيقية امتدت وانتشرت في العالم  
الظاهر الخارجي ففي الزمان الذي عزمنا على مراجعة تاريخه كانت  
القوة الجبرية والخداع مكتنفين مهد الملك والأشراف والشعب  
والكنيسة أيضاً . ثم أخذوا بالتناقص والانخفاض رويداً رويداً على  
توالي الأيام وصاروا ينسيمان مع ظلام الجهل . والحق والحقيقة  
يظهران ونضيان في سما التمدن . وظهور الحق والحقيقة في وسط  
الهيئة الاجتماعية نشأ منه شيئاً فشيئاً فكر القانونية السياسية وتمكنت  
هكذا من العقول في التمدن المتأخر . فعند ما قصدوا أن يخصصوا  
السلطة المطلقة بالقانونية السياسية في أزمنة مختلفة جعلها كراية  
لها لاشك أنهم ناهوا حينئذٍ عن أصل القانونية السياسية الحقيقي

اذائه يعسر جداً ان تكون علماً للسلطة المطلقة التصرف حال  
كونها تولدت من العدل والحق اللذين ادرجاها في العالم وثبتها فيه  
فالقانونية السياسية ليست من خصوصيات مذهب ما بل تنشأ  
حيث ينشأ الحق وتختص بالحربة وبالسلطة . بالحقوق الشخصية  
وبالطرائق والرسوم التجارية على مقتضاها الاحكام العمومية . فسوف  
تجدوها في المذاهب الأكثر مضادة ومناقضة كمذهب الاشراف  
الالتزامي والجمعيات البلدية الفلمنكية والانجرمانية والجمهوريات  
الايطاليانية حتى والملك ايضاً في صفة تلوح على عناصر التمدن  
الاورباوي المختلفة ومن الضروري الوقوف على حقيقتها لدى  
الاطلاع على تاريخ التمدن المذكور

والامر الثاني الذي يتكشف لنا من الدعاوي السابق ذكرها  
الصادرة دفعة واحدة وفي آن واحد ثمة حقيقة صفة العصر المسمى  
بعصر الخشونة . فكل عناصر التمدن الاورباوي تدعى معاً انها كانت  
في تلك المدة متسلطة على اوربا فالاولى اذ انتم لم يكن واحداً منها متسلطاً  
عليها . لانه حينئذ يغلب احد النظمات الاجتماعية على العالم لا يعسر  
بهذا المقدار معرفة هذا الامر وتأكيدة . فعندما نصل مثلاً الى القرن  
العاشر نتأكد دون ادنى تردد رجحان مذهب الاشراف الالتزامي  
فيه وهكذا في القرن السابع عشر نتأكد غلبة المذهب الملكي . واذا

وجود جميع  
المباني معاً  
في عصر  
الخشونة

حولنا النظر الى الجمعيات البلدية في الفلمنك والجمهوريات  
الايطاليةانية يتضح لنا حالاً تسلط المذهب الشعبي . والنتيجة انه حينما  
يكون احد المذاهب السياسية متسلطاً بالحقيقة على الهيئة الاجتماعية  
من المحال ان يداخلنا ريب في امره . فالمشاجرة الواقعة بين  
المذاهب المتنوعة التي انقسمت التمدن الاوروباوي على مسألة  
معرفة ايها كان متسلطاً في مبدأ الامر تبرهن على وجودها كافة في  
وقت واحد دون ان يفوز واحد منها فوزاً عمومياً ثابتاً الى درجة  
تمكنه من اعطاء الهيئة الاجتماعية اسمه ووسمه . فذلك هي حقيقة صفة  
عصر الخشونة في التاريخ . فهو زمان هبولى كل العناصر وطفولية كل  
المذاهب فكانت في مرج ومرج والحرب بينها لم تكن مستديمة ولا  
على طريقة منتظمة وقتئذ . وكان يمكنني تدقيق الفحص عن الحالة  
الاجتماعية اذ ذاك من وجوه عديدة لكي ابين لكم انه لم يكن يوجد  
فيها ثبات ولا ركز ما اصلاً ولمكنني ان تنصر على ذكر امرين جوهريين  
وهما حالة الاشخاص وحالة المنظمات وذلك كافٍ للتوضيح عن  
حالة الهيئة الاجتماعية بنهاها

انه كان حينئذ اربع طبقات للناس اولها الرجال الاحرار اعني  
الذين لم يكونوا تحت حكم رئيس اوسيد مابل كانوا مالكيين ارواقهم  
وعقاراتهم ومنولين امر انفسهم مع الحرية النامة وليس عليهم من

امرٌ يلتزمون به نحو رجل آخر. ثانيها الذين كان بينهم وبين غيرهم  
 علاقة كالعلاقة التي بين المرووس والرئيس والمسود والسيد  
 والتزموا بخدمته مقابل ما وهبهم من الاراضي او غير ذلك من الهبات  
 واساؤهم لود. وفيدل الخ (تابع اورفيق وامين) ثالثها الممتنون  
 رابعها العبيد. فهل كانت هذه الطبقات المختلفة ثابتة رابضة ام هل  
 كان الرجال يستقرون على الحدود المعينة لهم ام هل كان لمعاملات  
 تلك الطبقات المختلفة بعضها لبعض قاعدة وثبات كلابل كان  
 على الدوام الرجال الاحرار يخرجون من حالة الحرية لينخرطوا في  
 سلك الخدم عند الاشراف فينالوا منهم هبة ما ثم ينضمون الى  
 طبقة الرفقا او الاتباع وغيرهم يستقنون في رتبة العبودية وآخرون  
 من الرفقا والاتباع يسعون الى الانفكاك من ارتباطهم مع سيدهم  
 ليرجعوا الى الاستقلال ويعودوا الى مرتبة الاحرار وقس على ذلك  
 ففي كل مكان كانت تدوم حركة التنقل من طبقة الى اخرى  
 والتردد وعدم الثبات في معاملات الطبقات بعضها لبعض فلا رجل  
 يستقر على حاله ولا حالة تستمر على ما كانت عليه. وهكذا ايضا  
 حالة الاملاك والعقارات فانها كانت تقسم الى املاك حرة مستقلة  
 بالكلية (اللودمال) واملاك خاضعة لبعض الرسوم (بنفيسير)  
 وادعى البعض ان هذه الطبقة الاخيرة من الاملاك كان لها نوع

من النظام وهوانها كانت تقطع أولاً على سنين معلومة ثم صارت تقطع على مدة الحيوة ثم انقلبت أخيراً ورائية زاعمين ان ذلك كان ترتيباً معيناً ثابتاً فهذه الدعوى باطلة لان الاشكال الثلاثة وجدت في آن واحد معاً وكانت تقطع تلك الاملاك الى اجل معين وإلى مدة الحيوة وتكون ورائية في وقت واحد وذات الاراضي كانت تتداولها احياناً الحالات الثلاث المذكورة في مدة سنين قلائل .  
فحالة الاملاك كانت كحالة الاشخاص عديمية الثبات والركز وفي كل الاشياء كانت تظهر امارات الانتقال مع السعي والعناء من حالة التطوف والبداءة الى حالة السكون والحضارة ومن المعاملات الشخصية الى المعاملات المركبة اي المتعلقة بالاراضي والاملاك .  
ففي مدة هذا التحول من كيفية الى اخرى كان كل شئ في اضطراب وعدم انتظام وكان كل مكان له خصوصياته دون ان يكون امره ما عاماً اصلاً . وكانت النظمات ايضاً على حالة مائلة من عدم الثبات وقلة الركز فكان يوجد ثلاثة مذاهب مختلفة في وقت واحد وهي النظام الملكي ونظام الاشراف او السادات<sup>١</sup> وهو تسود رجل على رجل وتسلط ارض على ارض ( والنظمات الحرة اي متافل الرجال الاحرار الذين يتذكرون في المصالح العامة . لكنه لم يشاهد لاحد هذه المذاهب تسلط مطلق على الهيئة الاجتماعية ولا



غلبة كاملة . فالنظامات المحرة كانت أسما بلا مسمى لان الرجال الذين كان ينبغي اجتماعهم في المحافل العامة لم يكونوا يحضرون اليها مطلقاً وحكومة الاشراف لم تكن اخذة بمجراها بحسب الترتيب والعوايد وكذلك الملك الذي هو نظام بسيط جداً سهل التعديل للغاية لم تكن له حينئذ صفة او هيئة معينة بل كان الانتخاب والوراثة يتداولانه . فتارةً يخلف الاب ابنه وتارةً يجري الانتخاب غيره من العائلة المملوكية وطوراً يقع الانتخاب على واحد من اهل العvisية وحياناً على غيرهم من الاناس الاغراب فبالاجمال لم يوجد شي ثابت مقرر في احد المذاهب بل جميع النظامات والترتيبات كانت موجودة كافة في وقت واحد تختلط وتتغير على الدوام كسائر الاحوال الاجتماعية

والملك ايضاً لم تكن ثابتة على حالة واحدة لانهم كانوا تارةً ينشئونها وطوراً ينسفونها . يضيئونها حينئذ يفرقونها ويقسمونها ولم يكن لها نخوم تعرف ولا احكام ولا شعوب بل كانت احوالها واصولها واعمالها مختلة وشعوبها مختلفة والستهم متباعدة . فهكذا وعلى هذه الصورة كانت اوربا الحشنة ولتبحث الان عن حدود الزمان الذي انحصرت فيه تلك الاعصر المستغربة المستهجنة . اما اولها فمعلوم لانها ابتدأت منذ سقوط الدولة الرومانية واما اخرها

اسباب عدم  
الثبات  
الاجتماعي في  
عصر الخيمونا

فلاجل الوقوف على حقيقته ينبغي لنا ان نعلم أولاً ماذا كان الباعث  
على تلك الحالة الاجتماعية وما هي اسباب الخشونة عيها . فالمرجح  
في رأيي ان الاسباب الاصلية اثنان احدهما خارجي وهو مادي متعلق  
بمسوى الحوادث والثاني باطني وهو ادبي متعلق بالانسان نفسه  
فالسبب المادي انما هو مداومة اغارة البربر . ولا ينبغي ان ننكر  
ان اغارتهم انتهت الى حدها في القرن الخامس بمجرد مشاهدتنا  
تأسيس ممالك خشنة على رسوم السلطنة الرومانية الدارسة . لا  
بل دامت حركة تلك الغارات زماناً طويلاً بعد هبوط السلطنة  
كما يوضح من عدة براهين جلية . فاننا نرى ملوك الفرنك في عصر  
السلالة الاولى على الدوام مضطرين للقتال في قاطع نهر الرين  
نظير كلوتير وداغوبرت فانها كانا دائماً مهتمين بتجديد الجيوش  
على جرمانيا لمقاومة الثورنجيين والدانزيين والساكسونيين الذين  
كانوا يشغلون انشاطي الايمن من النهر المذكور . وما ذلك الا لان  
تلك القبائل كانت تنصد قطع النهر والاختدار للاستيلاء على ما  
يقسم لها من سلب وسنائم السلطنة الرومانية . كذلك في تلك  
المدة عيها شن الغارة الفرنك المستوطنون في غالباً على ايطاليا  
وتزاحموا عليها خصوصاً الشرقيون منهم اي فرنك اوسترازيا الذين  
اجتازوا سويسرا وقطعوا جبال البالد ودخلوا ايطاليا . فتللك

الاغارة لم تكن مسببة الامن هجوم جموع وقبائل جديدة عليهم من  
 الجهة الشمالية الشرقية فلم تكن اغارتهم لمجرد النهب بل اضطرارية  
 لانهم لما تضايقوا من جري مزاحمة القوم المذكورين رحلوا الى مكان  
 اخر في طلب العيش والثروة . ثم ظهرت ايضا طائفة جرمانية  
 جديدة في ساحة العالم وانشأت في ايطاليا مملكة اللومباردين .  
 ولما تغيرت السلالة الملكية الفرنكية في غاليا وخلف الكارولنجيون  
 المرونيين كان السبب في ذلك اغارة الفرنك ثانيا على غاليا اي  
 هجوم ام جديدة . فخلف حينئذ الفرنك الشرقيون فرنك الغرب .  
 ثم بعد ان تم التفتير المنوّه عنه وانتقل الحكم الى السلالة الثانية  
 اضطر شرلامان الى محاربة الساكسونيين كما كان المرونجيون  
 يحاربون الثرونجيين قبلا . واستمر زمانا طويلا على قتال الامم  
 التي كانت في قاطع نهر الرين ودفعهم عنه . وكان السبب الذي  
 حملهم على الاغارة عليه هجوم قوم اخرس عليهم كالابوترتيين  
 والولتسيين والسورابين والبوهيين اي كل الجنس السلافي  
 الذي اقتسم الجنس الجرمانى وارثته مدة ثلاثة قرون من القرن  
 السادس الى القرن التاسع على ان يخلى له المكان ويتقدم الى الجهة  
 الغربية . فاهل الشمال الشرقي بدوامتهم هكذا الاغارة من كل  
 جهة سببوا جميع الحوادث . ثم حصل ايضا في الجنوب حركة مشابهة

لهذه . فبينما كانت الامم الجرمانية والسلافية تضائق وتزاحم بعضها بعضاً على شطوط الرين والطنونه ظهر العرب المسلمون وابتدأوا بهجراتهم وفتوحاتهم على سواحل البحر الابيض . اما اغارة العرب فلها صفة مخصوصة تمتاز بها عن اغارة البربر وهي انها جمعت بين الفتوحات والاستيلاء الى الدين . فلم يكن القصد بها فقط افتتاح البلاد بل نشر المذهب الاسلامي ايضاً فبين هذه الحركة وحركة الجرمانيين فرق عظيم وذلك انه في عالم النصرانية كانت السلطة الروحية متميزة عن السلطة الزمنية ولم يجتمع في المرء حب الفتوحات والميل الى نشر الاعتماد معاً . والجرمانيون عند ما اهتموا الى مذهب المسيح لبثوا محافظين على اخلاقهم واشعاراتهم ومشر بهم وبقيت الصوامع والشهوات الزمنية منغلبة عليهم والنتيجة انهم صاروا مسيحيين لكنهم لم يصيروا رسلاً للدين . واما العرب فبعكس الامر هم اصحاب الفتوحات وهم رسل الدين معاً وسلطة الكتاب وسلطة السيف كانتا منصرفتين عندهم في يد واحدة وهذا الامر كانت عاقبته في ما بعد مشومة على التمدن الاسلامي فان حصر التوتين الروحية والزمنية في يد واحدة واختلاط القوة الادبية بالقوة المادية كان سبباً في نشوء الجور . وهذا على ظني السبب الاقوى في وقوف حال التمدن العربي بابلاد التي انتشر فيها كافة . لكن ذلك لم يظهر له مفعول في

بداية الامر بل هو الذي اكسب الاغارة العربية قوة عجيبة . وبما ان اغارة العرب كانت مبنية على مجرد الافكار والاميال الادبية فقد اكتسبت على الفور رونقا وبهاء وعظمة لم ينب الاغارة الجرمانية شي منها وامتدت باكثر حرارة واشد حماسة من هذه بما لا يقاس واثرت في عقول البشر وحيرت الالباب

فتلك كانت ايها السادة حالة اوربا من القرن الخامس الى القرن التاسع . ونظراً الى المضايقة التي كانت واقعة فيها من قبل الاسلام في الجنوب ومن قبل الجرمانين والسلافيين في الشمال كان من المستحيل الا تكون داخلتها في حالة دائمة من هدم الانتظام والاضطراب لسبب تأثير هاتين الاغارتين فيها . فكان الاهلون في حالة الانتقال المستديم هائمين من مكان الى اخر متزاحمين بعضهم على بعض ولم يكن حيثئذ قرار ولا ثبات لشيء ما بل رجع الناس الى حالة البداوة في كل الجهات . على انه كان يوجد تفاوت بين الممالك المختلفة فانتظام النظام في جرمانيا كان اقوى درجة من سائر بلاد اوربا لان جرمانيا كانت مأوى الحركة . وفرنسا كانت مضطربة اكثر من ايطاليا وبالاجمال لم يكن للهيئة الاجتماعية راحة ولا قرار في محل ما . ودامت بالضرورة حالة الخشونة والبربرية في كل مكان نظراً الى مداومة الاغارات

هذا ما كان من امر السبب المادي المتعلق بمسرى الحوادث وسأورد  
 عليكم الآن السبب الادبي المتعلق بحالة الانسان الباطنية الذي لم  
 يكن اقل تأثيراً من ذاك . فمن المعلوم ان الحوادث الظاهرة منها  
 كانت فليست الا نتيجة اعمال الانسان ذاتياً . والعالم انما يتنظم  
 بحسب افكار واشعارات الانسان ادبياً وعقلياً كما ان حالة الهيئة  
 الاجتماعية الظاهرة تتوقف على حالة الانسان الذاتية الباطنية .  
 فترى ما الذي يمتدح اليه الناس لكيما يتمكنوا من انشاء هيئة اجتماعية  
 قابلة للاستمرار ومحتوية على قليل من الترتيب والانتظام . لا ريب  
 انه يقتضي لهم من الافكار الصائبة ما يناسب تلك الهيئة الاجتماعية  
 ويوافق احتياجاتها وعلاقاتها . وزيادة على ذلك يقتضي ان نعم  
 هذه الافكار اكثرية اعضاء الهيئة الاجتماعية وان يكون لها تأثيرها  
 في اراءهم وافعالهم . وانه لغني عن البيان ان البشر الذين لا يفكرون  
 الا في امور وجودهم ومعيشتهم الخصوصية وحدود افقهم العتلي مقصورة  
 على اشخاصهم فقط وهم مع ذلك عرضة لعواصف شهواتهم واهوائهم  
 دون ان يكون لهم بعض الالمات والاشعارات العمومية يتكاتفون  
 حولها لا يمكن ان تترتب منهم هيئة اجتماعية لابل كل منهم يكون بالعكس  
 سبباً موجباً لاضطراب وانحلال الاشتراك الاجتماعي الذي هو عضوة  
 واذا وجدت الناس على حالة لا يراعى فيها كل فرد منهم الا صاحبه

الخصوصي ولا يهتم احدهم ولا يفكر الابدانته ولا يخضع الشهوات  
 الذاتية فيصبح تقدم تلك الهيئة الاجتماعية ودوامها من الامور المستصعبة  
 جداً. فهذه الحالة بعينها كانت حالة فاتحي اوربا في العصر الذي  
 نحن في صدره. وقد كنت اوضحت في المقالة السابقة باننا مديونون  
 للجرمانيين بحاسة الحرية الذاتية اي ان يكون كل انسان حراً مطلقاً  
 في ذاته. فشان هذه الحاسة في حال الخشونة والجهل الشديد كشان  
 حب الذات المفرط في حال النوحش الكامل وعدم الالفة  
 الاجتماعية. فذلك كانت صفة الحاسة المذكورة عند الجرمانيين من  
 القرن الخامس الى القرن الثامن. ولم يكن كل منهم بجفلاً ابصارياً  
 الذاتي ولم يكن يراعي سوى شهوته وارادته الذاتية فعلى هذه الصورة كان  
 من المستحيل ان توافق مشربهم الحالة الاجتماعية الحقيقية. وكل ما  
 حصل من السعي والاجتهاد سواء كان من قبلهم ذاتياً ام من قبل  
 الاخرين لاجل اخضاعهم الى تلك الحالة لم يجد نفعاً ولا اى بشرة  
 اذ لم يكن لهم طاقة البتة على الثبات عليها نظراً الى عدم تبصرهم  
 بعواقب الامور وسرعة استنارة الشهوات والاهواء في رؤسهم  
 ونقص عقولهم وغير ذلك. فكم من مرة اخذت تنشأ الهيئة الاجتماعية  
 في ذلك الوقت ثم لحق بها الفشل على الفور نظراً الى الاسباب  
 المتقدم ذكرها اذ لا بد لحياة كل هيئة اجتماعية من شروط ادبية

وتلك الشروط لم تكن في حيز الوجود

فقد اوردنا السببين الموجبين للحالة الخشونة التي استمرت ما  
استمر السببان المذكوران ولنبحث الآن عن كيفية وزمان انقطاعهما  
وزوالهما

اسباب  
انكفاف  
حالة  
الخشونة

ان اوريا كانت تجهد في التخلص من ربة الخشونة وأنه لمن طبع  
المرء ان لا يرضي البقاء في تلك الحالة وان يكن قد اوقع نفسه  
فيها بمجرد شباوته ومهما كان سعيًا جاهلاً اسيرًا لصالحه الخصوصي  
وشهواته الذاتية فلا بد من ان يصفى طائف سرى في غريزته بنبهة  
دائمًا على ان هذه الحال لا تليق بشأنه ويذكره بان له شأنًا اخر وغاية  
اخرى . فيشعر بالميل الى الانتظام والتقدم ويتوق اليها مع ما هو عليه  
من الاخلال بالنظام . وتحركه دواعي العدل وتقدير العواقب  
والتمو الى النهوض من فترته رغماً عن استيلاء حب الذات الحيواني  
عليه فيشعر بنفسه كأنه قد سبق رغماً عنه الى اصلاح احوال العالم  
المادي والهيئة الاجتماعية ونفسه معاً حتى انه يعنى بهذا الامر دون ان  
يدرك حقيقة الحاجة التي تستفزّه اليه . فطالما كانت تصبوا البرابرة الى  
التمدن مع انه كان فوق طاقتهم ويستكروه عند ما تظهر تأثيرات  
نوايسه ثم انه كانت لم تنزل موجوده آثاره كافية من التمدن الروماني  
فاسم السلطنة وتذكر تلك الهيئة الاجتماعية العظيمة المحيطة كان



يتردد في ذهن الناس عموماً وعلى الخصوص المشايخ اولى الوظائف  
والاساقفة والقسيسين وكل الذين كان اصلهم من العالم الروماني .  
حتى ان كثيراً من البربر او من اجدادهم كانوا قد عاينوا عظمة  
السلطنة الرومانية وكبرشأنها وانتظموا في سلك جنودها  
ثم افتتحوها واغتنموا فكانت صورة التمدن الروماني وذكره ما يوهل  
عقولهم وكانوا يشعرون بحاجتهم الى نقله وتجديده والمحافظة على شي  
منه فذلك سبب اخر كان لابد من ان يحملهم على الاقلاع عن حالة  
الخشونة التي سبق بيانها

وكان ثم سبب ثالث ايضاً حاضراً في الوجود اعني الكنيسة  
المسيحية فكانت الكنيسة هيئة اجتماعية متقنة النظام لها اصول  
وقوانين وتمهذيب خاص وكانت ترغب رغبة حارة في توسيع دائرة  
نفوذها وافتتاح الفاتحين ابي جلبهم الى الايمان وغنمهم وكان بين  
مسيحي ذلك العصر جماعة من طائفة الاكايروس علماء قد تبصروا في  
كل الامور والمسائل الادبية والسياسية وقرروها في عقولهم مع الثبات  
والحكمة وكانت لهم رغبة عظيمة في نشر ذلك واذا الله وتنفيذه في  
العقول البشرية . فانه لم يستق في التاريخ لهيئة اجتماعية بان تسعى  
وتجتهد بمقدار ما سعت واجتهدت الكنيسة من القرن الخامس الى  
العاشر باغنام العالم المحيط بها . واذا طال عنا في تاريخها الخصوصي

نشاهد كل ما بذلته من الاجتهاد في هذا السبيل فانها على نوع ما  
 سطت على الخشونة وضايقتها من كل الجهات لكي تغلب عليها وتمدها  
 ويوجد سبب رابع للتمدن لا يمكن تعريفه لكنه مع ذلك حقيقي  
 وهو ظهور عظماء الرجال فليس من يستطيع ادراك سبب وكيفية  
 ظهور احد الرجال العظام في زمن من الازمنة وحقيقة تأثيره في نمو  
 العالم . لان ذلك من اسرار العناية الربانية . لكنه من الحوادث  
 المقررة التي لا تنكر اصلاً فيوجد رجال في العالم يسوؤهم ويزعمهم  
 منظر اخلال النظام او تاخر الحركة الاجتماعية فيتصورون ذلك  
 في عقولهم كامر محرم مخالف للقانون وناخذهم الحمية وتستفزهم النيرة  
 الى اصلاح هذا الحال وادراج بعض التوازين والمبادي العمومية  
 المستقيمة في البلاد التي وجدوا فيها . فتلك قوة عنيفة وفي غالب  
 الاحيان غشومة ترتكب الوفا من الاثام لداعي الضعف المستعوز  
 على طبيعة البشر لكن لا ينكر كونها مجيدة شافية لانها تورث الشعوب  
 حركة تقدم عظيم ناشئ عن الانسان ذاته

فان تلك الاسباب المختلفة والثوات المتنوعة اوجبت ما بين  
 القرن الخامس والتاسع اجتهادات مختلفة بقصد اخراج الهيئة  
 الاجتماعية من حالة الخشونة . ولول اجتهاد صدر من البربر انفسهم  
 وهونص الشرائع الخشنة . فمن القرن السادس الى القرن الثامن

نصت شرائع جميع الشعوب الخشنة التي لم تكن مخطوطة من قبل بل كانت عوايد محضة جارية عند البربر قبل مجيئهم وحلولهم بأراضي السلطنة الرومانية . فالمشهور منها شريعة البورغونيين والفرنكساليين والفرنكريبواريين والويزيغوت والليبارديين والساكسونيين والفريسونيين والبافريين واللمانين الخ فمن الواضح ان ذلك كان بداية التمدن وخطوة من شأنها اخضاع الهيئة الاجتماعية لاصول عامة قانونية . لكنة لم ينتج عنها تقدم كبير لانهم نصوا شرائع هيئة اجتماعية لم تكن حينئذ في الوجود اي شرائع حالة البربر الاجتماعية قبل توطنهم في الاراضي الرومانية وقبل ابداهم عيشة البداوة بعيشة الحضارة وشنهم الغارات بتملكهم العقارات . نعم انه يوجد في تلك الشرائع بعض بنود متفرقة تخص بالاراضي التي افتتحتها البربر وبالعلاقات التي كانت بينهم وبين سكان البلاد الاولين وبعض قوانين تتعلق بالاحوال الجديدة المنصبة بهم لكن ذلك نادر فيها وموضوع اكثرها العشة القديمة والحالة الجرمانية الاولى فكانت غير موافقة لما في الاجتماع الجديدة ولم ينتج منها سوى القليل من الفائدة

واما في ايطاليا وجنوبي غاليا فالاجتهاد الذي حصل هو مختلف عن هذا وهوان الهيئة الاجتماعية الرومانية لم تتلاش في تلك

البلاد كما في سائر الاماكن بل كان لم يزل باقيا في المدن بعض النظام فعزم التمدن هناك على ان يقوم من سقطته فان وجهها النظر مثلاً الى ملكة الاستروغوثيين في ايطاليا مدة حكم تارديريك نرا ان مذهب الحكومة البلدية قد عاد اليه الرmq على نوع ما رثنا عن تسلط الملك والشعب البربريين وحدث تأثيراً في مسرى الحوادث العمومية . ثم ان الهيئة الاجتماعية الرومانية تغلبت على الغوثيين ايضاً واملكتهم على نوع ما وكذلك حصل ايضاً في جنوبي غاليا اذ شرع في بداية القرن السادس احد ملوك الـويزيغوثيين في تولوز المسمى الارليك بجمع الشرائع الرومانية وترتيبها دستوراً لمحاكمة رعاياه الرومانيين

واما في اسبانيا فباشرت احياء المدن قوة اخرى وهي الكنيسة . وعوضاً عن الجمعيات القديمة الجرمانية المركبة من الفرسان والجنود كان مجمع طووادواخذ الفوز والتقدم والمجمع المذكور كانت تحضره اعيان السامة لكن الاساقفة كانوا اصحاب السلطة والنفوذ فيه . واد افتحننا كتاب الشريعة الـويزيغوثية لانراها شريعة بربرية لان الذين نصوها هم فلاسفة عصرهم اي الاكليريكيون . فان التصورات الفكرية العمومية كثيرة في تلك الشريعة كما والنظريات ايضاً ومبادئها تبعد جداً عن اخلاق البربر . ومعلوم لديكم ان الشرائع

في زمن الخشونة كانت خصوصية اي كان لكل طائفة شريعة  
 مخصوصة فالشريعة الرومانية مثلاً كانت جارية على الرومانيين  
 والشريعة الافرنكية على الافرنك وكان لكل شعب شريعة وائى  
 كانوا جميعاً خاضعين لسلطة واحدة وقاطنين ارضاً واحدة وهذا  
 ما يسمى بمذهب القوانين الشخصية ويقابله مذهب القوانين العمومية  
 اني نعم اهالي المملكة جميعاً . فسكان اسبانيا رومانيين ام غوثيين  
 كانوا جميعاً خاضعين لحكم شريعة واحدة . وكل ما اطلنا النظر في  
 هذه الشريعة نراها مشحونة بالاثار الفلسفية الظاهرة الجلية . وكان  
 للناس عند البربر قيم محدودة بحسب طبقاتهم فالخشن والروماني  
 والحمر والرقيق الخ لم تكن لهم قيمة متساوية بل كان لهم تعريف  
 مخصوصة على نوع ما وبالعكس شريعة الويزيغوثيين فان مبدا  
 تساوي قيمة الناس كان مقرر فيها . كذلك في روية الدعاوي  
 عوضاً عن اليمين التي تنتهي بها الدعوى وعوضاً عن البراز القانوني  
 نرى البينة والشهود وفحص الدعوى عقلياً كما يجري في هيئة اجتماعية  
 متمدنة . وبالاختصار شريعة الويزيغوثيين بتامها تدل على انها  
 صتعة اناس علماء متمدنين خبيرين في امور الشريعة وطرائقها .  
 ويظهر جلياً انها عمل اولئك الاكليديكيين الذين كان لهم الصوت  
 الاول في مجمع طوليدو والنفوذ الاكبر في الحكومة . فاذا المذهب

الذي باشر احياء التمدن في اسبانيا منذ ذلك العهد الى حين اغارة العرب الكبيرة كان المذهب الشيوكراتيكي . واما في فرنسا فاحياء التمدن كان ناشئاً عن قوة اخرى وهي قوة عظماء الرجال وخصوصاً شارلمان . فاذا دققنا النظر في تاريخ حكمه نجد ان جل مراميه وغاياته افكاره كانت الاعتناء بتمدن شعوبه . ولنلاحظ اولاً محارباته . فانه كان على الدوام مجرداً الجيوش وسائراً من الجنوب الى الشمال الغربي . ومن نهر الايبير الى نهر الالب او الونزر . فهل تظنون حملاته هذه ناشئة عن مجرد الارادة ام عن حب الفتوحات كلابل هذا وهم . واستاريد بذلك ان شارلمان كان عالماً بما يفعله علم خبير او ان اعماله الحربية كانت مؤسسة على السياسة وفن الحرب . لا . لكنه كان يقصد في جميع اعماله حاجة واحدة عظيمة وهي قهر البربر وصد هم عن التقدم . وكان على الدوام مهتماً بمنع الاغارتين اغارة الاسلام في الجنوب واغارة الجرمانيين والسلافيين في الشمال . فتلك هي الصفة الحربية التي امتاز بها حكمه . وتجريده العساكر على الساكسونيين مراراً لم يكن لغاية اخرى ولا لسبب اخر كما سبق البيان واذا انتقلنا من حروب شارلمان الى حكمه الداخلي نرى ان اعماله جميعها موجهة نحو هذه الغاية . لانه قد اهتم بتدبير وتنظيم البلاد التي يملكها كافة ووضبط ادارتها وضم اقسامها حتى تكون واحدة .

ولست استعملها لفظة مملكة او دولة لانها انما تطلق على  
النظام التام وتشخصان في الفكر صوراً لا تناسب الهيئة الاجتماعية  
التي كان شارلمان يرأسها . ولكنه قد تقرر انه كان يشتمل ويتكسر من  
كونه مالكاً بلاداً عظيمة الامتداد والاتساع حال كونها خالية  
من الاتحاد والانتظام بالكلية . وكان يرغب في تغيير تلك الحالة  
القيمية ويجهد بذلك اولاً بواسطة رسل مخصوصين كان يستنم الى  
اقسام اراضيهم المختلفة للملاحظة الاحوال في اصلاحها ولافادته عما  
يتوقع في البلاد . ثم بواسطة المجالس العامة التي كان يهتم بامرها  
اكثر من سلفائه وكان يستعجب اليها اعيان ومشايخ البلاد . ولم تكن  
تلك المجالس حينئذ كالمجالس البحرية الحقيقية ولا كان يجري فيها  
ما يشابه المذاكرة او المداولة التي نعلمها بل كانت واسطة لشارلمان  
بها يقف على حقائق الامور فيسئ بعض السنن ويضع بعض  
القوانين لاولئك الشعوب العديدي الانتظام

وكيف وجهنا النظر الى حكم شارلمان نجد له على الدوام تلك  
الصفة المنوعة عنها اعني محاربة حال الخشونة والاعتناء بالتمدن .  
وقد يظهر ذلك جلياً في اهتمامه باشاء مدارس وفي حبه للعلماء  
وحمايته للاكابر بكيين وتعظيمه قدرهم واجرائهم كل ما كان يلوح  
له بانه يؤثر تأثيراً حسناً سواء كان في الهيئة الاجتماعية عموماً في

## الانسان خصوصاً

نهاية عصر  
الخشونة

وبعد مضي مدة من الزمان شرع الملك الفرد في انكثرتا بما يشابه هذه الاعمال الممدوحة فمئذ القرن الخامس الى التاسع كانت الاسباب المختلفة التي تؤدي الى منع الخشونة وازالتها متداولة هكذا تارة في جهة من اوربا وطوراً في جهة اخرى لكنها لم تاتِ بنجاح كامل . لان شارلمان لم يتيسر له ان يوسس سلطنة العظيمة وينظمها ولا استطاع تأييد المذهب الحكمي الذي كان يقصد تقويته على سائر المذاهب . والكنيسة في اسبانيا لم تتمكن من تاسيس المذهب الثيوكراتيكي . وهكذا في ايطاليا وجنوبي غاليا لم يتم للتمدن الروماني ان ينهض من سقطته كما كان اجتهد بان يفعل مراراً ولم يرد اليه بعض قواه الا بعد حين في منتهى القرن العاشر . وكل ما حصل من الاهتمام على سبيل التجربة بقصد ازالة الخشونة الى ذلك التاريخ لم يجدر نفعاً . لان الذين اهتموا بذلك كانوا يتوهمون الناس في درجة من التقدم لم تكن حقيقية . فانهم كانوا يعتنون جميعاً على اختلاف الطرائق والوسائط التي استعمالوها بانشاء هيئة اجتماعية اكثر انتظاماً مما كانت تقتضيه ظروف الحال . ومع ذلك لم يذهب سدى ما بذل من المهمة في هذا الشأن . نعم انه في بداية القرن العاشر لم يبق من سلطنة شارلمان العظيمة ومن مجامع طوليدو



المحيدة سوى الذكر فقط لكن الخشونة كانت مع ذلك قد قاربت  
 الزوال وتولد اذ ذاك تيجتان عظيمتان . اولاهما ان حركة اغارة  
 الشعوب في الشمال وفي الجنوب توقفت وسببه انه بعد تفريق سلطنة  
 شارلمان وتقسيمها نشأت عدة ممالك على شاطئ الرين الالمن وكانت  
 تصد مع القوة والثبات هجمات الشعوب الذين كانوا لم يزالوا  
 يتحدرون الى الغرب . واقوى برهان على ذلك هم النورمانديون  
 وذلك ان حركة الاغارة البحرية لم تكن تتجسم الى ذلك التاريخ ما  
 خلا بعض التباثل التي طرقت سواحل انكلترا واما في القرن التاسع  
 فاخذت تلك الحركة تزداد ونعم لان الاغارات البرية اضعفت  
 حينئذ كثيرة المشاق والمصاعب واكتسبت الهيئة الاجتماعية براً فحوماً  
 ثابتة امينة . والقسم الطائف من الشعوب الذي لم يكن يمكن رده  
 على الاعقاب اضطرر الامر الى الانحراف في السير وركب البحار  
 طلباً للعيش والمكسب . لكن مهما كان الضرر اللاحق بغربي  
 اوروبا من جرى الاغارات البحرية النورماندية فانه مع ذلك كان  
 اقل بما لا يقاس من الاضرار المشؤمة المسببة من الاغارات البرية .  
 التي ازعجت الهيئة الاجتماعية بهذا المقدار في مدة نشئها  
 وكذلك حصل في الجنوب فان العرب استوطنت اسبانيا ودام  
 القتال منتشباً بينهم وبين المسيحيين لكن بدون ان يسبب ذلك

انتقال الشعوب . نعم انه كان لم يزل يطرق سواحل البحر الابيض  
بعض شروعات من المسلمين الا ان عموم هجومهم كان قد توقف  
وثانيتهما ان الحضارة تغلبت حيثذ في داخلية اوربا على البداوة  
واستقرت الالهامي وثبتت العقارات ولم تعد تتغير علاقات الناس  
من يوم الى يوم بحسب طارئات القوة والصدفة . حتى ان حالة  
الانسان الداخلية الادبية ابتدأت تحسن ايضا واكتسبت افكاره  
واشعاراته بعض الثبات . وصار يود الاماكن التي يسكنها والناس  
الذين يعرفهم فيها واملاكه التي ابتدأ يعد نفسه بتخليفها لاولاده .  
والمسكن الذي كان مزمارا يسميه بعد حين قصرة او سراياه .  
وذلك الجمع المحقير من اهل احرار وارقاء الذي دعي فيما بعد  
قرية . فكانت تنشأ في كل مكان هيئات اجتماعية صغيرة ودول  
او امارات صغيرة منتظمة على قدر درجة تصورات البشر ومعرفتهم  
رويدا رويدا كان يغفل تلك الهيئات الاجتماعية رباط اصله ناشئ  
عن الاخلاق الخسنة وهو رباط الاتحاد المسمى بالكونفدراسيون  
الذي لا يلاشي الاستقلال الشخصي ابدا . فمن جهة نرى كلاً من  
الرجال اولى القدر والشان مستقراً في املاكه معتزلاً فيها مع عالمه  
وخدمه . ومن جهة اخرى كلاً من اولئك الملاكين الحربيين  
المتفرقين في تلك الصحارى له وعليه حقوق وواجبات نحو الآخرين

بحسب القوانين السالكة بينهم  
 فتدري ماذا كان ذلك ايها السادة . ذلك كان المذهب السيادي  
 الذي ولدته الخشونة في منتهى الامراي حكومة الاشراف الالتزامية .  
 وكان لابد من ان يسود العنصر الجرمانى اولاً على سائر عناصر تمدننا  
 لان القوة والصولة كانت له وكان قد افتتح اوربا فممن الواجب ان  
 تتخذ هيئتها الاجتماعية شكله ونظامه في البداية كما قدم ذلك فعلاً  
 فحكومة الاشراف الالتزامية وصفاتها ومكانها من تاريخ التمدن  
 الاورباوي يكون موضوع مقالتنا الالية . وفي وسط مذهب  
 الاشراف الظافر سوف نصادف كل ما خطونا خطوة سائر عناصر  
 هيئتنا الاجتماعية كالملكي والكنائسي والبلدي وستأكد بان المذهب  
 السيادي الذي رغبت هذه العناصر على مشاكتهم لم يستطع ملائمتها .  
 بل داومت على مقاومته حتى منعها الزمان بالانتصار عليه كل منها  
 في نوبته

## المقالة الرابعة

موضوع المقالة . في ضرورة الاتحاد بين الحوادث والآراء . تغلب الصحارى على المدن . نشوء هيئة اجتماعية سيادية صغيرة . تأثير المذهب السيادي في طباع الاشراف وفي طباع العائلة . بغض الشعب المذهب السيادي . التفسيرون قليلاً . ما كانوا يستطيعون مساعدة الأرقاء . عدم امكان تنظيم المذهب السيادي قانونياً . أولاً لعدم وجود سلطة قوية . ثانياً لعدم وجود حكومة عامة . ثالثاً لصعوبات المذهب الاتحادي (كونفدراسيون) . ان حق الدفاع هو من طبيعة المذهب السيادي . الفوائد الناتجة من تأثير هذا المذهب في نمو الانسان ذاتياً والاضرار الصادرة منه بحسب النظام الاجتماعي

أيها السادة . اتنا قد درسنا حالة أوربا بعد سقوط السلطنة الرومانية في اول مدة التاريخ المتأخر اي في اعصر الخشونة وتقرر لدينا ان اول مذهب نما وتسلط على الهيئة الاجتماعية الأوروبية في اخر المدة المذكورة وفي بداية القرن العاشر هو المذهب السيادي اي حكومة الاشراف الالتزامية التي تولدت من الخشونة . فالمذهب المذكور ينبغي ان يكون موضوعاً لدرسنا الآن . ولا يشرد عن ذهنكم ان ليس قصدي ان اروي لكم الحوادث التاريخية ذاتها وما جريات حكومة الاشراف المذكورة بل ما يشغلنا انما هو تاريخ التمدن ذلك الحادث العمومي الخفي الذي نبحث عنه بين جميع الحوادث الظاهرة

التي تخنطه . وكل الوقائع والحوادث والاحوال المختلفة التي  
تداولت الهيئة الاجتماعية لا تمننا الامن جهة تعلقها بنمو التمدن .  
ويطلب منا البحث عما اضررت به التمدن او عما اعانت به على نموه .  
وعلى هذه الطريقة سنباشر مطالعة تاريخ المذهب السيادي

اننا في بداية هذا الدرس قد حددنا ماهية التمدن واعطينا بتقرير  
عناصره وعرفنا ان التمدن قائم من جهة بنمو الانسان ذاتيا ومن  
جهة اخرى بنمو حالته الظاهرة اي الهيئة الاجتماعية . فكل ما صادفنا  
حادثا ما او مذهبيا او حالة من احوال العالم العمومية يجب علينا  
ان نظارحها هذه المسئلة المزدوجة وهي ما الذي اعانت به على نمو  
الانسان وبالعكس . وما الذي اعانت به على نمو الهيئة الاجتماعية  
وبالعكس . فمن ذلك يتضح لكم ايها السادة انه لمن المحال الا  
نصادف في بحثنا هذا اعظم مسائل الفلسفة الادبية وعلم الاخلاق .  
لاننا اذا قصدنا الوقوف على حقيقة ما اعان به حادث او مذهب ما  
على نمو الانسان والهيئة الاجتماعية يقتضي لنا اولاً ان نعلم ماهية نمو  
الانسان الحقيقي ونمو الهيئة الاجتماعية الحقيقي . واي نمو يكون مختلفاً  
غير قانوني مفسد الاصلحاً موجباً للتأخر لا للتقدم

فاننا ستم هذا الواجب ولا نحايده اذ بدون ذلك لا تكون  
لفكرنا كاملة مستقيمة ولا الحوادث حقيقية لا سيما ان حالة العالم

المحاضرة تضطرنا قانونياً الى ان نصرح دون التباس بوجود الاتحاد  
 بين الآراء الفلسفية والتاريخ. وما ذلك الا من صفات هذا العصر  
 وربما كانت هذه صفة الاساسية . فانه لا يجئنا الى ان نعتبر معاً كلا من  
 العلم والعمل والنظريات والعمليات والحق القانوني وواقع الامر  
 وان نوافق بينهما . وحتى زماننا هذا كانت هاتان القوتان كل واحدة  
 منهما بمعزل عن الاخرى . وكان قد تعود العالم ان يرى العلم  
 والعمل يسيران في سبيلين متخالفين دون ان يعرف احدهما الآخر  
 او دون ان يقابل احدهما الآخر . ولما كانت التعاليم والافكار العامة  
 تقصد الاختلاط بالحوادث والتاثير في العالم لم تكن تنال المرام الا  
 بواسطة تزييمها بزي التعصب واستعانتها بقوة ذراع . وكان حكم  
 الهيئات الاجتماعية وادارة اعمالها الى هذا التاريخ منوطين بنفوذ  
 مختلفين احدهما من جهة المومنين اي اصحاب التصورات الفكرية  
 العامة والمبادي او المتعصبين . وثانيهما من جهة الاناس الخالين  
 من كل المبادي العقلية الذين يسوسون انفسهم بحسب الظروف  
 فقط اي اهل العمل او المجاحدين كما كانوا يسمون في القرن السابع  
 عشر . فهذه الحالة قد اعتراها الزوال في ايامنا هذه ولم يستطع  
 المتعصبون ولا المجاحدون التسلط كالاول . ولكي يتمكن الانسان  
 من الحكم على الناس والتسلط عليهم ينبغي له الان ان يفهم ويدرك الافكار

العمومية وظروف الاحوال معا وبحسب حساب المبادي والحوادث  
 معا . ويحترم الحقيقة والضرورة معا ويصون نفسه من كبرياء المتعصبين  
 العمياء ومن استنكاف الجاحدين الذي ليس باقل عى . فان نمو  
 العقل البشري ونمو الحالة الاجتماعية قد اوصلانا الى هذا الحد وهو  
 ان العقل البشري الذي علا شأنه واعتق من الاسترقاق صار  
 يستطيع ادراك مجموع الاشياء والامور باكثر من الماضي . ولا  
 يستعصب توجيه افكاره نحو كل الجهات وادخال كل الاشياء  
 التي في حيز الوجود ضمن دائرة اعماله والهيئة الاجتماعية بلغت هكذا  
 درجة من الكمال حتى اصبح من المجاز ككشف الحقائق لدى اعينها  
 ومقايسة الحوادث التجارية بالاصول والمبادي المفروضة دون ان  
 يتبع من تلك المقايسة فنور في الهمة او تراخ او سائمة في النفوس  
 بسبب تقصير الحوادث والاعمال التجارية وتأخرها الى درجة لا توصف  
 فبناء على ذلك واتباعا للميل الطبيعي واللباقة والضرورة الحاصلة  
 في عصرنا هذا سأتقل على الدوام من البحث عن ظروف الاحوال  
 الى البحث عن الافكار والتصورات . ومن سرد الحوادث الى  
 المسائل التعليمية العمومية . وربما كان استعداد العقول الحالي  
 يستميلها اكثر الى هذه الطريقة لانه من مدة قد تظاهرينا ميل  
 شديد نحو الامور الثابتة والاعمال التجارية لابل انشغاف عظيم بها

وبالأمور العقلية وبما هو ثابت راهن من الأشياء والأحوال البشرية .  
فقد قاسينا اشد المقاساة من جور الأفكار والتصورات العمومية  
والنظريات التي جلبت علينا من بعض الوجوه مخمًا ورزايا جسيمة  
بهذا المقدار حتى انها أصبحت موضوعًا للاشتباه وقلة الثقة . وصار  
يفضل الاعتماد على الاجراءات العملية والظروف الخصوصية  
والحوادث الحقيقية . ولا ينبغي ان نشكى من ذلك لانه تقدم جديد  
وخطوة كبيرة تقربنا من الحقيقة وتزيدنا خبرةً ومعرفةً بها . فقط  
لا يلزم ان نسلط هذا الاستعداد علينا لئلا يهملنا على ان ننسى ان للحقيقة  
وحدها حق التسلط والحكم على العالم وان الحوادث والأعمال  
التجارية لافضل لها الابتدار ما تعبر عن الحقيقة وتجانسها وتحذو  
حذوها وان كل عظمة حقيقية تصدر عن التصور الفكري وكل  
خصب مخنص به . فان تمدن وطمنا يمتاز بصفة خصوصية وهي انه قاطم  
يخل من العظمة العقلية بل كان على الدوام غنيًا بالأفكار والتصورات  
وقوة العقل البشري كانت عظيمة في الهيئة الاجتماعية الفرنسية  
وربما رجحت فيها على كل مكان . فلا ينبغي ان نقدر هذا الامتياز  
الحسن ولا يلزم ان نسقط في حالة ادنى اعني في الحالة المادية التي  
امازت بها هيئات اجتماعية اخرى . بل يقتضي ان يبتنى الفكر في  
فرنسا محافظًا على المرتبة التي اكتسبها وحازها الى الان



فلا ينبغي إذاً أن نتجنب المسائل العمومية الفلسفية ولا أن نتعرض لها بل متى ساقطنا الحوادث اليها ندنو منها بلا تردد ولا تحير . وسوف يصادفنا ذلك غير مرة في مراجعتنا تاريخ المذهب السيادي بالنسبة الى تعلقه بتاريخ التمدن الاورباوي

والآن نقول ان اعظم برهان على ان المذهب السيادي كان لا بد منه في القرن العاشر وانه كان الحالة الاجتماعية الوحيدة الممكنة حينئذ هو كونه نشأً وساد في كل الجهات . فحيثما زالت المحشونة استعالت الاحوال الى الهيئة السيادية . وظن الناس في بدء الامر ان المذهب السيادي عبارة عن اتساع النظام نظراً الى زوال الانضمام والوحدة . التمدن العام . لان الهيئة الاجتماعية صارت تتجزأ وتشتت في كل مكان واخذ ينشأ عدة هيئات اجتماعية صغيرة مجهولة متفرقة عديمة الارتباط . فتوهم اهل ذلك العصر فساد كامل الاحوال وخراب النظام العام . واذا طالعنا اقوال شعرائهم او مؤرخيهم نراهم جميعاً يخالون قرب نهاية العالم . ومع ذلك كانت هذه هيئة اجتماعية جديدة اكيدة ابتدأت حينئذ وهي الهيئة الاجتماعية السيادية . وكان لا بد منها وقتئذ ولا يمكن منعها نظراً الى كونها النتيجة الطبيعية للحالة السابقة . والبرهان على ذلك ان كل شئ دخل حينئذ ضمن دائرتها وشاكلها حتى ان العناصر الغريبة بالكلية

ضرورية  
المذهب  
السيادي  
وعوميته

عن المذهب السيادي كالكنائسي والبلدي والملكي احتاجت جميعها الى اتباعه فصارت الكنائس سيدة ومسودة وصار للمدن سادة ومسودون والملوك تهيأت بالهيئ السيادية . واقطعت الاشراف مسودتها كامل الاشياء فضلاً عن الاراضي حتى قص الاحراش وصيد السمك . واقطعت الكنائس ايراداتها كايراد المعمودية وايراد النفاس . وحتى الفضة والماء اعطيا على سبيل الالتزام . فكما ان عناصر الهيئة الاجتماعية عموماً كانت خاضعة للطريقة الالتزامية كذلك الامور الطنيفة واصغر حوادث المعيشة صارت تجري بحسب الطريقة الالتزامية وحينما يرى الانسان الصورة السيادية غالبية هكذا على كل الاشياء ربما يميل الى الظن في اول الامر ان جوهر المذهب السيادي متغلب ايضاً في كل مكان . والحال هذا خطأ ظاهر لان عناصر الهيئة الاجتماعية التي لم تكن مجاسة للمذهب السيادي مع كونها استعارت شكله ووسمه لم تفارق مع ذلك طبيعتها ومبادئها الخصوصية اصلاً فلم يبرح المبدأ الشيوعي كراتيكي حياً ومتسلطاً في الكنيسة السيادية في باطن الامر ولكيما تقوية وتؤيده كانت نخبته بلا فتور تارة بالاشتراك مع السلطة المملوكية وتارة اخرى مع البابا وطوراً مع الشعب بحجارية وملاشاة المذهب السيادي التي كانت تحت رئاسته . وهكذا كانت العناصر الملكية

والبلدية . فمع كونها متهينة بالهيئة السيادية كانت ساعية مع  
الجدولاجتهاد للتخلص من حالة مبانينة لطبيعتها الحقيقية وللرجوع  
الى هيئة تناسب مبادئ الخصوصية التي هي اساس وجودها

فلا ينبغي اذا ان نستنتج من كون الوسم السيادي عمومياً ان المبدأ  
السيادي كان عمومياً ايضاً . ولا تعتبر تاريخ السيادة على حد سوى حيثما  
رأينا هيئتها ظاهرة . بل لاجل الوقوف على حقائق هذا المذهب ولكيما  
نظهر لنا تأثيراته بالنسبة الى التمدن المتأخر ويمكننا اجراً الحكم  
عليها يجب ان نبحث عنه حيث يكون المبدأ الاصلي والهيئة الظاهرة  
متفقين معاً اي في سلسلة اصحاب المقاطعات العوام الذين افتتحو  
الممالك الاورباوية . فهناك توجد الهيئة الاجتماعية الـ يادية على  
اصلاها وتظهر ختيمة امرها

تغلب  
الصارى في  
المذهب  
السيادي

وقد ذكرت انفا اهمية المسائل الادبية وضرورة عدم تجنب  
واحدة منها فيوجد نوع اخر من المسائل المتنافاة بالكلية لتلك  
طالما اهلها المؤرخون بوجه العموم اتني بها احوال الهيئة الاجتماعية  
المادية والتغييرات المادية التي تحصل في طرائق وجود البشر  
ومعيشتهم من جرى حادث جديد او ثورة او حالة ما اجتماعية  
جديدة . فانه قط لم يجر اعتبار هذه الامور كما يجب ولا حصل الاهتمام  
بالبحث الكافي عما تؤثر حوادث عظيمة كهذه في وجود البشر المادي

وفي علاقاتهم المادية مع ان هذه التغيرات تؤثر في مجموع الهيئة الاجتماعية باكثر مما يظن . ولا يخفى ما قد حصل من البحث والتأمل في مسئلة تأثير المناخات وما نسبة اليها من تسكيب من الالهية . فان اعتبرنا تأثير المناخ راساً في البشري تأثيره القريب ربما لانجده قوياً بمقدار ما افترضوه على انه يصعب الوقوف على حقيقة هذا الامر بنوع صريح واما تأثيره البعيد كالذي ينتج مثلاً من عيشة الناس في البلاد الحارة خارج المساكن وفي البلاد الباردة داخل المساكن ومن اختلاف اغذيتهم في جهة عن جهة اخرى فهذا امر يستحق الالتفات والاعتبار . لان كل تغيير يحصل في العيشة المادية يحدث تأثيراً عظيماً في حالة المدن . وكل انقلاب عظيم يسبب في الحالة الاجتماعية تنغيرات كهذه التي ينبغي استنباطها مع الدقة الكلية . فمذهب المذهب السبادي احدث انقلاباً عظيماً جداً وهو انه غير حالة توزيع الاهلين على سطح الارض . ومن قبله كانت الاهالي المتسودون يعيشون جماعات كثيرة او قليل عددها اما مستقرين داخل المدن واما رجاكين في البر فالمذهب السبادي حمل اولئك القوم انفسهم على ان يعيشوا منفردين كل في مسكنه على مسافات بعيدة بعضهم من بعض . فلا يخفى ما في ذلك التغيير من التأثير في طبيعة ومسرى المدن . لان القسم المتسلط من الهيئة الاجتماعية او بالحري

حكومة الهيئة الاجتماعية انتقلت للحال من المدن الى البرية . فصارت  
الاملاك الخصوصية متميزة عن الاملاك العمومية والعيشة الخصوصية  
عن العيشة العمومية . وهذا اول تاثير نتج من ظفر الهيئة الاجتماعية  
السيادية وكان في بداية الامر مادياً محضاً لكن كلما تعمقنا في تاريخ  
تلك الهيئة الاجتماعية تنكشف لنا نتائج هذا الامر بعينه

ولنبحث الان عن تلك الهيئة الاجتماعية في حد ذاتها ولننظر  
مكانها من تاريخ التمدن . فيجب ان نوجه نظرنا أولاً الى عنصر السيادة  
البسيط الاساسي ونعتبر واحداً فقط من اصحاب المقاطعات في  
املاكه الخاصة ونفحص عن شان تلك الهيئة الاجتماعية الصغيرة  
التي نشأت حوله وعن كيفية تأثيرها في جميع الاشخاص الذين  
تكونت منهم . فانتا نرى ذلك السيد يسكن في مكان منفرد عالٍ  
ويتم بتحصينه وتأمينه . وهذا المكان الذي يشيده سوف يسميه  
قصره . ونراه فاطناً فيه مع زوجته واولاده وتارة مع بعض الناس  
الاحرار الذين لم يكن لهم املاك فلاصقوه ومازالوا يسكنونه وبجالاته  
على مائدة طعامه . فهو لا الذين يسكنون داخل القصر واما خارجاً  
فيسكن حول القصر في بيوت سفلية قوم من الزراعين احرار وارقا  
يفلحون اراضي السيد صاحب المقاطعة ويزرعونها . وفي وسط  
هؤلاء الاهلين الاداني ابني الدين كنيسة وجعل فيها قسيساً وكان

نظام الهيئة  
الاجتماعية  
السيادية  
العنصري

ذلك القسيس في اول المدة مخصصاً لخدمة كنيسة القصر وكنيسة  
الضيعة معاً . ولكن فيما بعد تغير الحال وصار للضيعة خوري  
مخصوص يسكن بالقرب من الكنيسة . فما تقدم بيانه هو عنصر الهيئة  
الاجتماعية السيادية او الذرة السيادية على نوع ما . فينبغي لنا ان  
نبحث عنه أولاً ثم نرى ما الذي افاد به الهيئة الاجتماعية والانسان  
ذاتياً وما الذي اضرهما به من جهة التمدن وبحق لنا ان نطرح على  
الهيئة الاجتماعية الصغيرة التي تقدم وصفها ذينك السؤالين لانها  
الصورة الاصلية المشابهة تماماً للهيئة الاجتماعية السيادية في مجملها  
والسيد والشعب الذي يسكن في اراضيهِ والقسيس تلك هي هيئة  
المذهب السيادي سواء كانت كبيرة ام صغيرة لدى انفصال الملك  
والعنصر البلدي عنها وهما عنصران منفردان غريبان  
فاول امر يطرق ذهني اذا تأملت في تلك الهيئة الاجتماعية الصغيرة  
هو العظمة المفرطة التي يرى نفسه فيها صاحب المقاطعة امام الذين  
يخاطبونه . نعم ان حاسة الاستقلال والحرية الشخصية كانت غالبية  
في العيشة الخشنة . لكن يوجد في العيشة السيادية شي اعظم . فانه  
علاوة على حرية الرجل الحربي يوجد عظمة صاحب الاملاك  
ورئيس العائلة والسيد مالك الرق . فمن تلك الحالة يجب ان  
تولد الكبريا وعظمة الشان غير المحدودة . وتلك العظمة

مفردة ولم يسبق لها شبيه في تمدن سائر الأعصر وهاكم البرهان . فاني  
افترض منزلة شريفة عظيمة من اعلى ما وجد في التاريخ القديم  
كمنزلة الشريف عند الرومانيين مثلاً . فالشريف الروماني كان  
كالسيد الالتزامي رئيس عائلةٍ وسيد رفيع الشأن وزيادة على ذلك  
كان ايضاً ذا وظيفة دينية وبحسب خبرنا في عائلته . لكن اهمية  
الوظيفة الدينية ليست ذاتية محضة او شخصية بل مشتتة له من  
الالهة التي كان وكيلاً عنها في امر الاعتقادات الدينية . وكان  
الشريف الروماني ايضاً عضواً لديوان ( السنت ) لكن اهمية هذه  
الوظيفة كانت ايضاً مستعارة لانها عائدة الى الديوان المذكور .  
فكانت عظمة الشرفا الاقدمين ذات صفات دينية وسياسية  
وبالتالي كانت تتعلق بنفس الوظيفة الدينية وبالديوان لابل شخص  
ذاتياً . واما عظمة صاحب المقاطعة فهي شخصية محضة لم يقتبسها  
من احد قط . بل جميع حقوقه وتتمام سلطته تأتيه من نفسه فليس  
له وظيفة دينية ولا هو عضو لديوان ما واهيته بتامها كائنه في  
ذاته ومن ذاته وكل ماله يأتيه من ذاته فالاية درجة وباية كيفية  
تؤثر منزلة كهذه في صاحبها . واية عظمة شخصية واية كبريا بليغة  
تورثه . وبالاختصار اية عجرفة تتولد في نفسه حينما يرى ان ليس  
فوق يده يد ولا هو وكيل ولا نائب ولاله نظير او مساوٍ في

بجواره . ولا ما ينقل عليه من القوانين الشرعية المفروضة وليس من سلطة خارجية تتي ارادته ولا شكيمة له الاحدود قوته وصوله وطوارئ الاخطار . فتلك نتيجة تاثير هذه المنزلة ادبياً في طبيعة الانسان ولنخص عن نتيجة اخرى كلية الاهمية وقل من يفتن لها وهي استعداد العائلة السيادية الطبيعي . ولتراجع النظر في جميع انواع العائلة البشرية مبتدئين بالعائلة البطركية التي تنبثنا عنها الثوراة والكتب الشرقية القديمة . فتلك العائلة كثيرة العدد وهي القبيلة او السبط ورئيسها او بطريركها يساكن بنيه وانبياءه وبنو بنيه والاجيال المختلفة التي تولدت منهم وخدمته وكامل اقاربه وليس يعيش بينهم فقط بل ايضاً صالحة وصالحهم واحد واعمالهم واحدة وعيشتهم واحدة . افليست تلك حالة ابراهيم ويعقوب وروساء العشائر العربية الذين ما زالوا الى يومنا هذا تابعين هذه الطريقة البطركية بعينها . ويوجد نوع اخر من انواع العائلة يسمى كلان ( لفظه اسكوتلانديه تفسيرها العائلة ) وهي هيئة اجتماعية صغيرة يجب البحث عن اصلها في سكوتلاندا وايرلاندا وربما كانت هي الهيئة الاصلية لقسم كبير من العالم الاورباوي . فانها لا تشابه العائلة البطركية بل يوجد تباين عظيم بينهما في حالة الرئيس بالنسبة الى بقية الاهالي فمعيشتهم ليست كمعيشته بل اكثرهم يقوم

صفات العائلة  
السيادية  
الخصوصية



بأعمال الزراعة والخدمة وإما الرئيس فدأبة البطالة والحرب .  
 لكن الجميع من أصل واحد ولم اسم واحد وبينهم صلوات رحمة ولم  
 تقديرات وتذكارات وعواطف واحدة تجعل بين الاعضا كافة اتحاداً  
 ادبياً ونوعاً من المساواة

فهذان النوعان هما اشهر انواع الهيئة الاجتماعية العائلية التي  
 يبينها لنا التاريخ قهلاً يشبهان العائلة السيادية . كلا . وقد يظهر  
 في اول الامر انها تشابه الكلان لكن الفرق بينهما عظيم لان الاهالي  
 الذين يسكنون حول صاحب المقاطعة هم اغراب عنه وليس اسمهم  
 كاسمه ولا يوجد بينهم صلوات رحمة ولا تاريخية ولا ادبية . كما انها  
 لا تشابه السائلة البطريركية لان معيشة صاحب المقاطعة مختلفة  
 عن معيشة النافين واعماله ليست كما لهم بل دأبه البطالة والحرب  
 والباقون زراعون . ثم ان العائلة السيادية ليست كثيرة العدد  
 كالعشيرة بل هي مركبة من العائلة المخصوصة اي الزوجة والاولاد .  
 وهي معزلة عن سائر الاهالي ساكنة داخل القصر والزراعون  
 الاحرار والارقاء ليسوا من اعضائها والاصل مختلف بينهم والفرق  
 عظيم في حالهم . فالعائلة السيادية مركبة من خمسة او ستة اشخاص  
 يعلو شأنهم على من حولهم وهم غربيون عنهم . فهذا مما يولد في العائلة  
 صفات خصوصية ويجعلها ان تاتي المخالطة وتبقى في الاعتزال .

وظروف الحال تدعوها الى حماية وصيانة نفسها والى عدم الثقة باحد حتى ولا بذات اتباعها وخدمها . فالعيشة الداخلية والاخلاق المنزلية تتغلب في الحالة المذكورة بلا شك . نعم ان الشهوات القوية الحيوانية المتملكة في اولئك الشرفاء كانت تحملهم على ان يقضوا اكثر وقتهم في الحرب او في الصيد . وهذا مما يمنع تقدم ونمو الاخلاق المنزلية . لكن هذا المانع كان لا بد من زواله اذ لا بد من رجوع الرئيس الى منزله حيث يلاقى زوجته واولاده وربما لم يكن في البيت غيرهم فمعهم وخدمهم يكون اجتماعه على الدوام وهم وخدمهم يشاركونه في صواحيه وفي كل ما اعد له القدر . فمن المحال الا تغلب العيشة المنزلية بهذه الصورة . والبراهين كثيرة . اليس ان اهمية المرأة ظهرت وازدادت اخيراً في حضن العائلة السيادية فان النساء لم يكن لهن في الهيئات الاجتماعية القديمة مكان رفيع كالذي اشتغنه في اوربا من جرى المذهب السيادي . وذلك التغيير والنجاح في منزلتهن هو نتيجة نمو الاخلاق المنزلية وتغلبها بالضرورة على الهيمنة السيادية . وقد نسب ذلك بعض المؤلفين الى اخلاق الجرمانيين الاول الخوصية والى عاداتهم القديمة بتقديم الوفاق الى النساء في وسط الاحراش من قبل عموم الشعب كما قيل . واستعار الجرمانيون عبارة من اقوال ناسيت هيئت بهم الحماسة الوطنية فبنوا عليها هذا

الافتراض . انما تلك اوهام محضة اذ كثيراً ما يصادف في روايات  
 حجة من تأليف الذين تأملوا في احوال الشعوب المتوحشة او  
 الخشنة عبارات كعبارة تاسبت واحساسات وعوايد مشابهة  
 لاحساسات وعوايد الجرمانيين الاقدمين . فليس في ذلك شيء  
 اصلي ولا ما يختص بسلالة دون غيرها . واهمية النساء في اوربا  
 انما تجت فقط من تاثيرات تلك الحالة الاجتماعية المستثناة ومن تقدم  
 وتغلب الاخلاق المنزلية فيها . فتغلب العيشة المنزلية هو من صفات  
 المذهب السيادي الجهورية

ويوجد امر آخر يبرهن على نسلط العيشة المنزلية وهو ايضا من  
 خاصيات العائلة السيادية اعني به روح التوارث والتسلسل  
 الذي كان متكاملاً من الهيئة السيادية . نعم ان روح التوارث هو من  
 توابع روح العائلة . ولكنه لم يتم فقط كما انما تقوى في المذهب السيادي  
 وهذا الامر ناتج من طبيعة العنار الذي كانت العائلة مرتبطة به  
 فان المقاطعة لم تكن كسائر الاملاك بل كانت تستلزم وجود صاحب  
 يانع عنها على الدوام ويقوم بخدمتها ويتم الواجبات المتعلقة باملاكه .  
 ويحفظ هكذا مرتبة في صف عموم المشاركين في استملاك البلاد  
 ومن ذلك نتج نوع من الالتحام والارتباط الشديد بين صاحب  
 المقاطعة الحالي والمقاطعة نفسها وسلسلة المتوارثين فهذا الظرف

اعان ايضاً على زيادة اشتداد العلائق العائلية التي كانت قوية جداً  
من جرى نفس طبيعة العائلة السيادية

فانخرج الآن من المسكن السيادي ولننزل منه الى وسط الاهلين  
القلائل الذين يخططونه فهنا نرى صورة الاشيا كلها مختلفة . ولا ريب  
ان طبيعة الانسان هي جيدة ومخضبة بهذا المقدار حتى انه اذا دامت  
حالة اجتماعية مدة من الزمان فلا بد ان ينشأ بين الاعضاء الذين  
تضمهم تلك الهيئة الاجتماعية بعض العلاقات الادبية كالحماية  
والدالة والصدقة . ومهما كانت شروط ذلك الانضمام واللفة فلا  
بد من ان تتولد علاقات كهذه بين الناس . وهكذا حصل في  
المذهب السيادي اذ لاشك انه لم يمض زمان طويل حتى ترتب  
بين الاهالي الاحرار وصاحب المقاطعة بعض العلاقات الادبية  
وبعض العوايد الودادية . وانما ذلك حصل رغماً عن منزلة كل  
من الطرفين بالنسبة الى الآخر لا من تاثير تلك المنزلة نفسها التي  
اذا اعتبرناها في حد ذاتها مجرداً انراها سيئة فاسدة بالكلية . لانه لم  
يكن بين صاحب المقاطعة والزراعيين ادنى مناسبة ادبية . بل هم  
على نوع ما قسم من ملكه وبالنال فيهم ملك يده . وذلك يتضمن  
كامل الحقوق التي نسميها اليوم بحقوق الملك او السلطان والحقوق  
المسماة بحقوق الملك الخاص معاً اي حقوق وضع القوانين وجباية

سباب بغض  
الشعب  
المذهب  
السيادي

الخراج والتقصاص والتأديب والاسترقاق والبيع . فإظن هذا سبباً  
 للبغض الحقيقي الذي لا يفي أثره الكائن في قلب الشعب من عهد  
 قديم نحو المذهب السيادي وذكره واسمه . ومع أنه قد سبق للبشر  
 أن يعتادوا على جور الحكم المطلق الشديد العسف لابل كانوا  
 يا للعجب يقبلونه أحياناً برضاهم واختيارهم لم ينفكوا مع ذلك عن  
 رفض وكره الحكم السيادي الذي احتملوه رغماً عن أنفسهم . وذلك  
 لأن الحكم المطلق الثيوقراطي أو الملكي تستعمل فيه السلطة بناءً  
 على بعض الاعتقادات التي تعمد السلطان والرعايا فيحسب السلطان  
 وكيلًا أو نائبًا لسلطة أخرى تعلو على كل السلطات البشرية فيتكلم  
 ويفعل باسم إلهية أو بناءً على تصور عمومي لا باسم الإنسان ذاته فقط .  
 وأما حكم السيادة المطلق فبالعكس هو سلطان الإنسان على الإنسان  
 وتسلط إرادة الإنسان الشخصية وأهوائه . وربما كان هذا الجور  
 هو الشيء الوحيد الذي لم يرفض به الإنسان مطلقاً وذلك بحسب  
 له فخرًا أبدياً . فطالما لم ير سيدة الإنساناً محضاً وحيثما كانت  
 الإرادة المتسلطة عليه بشرية شخصية كإرادته كان يستشيط غضباً  
 ولا يتحمل النير إلا مع الفيض الشديد . فتلك هي الصفة الحقيقية  
 التي تمتاز بها السلطة السيادية وذلك أيضاً هو السبب الأدبي الذي  
 حمل الناس على بغضها وكرهيتها

بدم نفوذ  
تأسيس في  
السيادة  
لعنصرية

واما العنصر الديني الذي كان قد تخلصها فلم يستطع وقتئذٍ تخفيف اثقال تلك السلطة عن الانسان . فلست اظن انه كان للتأسيس نفوذ كبير في الهيئة التي وصفتها وكان يصعب نجاحه في اصلاح امر العلاقات الكائنة بين الاهلين الاداني وسيدهم . نعم ان الكنيسة نتج منها تاثير عظيم في التمدن الاورباوي ولكن ذلك التاثير كان عمومياً . فانها غيرت الاستعدادات العمومية التي كانت في البشر . واما في تلك الهيئة السبادية الاصلية فان مداخلة التأسيس بين السيد واتباعه كانت كلاشي . وفي الغالب كان هو نفسه سعيًا دنياً كاحد الارقاء وبالتالي لا يستطيع مقاومة كبرياء الشريف . ولكن بما انه كان الواسطة الوحيدة لصيانة الحيوة الادبية ونموها في ما بين الاهلين الاداني كان محبوباً عندهم وكان يمث فيهم بعض التعزية وبعض التعاليم . لكن على ظني لم يكن يستطيع ان يفعل سوى القليل مما يؤول الى صالحهم

فقد بحثت عن عناصر الهيئة الاجتماعية السبادية وقدمت لحضراتكم النتائج المهمة التي صدرت عنها سواء كان في شان صاحب المقاطعة ام في شان عائلته ام الاهلين المجتمعين حوله . ولخرج الان من هذه الدائرة المحدودة فان اهالي المقاطعة لم يكونوا وحدهم في الارض بل كان يوجد هيئات اجتماعية اخرى مشابهة او مباينة لهم وبينهم وبينها

## علاقات

ولفسأل ما هو شان اهل المقاطعة واي تأثير يجب أن تؤثره  
 في التمدن تلك الهيئة الاجتماعية العمومية الذين هم تابعون لها .  
 فقبل ان نعطي الجواب يجب علينا ان نلاحظ امرًا وهو ان  
 صاحب المقاطعة والتأسيس كان كل منهما مختصًا بهيئة اجتماعية عامة  
 وكان لكل منهما علاقات بعيدة مستمرة كما نقرر . واما الزراعون  
 الاحرار والارقاء فلم يكونوا كذلك . وكل لفظة عامة تدل على معنى  
 هيئة ما اجتماعية استعملت للتعبير عن الاهالي الزراعين في تلك  
 المدة كلفظة شعب مثلاً كان استعمالها بغير محله . اذ لم يكن لهؤلاء  
 الاهالي هيئة اجتماعية اصلاً وكان وجودهم محلياً محضاً اي انه لم يكن  
 لهم خارجاً عن البقعة التي كانوا فيها مداخلة ما مع احد من الناس  
 ولا تعلق باحد او بشيء ما ولا كان لهم حظ عام ولا وطن عام .  
 وحينما نذكر الاشتراك السبادي بجهلته يكون كلامنا عن اصحاب  
 المقاطعات فقط

ولننظر الان الى العلاقات التي كانت بين الهيئة الاجتماعية  
 السبادية الصغيرة والهيئة العامة التي كانت تلك قسماً منها ومرتبطة  
 بها ولتر ما هي النتائج التي حصلت من العلاقات المذكورة بالنسبة  
 الى غموا التمدن

فمعلوم لديكم ايها السادة الرباط الذي كان يضم اصحاب المقاطعات بعضهم الى بعض والنسبة التي كانت بين مقاطعاتهم والتزام بعضهم بخدمة الآخرين من جهة وحماية بعضهم للآخرين من جهة اخرى . ولست اتعرض للبيان عن تلك الالتزامات اذ يكفي بان يكون لكم بعض الاطلاع بهذا الامر فمن جرى ما تقدم كان لا بد من ان ينشأ في نفس كل من اصحاب المقاطعات افكار واحساسات ادبية كافكار معرفة الواجب وشعائر المحبة والصدقة . فلا ينكر ان مبادي الامانة والخلوص وحفظ العهد وكل ما يتبع ذلك من الاحساسات نشأت جميعها واستمرت في العلاقات التي بين اصحاب المقاطعات

ثم ان تلك الالتزامات وتلك الواجبات وتلك الاحساسات حاولت ان تنهيا بهيئة القوانين والترتيبات اذ هو معلوم لدى الجميع ان المذهب السيادي قصد ان يرتب قوانين شرعية للخدمات الواجبة على المسود نحو السيد وللحماية الواجبة على السيد نحو المسود على سبيل المبادلة . وفي اي ظروف يجب على المسود تقديم اسعاف عسكري او مالي الى السيد . والرسوم التي يجب على السيد اجراؤها لكي يحصل على الخدمات التي لا يلتزم بها المسود بمجرد تملكه تلك المقاطعة . وعزموا على ان يجعلوا لكل هذه الحقوق نظاما متكاملا

نظام الهيئة  
الاجتماعية  
السيادية  
العنومي



باجرائها . وأعدت هكذا الدواوين السيادية لتقضي بالعدل  
 على المسودين وتفضل الدعاوي المصدرة الى سيدهم . وصار كل  
 سيد من ذوي الشأن يجمع مسوديه في ديوان لاجل المذاكرة معهم  
 بالمهام التي تقتضي رضاهم او مساعدتهم وبالاختصار قصدوا ان  
 يحولوا العلاقات التي كانت بين اصحاب المقاطعات الى قوانين  
 وترتيبات وينظموا كما تقدم المذهب السيادي . ولكنه لم يكن لتلك  
 القوانين والترتيبات ضمان ما سياسية ولا كانت بالحميقة قوانين  
 وترتيبات . واذا بحثنا عن ماهية الضمانة السياسية يتقرر لدينا ان  
 صفتها الجوهرية انما هي وجود ارادة وقوة في وسط الهيئة الاجتماعية  
 مستعدة وقادرة على ارغام الارادات والتوات الخصوصية واخضاعها  
 لقانون ما واجبارها على حفظ الترتيب العام وتوفير الحق العام .  
 والضمانة السياسية على نوعين فقط لانه اما ان توجد ارادة وقوة  
 خصوصية اعلى واقوى بهذا المقدار من سائر الارادات والقوات حتى  
 يصبح من المستحيل مقاومتها فتتجبر كل القوات على الخضوع لوامرها  
 واما ان تكون تلك الارادة والثوة العامة نتيجة كامل الارادات  
 الخصوصية معاً وتمكن بعد صدورها عنها من ان تتجبر الجميع على  
 احترامها والخضوع لها فذلكها فقط نوعا الضمانة السياسية الملكية  
 نسلط رجل فأكثر تسلطاً مطلقاً او حكومة أحرية . وسائر المذاهب

هي مشعبة من احد ذينك النوعين . فلم يكن لاحدهما وجود في  
المذهب السيادي ولا كان ممكنا وجودهما نعم ان اصحاب المقاطعات  
لم يكونوا متساوين جميعا في القوة بل كان منهم من يفوق شوكة  
واقتراراً هرداً من الاخرين الى درجة تمكنه من الهدي على من  
كان اضعف منه لكن مع ذلك لم يكن لاحد منهم حتى ولا لا كبر  
الاشراف الذي هو الملك استطاعة على اخضاع الباقيين اتوائيه  
وارغامهم على اطاعته وذلك فلما الى عدم وجود وسائل القوة  
والعمل المستديمة وتغنى . فان العساكر لم تكن توجد على الدوام  
ولا الدواوين ولا جباية المخرج . وكانوا كل ما احتاجوا الى الثوات  
او الترتيبات الاجتماعية يادرون الى جمعها او تنظيمها ثانية . فكانوا  
يأتممون الى تشكيل دواوين لرؤية كل دعوى وتجنيد جنود لدى  
افتتاح كل حرب وجباية الاموال لدى ظهور كل حاجة . وكل  
شيء كان يحصل لدى الفرصة وعند وقوع المحذور بحسب تنوع  
الظروف . ولم تكن توجد حكومة ما مركزية مستمرة ومستقلة . فهل  
يعجب من عدم استطاعة احدهم اخضاع الباقيين لامره في مذهب  
كذا وارغام الجميع على احترام وتوقير الحقوق العامة . ومن جهة  
اخرى بمقدار ما كان يصعب الارغام بمقدار ذلك كان يسهل  
الدفاع . لان كلا من اصحاب المقاطعات نظراً الى وجوده داخل

قصور المحصنين والى قلة عدد اعدائه وسهولة حصوله على مساعدة واعانة مسوديه كان لا يبالى بدفع المدو عنه ولا يحصل له مضايقة منه . فان ما تقدم هو برهان كاف على ان الطريقة الاولى من الضمان السياسية اى الطريقة التي تكون موكولة فيها تلك الضمانة الى الاكثر قوة من الجميع كان مستحيلاً وجودها في المذهب السياسي

والطريقة الثانية التي تكون موكولة فيها الضمانة السياسية الى حكومة حرة وسلطة وقوة عامة كانت ايضاً غير قابلة للاستعمال وقط لم يستطع ترتيبها في زمن السيادة والسبب في ذلك بسيط جداً وهو اننا حنا تكلم في الزمان الحاضر عن سلطة عامة مفوض اليها ما ندعوه بالحقوق المملوكية اى حقوق وضع القوانين وجباية الاموال الميرية المتنوعة واجراء التصاميم نعلم يقيناً ان هذه الحقوق لا تخص بشخص ما مفرد وان لا شخص له حق عما يخص بذاته بان يقاص الاخرين ويجبرهم على قانون او فريضة ما بل تلك حق لا تخص الا بالهيئة الاجتماعية بمجملتها وتنفذ باسمها وامرها حتى ولو كانت تلك السلطة لاثباتها من ذاتها بل من هو اعلى منها . وحينما يمثل رجل امام القوة المنوطة بها تلك الحقوق يشعر بلا ريب وربما على غير يقين انه في حضرة سلطة عامة قانونية مفوض اليها الامر والنهي فيكون خاضعاً لها في ذاته سلفاً وتعميلاً على نوع ما . واما في زمن

السيادة فلم تكن الحال على هذا المنوال بل بالعكس . فان صاحب  
المقاطعة كان له في املاكه على الناس الذين يسكنونها كامل  
الحقوق المملوكية . وكانت هذه الحقوق من خصوصيات املاكه .  
فان ما نسميه الان بالحقوق العامة كان وقتئذ الحقوق الخاصة . وما  
ندعوه بالسلطة العامة كان السلطة الخاصة . ولما كان صاحب  
المقاطعة يحضر منفلاً او ديواناً معقوداً عند سيده مركباً على الغالب  
من عدد قليل من امثاله لم يكن يعتبر ذلك الديوان كسلطة عامة  
ولا يتصور في فكره هذا الامر حال كونه يكون قد انفذ احكامه الشخصية  
كسلطان باسمه الخاص على جميع الاهلين الذين يسكنون في اراضيه  
ليجبر دكونه صاحب تلك الاراضي . فان صورة السلطة العامة كانت  
مباينة لنفس معيشتهم ولكل ما كان يجبره في املاكه . وكان يعتبر  
ان ذلك الهفل او الديوان هو مركب من رجال ذوي حقوق  
يكفوقه ومنزلتهم كتناليه يتصرفون في كل الامور بحسب ارادتهم  
واهوائهم الشخصية فلم يكن ما يحمله او يجبره على ان يعتبر القسم  
الاعلى من الحكومة او التنظيمات العامة كما نحن نعتبرها الان نظراً  
الى رسوخ فعل هذه التنظيمات السياسية في ذهننا وكان يتمنع  
عن مجازاة الديوان اذا لم يوافقته التراب ويقاومه بالقوة . فبحصر المعنى  
كان الحق في زمن المذهب السيادي قائماً بالسيف . ولا ضمانه له

الا القوة اذا كانت تعتبر القوة ضماناً للحق . فبواسطة القوة كانت  
 تقرر وتؤيد جميع الحقوق وكان كل نظام شرعي بلا طائل . والبرهان  
 هو عدم اكتراث الاهلين حينئذ بالدواوين الشرعية اذ لو كان  
 للدواوين الشرعية السيادية ومجالس المسودين وقتئذ فعل حقيقي  
 لكنا نرى لذلك اثرأ في الخارج فندورها ما ثبت بطلانها ولا ينبغي  
 ان نعجب من ذلك لانه كان ثم مانع اخر اهم من كل الاسباب التي  
 ذكرتها . وهوان المذهب الاتحادي (كونفدراسيون) بين جميع  
 المذاهب الحكومية والضمانات السياسية هو المذهب الاصعب تنظيمًا  
 وتنفيذًا . لانه قائم بهذا الشرط وهوان يترك في كل قسم من اقسام  
 البلاد وفي كل هيئة اجتماعية خصوصية كل ما يمكن تركه فيها من  
 اقسام الحكومة وان يوخذ منها فقط الجزء الذي لا بد منه لاجل  
 المحافظة على الهيئة الاجتماعية العامة فينقل الى مركزها ويشتم على  
 شكل حكومة مركزية . ومع ان هذا المذهب عقلياً بسيط جداً ومع  
 ذلك من اكثر المذاهب تركيبياً في واقع الامر نظراً الى سمو درجة التمدن  
 التي يحتاج اليها لاجل الموافقة بين الاستقلال والحرية المحلية التي  
 ينجحها بوفرة والنظام والخضوع للذين يامرهما . ولذلك كان من  
 الضروري ان تكون ارادة الانسان ابي الحرية الشخصية مساعدة على  
 تاسيس هذا المذهب ومحافظة عليه باكثر مما يتنضي في سائر المذاهب

الحكمية . لان الوسائط الاجبارية فيه اقل ما في سواه من المذاهب  
فبناء على ذلك كان المذهب الاتحادي المذكور مستوجبا بلا ريب  
في الهيئة الاجتماعية التي يحكمها نمواً عظيمًا في العقل والاخلاق  
والتمدن . وبالعجب ان هذا الذي قصد الاشراف الالتزاميون  
تنظيمه وتنفيذه . لان عموم المذهب السيادي كان اتحاداً دولياً  
( فدراسيون ) حقيقياً وكان موسساً على الاصول والمبادئ عينها  
الموسسة عليها اليوم الولايات المتحدة الاميركانية فكان يزعم فيه  
ان يترك لكل من السودين جميع اجزاء الحكومة والسلطة الممكن  
تركها لهم والا ينتقل الى السيد الأكبر الى ديوان البارونات  
العمومي سوى اقل قسم ممكن من السلطة وذلك فقط عند ما تمس  
الحاجة فلا غرو انه لم يكن يمكن تاسيس مذهب كهذا نظراً الى ما كان  
عليه الناس من الغباوة والشهوات الوحشية وتأخر الاخلاق  
والاداب في زمن السيادة . لان طبيعة ذلك المذهب الحكمي عينها  
كانت مباينة على الخط المستقيم لافكار واخلاق البشر وقتئذ . فمن  
ذا يعجب من عدم نجاح مقاعد الاشراف في هذا الشأن  
فقد دققنا النظر في الهيئة الاجتماعية السيادية سواء كان في  
عنصرها البسيط الاساسي ام في مجملها . وفحصنا عن تأثيرها في التمدن  
وعما نتج وما كان ينبغي ان ينتج منها افراداً واجماً لاجق التمدن المذكور

ومجراه . واطن اننا حصلنا على هاتين الشئتين الاولى ان المذهب  
السيادي اثر تأثيراً كبيراً وبالاجمال حسناً في نمو الانسان الداخلي  
لانه ولد تصورات واحساسات حارة في الانفس واحتياجات ادبية  
ونمواً حسناً في الطباع والاخلاق

تأثير الحكم  
السيادي

الثانية انه بالنسبة الى الهيئة الاجتماعية لم يستطع تاسيس نظام  
شرعي ولا ضمانة ماسياسية . وهذا المذهب الذي كان لابد منه  
لاعادة الهيئة الاجتماعية الى الوجود بعد ان كانت انحلت من جرى  
الحشونة واضحت غير قابلة للالتزام كان في حد ذاته سيئاً من اصله  
ولم يكن يحمل الاصلاح ولا الامتداد فالحق السياسي الوحيد  
الذي ايدته في الهيئة الاجتماعية الاورباوية انما هو حق المدافعة ولست  
اعني المدافعة القانونية اذ لم تكن هذه ممكنة في هيئة اجتماعية متاخرة نظير  
تلك . فان نمو الهيئة الاجتماعية ونجاحها متوقف خصوصاً على الاعتياض  
بالسلطة العامة عن الارادات الخصوصية من جهة وعلى بدل  
المدافعة الشخصية بالمدافعة القانونية من جهة اخرى . وتلك اقصى  
غاية الانتظام الاجتماعي واسمى درجة كماله . فتباح الحرية الشخصية  
ويترك لها ميدان واسع لكن اذا تجاوزت الحدود وسقطت في الخلل  
واستوجب الامر ان نحاسب على عملها فيستغاث عليها بالحق العام  
ويتدب هذا الى فصل الدعوى . فذلك هو مذهب النظام الشرعي

والمدافعة الشرعية ولا ريب ان كذا مبادي لم تكن في حيز الوجود مدة  
 المذهب السيادي . واما حق المدافعة الذي ايدته هذا المذهب وتمتع  
 به انما هو حق المدافعة الشخصية وهو حق مزعج منافع للمهيئة الاجتماعية  
 لانه يستغيث بالقوة الجبرية والحروب الامر الذي يوول الى  
 خراب الهيئة الاجتماعية ودثارها . ومع ذلك لا ينبغي ان يلاشي هذا  
 الحق بالكلية من قلوب البشر لان ملاشاته تؤدي الى قبول الرق  
 والعبودية . فان حاسة حق المدافعة كانت قد اضمحلت في الهيئة  
 الاجتماعية الرومانية التي آل امرها الى الذل والهوان . ولم يكن  
 يحتمل نشوها ثانياً من فضلات تلك الهيئة . ولا كانت هذه الحاسة  
 من طبيعة مبادي الهيئة الاجتماعية المسيحية . فالمذهب السيادي هو  
 الذي اعادها الى اخلاق اوربا . واتمدن نال الشرف الرفيع بان  
 خلى هذا الحق بلا منعول ولا فائدة . كما ان المذهب السيادي حاز  
 الشرف باعترافه به على الدوام ومحافظة عليه

فتلك هي ان لم اخطئ نتيجة البحث عن الهيئة الاجتماعية السيادة  
 في حد ذاتها وفي عناصرها العمومية بقطع النظر عن تاريخها . واذا  
 وجهنا النظر الى التاريخ نرى انه قد حدث ما كان ينبغي ان  
 يحدث . وان الحكم السيادي فعل ما كان ينبغي له ان يفعل وان  
 غاية وافقت طبيعته . فالحوادث هي برهان على صحة كل الافتراضات



وكامل النتائج التي استخرجتها من نفس طبيعة الحكومة السيادية .  
ولذا راجع تاريخ الاشراف بوجه العموم من القرن العاشر الى القرن  
السادس عشر

انه من المحال ان ينكر فضلهم وتأثيرهم الحسن في نمو الانسان بمفرده  
ونمو الاحساسات والاخلاق والتصورات البشرية وكل من ينفع  
تاريخ ذلك العصر لابد له من ان يشاهد فيه عدداً جماً من  
الاحساسات الرقيقة والافعال الجميلة والصفات الانسانية الجميلة  
وجميعها نشأت بلا شك عن الاخلاق السيادية . نعم ان الشيفالري<sup>(١)</sup>  
لا تشابه في حقيقة الامر السيادة لكنهما مع ذلك ابتها . وما شخضته  
الكتب والرايات من كرامة الاخلاق والاشعارات الرقيقة وحفظ  
الوداد وغير ذلك من الصفات الحسنة التي تمتاز بها الشيفالري  
نقل جميعه عن عصر السيادة فالفضل للتقدم

واذا وجهنا النظر الى جهة اخرى نجد ان اول نظم الشعر  
والتصانيف الادبية والذات العقلية التي تنعمت بها اوربا بعد  
انقضاء مدة الخشونة كان منشأها في حضن مذهب الاشراف وتحت  
ظل اكناهم وفي داخل قصورهم . وهذا النوع من النمو والتقدم  
الانساني يقتضي له استعدادات عقلية واوقات فراغ وغير ذلك من

(١) هو اسم يطلق على من كان ذا مروءة وغيرة وشجاعة وكرامة اخلاق وكامل  
الصفات الحميدة . والشيفالري انواع في التاريخ ولها نظامات (تذيل من المترجم)

الاحوال التي ليست من شأن رعايا الشعب ولا تناسب حالة  
 معيشتهم المملوءة اتعاباً واوصالاً واحزاناً ومشقات لا تحصى . فاول  
 التذكارات الادبية واول التمتع العقلي منسوبة في اوربا الى  
 الاعصر السيادية سواء كان ذلك في فرنسا ام في انكلترا ام في جرمانيا  
 وبالعكس اذا فحصنا في التاريخ عن تاثير المذهب السيادي  
 في الهيئة الاجتماعية نجد ما يثبت افتراضنا انه كان على الدوام وفي  
 كل مكان منافياً لتوطيد النظام العام ونشر الحرية العامة . وكيفما  
 بحثنا عن نجاح الهيئة الاجتماعية نرى الحكم السيادي يباعه ويعاكسه  
 ولذلك منذ نشأ الهيئة الاجتماعية السيادية كانت القوتان اللتان  
 هما اصل السبب في نمو الانتظام والحرية اعني بهما السلطة الملكية  
 والسلطة الشعبية على الدوام تحاربان وتصادمان الهيئة الاجتماعية  
 السيادية حتى ان بعض الملوك قصدوا في ازمته مختلفة ان يصلحوا  
 احوال المذهب السيادي على قدر الامكان ويحتملوا قوائمه  
 وانظمة عاسة كويليم الفخ واولاده في انكلترا والتديس لويس في فرنسا  
 وكثير من الالهراطيرين في جرمانيا . ولكن خاب مسعاهم ولم يجدوا  
 نفعا مما عانوه في هذا الشأن لان طبيعة الهيئة الاجتماعية السيادية  
 نفسها كانت منافية اصلاً للنظام والقوانين . وفي الازمنة الحديثة  
 قصد جماعة من اهل النهي ان يقرروا السيادة كمذهب اجتماعي

وشخصوا لها دولة ذات قوانين ونظامات ونجاح وتوهوا انها حصلت  
 درجة الكمال لكن اذا طلب منهم تعيين زمان ومكان لهذا الامر  
 يعسر عليهم ذلك جداً . اذ لم يكن ذلك سوى مجرد وهم فقط لا  
 زمان له او بالحري رواية لا مرسخ لها ولا مشخصون . ويسهل جداً  
 الوقوف على سبب هذا الخطا الذي ينبهنا ايضاً على خطا الذين  
 لا يستطيعون التفوه باسم المذهب السيادي دون ان يردفوه بالحزبي  
 واللعنات . فكل من الفريقين لم يدقق النظر بالسيادة لكي  
 يكتشف على انها ذات وجهين ولا ميزوا بين تاثيرها من جهة في  
 نمو الانسان ذاتياً وفي الاحساسات والطباع والاخلاق وتاثيرها من  
 جهة اخرى في الحالة الاجتماعية . فبعضهم لم يقدر ان يتصور ان  
 مذهباً اجتماعياً وجد فيه اشعارات جميلة بهذا المقدار وفضائل كثيرة  
 وظهرت فيه كل آداب وتحسنت فيه الاخلاق هو مع ذلك مذهب  
 مضر مشؤوم بمقدار ما زعم غيرهم . والآخرين لم يعتبروا سوى الضرر  
 الناتج من السيادة بحق عموم الجمهور وكونها كانت مانعة ادراج  
 النظام والحرية فلم يصدقوا انه تولد منها مع ذلك طباع جميلة او  
 فضائل عظيمة او نجاح ما فكل من القثنين جهل حقيقة عنصر  
 التمدن المزدوج ولم يدرك ان التمدن قائم بنموين يمكن ان يظهر  
 احدهما مدة من الزمان بتقطع النظر عن الثاني . وان كان لا بد مع

تمادي القرون وتعداد الحوادث من ان يجلب احدها الاخر  
وعلى كل حال ايها السادة المذهب السيادي كان ما وجب  
عليه ان يكون وفعل ما وجب عليه ان يفعل . وما اشتهر به اولئك  
القوم المتغلبون على العالم الروماني هو الاعتبار الذاتي وقوة الوجود  
الشخصي . فكان من الواجب ان ينتج من المذهب الاجتماعي الذي  
اسسوه النبو الشخصي . وحينما ينضم الانسان الى مذهب ما اجتماعي  
لا بد من ان تؤثر استعداداته الداخلية وامياله الادبية تأثيراً  
عظيماً في الحال التي يركز عليها . ثم ان تلك الحال نفسها على التوالي  
تحدث تأثيراً جديداً في استعدادات الانسان فتنشطها وتنهئها . فحب  
الذات كان متغلباً على الهيئة الاجتماعية الجرمانية وهكذا الهيئة الاجتماعية  
السيادية التي هي ابنتها اعنت طبعاً بنمو الانسان ذاتياً . وسوف  
نرى هذا الامر عينه في سائر عناصر التمدن المختلفة فانها بقيت محافظة  
على اهلها وساعدت على تقدم ونجاح العالم دون ان تحيد عن طريقها  
اهلها . فناريخ الكنيسة وتأثيرها في التمدن الاورباوي من القرن  
الخامس الى الثاني عشر يكون شاهداً جلياً على ذلك في مثالنا الاتية

## المقالة الخامسة

موضوع المقالة . الدين مبدا اشتراكي . الغضب والارغام ليسا من خاصيات الحكومة . في ما يشترط به على الحكومة الحقيقية القانونية . اولاً بان يكون السلطان مفوضاً الى الأكثر اهلية . ثانياً بان تحترم حرية المحكومين . الكنيسة تهمس الشرط الاول لانها جمعية لا سبط . انواع النصيب والانتخاب المختلفة الدارجة في الكنيسة . الكنيسة اخلت بالشرط الثاني نظراً الى امتداد مبدا السلطة فيها بطريقة غير قانونية ونظراً الى استعمالها القوة الهيرية وذلك امر محل . حركة العقل وحرية في حضن الكنيسة . العلاقات التي بين الكنيسة والامراء . تقرير مبدا استقلالية السلطة الروحية . رغبة الكنيسة في التسلي على السلطة الزمنية واجتهادها بذلك

### ايها السادة

لقد بحثنا عن طبيعة وتأثير المذهب السيادي فموضوعنا الآن هو الكنيسة المسيحية من القرن الخامس الى القرن الثاني عشر . وقلت الكنيسة اذ ليس مقصودي كما تقدم الايضاح مخاطبتكم عن الدين المسيحي في حد ذاته وكمذهب ديني بل ارشفت في ان اعطاء ابيكم عن الكنيسة كهيئة اجتماعية اكليزيكية اي عن اذكار وروس المسيحي ففي القرن الخامس كانت هذه الهيئة الاجتماعية قد اكملت نظامها على نوع ما نعم انه حدث فيها بعد ذلك تنغيرات عديدة مهمة لكن يصح ان يقال انه كان قد اكتمل منذ ذلك الحين وجود

نظام الكنيسة  
لمسيحية ونفوذها  
الاوليان

الكنيسة وتم استقلالها باعتبار كونها جمعية وحكومة للشعب المسيحي .  
فمن اول نظرة يمكننا ان نرى فرقاً جسيماً بين حالة الكنيسة في  
القرن الخامس وحالة سائر عناصر التمدن الاورباوي . وقد كنت  
عينت المذهب البلدي والمذهب السيادي والمذهب الملكي والكنيسة  
كعناصر تمدننا الاساسية . فالمذهب البلدي في القرن الخامس لم يكن  
سوى فضلة من فضلات السلطنة الرومانية درست فاضحت اسماً بلا  
مسمى . والمذهب السيادي لم يكن بعد خرج من العدم الى الوجود .  
والمذهب الملكي كان موجوداً بالاسم فقط لا بالفعل فكانت حينئذ  
كامل العناصر المدنية المؤلفة منها الهيئة الاجتماعية الحاضرة في حالة  
الاضمحلال او في حالة الطفولية ما خلا الكنيسة فانها وحدها  
كانت في حالتها التي الانتظام والشبوعية ذات صورة مكتملة وحاوية  
الحركة والانتظام والحرارة والقوانين اعني اعظم وسائل النفوذ .  
وهل تسلط النظامات على الهيئة الاجتماعية الا بواسطة المحبة  
الادبية والحركة الداخلية من جهة والنظام والتهديب من جهة  
اخرى . لاسيما ان الكنيسة كانت قد اهتمت بكل التضايح العظيمة  
التي تخص بالانسان واعنت بجميع مسائل طبيعته وبكل ما يمكنه  
ان يلقاه من الخير او الشر في آخرته ولذلك كان تأثيرها عظيماً جداً  
في التمدن الحديث وربما كان اعظم ما جعله ان يكون اعداؤها

الالاء انفسهم والمحامون عنها الاكثر غير لاهم كانوا هم تسعين بعضهم  
 بخدمتها والبعض بحاربها فلم يدققوا النظر في حقيقة امرها وعلى  
 ظني انهم لم يدينوها بانصاف ولا وقفوا على حقيقة جرمها واتساعه  
 فالكنيسة كانت في القرن الخامس هيئة اجتماعية مستقلة ذات  
 نظمات وتراتب متقنة غاية الانقان وكانت الوسيطة بين  
 الشعوب ومالكي العالم الذين في يدهم السلطة الزمنية والحل  
 والعقد والسلسلة الواصلة بينهم . وكان لها نفوذ على الجميع ولكيما  
 نعرف وندرك حقيقة نفوذها وتأثيراتها ينبغي لنا ان نعتبرها من  
 وجوه ثلاثة . اولاً ان ننظر اليها في حد ذاتها ونقف على حقيقة  
 نظاماتها الداخلية والمباني المتسلطة فيها ونفهم كنه طبيعتها . ثانياً  
 ان ننظر اليها من جهة علاقاتها مع الرؤساء الزميين سواء كانوا  
 ملوكاً ام اشرافاً ام غيرهم . ثالثاً واخيراً ان نلاحظ علاقاتها مع جماهير  
 الشعوب . ومتى انتهينا من الفحص عن هذه المسائل الثلاث  
 واستخرجنا منها صورة مكتملة للكنيسة ومبادئها ومنزلتها والتأثيرات  
 التي يجب ان تكون احداثها حينئذ نلتجى الى التاريخ لاجل تحقيق  
 القضايا جميعها وننظر هل الحوادث والمجريات من القرن الخامس  
 الى الثاني عشر توافق النتائج التي استحصلناها من درس طبيعة  
 الكنيسة وعلاقاتها مع مالكي العالم والشعوب

فلنعن الآن بالكنيسة مجد ذاتها وبجالاتها الداخلية وبنفس طبيعتها . فان اول امر يطرق فكرنا وربا كان الامر الاله هو نفس وجودها اي وجود حكومة للدين واكليروس وجمعية كنائسية وبالاختصار وجود ديانة في هيئة حبرية متظمة . فكثير من الناس المنورين يكتفون بهذه الكلمات وحدها اعني بها جمعية كهنة واحبار وحكومة دينية لكي يحكموا على المسئلة حكماً قطعياً . لانهم يتكرون ان الديانة التي آل امرها الى جمعية من الكهنة او اكليروس متظم وبمصر المعنى الديانة التي تكون لها حكومة لا بد من ان يكون تأثيرها بالاجمال مضرًا لانفعلاً . وعلى رآهم ان الديانة انما هي علاقة شخصية محضة بين الانسان وخالقه . فاذا انتزعت هذه الصفة من العلاقة المذكورة وتداخلت سلطة ماغربية كوسيطرة بين الانسان وموضوع العبادات الدينية اعني الله يفسد الدين وتشرف الهيئة الاجتماعية على الاخطار . فلا بد لنا ايها السادة من الفحص عن هذه المسئلة اذ ليس من الممكن ان نقف على حقيقة تاثيرات الكنيسة المسيحية ومفاعيلها دون ان ندرك اولاً ماذا يجب ان تكون تلك المفاعيل بالنظر الى نفس طبيعة وضع الكنيسة الاصلي . ولجل الوصول الى ادراك هذا الامر ينبغي لنا ان نبحث اولاً عن حقيقة المسئلة الاتية وهي هل الدين هو بالحقيقة امر مخصص بالانسان ذاتياً لا بعموم الهيئة



الاجتماعية جملة وهل لا يتولد منه شيء اخر سوى علاقة سرية بين العابد والمعبود . ام الدين هو امر يستوجب ضرورة وجود علاقات جديدة بين الناس فينشأ من ذلك هيئة اجتماعية دينية وبالتالي حكومة تدبر هذه الهيئة

فان قدرنا ان الديانة هي عبارة عن عاطف او حاسة دينية لا غير اعني تلك الحاسة الاكيدة مع كونها مبهمه وموضوعها غير محقق على نوع ما التي لا يمكن وصفها وتعديدها الا بتسميتها فقط والتي تارة تناجي النفس الخفية وطوراً تتعرض للطبيعة الخارجية ويوماً تنفزل بالشعر واخر تطلب كشف الاسرار الغامضة . وبالاختصار تلك الحاسة التي تنتقل من شيء الى شيء على الدوام رغبة في الارتضاء والارتياح ولا تنقر في مكان . فاذا حصرنا الديانة في تلك الحاسة كما تقدم فلا غرو ان نكون الديانة حينئذ شخصية محضة اي مختصة بالانسان ذاتياً . نعم انه من الجائز ان حاسة كهذه تحرك الناس الى الاشتراك الوقتي ومن الجائز لابل من الواجب ايضاً ان يسر أصحابها بالمؤالفة والاجتماع فتغتذي وتقوم بذلك تلك الحاسة . ولكنها نظراً الى طبيعتها المتقلة غير الراكزة تايى ان تكون موضوعاً للاشتراك الدائم المتد ولا تترضي بمذهب ما من التعاليم والطقوس والرسوم وبالجمله تايى ان تلد هيئة اجتماعية وحكومة دينية

ولكن اما اني حائد عن الصواب وفي شطط عظيم ايها السادة  
واما ان تلك الحماسة الدينية ليست بالقام عبارة عن طبيعة الانسان  
الدينية بل الديانة هي على ظني غير ذلك واكثر منه بكثير . فانه  
يوجد في الطبيعة البشرية وفي معاد البشر مسائل حلها خارج عن  
هذا العالم ومنعلقة بامور غريبة عن العالم المحسوس تقلق نفس  
الانسان وتعذبها عذابا شديدا . فحل هذه المسائل والمعتقدات  
والتعاليم التي تنفسن هذا الحل على ما يزعم هي موضوع الديانة  
الاول ومنبعها الاصيل . ثم يوجد ايضا طريق اخرى تقود الناس  
الى الديانة . فالذين درسوا الفلسفة من حضراتكم تقرر عندهم على  
ظني ان التصورات الخلقية هي متميزة في الجوهر عن التصورات الدينية  
وان تمييز الخير من الشر ووجوب فعل الخير وتجنب الشر هي قواعد  
يجدها الانسان في نفس طبيعته كما يجد فيها قواعد المنطق ومبادئها  
موسسة فيه كما ان دابة السلوك بموجبها في مدة حياته الحاضرة . فان  
تقرر هذا الامر تتعرض حينئذ مسئلة الى الفكر البشري وهي ما  
الموجب للاخلاق الادبية وما الغاية بها . وهل وجوب فعل الخير  
الكائن بذاته هو امر منفرد بلا مبدع ولا غاية . وهل لا يرشدن  
الانسان الى اصل ومعاد يتجاوزان هذا العالم . فلا بد من هذا  
السؤال بديها وبواسطته تقود الاخلاق الادبية الانسان الى

ابواب الديانة . وتكشف له الحجاب عن تلك الاشياء الالهية التي  
ولئن كانت ممتازة عنها الا انها مرتبطة بها ضرورة  
فالمسائل العديدة المحيطة بطبيعتنا من جهة وضرورة البحث  
عن اصل الاخلاق الادبية وغايتها من جهة اخرى هي اذاً ينابيع  
الديانة بالتأكيد . وليست الديانة حاسة محضة فقط كما زعم بل  
هي اولاً مجموع معتقدات تجاوب على المسائل التي يحويها الانسان  
في ذاته . ثانياً مجموع تعاليم موافقة لتلك المعتقدات تثبت وجوب  
الاخلاق الادبية الطبيعية وتصرح عن غايتها . ثالثاً واخيراً مجموع  
مواعيد تلي آمال البشر المستقبلية . هذا ما انطوت عليه الديانة  
بالحقيقة وليست الديانة نوعاً من انواع الاحساسات المحضة ولا  
حركة من حركات التخيل ولا شكلاً من اشكال الشعر . ومتى  
ردت الى الديانة عناصرها الحقيقية وجوهرها الاكيد كما سبق لم  
تعد حينئذ امرأً شخصياً محضاً بل تكون بعكس الامر مبدأ للاشتراك  
بين الناس قوياً مخصصاً . فان اعتبرناها كهذه اعتقادي فالحق  
لأنخص به احد بل هو عام كما انه مطلق والناس مفتقرون الى  
البحث عنه والاعتراف به بالاشتراك بعضهم مع بعض . واذا اعتبرنا  
التعاليم التي تشارك المعتقدات فالقانون الذي وجب على فرد من  
الناس وجب على الجميع وينبغي نشره واخضاع الناس كافة له .

تكوين الهيئة  
الاجتماعية  
الدينية

وهكذا المواعيد التي تعدها الديانة باسم معتقداتها وتعاليمها ينبغي نشرها ايضاً ودعوة الجميع الى اجتناء اثمارها . فها اننا نرى الهيئة الاجتماعية الدينية قد تولدت من عناصر الديانة الاساسية . ولم يكن بد من ان تنصب منها على الخصوص لان اللفظة التي تفصح عن الميل الاشتراكي الاشد وعن احر الرغبة في اذاعة الافكار وتوسيع نطاق الاشتراك الاجتماعي اعني بها ( تلمذ ) هي مختصة بالمعتقدات الدينية غالباً وكانها وقف لها ( باللغات الافرنجية ) . ومنى تولدت الهيئة الاجتماعية الدينية اي متى تم اشتراك عدد ما من الناس في معتقدات دينية وتحت سلطة تعاليم دينية وفي آمال دينية عمومية فيقتضي لهم حينئذ حكومة اذ ان لا تثبت هيئة اجتماعية اسبوعاً بل ولا ساعة بلا حكرمة . فبحال تكوين الهيئة الاجتماعية ولحجود تكوينها تحتاج الي حكومة لكي تعلن الحقيقة المشتركة التي هي رباط الهيئة الاجتماعية واساسها ولكي تذيب التعاليم التي تتولد من تلك الحقيقة وتحافظ عليها

فضرورة وجوب حكومة ما للهيئة الاجتماعية الدينية اولاية هيئة كانت تتوقف على نفس وجود تلك الهيئة فلا تكون فقط ضرورية بل تترتب طبعاً . ولا يمكنني الاسهاب في الكلام عن تولد وترتيب الحكومة في الهيئة الاجتماعية بوجه العموم بل اختصر فاقول انه اذا

جرت الأمور على مقتضى ناموسها الطبيعي ولم يحصل تعرض القوة  
 الجبرية فالسلطان يفوض الى الأكثر فضلاً ولياقة من القوم أي  
 الى الذين يحسنون قيادة الهيئة الاجتماعية وتبليغها المتصود . فان  
 كان قصدها فتح الحرب يفوض السلطان الى الأكثر شجاعة وفروسة  
 من الجماعة وإن كانت غايتها البحث عن موضوع علمي فأكثريهم  
 لياقة يكون صاحب الأمر فان التفاوت الطبيعي بين الناس في  
 العالم يظهر الوجود من تلقاء نفسه متى كانت الأمور اخذة مسراها  
 الطبيعي وكل من الناس يتخذ المنزلة التي تليق به وهكذا في الأمور  
 الدينية أيضاً فان الناس ليسوا متساوين في المعارف والنهى والقوة  
 بل يصلح بعضهم أكثر من بعض لبحث المعتقدات الدينية في عقول  
 الناس . وآخرون يجوون الصفات اللازمة لحض الناس على حفظ  
 التعاليم الدينية أكثر من سواهم وغيرهم يصلحون جيداً لتبليغ التأثيرات  
 والآمال الدينية في النفوس . فالتفاوت الكائن بين الناس في  
 المواهب العقلية والنفوذ يولد السلطان في الهيئة الاجتماعية الدينية كما  
 يولد في الهيئة المدنية . ورسد الدين يظهرون ويشتهرون كتقواد  
 الجيوش . فنرى من جهة الحكومة الدينية تتولد من طبيعة الهيئة  
 الاجتماعية الدينية ومن جهة أخرى نراها تنمو وتزداد كما لا بواسطة  
 التفاوت الكائن في القوى العقلية وتوزيعها بين البشر . وهكذا

بجال تولد الدين في الانسان تظهر الهيئة الاجتماعية وبجال ظهور  
الهيئة الاجتماعية الدينية تنشي لنفسها حكومة . لكن يوجد هنا محل  
لاعتراض جوهرى فلفائل ان يقول انه لا حاجة الامر والاجبار في هذا  
الموضوع وكل فعل ناشئ من القوة الجبرية هو غير قانوني وما دامت  
الحرية واجبة بالتام والكمال فلا محل اذا للحكومة . فمن ظن  
ايها السادة ان الحكومة هي قائمة فقط او بنوع اخص بالقوة التي  
تبذلها في اخضاع الناس لها اي بعنصرها التهرى كان المامة بامر  
الحكومة ضعيفا جداً

المباني  
الاساسية  
لكل حكومة

ولنخرج من الموضوع الديني وننخذ الحكومة المدنية كشاهد لذلك  
وارجوكم ان تتبعوا معي مجرى الحوادث البسيطة . فلنفترض الهيئة  
الاجتماعية في الوجود وان ينهني اتمام امر ما باسمها يوول الى صاحبها  
كتنفيذ قانون شرعي او اجراء امر او اصدار حكم ما . فلا ريب انه  
يوجد طريقة جيدة واسلوب حسن لسد هذه الحاجات الاجتماعية  
كنص القوانين الجيدة والاعتماد على الراي الصوابي في الامور واصدار  
الحكم العادل ولم جراً . ففي اي امر كان ومهما كان الصالح المقصود  
يوجد على اختلاف الظروف حقيقة ما ينبغي معرفتها وعليها يتوقف  
كل العمل . واول واجب الحكومة هو البحث عن تلك الحقيقة  
والاكتشاف على ما كان عادلاً حقانياً موافقاً لخير الهيئة الاجتماعية .

فتمنى وجدت ذلك تعانه امام الجمهور ونصرح به وحيثئذ ينبغي لها ان تبث في عقول الناس الذين نسوسهم لكي يوافقوها عليه ويقتنعوا باصابتها فيه . فهل في ذلك جميعه شي من الارغام . كلا . واذا افترضنا ايضاً ان الحقيقة التي عليها مدار العمل بعد الاكتشاف عليها واعلانها حصل قبولها من الجميع واقتنعت الناس باصابة الحكومة فيها وخضعت لها كل الارادات دون مقاومة البتة فلا يكون هكذا حاجة الى القوة الجبرية ولا محل لاستعمالها الى الان . فهل لا تكون تلك الحكومة موجودة او هل لا يلحق لمن يقوم بهذا العمل جميعه ان يسمى حكومة . بلى بل هو الحكومة بعينها وقد تمت وظيفتها ولا حاجة لاستعمال القوة الجبرية الا لدى ظهور المقاومة من قبل البعض فان لم يقتنع الجميع بما قر عليه فرار الحكومة ولم يخضعوا لها من تلقاء ارادتهم حيثئذ يجري استخدام القوة لارغام المقاومين . وما ذلك الا نتيجة النقص الكائن طبعاً في البشر وتقصيرهم عن درجة الكمال . وهذا الخلل لا يلحق فقط بجمهور الهيئة الاجتماعية بل بالسلطان ايضاً ومن المحال ايجاد واسطة لمنعه بالاطلاق . فلا بد للحكومة المدنية من استخدام الوسائط الجبرية الى حد ما على الدوام لكن القوة الجبرية ليست عبارة عن الحكومة . وكل ما امكن للحكومات عدم استخدامها تنصر عنها ويكون مرجع ذلك لخير العموم . حتى

ان اعظم درجة كمال الحكومة هي ان تستغني عن الارغام وتقتصر  
على الوسائط الادبية المحضة والتاثير في العقول والافكار . وكل ما  
استغنت الحكومة عن الوسائط الجبرية وافقت بذلك طبيعتها  
الحقيقية واجادت في اتمام ماموريتها وازدادت شرفاً واعتباراً .  
وبالعكس كل ما اكثرت استعمال القوة الجبرية ادى الاسر الى  
الخلل بشرفها ومقامها وتعذرت عن اتمام امور عظيمة ما تستطيع  
اجراؤه الحكومة التي تستغني عن القوة الجبرية وتعتاض عنها  
بالافتناع وتخضع لوامرها جميع الارادات الحرة بالوسائط العقلية فقط  
فبناءً على ما تقدم لا تكون القوة الجبرية اساساً جوهرياً للحكومة  
بل اساسها الحقيقي انما هو ترتيب وسائط وقوى يراد بها الاكتشاف  
على ما يوافق اجراؤه في كل ظرف من الظروف اعني الاكتشاف على  
الحقيقة التي لها الحق الشرعي في ان تحكم الهيئة الاجتماعية ثم ادخال  
تلك الحقيقة في العقول واخضاع العقول لما يجرد رضاها وقبولها .  
فلا يمكننا والحالة هذه ان ننفي ضرورة وجود الحكومة ولو لم يكن ثم  
عمل لاستعمال الارغام كلياً او جزئياً حتى ولو منع الارغام مطلقاً

وهكذا ايضاً حكومة الهيئة الاجتماعية الدينية فالقوة الجبرية  
ممنوعة عنها بلا شك لان سلطانها له حكم على ضمير البشر فقط لا  
غير ولذلك الارغام فيها غير قانوني مهما كانت نتيجة . ومع ذلك

المباني  
الاساسية  
حكومة  
الكنيسة



فالحكومة موجودة ومطلوب منها اتمام كامل ما سبق واوضحناه من  
 الامور فيجب عليها ان تبحث عن المعتقدات الدينية التي تحل المسائل  
 المتعلقة بمعاد البشر واذا كان يوجد مذهب معتقدات عمومية بخنوي  
 حل هذه المسائل فيجب عليها ان تكتشف على نتائج هذا المذهب في  
 كل ظرف من الظروف وتذيعها بين الناس . ويجب عليها ايضا  
 ان تشهر التعليقات الموافقة لمعتقداتها وتحافظ عليها وتعط الناس بها  
 وان تذكرهم اياها كل ما رايتهم حادوا عنها . فليس من امر ارغامي  
 في هذا جميعه بل وظيفة الحكومة الدينية انما هي البحث عن الحقائق  
 الدينية والوعظ بها وتعليمها ولدى الاحتياج الانذار والحرم هذا  
 فقط ما يجب عليها اتمامه . لكن اذا رفعنا الارغام ولاشيناه بالكلية  
 فهذا الامر لا يجعلنا نستغني عن حل المسائل الجهورية المتعلقة  
 بالحكومة كهذه المسئلة مثلاً هل يلزم وجود طائفة قضاة وروساء  
 للدين او يمكن تفويض هذا الامر الى وحي الافراد الديني . فهذه  
 المسئلة التي هي سبب المنازعة بين اكثر الجمعيات الدينية وجمعية  
 الكويكر لا يمكن ملاساتها مع ملاشاة القوة الجهورية بل تبقى دائماً  
 في الوجود وتتقتضي البحث والمعالجة . وكذلك مسئلة اخرى وهي  
 اذا قرر القرار على لزوم جمعية قضاة وروساء للدين فهل يوافق ان  
 يكون القضاة المذكورون متساوين في الدرجة والسلطان يجلسون

للمشاورة بعضهم مع بعض ام الاوفق ان يكونوا مختلفي الدرجة  
والسلطان بحسب النظام الهيرارشيكي اي على سلسلة المراتب . فهذه  
المسئلة لا تزال في الوجود ان سلبت من القضاة الدينيين القوة  
الجبرية اولم تسلب منهم على حدة سوى . فعوضاً عن ملاشاة الهيئة  
الاجتماعية الدينية ليسوغ لنا هكذا هدم الحكومة الدينية بحسب ان  
نقرب ان الهيئة الاجتماعية الدينية لا بد من وجودها وبيان الحكومة  
الدينية نتولد منها بالضرورة كما سبق الايضاح . واخيراً ان المسئلة  
التي تقتضي البيان والحل انما هي معرفة الشروط التي تقوم بها  
الحكومة الدينية وماهية مبادي واساسات قانونيتها . فذلك هو  
البحث الحقيقي الذي نلجئنا اليه وجود الحكومة الدينية وسائر  
الحكومات

فاعلموا ايها السادة ان لحكومة الهيئة الاجتماعية الدينية ولكل  
صنف من اصناف الحكومات شروطاً واحدة بها تثبت قانونيتها  
ويمكن تلخيصها في شرطين فقط وهما اولاً ان يفوض السلطان الى  
الاكثر اهلية واستحقاقاً من القوم فيستمر في ايديهم على قدر ما يسمح  
بذلك قصور الطبيعة البشرية وعدم كمالها . ويبادر هكذا الى  
البحث عن الاشخاص الحائزين الكمالات الحقيقية المتفرقين بين  
الجماعة واستقلالهم وتفويض الامر والنهي اليهم وتوليهم بتنظيم

القوانين الشرعية اللازمة لسياسة الهيئة الاجتماعية . ثانيًا ان يعتبر السلطان المرتب قانونيًا حرية المرو<sup>٤</sup>وسين القانونية ويحترمها . فهذه من الشرطين تقوم كل حكومة بوجه العموم دينية كانت ام مدنية اعني بهما طريقة جيدة لترتيب السلطان وتنظيمه وطريقة حسنة للحفاظه على الحرية وعدم اغتصابها . فذلك هي القاعدة التي بموجبها ندان كل حكومة

فبناءً على ذلك عوضاً عن ان نونب الكنيسة اي حكومة العالم المسيحي على وجودها يجب علينا ان نبحث عن كيفية انتظامها وعن موافقة او عدم موافقة مبادئها للشرطين الجمهوريين اللذين هما اساس كل حكومة جيدة . فلنفحص اذاً عن حالة الكنيسة بالنظر الى ما تقدم

انه يوجد لفظة قد درج استعمالها غالباً لاجل التعبير عن الاكليروس المسيحي من جهة ترتيب وانتقال السلطان في الكنيسة وهي لفظة كاست<sup>(١)</sup> اعني سبطاً التي اضطر الى تجنبها . وطالما سميت جماعة القضاة الكنائسيين بهذه التسمية مع انها لا تناسبهم لكونها تدل على توارث السلطان او الوظائف الحكيمية فاننا اذا فحصنا عن هذا الامر في تاريخ العالم ووجهنا النظر الى جميع الاقطار

(١) لفظة كاست التي ترادفها في العربية لفظة سبط تصلح للدلالة على الحكومة الوراثية لا الانتخابية

التي فيها نشأ المذهب السبطي كالهند ومصر مثلاً نرى ذلك وراثياً محضاً عندهم أي ان الوظيفة او السلطان يتقلد من الاب الى الابن . فبناءً على ذلك لا يسوغ استعمال اللفظة المقدم ذكرها حيث لا اصل للوراثة كلياً بل يلزم حينئذ استعمال لفظة زمرة او جماعة . نعم ان مذهب الجماعة اعني المذهب الانتخابي له مساوي لكنه مباين بالكلية للمذهب السبطي أي الوراثي . فلا يناسب اصلاً استعمال لفظة سبط في الكنيسة المسيحية وورهبانية القسيسين منعت الاكليروس المسيحي من ان يستحيل الى سبط وراثي

فلا بد من ان تكونوا لاحظتم نتائج هذا الاختلاف وهي ان المذهب السبطي الوراثي يتولد منه طبعاً الامتياز وتحديد لفظة سبط يدل على ذلك . فتمت صارت نفس الوظائف ونفس السلطات وراثية في نفس العائلات يتولد من ذلك بالضرورة حق الامتياز ولا يسوغ لاحد ما املاك تلك الوظيفة او تلك السلطة بقطع النظر عن اصل مولده كما تم هذا بالفعل . فكل الاقطار التي كانت فيها الحكومة الدينية تحت استيلاء سبط ما اصبحت الوظائف فيها امتيازية ولم يكن لغير عائلات السبط حق في تقلدها . واما الكنيسة المسيحية فلم يشاهد فيها شيء من ذلك بل بعكس الامر كانت تتقبل الناس كافة على التساوي في جميع وظائفها العالية بقطع النظر عن

اصل مولدهم وحافظت دائماً على هذا المبدأ لاسباب من القرن  
 الخامس الى الثاني عشر . فباب الترقى الى الوظائف الاكليركية  
 كان مفتوحاً للجميع وكانت الكنيسة تتخذ متوظفيها من جميع  
 اصناف الناس وطبقاتهم وغالباً من الطبقة السفلى لا من الاعيان  
 والوجوه ومع ان العالم بأسره كان خاضعاً للمذهب الامتيازي كانت  
 هي وحدها محافظة على مبدأ التساوي والمنافسة والمساواة بين  
 الاقران وكانت تدعو كل ذوي اللياقة والاهلية القانونية الى اسمى  
 الوظائف السلطانية وتلك هي النتيجة الاولى العظيمة المنصبة من  
 كون الكنيسة جمعية لاسبسطا . وهناك نتيجة ثانية ايضاً وهي ان  
 السبسطا من طبيعته المجهود وعدم الحركة وهذا امر يستغني عن البرهان  
 لاننا اذا افتحنا جميع التواريخ نرى المجهود متسلطاً على جميع الهيئات  
 الاجتماعية التي تخضع للمذهب السبسطي اي الوراثة سواء كانت دينية  
 ام سياسية . واما الكنيسة المسيحية فلا تقدر ان نقول انها البتة في  
 حالة المجهود وعدم التقدم بل بالعكس كانت على الدوام في حركة  
 وتقدم مدة قرون عديدة . وكان الذي يحثها على ذلك هو تارة  
 سطوة اخصامها واعدائها خارجاً وطوراً احتياجها الطبيعي الى  
 الاصلاحات والتوسيعات الداخلية وبالاجمال فالكنيسة هي  
 هيئة اجتماعية تقلبت على الدوام وتقدمت بلا انكفاف وتاريخها

بجنوي، تغييرات جديدة، وتقدمًا ونجاحاً . فلا شك ان مواظبتها  
على الحركة والنمو وعدم تسلط البهود عليها هما ناتجان من قبولها  
جميع الناس على التساوي في الوظائف الأكاديمية ردوام المحافظة  
على هذا المبدأ

وتربى كيف كانت تصنع الكنيسة لكي تختبر اهلها الناس الذين  
كانت تفرض اليهم امر الساطان وكيف كانت تكتشف على اهل  
الكلمات الحقيقية واللياقة القانونية بين جمهور المسيحيين . جريماً  
وتدعوهم الى تقبل وظائف حكومتها

فانها كانت سالكة على طريقين اولاهما انتخاب الاعلى للادنى  
وهي الرسامة والثانية انتخاب الادنى للاعلى وهو الانتخاب الحقيقي  
الذي نعرفه اليوم . فرسامة التأسيسين مثلاً كانت منوطه بالرئيس  
وحده فكان ذلك انتخاب الاعلى للادنى . وهكذا ايضا في ما يتعلق  
بالوظائف التي لها ايرادات معلومة من فوض انعام الاشراف اوغير  
ذلك فكان الرئيس الاعلى سواء كان بابا او ملكاً او سيداً يعين من  
يشاء للتمتع بها واما في ظروف اخرى فكان مبدأ الانتخاب الحقيقي  
سالكا وعليه المعول . وكانت جماعة الاكليروس في المدد السابقة  
تنتخب الاسقف وهكذا في المدة التي نحن في صدها على الغالب  
حتى ان شعب المومنين كان يتدخل في هذا الامر بعض الاحيان

وفي الاديرة كان الرهبان ينتخبون الرئيس العام . وفي رومية كانت  
 زمرة الكاردينالية تنتخب الباباوات . وقبلأ كانت جماعة الاكليروس  
 الروماني تشترك جميعاً في هذا الانتخاب . فها قد وجدنا المبدأين  
 اللذين بموجبهما يفوض السلطان ويقرر قانونياً وهما انتخاب الاعلى  
 للادنى وانتخاب الادنى للاعلى جاريتين في الكنيسة وعليهما العمل  
 لاسيما في المدة التي نحن في صدددها . فكانت الكنيسة بواسطة هاتين  
 الطريقتين تعين الاشخاص في وظائف حكومتها وتدعوهم الى تقلد  
 تلك الوظائف . الا ان هذين المبدأين اللذين كانا جاريتين في  
 آن واحد كانا محظوفين في الجوهركل الاختلاف وكان يقاوم احدهما  
 الاخر ويحاربه . وبعد انتضاء قرون مديدة وحصول تطلبات عديدة  
 تغلب في الكنيسة مبدأ انتخاب الاعلى للادنى ولكن من القرن  
 الخامس الى الثاني عشر كان المبدأ الاخر وهو انتخاب الادنى للاعلى  
 لم يزل متغلباً بالاجمال . ولا تعجبوا ايها السادة من امر وجود هذين  
 المبدأين المتباينين في زمن واحد لانكم اذا انظرتم الى الهيئة الاجتماعية  
 بوجه العموم والى مجرى الاحوال الطبيعي في العالم والى طريقة  
 انتقال السلطان فيه ترون ان ذلك يتم نارة على احد هذين  
 الوجهين وطوراً على الوجه الاخر . فالكنيسة لم تخترعها بل وجدت  
 في حالة البشر الفطرية فاستعارتها . وفي كل منها جانب من

الحقيقية والفائدة وربما كان اتفاقهما ممّا احسن واسطة غالباً لاستيصال السلطان القانوني وعلى ظني ان تغلب احدهما في الكنيسة اي انتخاب الادنى للاعلى انما يحسب مصيبة كبيرة . لكن الثاني مع ذلك لم يبالش بالكلية فيها بل تظاهر في كل الازمنة تحت اسم مختلفة ومع كونه لم يفز بالنجاح على الدوام الا ان ذلك كان يكفي لاقامة الحجة ومنع الآخر عن وضع اليد والتسلط المطلق . وكانت قوة الكنيسة قد نمت حينئذٍ نمواً عظيماً بسبب احترامها للمساواة ورغبتها في الكمالات القانونية . فكانت قد استمالت اليها قلوب الناس اكثر من سواها من الهيئات الاجتماعية لسبب كونها تحت طائلهم ومستعدة لاستقبال جميع المعارف والفنون وكامل الاطاع الشريفة الموجودة في الطبيعة البشرية . فمن ذلك خصوصاً نتج اقتدارها وشوكتها لامن غناها وثروتها ومن الوسائل غير القانونية التي طالما استخدمتها

واما الشرط الثاني الذي تقوم به كل حكومة جيدة اعني احترام الحرية فكان ضعيفاً جداً في الكنيسة المسيحية وسببُهُ انه داخله مبدأ سيئان احدهما من طبيعة الكنيسة وموسس في تعاليمها والثاني من نتائج ضعف الطبيعة البشرية لامن طبيعة التعاليم المسيحية فالاول هو انكارها حقوق العقل الشخصي وادعائها اذاعة



الاعتقادات في الهيئة الاجتماعية الدينية دون ان يكون للانسان  
 حق ما في البحث عنها اصلاً فمن الممكن جعل هذا الادعاء مبداً لكن  
 من المحال تنفيذه فعلاً لان الاقتناع لا يمكن دخوله في العقل  
 البشري ان لم نفتح له ابواب العقل اي ان لم يقبله العقل . ولا بد  
 للعقل من النظر في الاعتقاد والفحص عنه مها كان . وان تم  
 الاعتقاد فيكون العقل قد قبله وهكذا لا بد من اشتغال العقل  
 ذاته بالافكار والتصورات التي يُكفّ قبولها وما ذلك الا فعل من  
 افعال العقل لا ينكر امره مها قصدوا تنكير صورته . على ان العقل  
 قابل التلف ومن الجائز انه يتقص احياناً او يتنازل عن حقه ومن  
 الممكن انراؤه بان يسيء التصرف بقواه او بان لا يتصرف بها بمقدار  
 ما يحق له ذلك وتلك كانت على الغالب نتيجة المبدأ السيئ المتقبل  
 من الكنيسة لكن المبدأ المذكور لم يكن له قط تاثير محض كامل ولا  
 امكن ان يكون له ذلك

والمبدأ السيئ الثاني هو حق استعمال القوة الجبرية الذي  
 اخنسلته الكنيسة وهو حق مباين لنفس طبيعة الهيئة الاجتماعية  
 الدينية ولاصل الكنيسة نفسها ولتعاليمها الاصلية . وقد اعترض  
 عليها في ذلك كثير من الابا الاكثر شهرة كالقديس امبروسيسيوس  
 والقديس هيلارس والقديس مارتيانوس دون ان يجدي ذلك نفعاً .

لا بل تغلب فيها ذلك المبدأ لدرجة انه كاد يتسلط بالكلية .  
فادعواوها الاجبار على الايمان اذا امكن استعمال هاتين اللفظتين معاً او  
بالبحري مقاصدة الاعتقاد قصاصاً مادياً واضطهاد الهرطقة اي اخنقار  
حرية الفكر البشري القانونية هو الخطا الذي كان قد تخلل بالكنيسة  
واضر بها كثيراً من قبل القرن الخامس

فبناء على ما تقدم قد نقرر ان مبادئ الكنيسة من جهة حرية  
اعضاءها كانت غير قانونية واكل نفعاً وفائدة من مبادئها المختصة  
بترتيب السلطان الكنائسي . ولكن لا ينبغي ان نطن مع ذلك ان  
المبدأ الفاسد يفسد اساس الشيء حتى انه يحدث منه كل الاذى  
المغروس في طبيعته ذاتها . فلا شيء يضرب النار بنج أكثر من المنطق  
اي ان يبادر الانسان اذا تقرر شيء ما في فكره الى استخراج كامل  
النتائج الممكنة من جرى تقرير ذلك الشيء عينه . فانه لا ينبغي استعمال  
هذه الطريقة في التاريخ لان الحوادث ليست سريعة النتائج كالذكر  
البشري . والخير والشرها مزوجان بجميع الاشياء مزجاً قوياً  
بهذا المقدار حتى انكم اذا وجهتم النظر الى اقصى عناصر الهيئة الاجتماعية  
او النفس البشرية فلا بد من ان تجدوا في كل مكان ذينك الامرين  
معاً ينفوان الواحد بازاء الاخر ويتحاربان لكن دون ان يفني احدهما  
الاخر . والطبيعة البشرية لا تنصل ابداً الى اخر حدود الخير او

الشربل تنتقل على الدوام من الواحد الى الآخر وتنهض حينما  
 يظهر انها قريبة جداً من العثرة وتعث حينما يخال انها سالكة باستقامة  
 وهنا ايضاً نرى عدم الامتزاج والاختلاف والمصادمة التي قلت سابقاً  
 انها من صفات التمدن الاورباوي الاساسية . وفضلاً عن ذلك  
 يوجد حادث عموماً هو من خصائص حكومة الكنيسة وينبغي لنا  
 الوقوف على حقيقة امره فلا يخفأكم ايها السادة اننا اذا تصورنا اليوم  
 حكومة ما اية كانت نعلم انها لا تدعى الحكم الا على افعال الانسان  
 الظاهرة وعلى علاقات البشر المدنية هذا فقط داب جميع الحكومات  
 وشأنها . واما الفكر البشري والضمير والاخلاق والاراء الشخصية  
 وافعال الانسان السرية الخصوصية فما من حكومة تتعرض لها اصلاً  
 لان هذه الاشياء من خصائص الحرية . واما الكنيسة المسيحية فانها  
 كانت تنصد ان تفعل ما ينافي ذلك على الخط المستقيم وكانت قد  
 شرعت في ان تسوس الفكر البشري والحرية البشرية والضمير  
 والاراء الشخصية . ولم يكن عندها دستور كما عندنا اليوم مصرحة  
 فيه الافعال الجنائية المنافية للاخلاق والمضرة بالهيئة الاجتماعية  
 فتقاصها فقط لكونها محنوية هاتين الصفتين معاً بل كانت تجمع في  
 فائمة كل الافعال الجنائية المنافية للاخلاق فقط وتسميها خطايا  
 وتقاصها جميعاً . وكانت غايتها ردها جميعاً وقمعها . وبالاختصار

حكومة الكنيسة لم يكن دأبها إلا إنسان الخارجى وعلاقات الناس  
 المدنية المخضعة كسائر الحكومات في الزمان المتأخر بل كان دأبها  
 الإنسان الداخلى والفكر والسريرة اعني الامور التي من طبعها الخفية  
 والحرية ويصعب ردعها جداً . فكانت الكنيسة اذا بسبب نفس  
 طبيعة مشروعها وطبيعة بعض المبادئ المؤسسة عليها حكومتها في  
 خطر عظيم من ارتكاب الظلم والعسف واستعمال القوة الجبرية  
 استعمالاً منافياً للقوانين . لكن في الوقت ذاته كانت القوة الجبرية  
 تلقي ثمّ مدافعة ومقاومة لا تقدر على قمعها لان الافكار البشرية والحرية  
 اذا ترك لها مجال مهما كان صغيراً او اطلق لها العنان قليلاً تغلب  
 بالحال بشدة عظيمة على كل مشروع من شأنه استعبادها وتجبير  
 السلطان المطلق عينه التي تقع في قبضته على ان يتنازل عن سلطنته  
 مراراً عديدة . وما سبق بيانه كان يجري في وسط الكنيسة المسيحية  
 فاننا قد شاهدنا فيها الحكم على الارائقة بالموت وتحريم حق الفحص الحر  
 واحتقار العقل الشخصي ونشر المعتقدات بطريق الارغام بواسطة  
 الحكومة ومع ذلك فهل من هيئة اجتماعية امتد فيها العقل الشخصي  
 وغاها باكثر جرأة مما وقع في الكنيسة . وما هي الهرتقات والشيعة اما  
 هي ثمرة الاراء الشخصية . فالشيعة والهرتقات وكل الحزب المناقض  
 الذي كان وسط الكنيسة هو برهان قاطع مانع على الحيوة والحركة

الادبية التي كانت فيها وكانت تلك الحيوة مضطربة مؤلمة مملوءة أخطاراً  
وغياً وإنما لكنها حيوة شريفة وذات قوة عظيمة لانها كانت السبب في  
نمو العقل البشري والارادة البشرية اجمل نمو واحسنه . واذ اتركنا  
الحزب المناقض جانبا ودققنا النظر في الحكومة الكنائسية بعينها نجد  
لها ترتيبات واعمالاً مغايرة في ظاهر الامر لبعض مبادئها . فانها تنكر  
حق الفحص الحر وتبتغي سلب حرية العقل الشخصي مع كونها تسلم  
الى العقل الحكم في امورها على الدوام ومع كون الحرية هي الاساس  
في الحكومة الكنائسية فضلاً عن ان ترتيباتها ووسائلها انما هي  
الجماع اقليمية وطائفية ومسكونية والمراسلة الدائمة ونشر الرسائل  
والانذارات والخطوط على الدوام . فانه لم يسبق لحكومة ما ان  
تستعمل المذاكرة والمداولة العامة الى هذه الدرجة حتى يخال  
للانسان انه في وسط مدارس الحكمة اليونانية . وليس المقصود  
المجادلة المحضة والبحث المحض عن الحقيقة بل المقصود الامر والنهي  
والحل والربط وبالاخصار تنفيذ امور الاحكام لانها حكومة حقيقية  
وبهذا المتدار اشتدت حرارة الحيوة العقلية في وسط تلك  
الحكومة حتى انها تغلبت وسادت على سائر الامور . وصار استعمال  
العقل والحرية ظاهراً للعيان من كل الوجوه . وليس قصدي ان  
استنتج من ذلك انه لم يحدث تأثير ما من المبادئ السيئة التي تقدم

البيان عنها والتي على رأيي كانت بالحقيقة موجودة في مذهب  
الكنيسة الحكمي لابل كانت تلك المبادي قد اثمرت اثماراً مرة جداً  
في المدة التي تشغلنا . واثرت في ما بعد اثماراً اكثر مرارة من هذه لكنه  
لم يحدث منها كل الشر الذي كان يمكن حدوثه ولا امانت الخبير  
الذي كان ينو في وسط الارض

هذا ما كانت عليه الكنيسة بالنظر الى داخلتها وطبيعتها .  
فلننظر الآن الى علاقاتها مع روساء الشعوب واصحاب السلطة  
الزمنية وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة المتقدم ذكرها

علاقات  
الكنيسة مع  
الروساء  
الزمينيين

فلما سقطت السلطنة الرومانية وشاهدت الكنيسة امامها ملوك  
البربر عوضاً عن الحكم الروماني القديم الذي ولدت في مدته ونشأت  
معه وشابهته في العوايد وشاركنه في العلاقات ولما رأت بازائها  
اولئك الملوك والروساء الهائمين في البلاد او المنعزلين في قصورهم  
الذين لم يكن بعد بينها وبينهم نسبة مالا في المعتقدات ولا في  
التقليدات ولا في الاحساسات ايقنت حينئذ بحلول الخطر الجسيم  
وداخلها رعب عظيم . واول فكر طرق ذهنها وتمكن منها هو ان  
تسطو على اولئك القوم القادمين حديثاً وتجليهم الى الايمان . وفي  
بداية الامر لم يكن لعلاقات الكنيسة مع البربر سوى تلك الغاية  
على نوع ما . ولجل اتمام مقصدها اخذت تفعل ما من شأنه ان

يؤثر في حواسهم وغيباتهم ولذلك ازداد في تلك المدة عدد الاختلافات في الكنيسة واكتست تلك الاختلافات روحاً وبهجة عظيمة وتنوعت وتشكلت . والروايات والأخبار تثبت لنا ان الكنيسة كانت تستعمل هذه الوسائل لغاية استجلاب البربر وكانت تجذبهم الى الايمان بالمناظر المبهجة الجميلة

ولما ركروا وتحولوا الى الايمان المسيحي ووجد بينهم وبين الكنيسة بعض العلاقات كانت الكنيسة مع ذلك لم تنزل في خطر عظيم من جهتهم لان صفاتهم الوحشية وغباوتهم وقلة تبصرهم في الامور بلغت هذا الحد حتى ان المعتقدات والاشعارات الجديدة التي اوحيت اليهم وشت فيهم كان بالكاد لها تاثير في عقولهم وكانوا لا يلبثون ان يرجعوا الى عوايدهم الاغصابية فينبوب الكنيسة من جري تسطياتهم ونعدياتهم ما ينوب باقي اقسام الهيئة الاجتماعية . فلاجل صيانة نفسها اشتهرت مبدأً سبق اعلانه في مدة السلطنة الرومانية لكن باقل صراحة وهو فرق السلطة الروحية عن السلطة الزمنية واستقلال كليهما . وبواسطة هذا المبدأ حفظت حريتها بين البربر مفرقة ان القوة الجبرية لا فعل لها اصلاً في مذهب المعتقدات والامال والمواعيد الدينية وان النظام الروحي منفرد بكليته عن النظام الزمني وما زالت تدافع عن هذا المبدأ

فلمعلومة لديكم النتائج الحميدة التي صدرت للعال من تمسك  
الكنيسة بالمبدأ المذكور . اذ فضلاً عن جلبه لها الفوائد الزمنية  
كانت له عاقبة حميدة جداً وهي انه قرر شرعاً انفصال السلطين  
وجعل كلاً منهما تناظر الأخرى ويزاد على ذلك ان الكنيسة بحماستها  
عن حرية الضمير والأفكار بوجه الأجمال مهدت السبل لاستقلال  
الضمير والأفكار بين الأفراد لانها قررت ان مذهب الاستقادات  
الدينية لا يسوغ اخضاعه لنير القوة الجبرية . فانقاد كل ايمان الى  
تقرير هذا الكلام عينه عما يتعلق بذاته اذ ان مبدأ حرية الفئص اي  
حرية الفكر الشخصي هو على التام مطابق لمبدأ استقلال السلطة  
الروحية العامة بالنسبة الى السلطة الزمنية

ولكن واسفاه قد يسهل الانتقال من طلب الحرية الى طاعة  
التسلط والرئاسة وقد تم هذا فعلياً في الكنيسة لان ازدياد  
الطبيعي والعظمة الشريفة حملها على ان تحاول ليس  
الاستقلال عن السلطة الزمنية بل التغلب عليها ايضاً . ولا ينبغي التفرغ  
مع ذلك ان دعوى الكنيسة هذه كانت ناشئة عن ضعف الطبيعة  
البشرية وميلها الى حب الرئاسة فقط اذ كان لذلك اسباب  
أخرى تمهنا الوقوف عليها

فان فكر تسلط النظام الروحي على النظام الزمني لا يمكن ان



يتولد حينئذ تكون الحرية متسلطة على عالم العقول والفكر والضمير  
 البشري غير خاضعين لسلطان ينافيها حق المداولة وقرار الراي  
 ويعاملها بالقوة الجبرية أي حينئذ لا يوجد حكومة ظاهرة منتظمة  
 تدعي حق نص الاراء وتستعمله كما هي حالة العالم في الوقت  
 الحاضر على وجه التقارب لكن حينئذ توجد حكومة روحية منتظمة  
 كما كان ذلك في القرن العاشر وبقع الفكر والضمير تحت حكم  
 قوانين وترتيبات وسلطة تدعى حق الامر والنهي عليها وقهرها  
 بواسطة القوة الجبرية وبالاختصار حينئذ يتم انتظام السلطة الروحية  
 وتملك فعلاً على العقل والضمير البشري باسم الحق الشرعي والقوة  
 الجبرية فلا غرو ان سائق طبعاً تلك السلطة الروحية الى دعوى  
 التسلط على النظام الزمني قائلةً (يا للعجب أيكون لي الحكم والتسلط  
 على اعلى واعظم شيء في الانسان وعلى ما هو مستقل فيه أي على  
 فكره وارادته السرية وضميره ولا يكون لي حكم على صواحيه الظاهرة  
 المادية الفانية. أأكون أنا ملقنة ومفسرة العدل والحق ولا أستطيع  
 نسوية الامور العالمية على مقتضى العدل والحق). فبجرد هذا  
 الفكر وبناء عليه كان لابد للنظام الروحي من ان يحاول التسطي  
 على النظام الزمني لاسيما ان الروحيات وقتئذ كانت حاوية ضمن  
 دائرتها كامل تفرعات الفكر البشري ولم يكن في ذلك الوقت سوى

علم واحد وهو علم اللاهوت ونظام واحد روعي وهو النظام اللاهوتي وسائر العلوم كالمعاني والبيان وعلم الحساب حتى والموسيقى كانت جميعها عائدة الى اللاهوت ولما كان النظام الروحي مكنا مستوليا على ادارة كامل اعمال الفكر البشري كان لا بد له ضرورة من ان يدعي تولي الاحكام العمومية على العالم بأسره

وكان ثم سبب اخر يحملة على ذلك وهو الحالة الفظيعة المشومة التي كان عليها النظام الزمني . والتعدي والاثم اللذان كانا من صفات الحكومة الزمنية وقتئذ . فان حقوق الحكومة الزمنية لم تنقر الا منذ بضعة قرون . ولكن في المدة التي نحن في صدددها كانت الحكومة الزمنية عبارة عن القوة المشضة واللصوصية التي لا تطاق ومهما كانت وقتئذ حالة الكنيسة متاخرة من جهتي العدالة والاخلاق فكانت مع ذلك تفوق بما لا يقاس الحكومة الزمنية . وكانت على الدوام اصوات الشعوب المستغيثة بها تحركها الى استلام زمام الاحكام كما يليق بشانها . ولما كان احد الباباوات او عدد من الاساقفة يعلنون على رؤوس الاشهاد ان ملكا ما قد فقد حقوقه وصارت رعاياه في حل من ايمانهم بالخضوع له والطاعة لاسره كانت على الغالب تلك المداخلات قانونية مفيدة في حقيقة الامر وان كانت في الظاهر مخالفة للرسوم وموجبة للقلق . وبوجه العموم كلما

كانت الحرية تنفق بين الناس كانت الديانة تتولج بتعويضها .  
وفي القرن العاشر لم يكن للشعوب طاقة على المدافعة عن انفسهم  
والحماة عن حقوقهم من التعديات المدنية فكانت الديانة تتدخل  
باسم الله وتنتصر لحقوقهم وذلك بعد من الاسباب التي اعانت كثيراً  
على ظفر المبدأ الثيوكراتيكي

ويوجد أيضاً سبب ثالث قلما يظهر للعيان وهو اختلاف منزلة  
روساء الكنيسة وتنوعها وتشكل الهيئات التي كانوا يظهرون بها  
في الهيئة الاجتماعية . فمن جهة كانوا اساقفة واعضاء للنظام الكنائسي  
واصحاب السلطة الروحية وبهذه الصورة كانوا سادات مستقلين  
بانفسهم . ومن جهة اخرى كانوا مسودين وبالتالي مرتبطين  
بعلاقات التزامية مدنية . ولم يكونوا فقط مسودين بل كانوا رعايا  
ايضاً لان بعض العلاقات القديمة التي كانت بين القياصرة الرومانيين  
والاساقفة والاكليروس كانت قد تجددت بينهم وبين الملوك البربر  
وكان ثم عدة اسباب متمالية تضرب عنها صفحاً لطوله شرحها قد  
حلت الاساقفة على ان يعتبروا الملوك البربر خلفاء القياصرة الرومانيين  
الى حد محدود وان يخصوهم بكامل ما كان لاولئك من الحقوق .  
فروساء الاكليروس كان لهم اذاً ثلاث صفات مختلفة الصفة  
الكنائسية التي بموجبها كانوا مستقلين . والصفة السيادية الالتزامية

التي بموجبها كان يطلب منهم اتمام بعض الواجبات وتقديم بعض الخدمات واخيراً صفة الرعايا المجريدين التي كانت توجههم الى الطاعة لسلطان مطلق التصرف وهاكم ما كان ينجم عن ذلك فان الروساء الزمنيين الذين لم يكونوا اقل طمعاً وحرصاً من الاساقفة كانوا يستعملون في غالب الاحيان حقوقهم الملكية او السيادية كواسطة للتسطي على الاستقلال الروحي والوظائف الكنائسية المعينة لها ايرادات وتنصيب الاساقفة الخ وكان الاساقفة من جهنم يحتاجون باستقلاليتهم الروحية في غالب الاحيان التمتع عن التيام بواجباتهم كمسودين او كرعايا وبالاختصار كان من كلا الطرفين ميل لا يمكن تجنبه على نوع ما يحمل الروساء الزمنيين على اعدام الاستقلال الروحي وروساء الكنيسة على استعمال الاستقلال الروحي كواسطة للتسلط العام

وقد وضحت هذه النتيجة وظهرت باجلى بيان في المشاحة العظيمة التي وقعت بسبب امر تقليد الوظائف بين الاحبار والسلطانة الجرمانية وفي النزاع العظيم الذي حصل بين الفريقين . وهذه حوادث شهيرة معلومة لدى الجميع . فاخلاف مراكز روساء الكنيسة وصعوبة الموافقة بينها هو ينبوع النزاع الذي كان حاصلاً بين الفريقين حيثئذ

ثم كان ايضا بين الكنيسة والروساء المالكين علاقة اخرى لم تكن تجديها نفعاً بل عادت عليها بالشوم والضرر الجسيم . فانها كانت تدعي حق القوة الجبرية اردع الهراقة وقصاصهم دون ان تكون لها وسائل لذلك اذ لم يكن عندها جنود ابنة وكانت عند اصدارها حكماً على بعض الهراقة لا تملك طريقة لتنفيذه . فكانت حينئذ تستغيث بمادعي بالساعد العامي اي انها كانت تستعير قوة الحكومة المدنية لتنفيذ احكامها الجنائية وكان هذا يجعلها في حالة التبعية للحكومة الزمنية ويسبب احتقار شأنها الامر الذي يوجب الاسف حقاً . وقد اضطرت اليه بسبب اعتمادها غير الصوابي على مبدأ استعمال القوة الرادعة والاضطهاد

فانهي الحديث هنا ايها السادة لان الوقت مضى ولا يمكنني الفروع اليوم من مسألة الكنيسة وقد بقي عليّ ان اشرح لكم عن علاقاتها مع الشعوب وعن المبادئ المؤسسة عليها تلك العلاقات وعن النتائج التي يجب استخراجها من ذلك في ما يتعلق بالتمدين العمومي . ثم اجتهد بعد ذلك بان اثبت لكم بواسطة التاريخ والحوادث والتغييرات التي اعترت الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني عشر النتائج التي استخرجتها الان من نفس طبيعة نظاماتها ومبادئها

## المقالة السادسة

موضوع المقالة . انفراد الرئيس من المروؤس في الكنيسة . نفوذ الشعب المسيحي على الاكليروس بطريقة تأثيرية بعيدة . جمع الاكليروس من كامل اصناف الهيئة الاجتماعية . تاثير الكنيسة في النظام العام وفي سن القوانين والفرائع . طريقتهما في قصاص المجرمين . كامل نمو العقل البشري محصور في اللاهوت . ميل الكنيسة في غالب الاحيان لجهة التسلط . لا محل للتعجب فغاية الاديان سياسة الحرية البشرية . احوال الكنيسة المختلفة من القرن الخامس الى الثاني عشر . اولاً الكنيسة في زمان السلطنة . ثانياً الكنيسة في مدة الخشونة ونمو مبدا تمييز السلطتين والكلام على الرهبانية . ثالثاً الكنيسة في زمان السيادة واهتمامها بالانظام واضطرابها للاصلاحات . غريغوريوس السابع . الكنيسة البيروكراطية . هود روح الفحص والحرية . آييلار . الثورة البلدية . هدم الارتباط بين ذنبك المحاذين

### ايها السادة

اننا لم نمتلك في اجتماعنا الاخير الوقت الكافي لانهاء الفحص عن حالة الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني عشر . وبعد ان قررنا وجوب النظر اليها من ثلاثة وجوه اولاً في حد ذاتها وفي نظامها الداخلي وطبيعتها كهيئة اجتماعية منفردة ومستقلة ثم في علاقاتها مع الملوك والروساء الزميين واخيراً في علاقاتها مع الشعوب لم نتم غير الوجهين الاولين فقط فبقي علينا التوضيح عن علاقات الكنيسة

مع الشعوب وبعد ذلك اجتهد بان استخرج من هذا البحث المثلث  
ملحوظات عمومية على تأثير الكنيسة في تمدن الأورباوي من القرن  
الخامس الى الثاني عشر واخيراً انحقق ما تقرره بواسطة فحصنا عن  
الحوادث اي بواسطة الفحص عن نفس تاريخ الكنيسة في المدة  
المذكورة

ومن المعلوم لديكم انني في الكلام على علاقات الكنيسة مع الشعوب  
اقتصرت على الاشياء العمومية جداً. اذ لا يمكنني الدخول في البحث  
عن الاعمال الدارجة في الكنيسة وعن علاقات الاكليركين اليومية  
مع المؤمنين. بل مقصودي فقط ان اورد عليكم المبادئ الجوهرية  
واعظم النتائج الصادرة من طرائق الكنيسة وتصرفاتها مع شعب  
المسيحيين

فالامر الذي يمتاز به علاقات الكنيسة مع الشعوب والذي يحسب  
خللاً اساسياً كما يجب علينا تقريره هو انفصال الرئيس عن  
المرووس وعدم نفوذ المرووسين في امور حكومتهم واستقلال  
الاكليروس المسيحي بالنسبة الى المؤمنين

علاقات  
الكنيسة مع  
الشعوب

ويستدل ان هذا الخلل كان ناشئاً عن حالتي الانسان والهيئة  
الاجتماعية وذلك من تخلله في الكنيسة منذ ابتدا مدتها. وانفصال  
الاكليروس المسيحي عن الشعب لم يتم بالكلية في المدة التي تشغلنا

بل كان الشعب المسيحي يتدخل بأمور حكومته في بعض الظروف حين انتخاب الأسقف مثلاً وهذا في بعض المرات دائماً . ولكن رويداً رويداً ضعفت تلك المداخلة وندرت وكانت قد ابتدأت ان تقل منذ القرن الثاني للمسيح شيئاً فشيئاً بوجه سريع . وميل الأكليروس الى الانفصال والاستقلال هو على نوع ما عبارة عن تاريخ الكنيسة منذ مهدىها . فمن ذلك نتج الخلل الذي ازداد في الكنيسة منذ تلك المدة وتكاثر حتى جلب عليها الويلات . ومع ذلك لا ينبغي ان ننسب كل ما حصل من الخلل بوجه الاطلاق الى ميل الأكليروس للانفصال . ولا ينبغي ان نفترض ان ذلك الميل هو مخصوص بالأكليروس اذ يوجد في نفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الدينية استعداد قوي لرفع شان الحكام الروساء وتمييزهم عن المرووسيين وتخصيصهم بالاصناف الامتيازية الالهية . وذلك نتيجة نفس المماررية المفوضة اليهم والصفة التي يظهرون بها امام الشعب . ومع ذلك يسو مثل هذا الامر في الهيئة الاجتماعية الدينية اكثر ما يسو في غيرهما . وليس شان المرووسيين في تلك الهيئة الاجتماعية الدينية شان من يهتم بامر عقله وضميره ومعاده اي باخص قسم من نفسه وذاتية ومن المحتمل ان يكل الانسان الى حكومة ما صالحة المادية وعادة احواله الزمنية الى حد محدود ولو تسبب له من ذلك اضرار جسيمة



وقد يقبل العقل جواب ذلك الفيلسوف حيناً أخبر باحتراق بينه  
 اذ قال اذهبوا واعلموا بذلك زوجتي لان امور المنزل لانتسنيي ولكن  
 متى كان الامر متعلقاً بالضمير والفكر والوجود الذاتي فالتنازل  
 بالكلية عن سياسة نفسه وتسليمها الى سلطة اجنبية يعد كقتل النفس  
 ادبياً ويحسب كرق وعبودية اشنع واقبح بما لا يقاس من عبودية الجسم  
 فذلك هو الخلل الذي اعتري الكنيسة المسيحية في امر علاقات  
 الكليروس مع المومنين وكان يزداد يوماً فيوماً لكنه لم يتغلب بالكلية  
 الا في اواخر ذلك فيما بعد . وقد سبق وعانيتم ايها السادة ان ذات  
 الكليركين الذين في حضن الكنيسة لم يكن لحرمتهم ضمانه ما . فكم  
 بالحرري العامة الذين كانوا خارج الكنيسة . فلا شك ان حالتهم  
 كانت اشد تعاسة . اذ انه كان يحصل بين الاكليركين بعضهم مع  
 بعض نوع من المباحثة والمداولة وانطلاق القوى العقلية فكان  
 ذلك يقوم مقام جانب من الحرية . واما بين الشعب والاكليروس  
 فلم يجر شيء من ذلك البتة بل كان العوام يحضرون مجالس الحكومة  
 الكنائسية بصفة مشاهدين لاغير ولذلك في بدء الامر نبغ وتغلب  
 هذا الفكر اي ان اللاهوت والمسائل والامور الدينية هي من متعلقات  
 الاكليروس على سبيل الامتياز وان للاكليروس وحده الحق ليس  
 في تنهاسها فقط بل في معاطاتها ايضاً وانه لا حق للعامة اصلاً في

المداخلة بذلك . وكانت هذه القضية النظرية قد تمكنت من العقول في المدة التي نحن في صددها واضطرر الامر الى انتقالات وثورات هولة وانقضا قرون عديدة حتى تلاشت قوتها واعيدت المسائل والعلوم الدينية الى نظر العوام

فانفصال الاكليروس شرعا عن الشعب كان اذا قد ثبت تقريبا قبل القرن الثاني عشر كمبدا وفي واقع الامر كحادث اثنى وليست غايي مع ذلك انكم تظنون ان الشعب المسيحي كان ذا بيان النفوذ تجاه حكومته حتى في المدة امار ذكرها . نعم انه كان قد فقد حق المداخلة الشرعية لكنه لم يفقد النفوذ . ولمن المستحيل ان يكون للشعب نفوذ في اية حكومة كانت لاسيا في الحكومة التي تمتد لها مشتركة بين الرئيس والمرؤوس . فحيث تنبؤ تلك المشاركة في الافكار وتكون الحكومة والشعب تابعين حركة غالية واحدة فلا بد من وجود المواصلات بينهما ولا يمكن قطعها بالكلية مهما كانت المنظمات والترتيبات مخالة من اصلها . ولاجل توضيح معنى قولي هذا اقدم لكم شاهدا من الدائرة السياسية قريب العهد . وهوانه لم يسبق في تاريخ فرنسا ان يكون الشعب الفرنسي محروم المداخلة الشرعية بامور الاحكام من جرى المنظمات اكثر مما كان في القرنين السابع عشر والثامن عشر مدة لويس الرابع عشر ولويس

الخامس عشر ولا يخفى أنه في ذلك الوقت كانت قد تلاشت بالكليّة  
مداخلة أهـا إلى الرسمية بامر ممارسة السلطة والأحكام ومع ذلك  
فلا ريب أن الشعب كان له نفوذ وقتئذٍ على الحكومة أكثر من أوقات  
أخرى كالأوقات التي كانت تنعقد فيها مثلاً دواوين العموم والتي  
كانت فيها المجالس العالية تتدخل بأمور السياسة كثيراً والتي  
كان فيها الشعب له مداخلة بالأحكام بالطريق الشرعي . وسبب  
ذلك أيها السادة أنه يوجد قوة لا تنحصر تحت حكم القوانين وعند  
الاقتضا لا تعيلاً بالنظامات بل تستغني عنها وهي قوة الأفكار  
والادراك والراي العام . فكان الراي العام متسلطاً في فرنسا مدة  
القرنين السابع عشر والثامن عشر أكثر من كل المدد السابقة ومع  
أنه كان خالياً من الوسائط الشرعية لتنفيذ ما ربه مع الحكومة كان  
يفعل ذلك بواسطة سلطان الأفكار التي كانت تعم الرئيس  
والمرووس فتمنع الرئيس عن مخالفة أفكار المرووس أو عن عدم  
مراعاتها . والذي كان متوقعاً في الكنيسة المسيحية من القرن الخامس  
إلى الثاني عشر يعادل ما توقع في فرنسا مدة القرنين المتقدم ذكرها  
فع ان الشعب المسيحي كان خالياً من الوسائط الشرعية الفعالة  
كانت الأفكار وقتئذٍ متهيجة بالنسبة إلى المواد الدينية وذلك  
الهيجان كان يعم الشعب والأكليروس معاً وبهذه الوساطة كان

## للشعب نفوذ على الأكليروس

فن يدرس التاريخ ينبغي له أن يحسب في كل الأمور حساب  
 التأثيرات البعيدة لأنها فعالة ومفيدة في بعض الظروف أكثر  
 مما يظن عادة . نعم أن الناس يرغبون في سرعة نجاح أعمالهم وظهور  
 مفاعيلها للعيان ويميلون إلى لذة مشاهدة نجاحهم وظفرهم وتسلطهم  
 سريعاً ولكن لم يتوفق لهم ذلك على الدوام حتى ولا يكون هذا الأمر  
 دائماً ذا افادة . بل يوجد أوقات وأحوال لا يصلح فيها ولا يسلك  
 إلا التأثيرات البعيدة غير المنظورة وهما كم شاهد أثنائاً من الدائرة  
 السياسية أيضاً . فكم من مرة طلب ديوان العموم في أنكلترا من حكومته  
 لاسيما سنة ١٦٤١ (كما طلب غيره من الدواوين في ظروف مشابهة)  
 أن يكون له الحق في تسمية متوظفي الحكومة العظام كالوزراء وأهل  
 الشورى الخ إذا كان يعتبر نواله هذا الأمر بواسطة نفوذه كضمانة عظيمة  
 وقد فعل ذلك مراراً دون أن يحصل على ثمة ما نظراً إلى عدم  
 التوافق في الانتخاب وعدم ائتمان سياسة الأمور لكن ما الذي  
 يجري الآن في أنكلترا ليست مفوضة تسمية الوزراء وأعظم متوظفي  
 المملكة إلى رأي الدواوين . نعم لكن لم يتم ذلك بواسطة النفوذ  
 والمداخلة القريبة التأثير بل بالوسائط البعيدة التأثير . والنتيجة  
 التي طالما رغبها أنكلترا حصلت عليها لكن بواسطة أخرى وأما

الواسطة الاولى فلم تجدها نفعا

وهنا امر استأذن من حضراتكم التبصر به هنيهة وهو ان النفوذ يستلزم في الذين يفوض امره اليهم المعارف الزائدة والحكمة والمحاذرة وبما انهم سينالون المرام دفعة واحدة وعلى الفور فمن الضروري ان يكونوا متأكدين على نوع ما انه لا يفلت من يدهم . واما الوسائط التي تاتيها بعيد فبعكس الامر لا تستعمل الامع الصعوبات وبعد التجربات التي تصلحها على التكرار . وقبل نجاحها نخضع للنقص والتدقيق والمضادة ولا تظفر الا رويدا رويدا فاذا كانت العتول غير مستوفية الشروط المتقضية لتفويض امر المداخلة القريبة اليها مع تمام الثقة فيكون حينئذ استعمال الوسائط البعيدة التأثير افضل ولئن كانت غالبا غير كافية . فهكذا كان يفعل الشعب المسيحي مع حكومته ولا شك ان تأثيره كان ضعيفا شيرا مكتمل لكنه لم يخل مع ذلك من فعل وتأثير

وكان ايضا سبب اخر للواصلة بين الكنيسة والعوام وهو توزيع الاكليروس المسيحي في كامل الطبقات الاجتماعية . فانه لما كانت تنتظم كنيسة ما مستقلة عن الشعب الذي تسوسه غير الكنيسة المسيحية كانت زمرة الكهنة دائما متالفة من رجال متساوين على نوع ما ومن طبقة واحدة . نعم انه كان يوجد تفاوت عظيم

بينهم الا انه بالاجمال كانت السلطة مفوضة الى جماعات من الكهنة  
عائشين في مكان واحد وكانوا يرعون من افاضي هيكلم الشعب  
الخاضع لقوانينهم . واما الكنيسة المسيحية فكانت على غير هذا الترتيب  
لان القسيسين كانوا موزعين على الرعية من مسكن الزراع والرفيق  
باسفل القصر السيادي الى جانب الملك فكان في كل مكان قسيس  
وعضوا اكليركي . وكان الاكليروس محاطاً طبقات الناس  
واصنافها كافة . وهكذا كان اختلاف احوال القسيسين المسيحيين  
ومشاركتهم جميع الطبقات في معيشتهم سبباً كبيراً لاتحاد الاكليروس  
مع العوام ولم يكن مثل هذا السبب يقع في الكنائس غير المسيحية التي  
حازت السلطة . وكان الاساقفة وروساء الاكليروس المسيحي زيادة  
على ذلك مرتبطين بالنظام السيادي ومترطين في السلك المدني  
والسلك الكائسي معاً . ومن ذلك نتجت المشاركة في الصوامع  
والعواید والاخلاق بين اهل الدين واهل الدنيا . وطالما وقع اللوم  
على الاساقفة الذين كانوا يسيرون الى الحرب والقتال والقسيسين  
الذين يستسيرون بسيرة العامة ولا ريب ان ذلك خلل عظيم  
لكنه اقل ضرراً من عيشة اولئك الكهنة غير المسيحيين الذين  
كانوا لا يخرجون من هيكلم اصلاً بل كانوا بمعزل عن الناس .  
والاساقفة الذين يشاركون العامة الى حد محدود في الاعمال غير

التانونية هم على كل حال خير من الكهنة الذين يتجنبون بالكلية اعمال الرعية ولا يرغبون في المداخلة باحوالهم وامالهم اصلاً . وكان من قبيل ذلك بين الاكليروس والشعب المسيحي مشابهة في الاحوال والمعيشة من شأنها تخفيض الضرر الناتج من انفصال الرئيس عن المرووس ان لم نقل ملاشأنه . وبما انه قد تقرر لدينا هذا الانفصال وتعينت حدوده فلنبحث الان عن كيفية سياسة الكنيسة للشعوب الخاضعين لسلطانها وتأثيرها فيهم وما الذي فعلته بحق نمو الانسان وتقدمه الذاتي الباطني وبحق نجاح الهيئة الاجتماعية الظاهرة

فمن جهة نمو الانسان ذاتياً حقاً لا اظن ان الكنيسة اهتمت به كثيراً في الزمن الذي نحن بذكره . بل جاهدت في اصلاح شان سادات العالم وتلطيف اخلاقهم وتهذيبها وترجيح العدالة في تصرفاتهم مع الضعفا والصعاليك . واهتمت بانامش الضعفا وتقويتهم وبحث الحيوية الاديبة في نفوسهم واحياء آمال وافكار فهم ارفع درجة ما كانت تنطوي عليه معيشتهم اليومية . وعلى سائر الاحوال لم ت اظن ان الكنيسة اعانت كثيراً في المدة المذكورة على نمو الافراد الذاتي ونجاح جوهر الطبيعة البشرية عما يخلص بالادام خصوصاً . وما كانت تصنع من قبيل ذلك كان مقصوراً على جماعة الاكليروس

اذ كانت تجتهد كثيراً بموتلك الزمرة وتقدمها وتعليم التيسيسين  
ورتبتم لهم مدارس وكل ما يمكن من الترتيبات الآيلة الى تفقيهم على  
قدر ما كانت تسمح بذلك حالة الهيئة الاجتماعية النعيسة في ذلك  
الوقت . وخلا ما يتعلق بالاكليركيين لم تكن تعني بنمو الافكار  
والاخلاق رأساً بل فقط بالوسائط البعيدة والطرائق البطية .  
ولا ريب في كونها اشغلت العقول بوجه العموم اذ ذاك بفتحها ميداناً  
واسعاً لجميع الذين كانت تظن بهم اللياقة الكافية لخدمتها . وعلى  
ذلك اقتصرت فقط من جهة ما يؤول الى نمو العقل بين العوام  
في المدة المعينة

واظن انها من جهة اخرى فعلت كثيراً ما يؤول الى تحسين  
حال الهيئة الاجتماعية . واعمالها من قبيل ذلك كانت ذات تاثير  
قوي . فانها جاهدت مع الثبات والعزم في استئصال التبايح والفظائع  
العظيمة التي كانت مغروسة في حالة الهيئة الاجتماعية كالعبودية  
مثلاً . وقد قيل على التكرار ان نسخ الرق والعبودية في الزمان  
المتاخر منسوب بنامه الى الدين المسيحي . فعلى ظني ان في ذلك  
مبالغة لان العبودية لبثت زماناً طويلاً في حنصن الهيئة الاجتماعية  
المسيحية دون ان ياخذها العجب ودون ان تنفر من ذلك ولم يتتبع  
هذا الاثم الفظيع اعني الرق الا بتراكم اسباب عديدة ونمو ونش افكار



ومبادي اخرى للتمدن . ومع ذلك لا نقدر نشك في استعمال  
 الكنيسة نفوذها لخصره ونضييق دائرته . واقرى برهان على ذلك  
 هو ان اغلب نصوص الاعناق في ازمته مختلفة كانت مؤسسة على سبب  
 ديني . فكانت التصورات الدينية واماال الآخرة وتساهي الناس في  
 الدين هي الامور التي في غالب الظروف تبنى عليها نصوص الاعناق  
 وكانت الكنيسة تجتهد ايضا بنسخ كثير من العوايد البربرية وباصلاح  
 القوانين المجنانية والمدنية . ولا يخفاكم كم كانت تلك الشريعة فاسدة  
 ومشومة حينئذ رغما عن بعض مبادي الحرية التي كانت تمارجها .  
 فان التجارب السخيفة والمبارزة القانونية والقسمة البسيط كانت تعتبر  
 عندهم الوسائط الوحيدة للوصول الى كشف الحقيقة ورفع الالتباس  
 فكانت الكنيسة تعني بالاعتياض عنها بوسائط اخر قانونية تناسب  
 الادراك . وقد سبق وتكلمت عن الفرق الكائن بين شرائع  
 الويزيغوثيين التي نصت في مجامع طوليدو وسائر الشرائع الخشنة .  
 ولدى مراجعتها يظهر جليا عظم نسامي افكار الكنيسة في المواد الشرعية  
 والعديلية المتعلقة بالبحث عن الحقيقة وعن مصير البشر . نعم ان  
 اغلب هذه الافكار مستعارة من الشريعة الرومانية لكن لولم تحافظ  
 عليها الكنيسة وتدافع عنها وتعلن بنشرها لكانت انجحت هاتيك  
 الافكار وبادت . وان رمت الوقوف مثلاً على كيفية استعمال الحلف

تأثير الكنيسة  
 في القوانين  
 الشرعية  
 المجنانية

في اثنا الدعوى فافتحوا شريعة الويز يغوثيين وانظروا باية حكمة  
توصي به

( يجب على القاضي لاجل الوقوف على الحقيقة ان يستنطق اولاً  
الشهود ويفحص بعد ذلك الاوراق لكما تظهر الحقيقة على الوجه  
الصريح ولكي لا يلجأ مع السهولة الى القسم . فان العدالة والبحث  
عن الحقيقة يقتضيان فحص اوراق الطرفين مع التدقيق وعدم  
المصير الى القسم الذي يتهدد كلا الطرفين الا عن ضرورة وبغنة  
وتطرح اليقين فقط في الدعاوي التي فيها لا يتيسر للقاضي ان  
يكشف على خطأ ما اصلاً ولا على بينة ولا على دليل أكيد يظهر  
له الحقيقة .) وكانت نسبة الفصاص الى الجريمة في المواد الجنائية  
محددة بمقتضى مبادئ فلسفية وإدبية صحيحة ومنها يظهر اجتهاد  
مشترع ذي علم ومعارف بحاربة غباوة وعسف الاخلاق الخسنة  
واذا قابلنا الفصل المتعلق بقتل الانسان في الشريعة المذكورة  
بالفصول التي تعادله في شرائع الشعوب الاخرين نجد شأهاً  
عظيماً لكلامنا هذا . فالشرائع الاخر لا تراعي في القتل سوى  
الضرر الحاصل فقط والتصاص فيها كناية عن تعويض الضرر  
مادياً . واما في هذه الشريعة فتعتبر في الجريمة النية وهو الاعل  
الحقيقي الادبي الذي يجب مراعاته في هذا الموضوع . ثم انها تفصل

انواع الجريمة المختلفة كالقتل بلا قصد والقتل الناشئ عن عدم  
الانتباه والقتل المسبب من المقتول والقتل عمداً سواء كان مع  
اضرار السوء ام دون اضرار . فكل هذه الاختلافات تكاد تكون  
منفصلة ومحددة فيها كما في قوانيننا الحاضرة . والتفاصيل تختلف  
بالنسبة الى اختلاف انواع الجريمة على طريقة عادلة . ولم يكن  
المشرع بهذا فقط بل حاول ايضاً ان يخفف مفعول تلك التعريفات  
المرتبة بموجبها قيم الناس في الشرائع الاخر الخشنة ان لم يحاول  
نسخها بالكلية . ولم يبق في شريعته سوى فرق واحد لا غير بين  
الحر والرق . فكان القتل في الاحرار لا يختلف قصاصه بحسب  
اختلاف اصل المقتول ولا بحسب اختلاف مرتبته بل فقط بحسب  
اختلاف درجات المحنة الادبية . واما في العبيد فلم يتجبراً المشرع  
على ان يحرم السادات بالكلية من حقهم في قتل عبيدهم بل قصد  
ان يحصره ويضيق دائرته . وجعله متوقفاً على مراعاة نظاميه وبالحقيقة  
ان المتن يستحق الذكر وهو الان

( اذا كان كل مجرم او موالس قد وجب عليه القصاص فكيف  
بالمجرم من يذنب بالقتل مع الرداءة والخفة كما يجري على الغالب  
من السادات الذين من فرط كبريائهم يعدمون عبيدهم الحيوة بدون  
ادنى ذنب . فبناءً على ذلك ينبغي استئصال هذه الجسارة المتجاوزة

الحدود بالكلية وتامر بان تعتبر هذه الشريعة من الجميع الى الابد  
 ويجري العمل بموجبها . فانه لا يسوغ لاي سيد كان او لاية سيده  
 كانت ان يامر باقتل احد من عبيدها ذكورا او اناثا ولا شخص  
 اخر من يلوذ بهما دون حكم جهري . وان صدر ذنب من بعض  
 العبيد او الخدم يستوجب قصاصه بالموت فليبادر للحال سيده  
 الى اخبار قاضي المحل الذي وقع فيه الفعل او الكونت او الدوك  
 ولدى رؤية الدعوى والمذاكرة اذا ثبتت المخنجة فيجري قصاص  
 المجرم بالموت كما استحق اما من قبل القاضي واما من قبل سيده  
 بالذات . وان ابي القاضي ان يامر بقتل المدعي عليه فيسطر حيثنذ  
 بحقه حكما فخواه انه يستوجب الموت ويفوض الامر الى سيده بقتله او بهينه  
 الحية . واذا تاتي للعبد ان يقاوم سيده بوقاحة مشومة ويضربه او  
 يقصد ضربه بسلاح او بحجر او بشئ اخر ايا كان وقتل السيد عبده  
 حيثنذ بقصد المدافعة عن نفسه فلا يوجب على السيد القصاص  
 للرتب على القاتل . فقط ينبغي حيثنذ الاثبات ان الامر توقع على  
 هذه الصورة بواسطة تقرير او قسم من العبيد الذكور او الاناث  
 الذين كانوا شاهدين وبقسم من الفاعل نفسه . وكل من يقتل  
 عبده عن مجرد الرداءة بلا حكم جهري سواء كان بذات يده او  
 بواسطة يد اخرى يثلم صيته وينادي بعدم قبول شهادته ويجبر على

ان يقضي الباقي من حياته منفياً وفي التوبة وتنتقل املاكه الى  
 الاقرب من اهلوه بحسب نص الشريعة المتعلقة بالارث )  
 ثم يوجد في نظمات الكنيسة امر قل من لاحظها ايها السادة  
 وهو ترتيب القصاصات الذي يستفاد من درسه في هذه الايام لانه  
 مطابق على نوع ما من جهتي المبادي واجرات القوانين الجنائية  
 للافكار الفلسفية الحديثة . فان مجتهد عن طبيعة قصاصات الكنيسة  
 وعن القاديات الجهرية التي كانت من اخص طرائقها ترون ان  
 الغاية بها خصوصاً تحريك الندامة في نفس المجرم والخوف والارتعاش  
 الادبي في نفس الحاضرين . ويدخل تلك القوانين امر آخر  
 وهو امر الفدى . ولست ادري هل يسوغ بالاجمال افراز الفدى  
 عن النصاص وهل في اطن الامر لا يتضمن كل قصاص رغبة  
 فدى الذنب الواقع فضلاً عن رغبة تحريك الالتم الى الندم وتكريه  
 الناس بالالتم ولكن لندع هذا جانباً اذ من الواضح على كلا الحالين  
 ان الندم والمثل هما مقصود الكنيسة في ترتيب قصاصاتها . فليس  
 هذا ايضاً مقصد شريعة فلسفية بالتحقيق . اولم يطلب في القرن  
 الماضي وفي ايامنا هذه اشهر المؤلفين علماء ومعرفة اصلاح القوانين  
 الجنائية الاور وباوية محافظة على تلك المبادي بعينها . اقتحموا كتبهم  
 ككتب موسيو بتام مثلاً فتعجبون من كثرة المشابهة الكائنة بين

بقة ترتيب  
 قصاصات  
 الكنيسة

الوسائط التاديبية التي يعرضونها والوسائط التي كانت تستعملها الكنيسة . ولا ريب انهم لم يستغيروها منها . والكنيسة لم يكن بخاطر لها ببال ان مثلها سيقندي به يوماً ما الفلاسفة القليلو العبادة اسناداً لافكارهم وآرائهم . واخيراً كانت الكنيسة تستعمل كامل الوسائط التي في وسعها لمنع اثاره الحروب والفن والتسطي والتعدي وابعاد هذه الاشيا الفظيعة عن الهيئة الاجتماعية وليس من مجهل هذه الله<sup>(١)</sup> وطرائق اخر عديدة كهذه التي كانت تقاوم بها استعمال القوة مجتهدة هكذا بلطف حالة الهيئة الاجتماعية وتنظيمها . والحوادث هي شهيرة بهذا المقدار في هذا الموضوع حتى انني استغني عن الاسهاب فتلک ايها السادة هي الامور الاكثر اهمية التي وجب ايضاحها لكم عما يخص بعلاقات الكنيسة مع الشعوب . وقد اعذرناها من الوجوه الثلاثة التي اشرت اليها ووقفنا على حقيقة امرها داخلاً وخارجاً وعلى ترتيباتها الداخلية وحالتها . فبقي علينا ان نستخرج مما علمناه على سبيل الاستنتاج والتخمين تاثيراتها العمومية في التمدن الاورباوي . وما ذلك هلى ظني الاعل قد اتمناه او كاد يتم امره اذ مجرد سرد الحوادث والمباني المهمة المختصة بالكنيسة يني عن مفعولها ويبينه فقد شاهدتم على نوع

(١) واسطة استعمالها الكنيسة لتوقيف الحروب في القرون المتوسطة في ازمة

معلومة تقع بين بعض الاعياد (لله ترجم)

ما النتائج مع مشاهدتكم الاسباب . ومع ذلك فاذا اردنا تلخيصها نقاد الى تقرير مادتين اكدتين عموميتين . اولاهما ان الكنيسة احدثت تأثيراً عظيماً جداً في الدائرة العقلية والادبية في اوربا المتاخرة اي في الافكار والاحساسات والاخلاق العمومية وهذا الامر يتبين . وكان نمو اوربا ادبياً وعقلياً لاهوتياً الجوهر . ومن يراجع التاريخ من القرن الخامس الى السادس عشر يرى اللاهوت متسلطاً على العقل البشري ومستلماً زمامه . فكانت جميع الآراء يتخللها اللاهوت وكانت المسائل الفلسفية والسياسية والتاريخية لا يراعى فيها سوى الوجه اللاهوتي . فان الكنيسة ملكت وسادت على الدائرة العقلية بهذا المقدار حتى انها اخضعت العلوم المحسائية والطبيعية ايضاً لتعاليمها . وكان الروح اللاهوتي على نوع ما الدم التجاري في مفاصل العالم الاورباوي الى مدة باكون وديكرت وهما اول من حول سيرة الادراك عن السبل اللاهوتية اولها في انكلترة والثاني في فرنسا

ونفس الامر يعاين في جميع فروع العلوم الادبية وسائر الفنون فكانت العادات والافكار والالفاظ اللاهوتية تظهر فيها على الدوام . وبالاجمال فان ذلك التأثير كان مفيداً حسناً اذ ليس فقط انها دامت الحركة العقلية في اوربا بهذه الوساطة والتجت ثماراً بل كان مذهب التعاليم والارشادات الناشئة عنه تلك الحركة

العقلية اعظم وافضل من كل ما شوهده في العالم القديم . فكانت  
الحركة مقرونة بالذو والتقدم

ثم ان الكنيسة كانت سبباً في نمو العقل البشري في الزمان  
المتاخرنموا متسعاً متنوعاً لم يسبق نظيره في الماضي . فكان الإدراك  
في الشرق القديم دينياً محضاً . وفي الهيئة الاجتماعية اليونانية انسانيّاً  
مجرداً . وفي زمان اخر كانت الانسانية الحقيقية قد توارت بنام  
وكانت طبيعتها ومصيرها الحالي قد احتجب عن العيان . وفي غيره  
كان الانسان وشهوته واشعاراته وصالحه فقط ظاهرين للوجود  
واما في الزمان المتاخر فتدخل روح الدين في كل الاشياء دون ان  
يرفض شيئاً منها فالادراك في الازمنة المتاخرة تتظاهر فيه الانسانية  
والاشياء الالهية معاً . والاشعارات والصالح البشرية لها مكان عظيم في  
كتبنا الادبية وفي الوقت ذاته تظهر فيها على الدوام صفة الانسان  
الدينية وجزء وجوده المرتبط بعالم غير هذا . فهكذا قد جبرى  
ينبوعاً نمو الانسان العظيم اعني بهما الديانة والانسانية في آن واحد  
ومع الفيض والغزارة رغماً عن كل ما داخل تاثيرات الكنيسة من  
الخلل والضرر والمجور الادبي فكانت غايتها حميدة وتخرج منها النوا  
الضغط والتوسيع لا التضييق

واما في الدائرة السياسية فكان الامر بخلاف ذلك نعم ان الكنيسة

نيران الكنيسة  
في الدائرة  
الادبية



اعانت كثيراً على اصلاح حالة الهيئة الاجتماعية بتلطيفها الحاسيات  
والاخلاق واستئصالها عدداً كبيراً من العوايد القبيحة الخشنة لكن  
في الدائرة السياسية بالذات وفي ما يختص بعلاقات الحكومة مع  
الرعايا وبالعلاقات القوية مع الحرية لست اظن ان تأثيراتها كانت  
حميدة بالاجمال . فكانت الكنيسة تحزب لمذهبين سياسيين  
وتدافع عنهما في اغلب الاوقات المذهب الثوكراتيكي والمذهب  
السلطاني الروماني اعني التسلط المطلق على الحالين تارة متذيباً  
بذي الدين وطوراً متهمياً بالهيئة المدنية . فان فحضم جميع نظاماتها  
وشرائعها وقوانينها وترتيباتها ترون فيها احد المبدأين الثوكراتيكي  
او السلطاني متسلطاً فكانت تخشي بسلطة القياصرة المطلقة في  
حالة ضعفها . وتدعي تلك السلطة لنفسها باسم سلطانها الروحي  
في حالة قوتها واقتدارها . ولا يقتضي ان نعتمد على القليل من  
الحوادث وعلى بعض الظروف فان الكنيسة حامت مراراً عن حقوق  
الشعوب من احكام الملوك السيئة واعانتهم كثيراً على العصاوة بل  
هيجتهم احياناً على ذلك . وكما تمسكت بحقوق الشعوب وصالحهم  
مقاومة الملوك والروساء ولكن لما ظهرت للوجود مسألة الضمانات  
السياسية بين التسلط والحرية وكان القصد وضع نظامات ثابتة  
مستمرة من شأنها صيانة الحرية صيانة اكيدة من تعديات السلطة

الحكمية كانت الكنيسة تميل بالاجمال الى جهة السلطة المطلق  
ولا ينبغي ان تعجب من ذلك كثيراً ولا ان ننسبه الى ضعف  
الطبيعة البشرية في طائفة الاكبروس او الى خلل ما خصوصي في  
الكنيسة المسيحية بل يوجد لذلك سبب جوهرى اقوى واشد  
من هذه الاسباب

تأثير الكنيسة  
في الدائرة  
السياسية

فماذا ترى يزعم الدين اياً كان وماذا يدعي . انه يدعي حكم  
الارادة الانسانية والشهوات البشرية . فكل دين هو ضابط وسلطة  
وحكومة ويأتي باسم الشريعة الالهية لضبط الطبيعة البشرية . فدأب  
الدين اذاً اخضاع الحرية البشرية التي تقاومه وغايتها الانتصار  
عليها فذلك هو مشروع الدين ووظيفته ورجاؤه . وحقبة الامر  
ان الاديان مع كونها تقصد معاملة حرية الانسان وتحاول اصلاح  
ارادته ليس لها واسطة ادبية تؤثر في الانسان غير الانسان نفسه  
وارادته وحرية . وحينما تستعمل وسائل خارجية كالثقة والاعواء  
وغير ذلك مما ينافي رضاه الخالص واتقياده المجرى تماماً  
حينئذ كما يعامل الماء والريح وكل قوة مادية محضة عند ما يراد  
استخدامها وليس هذامقودها اذ لا تلغ هكذا ارامها من امتلاك الارادة  
البشرية وسياستها . ولكيما تتم الاديان وظيفتها بالحقبة ينبغي لها  
الاجتهاد بان تكون محظية لدى الارادة والحرية حظوة حقيقية ليكون

الانسان خاضعاً لها من تلقا ارادته وحرية وتكون حريته مصنوعة  
 في اثنا خضوعه . فهذا اللغز المزدوج الذي يجب على الاديان  
 حله وانها لطالما غفلت عنه وتوهمت ان الحرية من الصعوبات لا  
 من الوسائط . ونسبت ماهية طبيعة القوة التي تنصد معاملتها  
 وتصرفت مع النفس البشرية كما لو كانت قوة مادية ومن جرى  
 ارتكابها هذا الخطا انقادت رغما الى مساهمة القوة والسلطة المطلقة  
 ومجاراتها على ارغام الارادة البشرية معتبرة اياها كخصم فقط ومهتمة  
 بضبطها لا بصيانتها والمحافظة عليها . ولو ميزت الاديان حقيقة  
 جوهر تأثيرها والسلاح الذي في يدها ولم تسلم نفسها الى ميل طبيعي  
 غفل لكنت عايت انه من الواجب صيانة الحرية لاجل سياستها  
 اديبا وان الدين لا فعل له الا بالوسائط الادبية وانه لا يسوغ  
 له ان يتجاوز هذا الحد وبالاختصار كانت وقرت ارادة الانسان  
 واجتهدت بان تمتلكها وتسوسها . ولكنها شطت عن السبيل  
 وحادت عن المقصود حتى اصبح الدين يشكو من هذا الشطط بقدر  
 ما شكت منه الحرية

واكتفي اياها السادة بهذا القدر من البحث عن النتائج العمومية  
 التي احدثتها الكنيسة المسيحية في التمدن الاورباوي وقد استلخصتها  
 في هاتين التيجين وهما تأثير عظيم نافع في الدائرة العقلية

والادبية وتأثير مضر في الدائرة السياسية في حد ذاتها .  
 فعلينا الان ان نقابل ما قررناه بالحوادث ونحقق بواسطة التاريخ  
 ما استتجناه من نفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الاكليريكية وحالتها  
 ولننظر كيف سارت احوال الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني  
 عشر وهل نمت فيها بالحقيقة المبادي التي اوردها لكم وهل ظهرت  
 النتائج التي اعنيت باستخراجها بحسب افكاري

واياكم والظن ايها السادة ان تلك المبادي وهاتيك النتائج  
 ظهرت دفعة واحدة وبوضوح وصراحة هكذا كما سردتها لكم فانه  
 خطأ جسيم كثر ارتكابه جداً نسيان توالي الازمنة الادبي لدي مطالعة  
 التاريخ . ولتخذ شاهداً حيوة رجل مثل كرومويل او كوستاف ادولف  
 او الكردينال ريشليو . فان ذلك الرجل يبدأ بحياته ويسير ويتقدم  
 وتوثر فيه حوادث عظيمة . ويوثر في حوادث اخر واخيراً يصل  
 الى النهاية . فنهرفه حينئذ لكن بجملة هيئته وكما خرج على نوع ما  
 من معمل العناية الربانية بعد عمل طويل . فلم يكن في بدء امره ما  
 قد صار فيما بعد ولا وجد مرة في حياته كاملاً مكتملاً بل تم له ذلك  
 على التتابع . وكما يكون الناس مادياً كذلك يتكفون ادبياً وكل يوم  
 يتغير لهم حال ويختلف وجودهم على الدوام . فكمويل سنة ١٦٥٠  
 لم يكن ككمويل سنة ١٦٤٠ نعم ان قماش الشخصية هو واحد والرجل

لم يزل هو هو نفسه ولكن كم من افكار واشعارات وارادات تغيرت فيه وكم من اشيا فقدتها واخرى اكتسبها . فباي وقت اعتبرنا الرجل من حياته لا نراه فيه اصلاً يشابه ذاته حينما يصل الى الغاية ومع ذلك فقد سخط اكثر المورخين في هذا الخطا عينه لكونهم عرفوا ذلك الرجل فاعتبروه هكذا في كل مدة حياته فعندهم ان كرمويل الذي دخل ديوان العموم سنة ١٦٢٨ هو ذات كرمويل الذي مات بعد ثلاثين سنة في سرايا ويتهول . وهكذا يرتكبون نفس الخطا في ما يتعلق بالنظامات والتاثيرات العمومية . فلنعتن ايها السادة بصون انفسنا من ذلك الخطا واني قد قدمت لكم مبادي الكنيسة ونمو نتائجها بوجه الاجمال . فاعلموا جيداً ان هذا الشخص هو غير صادق بمقتضى التاريخ اذ كل ذلك لم يتم الا رويداً رويداً وجزأ جزأ وتارة هنا وطوراً هناك ومرة في زمن واخرى في غيره فلا تتظروا ان تشاهدوا في سياق الحوادث مجموع تلك الهيئة مع السرعة والانتظام . بل سنرى هنا مبداً نبغ وهناك مبداً اخر ويكون الكل غير مكتمل ولا متساو بل مشتتاً متفرقاً . ولا تقدر ان تشاهد نفس الهيئة مجملتها الا اذا وصلنا الى اخر الميدان اي الى الازمنة المناخرة فهذا اورد عليكم الاحوال المختلفة التي تداولتها الكنيسة منذ القرن الخامس الى الثاني عشر . وعلى فرض اننا لا نشاهد فيها بيان ما قد

قررته لكم تماماً فلا بد من ان نرى على ظني ما يكفي لكي نشعر بأنه

حقيقي

فاول حالة ظهرت بها الكنيسة في القرن الخامس هي حالة كنيسة  
سلطانية امي كنيسة السلطنة الرومانية . وحين سقوط السلطنة  
الرومانية كانت الكنيسة تظن انها حصلت الغاية والنهاية ونالت  
الظفر التام . فانها كانت قد قهرت الوثنية وظهرت بها لان القيصر  
الاخير الذي لقب بلقب الحبر الاعظم (منصب وثني) هو الامبراطور  
كراسيانوس ومات في اخر القرن الرابع وقد لقب كراسيانوس بالحبر  
الاعظم على طريقة اوغسطس وطياريموس . وكانت الكنيسة تعتقد  
ايضاً بانها فرغت من محاربة الارائقة ولا سيما الاربوسيين الذين هم  
اعظم ما وجد في ذلك الوقت من الهرطقة اذ كان قد نشر في حقهم  
الامبراطور تاودسيوس في اخر القرن الرابع قوانين صارمة جداً .  
فكانت الكنيسة اذاً قد فازت بالنصر على عدوها الالدين وحكمتها  
ولكنها عاينت في ذلك الوقت نفسه زوال السلطنة الرومانية  
ووجدت امامها وثنيين آخرين وهرطقة آخرين وهم البربر الغوثيون  
والفنداليون والبوركينيون والفرنك . فكانت مصيبتها عظيمة  
جداً . ومن الجائز بل من الواجب ان يكون بقي محفوظاً اذ ذاك  
في صدر الكنيسة ميل شديد نحو السلطنة الرومانية . ولذلك شوهد

حالة الكنيسة  
حين نهاية  
مدة السلطنة  
الرومانية

انها تمسكت مع العزم والقوة بما فضل منها اعني بالانذهب البلدي  
والسلطة المطلقة . ولما نجحت في استيلاؤ البربر الى الدين حاولت  
ان ترجع السلطنة كما كانت وخاطبت ملوك البربر بهذا الشأن  
ورغبت اليهم ان يجعلوا انفسهم كالتقيصرة الرومانيين ويتخذوا كامل  
حقوقهم ويكون بينهم وبين الكنيسة نفس العلاقات التي كانت بينها  
وبين السلطنة الرومانية وذلك كان دأب الاساقفة ودينتهم مدة  
القرنين الخامس والسادس ومرغوب الكنيسة بوجه العموم وغاية  
منها

لكن كان من المحال فتح هذا المشروع اذ لم يكن طريقة لاعادة  
الهيئة الاجتماعية الرومانية وتنظيمها من قويم هي فستطت الكنيسة  
نفسها في حالة الخشونة كما سقط العالم المدني وهذه حالتها الثانية .  
ولدى مقابلة كتب المؤرخين الكنائسيين في القرن الثامن بمؤلفات  
القرون السابقة برى فرق عظيم جداً اذ كانت قد اضمحلت  
حيث كل فضلات المدن الرومانية حتى حسن اسلوب اللغة .  
وبان جلياً الانحطاس على نوع ما في الخشونة . فمن جهة كان البربر  
يدخلون في زمرة الاكليريكيين فيصيرون كهنة واساقفة . ومن جهة  
اخرى تطرق الاساقفة بطرائق البربر وتعودوا عوايدهم وصار كل  
منهم يتراس على شردمة ويطوف بها البلاد ناهباً وملازماً للشر

حالة الكنيسة  
بعد غزوات  
البربر

والقتال دون ان يتغلى عن اسقيته وفي تاريخ غريغوريوس التوري  
تروون كثيراً من الاساقفة ومن جملتهم سالون وساجيتير يقضون  
حياتهم على هذه الصورة

ونشأ حادثان مهمان في مدة تلك الكنيسة الخشنة اولها انفراز  
السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وقد ظهر هذا المبدأ في المدة  
المذكورة كما كان لا بد من ذلك ضرورة اذان الكنيسة لما رأت  
عدم نجاحها في اعادة سلطة السلطنة الرومانية المطلقة اضطرت  
لكي تنال حظها من تلك السلطة الى ان تهتم في صيانة نفسها بواسطة  
الاستقلال والتزمت الى المدافعة عن نفسها بنفسها في كل مكان  
لانها كانت على الدوام في خطر وتهديد . وكان كل من الاساقفة  
والكهنة يرى جيرانه البربر يتدخلون دون انكفاف بامور  
الكنيسة لكي يتسبوا على ثروته واملاكه وسلطانه ولم يكن له  
واسطة للمدافعة عن نفسه الا ان يقول لهم ( ان النظام الروحي  
مفروز عن النظام الزمني بالكلية وليس لكم حق المداخلة به )  
فصار هذا المبدأ في كل مكان سلاحاً للكنيسة ضد الخشونة

والحادث الثاني المهم الذي نشأ في تلك المدة هو اتساع ونمو  
الرهبنات في الغرب . فانه في بداية القرن السادس وضع القديس  
بناديكطوس قوانين الرهبنات في الغرب فازداد الحال عدد الرهبان



الذي كان قليلاً جداً . ولم يكن الرهبان من زمرة الأكليريوس في تلك المدة بل كانوا يعتبرون كسائر العوام . نعم أنه كان يؤخذ منهم أحياناً قسيسون حتى وأساقفة أيضاً إلا أنه لم يعتبر جمهور الرهبان بوجه العموم كقسم من الأكليريوس الحقيقي إلا في نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس إذ شوه قسيسون وأساقفة تركوا وظائفهم ودخلوا الرهبانية ظانين أن ذلك نجاح وتقدم في الدين ولذلك أخذت الرهبنة تنمو عموماً عظيماً في أوربا . وكان تأثير الرهبان في أذهان البربر أعظم من تأثير الأكليرس العامي . فكانوا يهابون عددهم ويوقرون طرائق معيشتهم المستغربة لاسيما أن البربر كانوا قد ألفوا على الأكليريوس العامي كالأسقف والقسيس الذين اعتادوا على رؤيائهم ونهبيهم والاستخفاف بهم . فكان يؤهمهم أمر الديرو يستعظمون الغارة على مكان مقدس كهذا جامع عدداً عظيماً من الرجال القديسين . فكانت الأديرة في زمان الخشونة ملجأً للكنيسة كما كانت الكنيسة ملجأً للعوام . ولجأً إلى الأديرة الأناشئ الانقياء كما كانوا لجأوا في الشرق إلى تياريد لكي يتخلصوا من الحيوة العالمية ومن فساد الفسطة الطبيعية فالحادثان العظيمان المختصان بالمدة الخشنة من تاريخ الكنيسة هما نمو مبدأ انفraz السلطة الروحية عن السلطة الزمنية من جهة ونمو مذهب الرهبانية في الغرب من جهة أخرى

ثم انه تجدد ايضاً في اخر المدة الحشنة مشروع ترجيع السلطنة  
الرومانية كالاول . وقد شرع في ذلك شارلمان . فوجدت مخالفة  
وطيدة بين الكنيسة وبين هذا المالك الزمني . وكان زمان تمهدت  
فيه مصاعب الامور . وحصلت فيه الباباوية على نجاح عظيم . ولكن  
المشروع المذكور فسد ايضاً ولم ينجح اذ سقطت سلطنة شارلمان  
وتبددت واما الفوائد التي حازتها الكنيسة من جرى معاهدتها له  
فاستمرت لها وسادت في ذلك الوقت الباباوية على عموم النصرانية  
وترأست عليها

حالة الكنيسة  
في زمن  
الذهب  
السيادي

ولما مات شارلمان عادت الاحوال الى الاضطراب وعدم النظام  
ولحق ذلك بالهيئة الاجتماعية المدنية وبالكنيسة ايضاً . فانفلتت من  
تلك الحالة الى الهيئة السيادية وانخرطت في سلكمها وهي حالة الكنيسة  
الثالثة . ومن جرى تبديد سلطنة شارلمان حدث في النظام  
الاكليروسي ما قد حدث في النظام المدني فربما فلتاشت كل وحدة  
وانحل كل انضمام وتجزأ كل شي وعاد الى شخصيته وهيئته الاصلية  
ومكانه الخصوصي . حينئذ وجد الاكليريكون في حالة مشكلة لم يسبق  
لهم من قبل من جرى التضاد الواقع طبعاً بين احساساتهم وصولهم  
كاصحاب الارض الالتزامية واحساساتهم وصولهم كقسيسين  
ووقع روساء الكنيسة في هذا المحذور ووجدوا بين هاتين الحالتين

فأخذت أحدها تغلب على الثانية وضعف الروح الأكبر بكي عن  
الاول وقل امتداده وسقط في الخمول وتغلب الصالح الشخصي  
وارتخت روابط سلسلة الدرجات الأكبر بكية وفترت المهمة بسبب  
الميل الى الاستقلال والتخلق بالاخلاق السيادية. فحصلت المبادرة  
حينئذ من وسط الكنيسة لدفع غوائل هذا التراخي وابعادها .  
وصار الاجتهاد بتنظيم كنائس وطنية عمومية في جملة اما كن بواسطة  
تأسيس مذهب اتحادي (كونفدراسيون) وجمعيات عامة ومذكرات  
وفي تلك المدة نفسها في زسان المذهب السيادي كثر عدد المجامع  
الكنائسية الاقليمية والوطنية . وحصل السعي في فرنسا على الخصوص  
باكثر حرارة من سائر الجهات في تنظيم كنيسة واحدة وطنية وكان  
رئيس اساقفة رئيس المسمى هنكار اول عاضد لهذا المشروع . واعنى  
بترتيب وتنظيم الكنيسة الفرنسية وبحث عن كامل الوسائط التي  
تساعد على انضمام الكنيسة السيادية واتحادها وتممها بالفعل . وكان  
يحافظ على استقلالية الكنيسة من السلطة الزمنية من جهة ومن  
تسلط الباباوات من جهة اخري وهو الذي قال لما بلغته ان البابا  
عازم على الحضور الى فرنسا ليحرم الاساقفة (اذا كان آتيا) ليحرم فسيذهب  
محروما) ولكن مشروع تنظيم الكنيسة السيادية لم ينج بل فسد كما  
كان قد فسد مشروع اعادة الكنيسة السلطانية . وكان من المستحيل

لم شعث الكنيسة حينئذٍ وجمع شملها الذي ما زال يزداد شتانا .  
 فكان كل اسقف وكل قسيس يعزل في استفيته او في ديره .  
 ودام التفريق وعدم الانتظام مستمرا نظرا لمداومه السبب .  
 وكثرت السيمونية في ذلك الوقت ووقع الخلل العظيم وصارت  
 الايرادات الاكليريكية مطعما للطامع وموضوعا للتسطي وفسدت  
 اخلاق التيسيين وقبحت احوالهم

فاشأرت من جرى هذا الخلل نفوس الشعب والاكليركين  
 الصالحين معاً . وتظاهر الحال في الكنيسة روح الاصلاح وضرورة  
 البحث عن سلطة تضم هذه العناصر وتخضعها لقانون ما . وشرع في  
 بعض الاصلاح كلود اسقف تورينو وكوبار رئيس اساقفة ليون  
 في مركزيهما . لكنهما لم يكونا حائزين لللباقة والكفاية لانمام عمل  
 كهذا . وكانت قوة واحدة فقط في حضن الكنيسة فادرة على ان  
 تنجيه وهي دولة رومية اي الباباوية ولم تلبث ان نجحت في الواقع  
 ودخلت اذذاك الكنيسة في جاري الثرن الحادي عشر في حالها  
 الرابعة وهي الثيوكراتيكية الرهبانية . ومبدع هيئة هذه الكنيسة  
 الجديدة هو غريغوريوس السابع على قدر ما يحسب الانسان مبدعا  
 ولقد اعندنا ايها السادة على ان نتصور غريغوريوس السابع  
 كرجل قصد ان يلقي كل شيء في حالة الجحود وكعدو للنمو العقلي

حالة الكنيسة  
 في مدة  
 اغريغوريوس  
 السابع

والاجتماعي وكرجل زعم ان يبني العالم على حاله الراشخة اوان  
 يحاول تاخيرهُ مع انه لا صحة لذلك وغريغوريوس السابع لم يكن  
 الا مصلحاً من اصحاب التسلط المطلق كشرلمان وبطرس الأكبر .  
 وكان من شأنه في الاحوال الكنائسية ما كان من شان شارلمان  
 في فرنسا وبطرس الأكبر في روسيا في الاحوال المدنية . وكان  
 قصدهُ اصلاح حالة الكنيسة وبواسطتها اصلاح الهيئة الاجتماعية  
 وتهذيب اخلاقها وتاييد العدالة والقوانين . ورام ان يكون الكرسي  
 المقدس مقام العمل مراعيًا في ذلك صالحهُ الخصوصي

وبينما كان يحاول اخضاع العالم المدني للكنيسة والكنيسة  
 للباباوية بقصد الاصلاح والنجاح لا الجهد والتاخير ظهر مثل هذا  
 العمل ايضاً في الاديرة حيث كانوا في احتياج عظيم الى الترتيب  
 والتهذيب وصرامة الاخلاق وتاديبها . وهو الزمان الذي وضع فيه  
 روبرت دي موالم قانوناً صارماً في مدينة سبتو وزمان القديس  
 نوربرت وزمان اصلاح حالة الخوارنة والاصلاح في مدينة كلوني  
 وبالاختصار زمان القديس برنردوس صاحب الاصلاح العظيم .  
 فحصل اضطراب كبير في الاديرة اذ ذاك وقاوم الرهبان الشيوخ هذه  
 الاصلاحات وابواقبوها وادعوا انها من باب التعدي على حريتهم  
 وقالوا انه يجب التخلق باخلاق الزمان وان الرجوع الى حالة الكنيسة

الأولية من المستحيل ونسبوا أولئك المصلحين الى قلة العقل  
والهذيان والظلم . وان فتحتم تاريخ نورمانديا لاورديريك فيتال  
تروه مشحونا بمثل هذا التشكي والظلم

فكانت الظروف كافة والحالة هذه موافقة لصالح الكنيسة  
ولانضمامها . لكن بينما كانت الباباوية ترغب في ضبط حكومة  
العالم والاديرة تاتي نفسها بالاصلاحات الادبية المفيدة كان بعض  
الرجال من اهل العظمة والشان المتفرقين بعضهم عن بعض  
يقررون ان الادراك البشري جزء مهم من اجزاء الانسان وله حق  
المدخلة بافكاره وتصوراتهِ . والعدد الاكثر من هؤلاء لم يدحضوا  
الاراء المتفرقة في ذلك الوقت ولا التعاليم الدينية بل كانوا  
يقولون ان للعقل حقاً في ان يبرهن عليها وانه لا يكفي تأييدها  
وتأكيدا من قبل السلطة . فيوحنا ايريجن وروسن واييلاد  
هؤلاء كانوا المحامين الذين بواسطتهم ابتدأ العقل البشري بان يستدعي  
ارثه وهؤلاء اول من باشر حركة الحرية التي صادفت حركة  
الاصلاح الذي شرع فيه من هيلد براند والقديس برنردوس .  
واذا اجتمعنا عن السبب الموجب لتلك الحركة نرى جلياً انه لم يحصل  
تغيير في الافكار والاراء او مجمد لمذهب الاعتراف العمومي بل كان  
هؤلاء يستردون للعقل حق البحث فقط . وكان تلامذة ابيلا ركا

ظهور روح  
الفحص في  
الكنيسة

بخبرنا هو نفسه في مقدمته اللاهوتية (يسألونه براهين فلسفية من  
 شأنها اقناع الفكر ويتوسلون اليه ان يرشدكم لا الى طريقة حفظ  
 ما يلقنهم بل الى فهم ذلك وإدراكه اذلا يمكن التصديق واليقين  
 بدون الفهم ومن باب السخرية ان يعظ المرء اقرانه بما لا يستطيع  
 ادراكه المعلم ولا التلميذ . . . . . وهل لدرس الفلسفة غاية اخرى  
 سوى الوصول الى معرفة الله الذي اليه يرجع كل شئ وهل يرخص  
 للمؤمنين في مطالعة الكتب التي تخنوي امور الدنيا وكتب الامم  
 الاليتقهوا ويستعدوا هكذا لفهم حقائق الكتب المقدسة وللعمامة  
 عنها بلياقة . فهذه الغاية تقتضي خصوصاً ان يستعين الانسان  
 بكامل قوى عقله وإدراكه لكي يكون كفواً للرد والمجدال في تلك  
 المسائل الصعبة المرتبكة التي هي موضوع الايمان المسيحي وثلاث تغلب  
 عليه بسهولة دسائس اعدائه فتشوش طهارة ايمانه

وما لبثت ان ظهرت اهمية تلك الحركة الآيلة الى تحرير العقل  
 واعادة روح الفحص واعتري الكنيسة من جرى ذلك خوف  
 واضطراب . ومع انها كانت مهمة باصلاح احوالها بادرت حالاً  
 الى اشهار الحرب لاولئك المصلحين الحداثيين الذين كانت طريقة  
 تدريسهم تتهددها اكثر من نفس تعاليمهم وذلك هو الحادث العظيم  
 الذي ظهر في منتهى القرن الحادي عشر وفي بداية الثاني عشر في

انتهاء انتقال الكنيسة الى حالتها الشيوكرايكية الرهبانية . فانتشبت القتال حيثئذ بين الاكليروس واهل حرية الفكر ولم يكن يسبق بعد مثل ذلك الامر في تلك المدة . ومشاحنات ايبيلار مع القديس برنردوس ومعجامع سواسن وسنس التي فيها حكم على ايبيلار بما يؤكد ويثبت الحادث المار ذكره الذي حاز مكانا عظيما بهذا المقدار من تاريخ التمدن المتأخر . وذلك هوام الظروف المتعلقة بحالة الكنيسة في القرن الثاني عشر حيث ندعها الان

وحدث في الوقت ذاته حركة اخرى مختلفة عن تلك في طبيعتها وهي حركة تحرير البلديين . وبالعجب من التناقض الناجم عن خشونة الاخلاق وغباوتها . فانه لو اخبر هؤلاء القوم الذين غنموا حريتهم عننا بأنه يوجد رجال راموا استخلاص حقوق العقل البشري والفحص الحر وهم معتبرون لدى الكنيسة كمرانقة لكانوا رجسوا للحال او احرقوهم . وكمن مرة وقع ايبيلار ورافاقه في مثل هذه الاخطار ومن جهة اخرى كان هؤلاء المؤلفون انفسهم الذين طالبوا بحرية العقل البشري يعدون مجاهدة البلديين بقصد نوال الحرية خلافا عظيما وعدوانا كبيرا وكخراب الهيئة الاجتماعية . فكانت حرب بين الثورة الفلسفية والثورة البلدية وبين التحرير العقلي والتحرير السياسي وحالت عدة قرون قبل ان وقع التسالم والتوافق بين هاتين

اصل النص  
البلدي



القوتين العظيمين وقبل ان ادركتنا ان صالحهما واحد . واما في  
القرن الثاني عشر فلم يكن بينهما إمتزاج اصلاً وسيثبت ذلك لدينا  
من شرحنا على تحرير البلديين في المقالة الآتية

## المقالة السابعة

موضوع المقالة . المقابلة بين الحالة البلدية في القرن الثاني عشر وفي القرن  
الامن عشر . مشكلة مزدوجة اولاً تحرير البلديين . حالة البلدان من القرن  
الخامس الى العاشر سقوطها وقيامها ثانياً . الثورة البلدية . المناظرة . نتائج  
تحرير البلديين الادبية والاجتماعية . ثانياً الحكومة البلدية الداخلية . جمعيات  
الشعب . القضاء واهل الوظائف . جمهور العامة الاعلى وجمهورم الادنى . نوع  
الحالة البلدية في جهات اوربا المختلفة

### ايها السادة

قد وصلنا الى القرن الثاني عشر من تاريخ النصرين العظميين  
الاولين للتمدن المتأخر اعني بهما الحكم السيادي والكنيسة . فعلمنا  
ان ان نهتم بثالث هؤلاء العناصر الاساسية اي بالمذهب البادي  
لغاية القرن الثاني عشر دون ان نتجاوز الحدود التي رسمناها في  
خطابنا على ذنك النصرين

صعوبة  
الاطلاع على  
اصل مذهب  
البلديين

اما حالة العنصر البادي فتختلف معناعت حالتي الكنيسة  
والسيادة لان هاتين قد ظهرتانا من القرن الخامس الى القرن  
الثاني عشر كاملتين على نوع ما وفي حالة واضحة جلية ولئن كانتا  
قد ازدادتتا موافيا بعد . وقد عاينا ظهورهما ونشأهما وبلوغهما سن

الكمال في ظرف المدة المقدم ذكرها . فليس الامر كذلك في ما يتعلق بالعنصر البلدي بل في اخر تلك المدة فقط اي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر صار له مكان في التاريخ . ولست اعني انه لم يكن له من قبل تاريخ يستحق الدرس والمطالعة او انه لم يكن لوجوده اثر قبل تلك المدة بزمان طويل بل لم يبدئ ظهوره الصريح في مرتبة العالم العظيم الا في القرن الحادي عشر وعد حينئذ من جملة تنازع المدن المتأخرة ومن اهمها

فما يخص بالحكم السيادي والكيفية قد شاهدنا النتائج تنصب من الاسباب وتنوع من القرن الخامس الى الثاني عشر وكل ما استخرجنا من المباني بعض النتائج على سبيل الافتراض او الاستنتاج كما تمكن من تحقيقها بواسطة الغوص عن الحوادث نفسها . ولكننا لا نجد هذه السهولة في المذهب البلدي لانه كان في مهده ولذلك لا يمكنني الان ان اخاطبكم الا عن الاسباب والاصول . وما ساقوه عن نتائج وجود هذا المذهب وتأثيره في سهر المدن يكون على نوع ما على سبيل التخمين والتقدير دون ان استطع اثباته بشواهد الحوادث الشهيرة المعاصرة له . وفي ما بعد اي من القرن الثاني عشر الى الخامس عشر سنشاهد نمو المذهب البلدي وفوائد نظامه وثمارها وحينئذ يثبت التاريخ ما نقرره بهذا الشأن .

فقصدت بيان اختلاف هذا الحال لانهم سلفا على ما يجمل ان  
يكون غير مكتمل او بغير اوائه في الصورة التاريخية التي ساوردها لكم  
فافترضوا ان رجلا من الاهالي البلديين في القرن الثاني عشر  
يشاهد بين الناس بغنة في سنة ١٧٨٩ حين ابتدا تلك الثورة الممولة  
التي اصلحت شان فرنسا ويطى له ليقراء ان كان يعرف القراءة  
كتيب من تلك التي كانت تسبب اضطرابا عظيما في الافكار ككتيب  
موسيموسيس مثلاً وان يقع نظره على هذه العبارة التي هي اساس  
مضمون الكتيب (ما هو القسم الثالث من الدولة . ان القسم الثالث  
من الدولة انما هو الامة الفرنسية ما خلا الاشراف والاكليبيكين)  
فاسألهم اي السادة عن تاثير تلك العبارة في عقل ذلك الرجل  
وهل تظنون انه كان يفهم معناها . كلا . فانه لا يقدر ان يفهم معنى  
هاتين الكلمتين (الامة الفرنسية) لانها لا تشخصان له امراً من الامور  
التي له بها علم او الملم ولا حادثاً من حوادث زمانه . وان افترضنا  
انه كان يفهم العبارة ويستوعب جيداً من مآلها ما تنسبه الي القسم  
الثالث من اقسام الدولة من السلطة والرئاسة على سائر الهيئة  
الاجتماعية لكانت بلا شك ولا ريب تظهر له كضرب من الجنون  
او الكفر لفرط مناقضتها ما الفه نظره ومباينتها لمجمل افكاره  
واشعاراته

فاسالوا الان ذلك الرجل المنذهل في امره ان يتبعكم وقودوه  
 الى بلد من بلاد فرنسا في تلك المدة كريس او بوفي اولاً وُن او نوبون  
 نياخذهُ حينئذٍ عجب اخر اذ انه لدى دخوله المدينة لا يرى ابراجاً  
 ولا خنادق ولا جنوداً من اهل البلد ولا واسطة للدفاع والحصار  
 بل كل شئ مَهْمَلٌ مَسِيْبٌ معدٍ للتسليم بان يشاء ان يتسلطه ويملكه .  
 فيدخلة الوسواس والخوف من جهة امن ذلك البلد وصيانتِه ويره  
 بلداً ضعيفاً لا امان فيه . ثم يجناز داخل المدينة ويستخبر عما يجري فيها  
 وعن طرائق حكمها واحوال اهلها فيحسبونهُ انه يوجد خارج الاسوار  
 حكومة تجري عليهم المكوس على حسب مرغبتهم بدون رضاهم وتستدعي  
 انفارهم فتبعث بهم الى الحروب بدون مشاورتهم ثم يذكرون له  
 القضاة وارباب الوظائف وشيوخ البلد فيسألهم يقولون ان اهلنا الى البلد  
 لا تنتخبهم ويبلغه ان امور البلد لا يدبرها اهلها بل رجل من قبل  
 الملك يتولى امرها وحده من بعيد والابلاغ من ذلك انه يسمع ان  
 الاهالي لا حق لهم بالاجتماع والمذاكرة عموماً في ما يمس صولحهم  
 وان ناقوس كنيستهم لا ينبههم على الالتئام في شريعة المدينة فيمسي  
 حينئذٍ بلدي الترن الثاني عشر في دهشة وحيرة عظيمة . لانه كان  
 اذهله ما ادعاه اهلنا الى البلاد اي القسم الثالث من الدولة من العظيمة  
 والشان ويراهم الان داخل مدنهم في حالة من العبودية والضعف

والتلاشي اقيج من كل ما يقدر ان يتصوره فينتقل هكذا من الشي  
الى ضده ومن منظر اهاال منسلطين الى منظر اهاال لاشان لهم  
ولا مقدرة . فهل يمكنه ان يدرك كيفية هذا الاختلاف ويوافق بين  
الامر ين كلا بل لا بدع اذا اعتراه الخجل

فصار الان دورنا ان نعود الى القرن الثاني عشر نحن اهاالي البلد  
في هذا القرن التاسع عشر . فنشاهد للحال منظرًا مزدوجًا مثل  
ذاك على التمام فقط نرى الالية منعكسة فاذا ملنا نظرنا الى الاعمال  
العمومية والدولة وحكومة البلاد ومجمل الهيئة الاجتماعية لا نرى  
هناك احداً من اهاالي البلد ولا نسمع لهم ذكراً اذ لا مداخله لهم بشي  
من هذا ولا اهمية لهم اصلاً وليس فقط ان لا اعتبار لهم في الدولة  
والحكومة بل لو شئنا ان نعلم ماذا يفتكرون بهذا الخصوص هم ذواتهم  
وكيف يتكلمون عنه وما هي على مقتضى فكرهم حالة علاقاتهم مع  
حكومة فرنسا العامة لدلنا كلامهم على جهلهم وعدم ادراك حقيقة  
امرهم ولرأينا منهم التواضع والبلادة الى اقصى الدرجات في هذا  
الموضوع حتى لكانا نرى ما لكي امرهم القداما اعني السادات الاشراف  
بمخبرونهم بالكلام الى حد يذهلنا واهالي البلدان الذين خلصوا  
منهم حريرتهم بالقوة لا يعجبون مع ذلك من هذا الامر ولا يغتاظون  
منه اصلاً

ثم لندخل البلد نفسه وننظر ما يجري فيه فان المنظر يختلف  
وكانما نحن في قلعة يجمعها اهالي البلد شاكي السلاح وهو لا الاهالي  
يضربون العوايد والمكوس على انفسهم ويتخبون القضاة واصحاب  
الوظائف من بينهم ويتضون ويقاصون ويجمعون للذاكرة في امورهم  
ويحضرون كلهم تلك الجمعيات ويتفقون على محاربة سيدهم ولهم جنود  
مرتبة وبالاختصار يسوسون انفسهم ويملكون زمام امرهم . فذلك هي  
المنافضة بعينها التي انذهل منها ابن القرن الثاني عشر في فرنسا في  
القرن الثامن عشر فقط الالة منعكسة . فهنا الامة البلدية هي  
الاساس الاهم وكل شي والبلد لاشي . وهناك الامة البلدية لاشي  
والبلد الاساس الاهم وكل شي . فلا ريب انه وقع بين القرن الثاني  
عشر والثامن عشر حوادث عظيمة وامور جسيمة وانتقالات مهمة  
حتى حصل هذا التغير الذي لا يجد في حالة احدي مراتب الهمة  
الاجتماعية . ومع كل هذا التغير لاشك ان ما كان يدعى بالقسم  
الثالث من الدولة في سنة ١٧٨٩ هو سياسيا من ذرية الاهالي  
الباديين الذين كانوا في القرن الثاني عشر ووريثهم . وتلك الامة  
ذات التشايع العظيم والمطامع الكبيرة التي علا زعمها وسمت دعواها  
وتأيدت شوكتها ولم تزعم فقط اصلاح شأنها واستلام زمام امرها  
بل اصلاح شان العالم بأسره ايضا وإدارة احكامه فتلك الامة هي

بدون ادنى ريب من نسل هؤلاء البلديين الذين اهاجوا الثرثرة  
القرن الثاني عشر بلا شهرة عظيمة لكن مع الشجاعة والعزم لكي يتخلصوا  
من مظالم بعض الاشراف في بعض البقع او المدن الخيرية التي كانوا  
قاطنين فيها

وحتما اننا لا نقدر نجد اثر الهذه الاحالة في الحالة التي كن عليها  
البلديون في القرن الثاني عشر . ولكنها قد تمت واسماها مستوية  
بالحوادث والوقائع التي تباينت منذ القرن الثاني عشر الى القرن  
الثامن عشر وسنطلع عليها متى وصلنا الى التاريخ المذكور . وبع  
ذلك فان اصل منشأ ثلث الدولة امي الاهاالي البلديين له الاهمية  
الكبرى في التاريخ . لكننا لا نقدر ان نكتشف على كمال اسرار  
وجوده من مجرد النظر الى اصله بل نجد فيه اثار ذلك حتى بعد  
احالته نجد فيه صفاته الاصلية مع انه لم يكن ذلك منذ وقتنا  
وبيان حالة الحكومة البلدية في القرن الثاني عشر وان كان على  
نوع غير مستوفٍ سيجعلكم على ظني في اقتناع من قبيل ذلك

فلنكي تف على حقيقة حالها ينبغي لنا ان ننظر الى الحكومة البلدية من  
وجهين اصليين وفي ذلك مسئلتان عظيمتان يجب حلها ولاهامسألة  
تحرير البلديين وكيف حصل هذا الانقلاب وما هي اسبابه والتغيرات  
الناشئة عنه في حالة اهاالي البلدان والهيئة التي تحولوا اليها بعد سائر



المراتب في الدولة . والثانية تختص بنفس الحكومة البلدية وبجالة المدن المتحررة الداخلية وبعلاقات اهلها ببعض وبعض بالمبادي والرسوم والاخلاق والسلطة في المدن

ومن هذين البنوعين ابي من تغيير حالة اهل المدن الاجتماعية من جهة ومن حكومتهم الداخلية وحالتهم البلدية من جهة اخرى انصبت كل النتائج التي اُثرت في المدن المتأخر . ولا يوجد حادث ما من المحوادث التي حصل منها هذا التأثير الا ويعزى الى احد هذين السببين المقدم ذكرها . فنتى وقفنا على حقيقة امرها وفهمنا جيداً كيفية تحرير حكومة المدن من جهة وما هي تلك الحكومة وهيبتها من جهة اخرى نكون على نوع ما قد امتلكنا مفتاح تاريخ العنصر البلدي

ولا بد لنا ايضاً من ذكر تنوع حالة الحكومة البلدية في اوربا . فان المحوادث التي ساورها عليكم لا تناسب الحكومات البلدية التي في القرن الثاني عشر جميعاً وعلى حدٍ سوى اعني بلدان ايطاليا واسبانيا وانكازة وفرنسا معاً . وما خلا بعض المحوادث التي تناسب الجميع عموماً فالفرق بينها جسيم وسأبينه باختصار وفي ما بعد سنصادفه في مجرى المدن وندرسه حيثنذ باكثر دقة !

ولكم ان تنف على حقيقة امر تحرير الحكومات البلدية بحسب ان

اسباب تحرير  
البلدان وصفه

تذكر حالة المدن من القرن الخامس الى القرن الحادي عشر اي منذ سقوط السلطنة الرومانية الى المدة التي ابتدأت فيها الثورة البلدية . فأكبر لكم ان الفرق هنا عظيم جداً وحالة المدن تنوعت أوتوا عجيبة في اقسام اوربا المختلفة . ومع ذلك يوجد حوادث عمومية تنسب الى عموم المدن وساجتهد بحصر خطابي فيها ومتى انتهيت من ذلك فالذي اشرحه من الامور الخصوصية يكون متعلقات بمدن فرنسا لاسيما بالمدن الشمالية التي في العبرالشمالي من نهري الرون واللوار وستظهر صورتها جلياً فينضج الامر

فاعلموا انها السادة ان حالة المدن بعد سقوط السلطنة الرومانية من القرن الخامس الى العاشر لم تكن حالة عبودية ولا حرية وخطر ارتكاب الخطا في استعمال الالفاظ بهذا الموضوع هو كالذي نوهت لكم عنه في الاجتراح الماضي عما يتعلق بتشخيص الرجال والحوادث . وحينما تسمه هيئة اجتماعية مدة طويلة من الزمان ولغتها ايضاً فتكتسب الالفاظ حيث تدعى كمالاً محدداً صريحاً وعلى نوع ما شرعياً رسمياً . وقد ادخل الزمان في معنى كل لفظة عددًا من التصورات التي تخضر في الذهن لدي لفظ تلك الكلمة ولكنها لا تناسب جميعها زماناً واحداً السبب اختلاف تواريجها كلفظتي عبودية وحرية مثلاً فانها تنبها ان ذهنا اليوم الى

تصورات اصرح واكمل بما لا يقاس من الحوادث التي تقابل ذلك  
 في اقرن الثامن والتاسع والعاشر . فاذا قلنا ان المدن كانت في القرن  
 الثامن حائزة الحرية تكون بالفن في الدلام لاننا نعتبر اليوم في لفظة  
 حرية معنى لا يشخص حقيقة ما كان جاريا في اقرن الثامن . ولو  
 قلنا ان المدن كانت في حالة العبودية نرتكب الخطأ نفسه اذ هذه  
 الكلمة متعين لما ذكر ما ينافي الحوادث البلدية الجارية في ذلك الوقت  
 فاكفر قولنا ان المدن لم تكن اذ ذلك لا في حالة العبودية ولا في  
 حالة الحرية بل كان يشكوسا كنوها من كل الاضرار التي يورثها  
 الضعف وكانوا يتحملون فيها الاغصاب والنهب الدائم من قبل  
 الاقويا . ومع هذا الخلل الجسيم وحالة افقارها المتواصل الى  
 المال والرجال كانت المدن قد حفظت جانبها من الشان والاعتبار  
 لانه كان في اكثرها اكليريكيون واساقفة الذين كانت لهم سطوة  
 عظيمة ونفوذ على الاهلبن وكانوا الواسطة بين هؤلاء وبين  
 المطاخرين يماضون على استقلالية المدينة على نوع ما ويدافعون  
 عنها بترس الدين وزيادة على ذلك كانت لم تزل باقية في المدن  
 اثار النظامات الرومانية . فقد شرهد كثيرا في تلك المدة التيئام  
 (السنن والكوريا) وهي دواوين مؤلفة من قضاة واصحاب وظائف  
 مخصوصة من اهالي البلد انفسهم (راجع مؤلفات موسيوريسافيني

وهولمان ومادموزيل لينزادير الخ) فالامور المدنية كالوصايا  
الشرعية والهبات وغير ذلك مما يطول شرحه من الامور المتعلقة  
بالعيشة المدنية كانت جميعها تنظر في (الكوريا) من ارباب الديوان  
المذكور بحسب الرسوم والطرائق البلدية التجارية في زمن السلطنة  
الرومانية . فقط كانت هذه الاثار المدنية الرومانية تضمحل يوماً  
فيوماً . وازدياد الخشونة واشتلام النظام وتكاثر المصائب كل هذه  
الاسباب عجّلت في نقصان السكان وانقراضهم . وكانت اقامة سادات  
البلاد في البراري وشدة الميل الى العيشة الزراعية وتعمد سبباً  
جديداً في انحطاط المدن وتاخر حالها حتى ان الاساقفة ذاهم لما  
انتظموا في سلك السيادة لم يعودوا يرغبون في سكن المدن ولا  
يكثرثون بذلك . وبالاختصار لما كمل ظفر الهيئة السيادية وجدت  
المدن جميعها في حوزة الاشراف مغرطة في سلك اقطاعاتهم وتابعة  
لها . نعم انها لم تسقط في الرق والعبودية كالأزراعين الا انها فقدت  
من جرى ذلك قسماً من الاستقلالية التي كانت قد حافظت عليها  
في الازمنة الاشد خشونة حتى وفي اول مدة الاغارات البربرية .  
وما زالت حالة المدن تزداد على هذه الصورة تاخراً يوماً فيوماً من  
القرن الخامس الى حين انتظام الحكومة السيادية  
ولما ثبتت حالة الحكومة السيادية وحاز كل انسان مكانه

واستقر كل في ارضه وبطلت عيشة الطواف ومضى على ذلك مدة  
 من الزمان عاد الى المدن حيث نذر جانب من اهميتها واعتبارها  
 الاولين ونجدت فيها الحركة . فالحركة البشرية كما لا يخفاكم هي  
 شبيهة بخصوبة الارض فاذا زالت الزوايع وسكن الاضطراب تظهر  
 للحال وثائق بالنبات والازهار . وهكذا الانسان فانه متى رأى بزوغ  
 اشعة السلام والانتظام تعود اليه الامال وتولد فيه سريعا رغبة  
 الاعمال . وقد تم هذا في المدن وذلك انه لما ثبتت حالة الحكومة  
 السيادية تظاهر في اصحاب المقاطعات بعض الميل الى التحسين  
 والتنظيم فوفقا لمرغوباتهم عادت قليلا الحركة التجارية والصناعية  
 الى المدن التابعة لمقاطعاتهم واخذت ترجع اليها الاموال وتجدد الثروة  
 رويدا رويدا . ومن جملة الظروف التي اعانت على ذلك وقل  
 من يتنبه اليها هي على ظني حق الكنائس بالجماء الناس وحمايتهم .  
 فقبل ان تنتظم المدن وتتمكن بواسطة القوة والخنادق والتحصينات  
 من حماية اهل الصحاري المكرويين وحيث لم يكن امن الا  
 في دار الكنيسة كان هذا الامر كافيا لاستجلاب عدد كثير من  
 المصايين الذين نفرهم الجور والتعدي فكانوا ياتون ويلجأون الى  
 الكنيسة ذاتها او الى اطرافها ونواحيها . ولم يكن هولا من القوم  
 الاسافل والعبيد والزراعيين فقط بل على الغالب من الاشرف

المعتبرين والاعنيا المنفيين وكانوا يطلبون الامان في ظل الكنيسة  
وروايات ذلك العصر وتوارى بخر مشحونة بامثال ذلك . فكم من  
اناس كانوا من ذوي الشان والانتدار فتغلب عليهم جارلم اعظم  
منهم قوة وباساً وقتك بهم او خاصهم الملك واعمل فيهم بطشة فتركوا  
املاكهم ومقاطعاتهم وحملوا كل ما قدروا على حمله من المتنبات  
والاموال وفروا الى المدن واحتجبوا فيها ملتجئين الى الكنائس وصاروا  
هكذا من اهل البلد . فبل هولاء اللانذين كانوا سبياً في نجاح المدن  
وتقدمها لانهم فضلاً عن الثروة جلبوا اليها ايضاً عنصر اهل  
فائقين مرتبةً واداباً على عموم اهلها . ثم انه لامر لا ينكر ان الناس  
يشجع بعضهم بعضاً وانه متى كثرا الاجتماع في مكان ما يتقاطرون اليه  
من كل فج سواه كان لسبب الامن ام لسبب التآلف الطبيعي الذي  
حبلوا عليه . وبناء على كل هذه الحوادث ما لبثت المدن ان عادت  
اليها القوة رويداً رويداً في اثنا انتظام الحكومة السيادية واما  
الامنية فلم تعد لها بنسبة ذلك وسببه انه ولئن كانت عيشة الطوائف  
قد بطلت الا ان تلك العيشة لم تكن سوى واسطة للظافرين والملكين  
المستجدين يتممون بها شهواتهم وقبلأ كانوا كل ما احتاجوا الى الغزو  
يطوفون في البراري والقرى ويعدون في سيرهم الى ان يظفروا  
باموال وارض جديدة يتمتعون بها ولما استقر كل منهم في مكانه

وامتنعوا عن الاغارات للغزو والمكسب لم يمتنع مع ذلك طمعهم  
وحرصهم ولا كفت احبائهم الغليظة ولا فترت شهواتهم العنيفة  
فالنفقوا حيث شئوا الى من كان بالقرب منهم وبين ايديهم اعني الى  
المدن وحملوها ائقاعا تعديانهم وبالاختصار عوضاً عن أن يطوفوا  
بعيداً ليغزوا وينهبوا نهبوا في الاماكن القريبة بلا تعب ولا مشقة  
ومنذ القرن العاشر صاروا يضاعفون البلبص والتعدي على اهل المدن  
وكل ما تحركت شهوة الطمع في راس واحد من اصحاب المقاطعات  
كان يبادر اهل المدينة التابعة لمقاطعته بالاشتصاب والبلص . وفي  
تلك المدة عينها ضجت اهل المدن بالشك من زوال الامنية بالكلية  
في معاطاة التجارة . وكان التجار اذا خرجوا الى الخارج لقضاء مصالحهم  
لا يستطيعون الرجوع الى البلد لثقل الامان فكان السيد ورجاله  
يقطعون عليهم الطرقات والدروب ولما عادت كما تقدم الحركة في  
الصناعة والرواج في التجارة كان الامن مفقوداً بالكلية . فلا شيء  
يزعج الانسان ويغيظه بقدر ما ان يرى تعبهُ يذهب سدى ويغصب  
من يده الرجز الذي كان يعد نفسه به فيشتمز من ذلك ويستشيط  
غضباً اكثر مما لو سلب منه ما لم يتعب نفسه من اجله ولم يهيج فيه  
الامل والسرور واكثر مما لو عذب واضطهد في عيشته الاعتيادية .  
والانسان او الاهلون اذا وجدوا انفسهم في شبح ولاحت لهم امال

تعيشهم بتحصيل ثروة جديدة يتولد عندهم استعداد عظيم في مثل ذلك الوقت لدفع التعدي ومقاومة الاغصاب باكثر شدة وحرارة من اي وقت كان.

هذا ما كانت عليه المدن ايها السادة في جاري القرن العاشر فكانت من القوة والاهمية والثروة على جانب يفوق ما كانت عليه قبلاً ولكنها كانت ايضاً في اضطرار للدفاع عن صواحبها اكثر من الارل ولا سيما ان تلك الصالح والقوة والثروة صارت مطعماً لمطامع السادات وهو موضوعاً لحسد

فكان الشر والخطر يزدادان ووسائل الدفاع معاً . وفضلاً عن ذلك كان الحكم اليادي يعود الناس على المدافعة والمقاومة ويحرمهم على ذلك فكانت الشواهد نصب اعينهم على الدوام ولم يكن الحكم المذكور يؤثر في العتول تاثير حكومة منتظمة مخوفة قادرة على تدبير كل شي وضبطه بل كانت الناس على الدوام ترى امام اعينها مثل عدم خضوع الارادة الشخصية وعصيانها فمكنا كانت حالة المسودين مع ساداتهم فانهم كانوا يعطون درس العصيان يومياً الى المدن وهي على تلك الحالة من احتمال المظالم مع ازدياد صواحبها واحتياجها اكثر من كل آن الى الدفاع والحماية عن نفسها . ولا ينكر ما افادت به الانسانية الحكومة السيادية من جهة كونها اظهرت



على الدوام الى البشر تجرد الارادة الشخصية واستقلالها التام ولم يلبث  
الدرس ان اخذ مفعولاً ونشرت هكذا المدن لوا العصيان في كل  
الجهات رغما عن ضعفها وعن الفرق الجسم الكائن بينها وبين  
اسيادها في القوة والباس وكامل الوسائط

وانه ليصعب تحديد تاريخ هذا الحادث مع الضبط . فقط يقال  
ان تحرير المدن او الاحكام البلدية ابتداءً في القرن الحادي عشر . ولا  
يغنى ما يحصل في ظروف ووقائع كهذه مهمة من الاجتهاد والمجاهدات  
التي لا تأتي بشرة في البداية ولا يشتهر امرها بل تذهب سدى .  
وكل الامور التي ترغب العناية الربانية اتمامها وفقاً لغاياتها الصمدانية  
تكثر فيها بذل الشجاعة والفضيلة والضحايا البشرية ايضاً مع  
الافراط ولم يحصل النجاح ولا يتم الظفر الا بعد عدد لا يحصى من  
الاعمال والمساعي التي يظن في ظاهر الامر انها ذهبت سدى وبعد  
سقوط عدد من اهل الشجاعة والحماسة وكرم الاخلاق في اليأس  
والقنوط وخيبة المسعى . فلا بد من ان يكون توقع الامر على هذه  
الصورة مع اهالي المدن . ومن الامور الثابتة الاكيدة انه حصل في  
القرن الثامن والتاسع والعاشر ثورات عديدة ومجاهدات شديدة  
من قبل البلدان للتخلص من ربة الظلم والعدوان ولكنها لم تقترن  
بالنجاح ولا شيد لها المجد ذكراً . ومع ذلك لا ينكر ما لها من التأثير

في الحوادث التي تمت في ما بعد اذ لولاها لما دامت الافكار في حالة  
الهيجان عازمة على نوال الحرية ولما استعدت هكذا للثورة العظيمة  
التي تمت في القرن الحادي عشر

وقلت انها ثورة عن قصد لان تحرير المدن في القرن الحادي  
عشر لم يكن الاثمة ثورة حقيقية وحرب قانونية انشأها اهل المدن  
على اسياهم . واول حادث يشاهد في مثل هذه الوقائع هو استعداد  
الاهلين وتجهزهم للصدام وتسلمهم بكل ما يجدونه من ادوات القتال  
وبكل ما يقع تحت نظرهم وطردهم على الفور جماعة سيدهم الذين لم  
يحضروا الا للبلص والاغصاب . فيخرجونهم خارج المدينة ثم  
يتكاثرون لمهاجمة قصر سيدهم . فلهذه جميعها حركات جربية . لكن  
اذا خاب سعيهم وعادوا منكسرين فماذا ترى يفعل بهم الظافر . انه  
يامر للحال بهدم التحصينات التي بنوها ليس فقط حول البلد بل  
ايضا حول كل بيت وكل مسكن من مساكنهم . فينزع من ذلك  
انهم لدى احتشادهم واتحادهم وارتباطهم على العصاوة وحلفهم الايمان  
جميعا بالمعاضدة فاول فعل يفعله كل منهم هو تحصين مسكنه  
وتهيته للدفاع وبعض المدن الحفيرة التي بالكاد يعرف لها اسم في  
ايامنا هذه حاربت سيدها مدة مستطيلة من الزمان مع الحاسة والعزم  
الشديد كمدينة فيزيلي في اقليم 'نيرفي' مثلاً . ولما تم النصر لسيدها

القس ديفيزلي امر للخال بهدم تحصينات مساكن الاهالي وحفظت  
 اسما كثيرين من الذين صار هدم بيوتهم المحصنة هكذا على الفور  
 ولتجتز لان داخل مساكن اجدادنا ولندرس طريقة بنائها  
 وهيئة المعيشة التي تظهر لنا منها . فنرى كل شئ معدا للحرب  
 والدفاع وكل الاشياء صفاتها حربية . وهما كم طريقة بناء مسكن  
 بعض الاهالي في القرن الثاني عشر على قدر ما يستطيع الانسان ان  
 يتخصمها في الزمان الحاضر فالمسكن ذو ثلاث طبقات بحسب العادة  
 وكل طبقة بيت واحد . فالبيت الاسفل كان للجلوس العائلة وللطعام .  
 والطبقة الاولى كانت مرتفعة جدا لزيادة النامين وهي ما يستحق  
 الاعتبار في البناء وفيها غرفة كان يسكنها الرجل سيد البيت مع  
 زوجته . وكان على جانب المسكن برج مربع الشكل في الناب  
 وذلك ايضا من دلائل الحرب ووسائل التخمين . وفي الطبقة  
 الثانية غرفة لا يعلم بالساكن منفتحة وغالبا كانت للاولاد وباقي  
 العائلة . وفي الطبقة العليا سطح كان يستعمل على حسب الظن  
 للنظر والكشف . فكل بنا المسكن يدل على العيشة الحربية وهيئة  
 بالاجمال تشير الى الاستعدادات التي احدثت الثورة وحررت المدن  
 وبحسب العادة التجارية عموما اذا طالت الحرب مدة من الزمان  
 فلا بد من وقوع المسالمة والصلح بين القوات المتحاربة اية كانت

فوثائق الصلحين المدن واخصامها كانت الشارت<sup>(١)</sup> فالشارت البلدية هي عبارة عن معاهدة او وثيقة سلمية حقيقية بين اهالي البلدان واسيادهم وكانت الثورة عمومية ولست اعني بقولي عمومية انه حصل اتفاق وتحالف بين اهالي جميع البلدان كلا . وانما كانت حالتها متشابهة في كل مكان وكانت رزيتها واحدة وكان خطر واحد يعيها جميعاً وبما انها اكتسبت جميعاً وسائل واحدة للدفاع والمحاماة عن نفسها ناستعملت تلك الوسائل في آن واحد تقريباً . ويحتمل ايضاً ان يكون المثل جراً للعموم اي ان نجاح واحدة او اثنتين من المدن وظفرها هيح البقية وحركها الى ان تحذو حذوها . فالشارت اي الوثائق كانت متشابهة متقاربة في بعض الاماكن فوثيقة نوبون مثلاً هي مطابقة بالتمام لوثيقتي بوفي وسنكوننين الخ . واما من جهتي فاني اشكك في كون المثل هيح المدن على الثورة كما زعم لان الاتصال بين البلدان كان صعباً ونادراً وقلما كانت تنتقل الاخبار والارحج ان الثورة كانت نتيجة حالة متتارئة متساوية وهيجان عمومي منظاهر في آن واحد اي انه حصل ذلك في كل الاماكن على نوعٍ ما لا بالاتفاق والارتباط بل كل بلد كان بعضى وحده على سيده دون ادنى موامرة بين الجميع .

(١) هي لفظة يونانية الاصل تفسرها ورق وبالفرساوية مشاركة ( المترجم )

ولا ريب انه حصل تغيرات وتقلبات عظيمة في الاحوال بين  
الطرفين وليس فقط كان النصر يتداول الفريقين بل ايضا بعد  
ان يتم الصلح وتحلف الالبان على الوثائق كانت تخرق تلك الوثائق  
وتلغى بكل الوجوه . وكان الملوك تاتير عظيم في امر تعاقب الاحوال  
في مدة تلك الحروب وساورد عليكم ذلك مع الايضاحات المستوفية  
في الكلام على الملوك . ومدح بعضهم تصرف الملوك على ظني اكثر  
من الواجب في مداخلتهم بمسئلة تحرير البلدان وبالغ البعض في  
ذمهم . واما انا فاقصر الان على ان اقول انهم كانوا يدعون الى  
المداخلة تارة من قبل اهالي البلدان وطورا من قبل الاشراف  
والامراء وان اعمالهم كانت في غالب الاحيان متناقضة فاتبعوا يوما  
مبدأ واخر سلكوا بعكسه وان غاياتهم ونياتهم وتصرفاتهم كانت تختلف  
وتقلب على الدوام ولكن بالاجمال كانت نتائج اعمالهم مهمة والاحرى  
ان يقال مفيدة . ومع كل هذه التغيرات والتقلبات وخبرق العهود  
قد تم تحرير البلدان وكمل في القرن الثاني عشر وكثير عدد الوثائق  
والمعاهدات التي انعقدت في كامل جهات اوربا وعلى الخصوص في  
فراسا حيث دامت نيران الحروب مشتعلة بلا فتور مدة قرن كامل .  
وكان بين تلك الوثائق بعض التفاوت فكانت بعض المدن تتمتع  
بها باكثر واقل امننا من بعضها الا انها بالاجمال كانت تتمتع بها

عنوماً ونغلب الأمر ونقرر حقوقها .

ولنجهد الآن ايها السادة بالوقوف على النتائج السريعة الناشئة عن هذا الحادث العظيم والتغيرات التي نجمت عنه في حالة اهالي البلدان وسط الهيئة الاجتماعية . ففي البداية لم يحدث هذا الامر تغييراً ما بالعلاقات الكائنة بين اهالي المدن وحكومة البلاد العامة التي نسميها الآن بالدولة ولا نتج منه ازدياد مخالطة بينهما بل بقي كل شيء محلياً ومحصوراً في حدود المقاطعات ما خلا امراً واحداً من شأنه تخفيض ما اشرنا اليه وهو انه اخذت حينئذ تنشأ علاقات بين شخص الملك واهالي المدن وسببها انه كان تارةً اهلون يستجدون بالملك على سيدهم او يستمدون ضمانته للوثيقة التي يوعدون بها او تقرر بالخلف بينهم وبين سيدهم وطوراً كان يلتمس الاشراف حكم الملك بينهم وبين اهالي البلدان فلدى طلب احد الطرفين اولاسباب اخرى مختلفة عديدة كان هكذا يتداخل الملوك لحسم النزاع وتسوية الخلاف ومن ذلك نتجت بعض العلاقات بين الاهالي والملك وفي بعض الظروف كانوا يدنون منه فكان هذا سبباً في تقريب الاهالي من مركز الدولة وفتح لهم باب المداخلة بامور الاحكام العمومية

فبات كل شيء هكذا في حدوده وعلى اصله الا ان تحرير المدن

ولد صنفًا جديدًا من الناس وطبقة جديدة عمومية . نعم انه لم يعقد  
 بين اهل هذه الطبقة مخالفة ما ولا كان لهم جمعيات عمومية جبرية  
 كما يحصل بين اهل طبقة واحدة من الناس الان عموم المدن كانت  
 تعج باناس حالتهم متقارنة وصور الحهم واحدة واخلاقهم متشابهة فكان  
 لا بد من ان ينشأ بينهم رويداً رويداً بعض الاتصال وبعض  
 الاتحاد ويتولد من ذلك طبقة اجتماعية حقيقية وهي الطبقة العظيمة  
 التي تسمى الان (برجوازي) اي عوام الاهالي او الاصناف ولا ينبغي  
 الظن ان تلك الطبقة كان لها اذ ذاك الشأن العظيم الذي صار  
 لها في ما بعد اذ لم يحصل فقط تنبير عظيم في حالتها بل كانت  
 ايضاً عناصرها مختلفة حينئذ فلم تكن مركبة في القرن الثاني عشر  
 الاً من تجار صغار اشغالهم حقيرة محدودة ومن اصحاب املاك  
 حقيرين مستوطنين في المدن سواء كانت املاكهم مساكن وبيوتاً ام  
 اراضي ومزارع . ولكن بعد مضي ثلاثة قرون من ذلك التاريخ  
 نشأ بينهم متشرعون واطباء واصناف العلماء والقضاة وجميع اصحاب  
 الوظائف الحكومية البلدية فصارت تتكون الطبقة البلدية من  
 عناصر متنوعة جداً وتنمو رويداً رويداً وبالاجمال لم يعتبر  
 المورخون تنوعها ولا تدرجها بل كلما ذكروها افترضوا في الظاهر  
 انها كانت في كل الازمنة مركبة من العناصر نفسها الامر المستهجن

جداً . وربما كان تنوع تركيبها في ازمنة التاريخ المختلفة موضوعاً  
يبحث فيه عن سر وجودها ومصيرها . فالطبقة المذكورة لم يحصل  
لها اهمية ونفوذ في الدولة وفي امور الاحكام الا حينما نشأ فيها قضاة  
وعلماء واناس من اهل المعارف كما حدث في القرن السادس عشر .  
ولم يشاهد تغيير في حظها ولا ازدياد في نفوذها وشأنها الا بعد ان  
ظهر فيها مراتب ادبية جديدة وحالة عقلية جديدة ووظائف ومهن  
جديدة على التدريج واما في القرن الثاني عشر فلم تكن مولفة كما سبق  
الأمم من تجار صغار واصحاب املاك حقيرة مستوطنين في البلدان  
فتلك كانت طبقة الاصناف الاروباوية وعناصرها الابتدائية

والنتيجة الثالثة العظيمة الصادرة من تحرير المدن هي محاربة  
ومصادمة المراتب المختلفة وتلك المصادمة ملأت التواريخ المتأخرة .  
فان اوربا المتأخرة قامت بمحاربة مراتب الهيئة الاجتماعية بعضها  
بعضاً . واما في غير مكان فقد احدثت تلك المصادمة كما ذكرت  
سابقاً نتائج مخالفة . ففي اسيا مثلاً ظفرت احدى المراتب ظفراً كاملاً  
ومذهب الاسباط خلف المراتب واعتزى الهيئة الاجتماعية  
التوقف واما في اوربا فحمد الله لم يحدث مثل ذلك ولم تتمكن  
احدى المراتب من غلبة الاخرى واخضاعها وعوضاً عن ان تكون  
المصادمة سبباً للتوقف كانت اساساً للنجاح ومبدأ المدن الاروباوية



الموصوف بخصويته ربما نشأ من مخالطة المراتب المختلفة بعضها بعضاً  
ومن الضرورة التي خلقت لها بان يحارب بعضها بعضاً ويتنازل  
بعضها البعض على التوالي ومن تنوع صوالحها وشهواتها وبالاختصار  
من اضطرارها الى قهر بعضها بعضاً دون ان تستطيع ذلك . فمراتب  
الهيئة الاجتماعية كانت على الدوام في نزاع وقتال وبنض وتنافر  
ومباينة مراكزها وصوالحها واخلاقها اورثتها عداوة سياسية شديدة  
ومع ذلك لم تلبث ان تقاربت رويداً رويداً وتمازجت ونمت  
وانسعت وكل جهة من جهات اوربا رأت روح الاتفاق العمومي  
يتشبث في وسطها وينمو واتحاد الالح والافكار والاحساسات يزداد  
حتى تغلب على التباين والتنافر والحرب . وشاهد الحال فرنسا  
فان افتراق المراتب في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر من  
جهتي الالفة الاجتماعية والاخلاق كان لم يزل عظيماً جداً ومع ذلك  
فلا ريب ان الامتزاج حيثئذ كان متقدماً ناجحاً والامة الفرنسية  
كانت تحسب امة حقيقية متحدة دون ان يعتبر فيها مرتبة ما اعتباراً  
مجرداً . بل كانت تحتوي على جميع المراتب الاجتماعية وتضمها . وكانت  
المراتب كافة مرتبطة بخاسة عمومية ومشاركة في عيشة  
اجتماعية عمومية وبالاختصار كانت تلوح عليها عمومًا ألواح الجنسية  
والوحدة

فمكذانبغت في اوربا المتاخرة الوحدة الجنسية من وسط الاختلاف  
والعداوة والنزاع والحرب واضاء نورها وهي الان مزمنة ان تنمو وتصفو  
وتطهر يوماً فيوماً فيزداد نورها بهاء . فالثورة التي نحن في صدددها  
احدثت هذه المفاعيل العظيمة الظاهرة الاجتماعية . ولنبحث الان  
عن مفاعيلها الادبية وعن التغيرات التي حدثت في نفوس اهالي  
البلدان وعما اكتسبوه وما كانوا مزعمين ان يكتسبوه ادبياً من جرى  
حالتهم الجديدة

فهنالك امر يوجب الانذهال لمن دقق النظر في العلاقات  
التي كانت بين الاهالي البلديين والحكومة العمومة ليس في القرن  
الثاني عشر فقط بل في القرون التابعة ايضا وهو خمود عقولهم وجبنهم  
وقلة جراتهم في ما كان يتعلق بمداخلتهم بامور الحكومة وكثرة  
تواضعهم ونذلهم وفرط قناعتهم وسهولة ارتضاءهم فلم يكن يظهر فيهم  
اصلاً روح السياسة ولا حب النفوذ والتشوف الى معاطاة امور  
الاحكام . اصلاح شأنها ولا يلاحظ فيهم ما يدل على نشاط العقل  
وحدة الافكار وحب المجد والفتار بل يظن فيهم انهم اناس اعفاء  
من اهل الرشد والهدوء فان عظم الطمع في المرء وعزء الفكر وثباته  
في ما يتعلق بالدائرة السياسية لا ينصبان الا من نبعين ولا يحدثان  
الا عن سببين وهما اما كونه شاعراً بعظم اهميته وكبر شأنه وتسلطه

كانت جسيمة بهذا المقدار حتي اقتضى الامر الى اظهارهم شجاعة لم يسبق لها مثيل . واما في ايمانها هذه فيتصورون حالة اهل المدن في القرن الثاني عشر والثالث عشر بخلاف الواقع . فقد قرأتم في احدي روايات ولتر سكوت المسماة كويتين دروارد ما رواه عن بلدي مدينة لياج فانه شخص فيها بلدياً هزلياً اذ جعله سميناً مرتخياً بلا اخبار ولا جسارة مهتماً فقط بتنعم العيش وتلذذ مع ان اهالي البلدان وقتئذ كانوا لا يخلعون الزرد عن صدورهم ولا يرمون الدبابيس والحرايب من ايديهم وكانت حياتهم تنضي بالاضطراب والحروب والمقاساة مثل حيوة الاشراف الذين كانوا يقاتلونهم . واحتملوا كامل مصاعب المعيشة ووجودهم على الدوام في الاخطار اورثهم الشجاعة والحمية لكنها تراخت نوعاً في الازمنة الاخيرة بسبب انها كهم في المشاغل السهلة

وتلك النتائج الاجتماعية والادبية الصادرة عن تحرير البلدان لم تصل الى درجة نموها في القرن الثاني عشر بل ظهرت جلياً في القرون التالية وحينئذ امكن تمييزها . ولا ريب ان زرعها كان مغروساً في حالة المدن الاصلية وفي طريقة حصولها على الحرية والاستقلال وفي المنزلة التي اكتسبها وقتئذ اهلها في الهيئة الاجتماعية ولذلك كان يحق لي ان انبه عليها منذ الان . ولندخل الان داخل

المدينة ولننظر كيف كانت حكومتها مدة القرن الثاني عشر واي مبادئ  
 واي امور كانت متغلبة في علاقات الالهالي بعضهم مع بعض  
 فانكم تذكرون ما قد قلته لكم في كلامي على المذهب البلدي الذي  
 خلفته السلطنة الرومانية للعالم المتأخر من ان العالم الروماني كان  
 في بدء امره عبارة عن مدن متخالفة كانت قديماً مالكة زمام امرها كما  
 كانت رومية ذاتها وان كل واحدة منها كانت مائلة لرومية في  
 حالتها الاولى اي انها كانت جمهورية صغيرة مستقلة تنشي الحرب  
 وتعتد الصلح وتسوس نفسها بحسب هواها. فلما ضمت المدن الى العالم  
 الروماني وانتظمت في سلوكه جرد من كل منها على التتابع حقوق السلطان  
 كحق الصلح وحق الحرب وحق سن الشريعة وجباية الاموال الخ  
 وانتقلت كلها الى رومية التي صارت مركز الجميع وبقيت وحدها المدينة  
 المتسلطة المألوفة. ولم يبق للبلدان الاخر سوى الوجود المدني فقط لا غير  
 فتغيرت حيث ذهبت المذهب البلدي وعوضاً عن ان يكون حكومة  
 سياسية ومذهباً حكيمياً صار نوعاً من الادارة التدييرية. فذلك هو  
 الانقلاب العظيم الذي تم في مدة السلطنة الرومانية ولما تحول المذهب  
 البلدي الى نوع من الادارة انحصر في تدبير الامور المحلية وفي صوالج  
 البلد المدنية وكانت البلدان ونظاماتها على تلك الحالة حينما سقطت  
 السلطنة الرومانية. فالخشونة افسدت كل الاحوال وخربت كل

بحكم البلدي  
 الداخلي

ما كان من الانتظام واختلطت حينئذ كل الامور وكل الاحوال بعضها ببعض فلم تعد تميز خصوصيات السلطة من خصوصيات الادارة ولا عاد يعتبر شي من هذه الفروقات بل كانت الامور جميعها تجري بحسب الضرورة وكانت تستعمل في كل مكان السلطة او الادارة بحسب اللزوم . فلما اشتهرت المدن العديان رغبة في تحصيل الامن استحوذت على السلطة ولم تفعل ذلك اتباعاً للطرائق والاصول السياسية ولا رغبة في عاو الشأن وسمو المقام بل لكي تقدر على مقاومة الاشراف ودفعهم عنها ولذلك احتاجت الى ان تستولي على حقوق تجنيد الجنود وحماية الاموال اللازمة للحرب وتنصيب قضاتها وحكامها وبالاختصار خصت نفسها بالحقوق اللازمة لسياسة ذاتها . ولما كانت هكذا حكومة المدن الداخلية واسطة للامن وعليها المعول في الدفاع عادت الى المذهب البلدي السلطة التي كانت سلبتها منه فتوحات رومية ورجعت المدن مالكة زمام امرها كالاول فتملك كانت صفة تحريرها السياسية

ومع ذلك لم يكن للندن سلطان كامل بل بقي فيها اثر للسلطة الاجنبية فكان السيد تارة يحفظ له الحق في ان يبعث قاضياً الى البلد وتكون قضاة البلد معاونه له . وطوراً يبتغي لنفسه حق جباية بعض الاموال . وفي مكان اخر يشارط البلد على دفع مرتب له وفي

غيره كان زمام السلطة الخارجية بيد الملك . ثم إن المدن نفسها من  
جري انظمامها في سلك الطريقة السيادية كان لها مسودون وكانت  
سيادات وبنام على ذلك اتخذت السلطة المختصة بالسياد قوا خفطت  
هكذا الحقوق المتعلقة بمركزها السيادي بالحقوق التي اغتنمتها  
بواسطة عصايمها وثورتها فامتلكت السلطة على الوجهين . وهذا  
اوضح لكم كيف كانت تجري الاحكام داخل البلدان اقله في اول  
المدة بحسب ما يظهر لنا من بعض الآثار غير الكاملة . فكانت الجمعية  
البلدية مركبة من اهالي البلد كافة وكان صوت الناقد يدعى  
كامل الذين حلفوا اليمين على المتعاضد البلدي (وكل من كان  
ساكناً داخل اسوار المدينة كان مجبوراً على اليمين) الى الانضمام على  
شكل جمعية وحيث ان كان يتم انتخاب الحكام والقضاة وكانت  
الوظائف تختلف نوعاً وعداداً وبعد تنصيب الموظفين كانت  
تعمل الجمعية فكان يحكم على البلد هؤلاء الموظفون ذائهم وعلى  
مجرد ارادتهم على نوع ما دون مسؤولية اخرى غير الانتخابات  
الجديدة او ثورات الشعب البلدي وتلك كانت انواع المسؤولية في  
ذلك الوقت

فنظام المدن الداخلي كان اذاً محصوراً في عنصرين بسيطين  
جداً كما ترون وهما جمعية الاهلين العمومية وحكومة مفوض اليها

سلطة مطلقة على نوع ما تحت مسؤولية العصيان والثورات البلدية .  
وكان من المحال ترتيب حكومة قانونية مع الضمانات الحقيقية التي  
تتكفل بدوام الانتظام على الخصوص نظراً الى حالة الاخلاق .  
والقسم الأكبر من اهالي المدن كان في درجة من الغباوة والجهل  
والتوحش نجعل ضبطه وسياسته امراً عسراً جداً وبعد مدة يسيرة  
وقعت قلة الامن داخل المدن من جرى ذلك واتصلت الى الدرجة  
التي كانت مسببة قبلاً من معاملة السيد للاهالي . ولكن لم تلبث  
ان نشأت فيها طبقة عالية من الاهالي واسباب ذلك وضيفة وهي  
ان حالة الافكار والعلاقات الاجتماعية ولدت انتظام المهن  
الصناعية انتظاماً سريعاً فصار اهلها مرتبطين منضمين على شكل  
اجواق او طوائف (كوربوراسيون) وترتب من جرى ذلك مذهب  
الامتياز في المدن وعدم التساوي بين الاهلين . فانتهاز الاغنياء على حدة  
في كل المدن وبقي من جهة اخرى الاهلون العملة والصناع فصار  
لهؤلاء نفوذ كبير في امور البلد واشغالها سوا كانوا اقل او اكثر عدداً  
من الاغنياء وانقسمت هكذا المدن الى طبقتين من الاهلين العليا  
والسفلى وكانت هذه الاخيرة مركبة من السفهاء والاراذل ووقعت  
الطبقة العليا في محذور بين صعوبة ضبط وسياسة اولئك الاداني  
وكانت صعوبة كبيرة جداً وبين مقاومة الشريف سيد البلد القديم

الذي كان يجتهد دون أن يكشف باسترجاع سلطته . ودام الحال على هذا المتوال الى القرن السادس عشر ليس في فرنسا فقط بل في سائر جهات اوربا ايضاً . وربما كان ذلك من اكبر الاسباب التي منعت البلدان في كثير من جهات اوربا ولا سيما في فرنسا من اكتساب كامل الاهمية السياسية التي كانت تحقق لها اذ كان داب الطبقة السفلى على الدوام محاربة الطبقة العليا وكانت على جانب لا يقدر من التوحش والغباوة والتعصب الاعى الديموقراطيكي ( تسلط الشعب ) فكان هذا ما يزع ضرورة من الطبقة العليا كل جرأتها ويحملها على الخوف والتساهل المفرط في تلافي الامور وصرف المشاكل بانتي هي احسن سوا كان ذلك مع الملك ام مع سائر السادات رغبة في التفرغ الى مقتضيات الحالة الداخلية وارجاع النظام ونوطيد السلام داخل البلد . فهذان الخللان كانا يمنعان العنصر البلدي عن تقدمه وعن اكتسابه نزلة عظيمة ونفوذاً كبيراً في الدولة

وجميع هذه الحوادث وان لم تكن ظهرت في القرن الثاني عشر لانها كانت تحت الادراك حينئذ وكان يمكن استنتاجها من طبيعة الثورة وصفاتها وهيئتها الابدائية ومن حالة عناصر الاهالي البلديين المختلفة

فتلك هي ان لم اخطئ اهم صفات تحرير الحكومة البلدية وادارتها

تنوع حالة  
البلدان



الداخلية والنتائج العمومية المحاصلة منها وقد تشرفت باخباركم قبل ان  
هذه الحوادث لا تنسب على حد سوى الى كل الاماكن بل يوجد اختلافات  
عظيمة في تاريخ الحكومات البلدية في اوربا فان ايطاليا وجنوبي فرنسا  
مثلاً قد تغلب فيها المذهب البلدي الروماني ولم يكن الاهلون  
منقسمين وغير متساوين كما في الشمال ولذلك انتظمت الحكومة  
البلدية في الجنوب اكثر من الشمال سوا كان ذلك بسبب  
التقليدات الرومانية ام بسبب الفرق الكائن في حالة الاهالي . وكان  
المذهب السيادي متغلباً في الشمال على حالة المدن وكل شي عائد  
فيها الى امر واحد وهو مقاومة الاشراف واما في الجنوب فكانت البلدان  
تهتم في نظامها الداخلي وتحسين حالها ونجاحها فيستبان من هذا  
الامر انها استصير جمهوريات مستقلة . واما بلدان الشمال لاسيما في فرنسا  
فكان يظهر ان مستقبلها سيكون صعباً وقل نجاحاً ونوعاً . وان القضاة  
النظر على بلدان المانيا واسبانيا وانكلترا نرى بينها اختلافات شتى لكنني  
اتجنب هذه الشروحات المستطيلة اذ لا بد من وقوفنا على احوال البعض  
منها في اثناء تقدمنا في تاريخ المدن لان الاشياء في بداية الامر تكون  
بالاجمال مختلطة وعلى هيئة متشابهة ومع النور ويدا رويدا يظهر التنوع  
ثم يتبدى نواخير يدفع الهيئات الاجتماعية الى ذلك الاتحاد السامي  
المقرون بالحرية الذي هو الغاية المحيطة لاجتهاد البشر وانصى مناهم

## المقالة الثامنة

موضوع المقالة . منظر عموم تاريخ التمدن الاورباوي . الصفة الاساسية التي يمتاز بها . المدة التي تظهر فيها تلك الصفة . حالة اوربا من القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر . وصف الغزوات الصليبية . اسبابها الادبية والاجتماعية . زوال تلك الاسباب بالكلية في القرن السادس عشر . نتائج الغزوات الصليبية في التمدن

### ايها السادة

انني لم اطرح بعد امام نظركم كامل رسم هذا التاريخ الذي شرعنا فيه وقد ذكرت لكم موضوعه في البداية ثم ظللت سائراً دون ان اعتبر التمدن الاورباوي في مجمله ولا يبينت لكم من اين المسير ولا الطريق ولا ممر الوصول اعني البداية والوسط والنهاية . لكننا وصلنا الان الى زمان يستلزم هذا النظر الاجمالي وبسط تلك الصورة العمومية . فان الازمنة التي طالعناها لمجد الان يسهل ادراكها من نفسها مجرداً على نوع ما او من نتائجها القريبة الصريحة . واما التي سندخل في البحث عنها لا يمكن فهمها ولا تلذ للمطالع ان لم يظهر ارتباطها بجميع نتائجها حتى اكثرها بعداً واكثرها انفصلاً عنها . وفي درس كهذا متسع ياتي وقت يضطر فيه الى التوقف وهدم

السير ان لم يكن غير ظلامٍ واشياء مجهولة اماماً ويرغب الانسان  
 فيه ان يعلم ليس فقط من اين المحي وفي اي مكان السير بل الى اين  
 السير ايضاً فهذا ما تشعر به الان والمدة التي نحن مزعمون ان نطلع  
 على تاريخها لا تعرف حقيقة اهميتها الا بواسطة الرباطات التي  
 توصلها بالازمنة المتاخرة ولم تظهر نتائجها الحقيقية الا في المدة الاخيرة  
 ولقد وقفنا على حقيقة كامل العناصر الجمهورية للتمدن الاورباوي  
 تقريباً . وقلت تقريباً لانني لم اخاطبكم بعد عن المذهب الملكي فان  
 الاسباب التي احدثت نمو المذهب الملكي لم تقع الا في القرن الثاني عشر  
 حتى وفي الثالث عشر وحينئذٍ فقط ترتب ذلك النظام ترتيباً حقيقياً  
 وابندا ان يستقر في مكانه النهائي وسط الهيئة الاجتماعية المتاخرة  
 وبناءً على ذلك لم اشرع بعد في ذكره بل سيكون موضوع المقالة  
 الالية . فاكرراننا قد وقفنا على كامل عناصر التمدن الاورباوي  
 الكبيرة ما خلا هذا . فقد عاينتم نشء حكومة الاشراف الالتزامية  
 والكنيسة والحكومة البلدية وقد رمتهم النظامات التي كانت مزمنة  
 ان تختلف هذه الحوادث وليس فقط النظامات بل المبادي ايضاً  
 والنصيرات التي كانت مزمنة ان تنولد في العقول من جرى هذه  
 الحوادث . فقد شاهدتم لدى ذكرنا حكومة الاشراف الالتزامية مهد  
 العائلة المتاخرة والمساكن التي كانت اجدادها تنقضي فيها عيشتها وقد

نظر عموم

تاريخ المدن

الاورباوي

وقفتم على حاسة الاستقلال الشخصي وشدة حرارتها والمكان المعدلها من  
 تمدنا . ولدى ذكرنا الكنيسة قد شاهدتم ظهور الهيئة الاجتماعية  
 الدينية المحضة والعلاقات التي كانت بينها وبين الهيئة الاجتماعية  
 المدنية والمبدأ الشيوكراتيكي وانفصال السلطة الروحية عن السلطة  
 الزمنية وبداية الاضطهاد واول صرخات الاستغاثة السادرة من  
 حرية الفكر وفي نشر المذهب البلدي قد لاحظتم اشتراكا اجتماعيا  
 موسسا على غير مبادي مذهب الاشراف الالتزامي والكنيسة وشاهدتم  
 فيه اختلاف المراتب الاجتماعية ومشاجراتها وظهور الصفات  
 الاساسية لاخلاق اهل المدن المتأخرين التي هي فتور العقل حذاء  
 العزم وروح التعصب الشعبي ازاء روح العدالة الشرعية  
 وبالاختصار كامل العناصر التي تكونت منها الهيئة الاجتماعية  
 الاورباوية وكل ما يتعلق بها جرى ايراده عليكم

ولنتقل الان الى وسط اوربا المتأخرة ولست اقول الى اوربا  
 الحالية من بعد التحول العجيب الذي شاهدناه بل في القرن السابع  
 عشر والقرن الثامن عشر . فاسألکم هل تعرفون الهيئة الاجتماعية  
 التي نظرناها في القرن الثاني عشر فيالة من فرق جسيم لا يوصف .  
 وقد سبق واوضحت لكم هذا الفرق بالنسبة الى اهالي المدن واجتمعت  
 بان ابين لكم قلة المشابهة الكائنة بين ثلث الدولة (اي ما سوس

الاشراف والاكليروس في المملكة) في القرن الثامن عشر وبينه في القرن الثاني عشر. فان جريتم الامر نفسه عما يخص بالاشراف والكنيسة نرو الاحالة ذاتها. فانكم لاترون أكثر مشابهنه بين شرفا الدولة في زمان لويس الخامس عشر والاشراف الالتزاميين ولا بين الكنيسة في مدة الكردينال دبيرني والكنيسة مدة القس سوجير مارآينه بين ثلث الدولة في القرن الثامن عشر والاهالي البلديين في القرن الثاني عشر. فبين ذينك التاريخين تغيرت حال الهيئة الاجتماعية ولتن كانت قد احرزت جميع عناصرها منذ المدة الاولى وانني اروم اظهار صفة هذا التغيير الجوهرية العمومية للعيان بصراحه فاقول

ان الهيئة الاجتماعية كانت محنوية من القرن الخامس الى الثاني عشر على ما وجدته فيها ووضحته اعني ملوكا واشرافا غير الاكليريكيين والاكليروسا وسكان المدن والزراعيين والقوات الكنائسية والمدنية وبالاختصار كل ما يترتب منه امة وحكومة ومع ذلك لم تكن ثم امة ولا حكومة وفي كل المدة التي اشغلتنا لم نشاهد ما يشابه الشعب الحقيقي والحكومة الحقيقية بحسب وضع هذه الكلمات في يومنا هذا. نعم قد جاهدنا قوات خصوصية جمة وحوادث مخصوصة ونظامات مجلوبة لاننا لم نطلع على شي عومي علني ولا على السياسة بمحصر المعني

ولا على جنسية الشعب الحقيقية . ولنتنظر الآن الى اوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر فاننا نرى في كل مكان شخصين عظميين يظهران في مسرح العالم وهما الحكومة والشعب . والهيئة الاجتماعية وتاريخها عبارة عن تأثير السلطة العامة في الشعب بتمامه وعن تأثير الشعب في تلك السلطة التي تسوسه وما يبحث عنه التاريخ وما يرويه لنا انما هو العلاقات الكائنة بين هاتين القوتين العظيمتين واتفاقهما واخلافهما . والاشراف والاكليروس والاهالي كل هذه المراتب والتوات الخوصية لا تظهر لنا الا وراء ذينك الجسمين العظيمين انني الشعب وحكومته اللذين يحيطانها على نوع ما عن النظر . فذلك ان لم اكن في ضلال هو الامر الجوهري الذي يميز اوروبا المتأخرة عن اوروبا المتقدمة وتلك هي الاحالة التي تمت بين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر فصار من الواجب الآن ان نبحث عن سر هذا الامر بين القرن الثالث عشر والسادس عشر اعني في المدة التي دخلنا فيها فهذه المدة تتميز بكونها جعلت لتحويل اوروبا المتقدمة الى اوروبا المتأخرة ومن ذلك نتجت فائدتها واهميتها التاريخية وان لم تعتبر هكذا اولم يبحث فيها خصوصاً عما نجم عنها فليس يعسر ترويضها وادراكها فقط بل ايضا يحجبها الذوق وتسام منها النفوس وفي الواقع اذا نظرنا اليها في حد ذاتها مجرداً انراها مدة

لا صفة لها ولا هيئة يزداد فيها الاختلاط شيئاً فشيئاً دون ان تلحظ اسبابه  
فهي مدة حركة بلا غاية واضطراب بلا فائدة وكان الملوك والاشراف  
والاكبروس والاهالي وجميع عناصر النظام الاجتماعي تدور في  
دائرة واحدة دون ان يحصل احدها على ثرة ولا راحة في تلك المدة .  
وكم من مشروع قصدوا اتمامه فآل امره الى الفساد فانهم قصدوا  
توطيد الحكومات وتأسيس الحرية حتي واصلاح الدين ولكنه لم ينتج  
شيء من ذلك ولا تم امر ما . وقط لم يشاهد في التواريخ ان يكون  
الجنس البشري في حالة مستمرة من الكد والجهد دون ان يجدي  
ذلك نفعاً وان يكون مستخراً لعمل مستديم عقيم مثلما كانت حاله  
وتاريخه من القرن الثالث عشر الى الخامس عشر .

ولست اعرف سوى كتاب واحد تظهر منه هذه الهيئة مع الصحة  
وهو تاريخ امراء بورغونيا تاليف موسيو بارانت . ولست اتكلم عن  
الحقيقة التي تلوح في تشخيصه الاخلاق وفي تقله الحوادث مع التطويل  
بل عن تلك الحقيقة العمومية التي تجعل الكتاب يجملته كصورة  
صحيحة ومرآة وضیعة لكل ذلك العصر اندي يشرح لنا عن حركته  
وعدم نجاحه معاً .

وبالعكس اذا اعتبرنا تلك المدة بالنسبة الى ما تبعها وانما السلسلة  
الموصلة اوربا المتقدمة باوربا المتاخرة حيثئذ توضح للفكر ويصيرها

رونق وترى فيها الوحدة والانضمام ويعرف لها غاية وينظر فيها  
نجاح ونمو . ووجدتها وفائدتها كائنتان في العمل البطيء والخفي  
الذي تم فيها . فيمكننا اذن ايها السادة تقسيم زمان تاريخ التمدن  
الاورباوي الى ثلاثة اقسام كبيرة اولها ما سببه بزمان الاصل والتكوين  
وهو الزمان الذي تخلصت فيه عناصر هيئتنا الاجتماعية المتنوعة من  
الهيولى واكسبت صلابة وظهرت في اشكالها الفطرية والمبداي  
التي تحميها وهذا الزمان يمتد الى القرن الثاني عشر . وثانيها  
زمان التجريب والتململ والتجسس وفيه تقرب عناصر النظام الاجتماعي  
المختلفة بعضها من بعض وتخلط وتختبر بعضها بعضاً دون ان تلد  
شيئاً عموماً متظافراً مستديماً وهذه الحالة لا تنتهي بالحقبة الا في القرن  
السادس عشر . وثالثها زمان النمو بمحصر المعنى حيث تتخذ الهيئة  
الاجتماعية في اوربا شكلاً نهائياً وتنبع في سيرها طريقاً معلوماً وتسعى  
مع السرعة والانضمام الى غاية ظاهرة صريحة وهو الزمان الذي ابتداءً  
في القرن السادس عشر ولم يزل الى الان مداوماً سيرة

فكذا ايها السادة يظهر لي في مجمل منظر التمدن الاوروباوي  
وساجته بان اورده لكم على تلك الصورة . وهانحن الان قد  
دخلنا في الزمان الثاني وعلينا ان نبحث فيه عن الحوادث المهمة  
العظيمة التي كانت الاسباب الموجبة للتحول الذي حصل في



الهيئة الاجتماعية وبحسب هذا التحول نتيجتها فاول حادث يظهر  
 انا ويفتح على نوع ما المدة التي نحن في صدها هو الغزوات  
 الصليبية فانها تبدي في اخر القرن الحادي عشر ونملا الثاني عشر  
 والثالث عشر ولا ريب في كونها حادثا عظيما لانها منذ نهايتها  
 وختامها الى الان لم تزل تشغل فلاسفة المورخين وشعر الجميع  
 حتى من قبل ان يتفوا على حقيقة امرها بانها تعد من الوقائع ذات  
 التأثير العظيم التي من شأنها تغيير احوال الشعوب وبانه لا بد  
 من درسها وترويضها لاجل ادراك مجرى الحوادث عموما .  
 فالصفة الاولى التي توصف بها الغزوات الصليبية هي عموميتها لان  
 اوربا بأسرها اشتركت فيها فتعبر كاول حادث اورباوي . وقبل  
 الصليبيين لم نشاهد اشعارا واحدا اثر في اوربا بكليتها وحركتها الى  
 السعي نحو غاية واحدة ولا كانت اوربا . فالصليبية اظهرت اوربا  
 للعيان وكان الفرنسيون عليهم المعول في اول جيش صليبي لكن  
 كان ايضا المان وايطاليان واسبانيول وانكليز . واذا نظرنا الى  
 الجيش الثاني والثالث نرى فيها اقواما من شعوب المسيحيين كافة  
 فلم يكن يشاهد مثل هذا الامر قبلا

وليس ذلك فقط بل كما كانت الغزوات الصليبية حادثا  
 اورباويا كانت ايضا في كل قسم من اقسام اوربا حادثا وطنيا

فكانت جميع مراتب الهيئة الاجتماعية في كل مكان مناثرة تأثيراً واحداً  
 خاضعة لفكر واحد ومتحمسة حماسة واحدة . فالملوك والاشراف  
 والتقيسون والاهلون والزراعون جميعهم حركتهم النخوة معاً واشتركوا  
 كلهم في التجهيزات الدبلوماسية على حدٍ سوى . فلمعت حينئذ وحدة  
 الامم اذنية وهذا ايضا حادث جديد كالوحدة الاورباوية . وان  
 وقائع كهذه اذا اتبادف وقوتها في مدة شباب الامم وفي الزمنة  
 التي ياتي الناس فيها بافعالهم من تلقاء ارادتهم وبمجرد حريتهم دون  
 قصد ولا ارتباط ولا غاية سياسية اصلاً تعرف بوقائع البأس  
 والشباعة والبطش والحمية الجاهلية . فوقائع الصليبية في اوربا  
 المتاخرة هي شبيهة بالحمية الجاهلية . فانها كانت حركة شخصية  
 وعمومية معاً ووطنية دون ان يحصل فيها الارتباط وادارة العمل  
 فكل التواريخ تترور وكل الحوادث تثبت ان الصفة المذكورة هي  
 الصفة الاصلية للنزوات الصليبية . ومن هم الصليبيون الذين  
 ساروا في الاول اليوسا شرذمات من الشعب ساروا تحت رئاسة  
 بطرس الساخ دون استعدادات ولا مرشدين ولا رؤساء بل كان  
 يتبعهم لاكتواد بعض الشرفاء المجهولين واجنازوا المانيا والسلطنة  
 اليونانية وجاءوا اسيا الصغرى فتشتوا وهلكوا فيها وحينئذ وثبت  
 المرتبة الرفيعة وهي مرتبة الاشراف الالتزامية وسافر الشرفاء اقوامهم

نحت رئاسة كودفروا دي بوليون والحماية تلعب في رءوسهم ولما  
 قطعوا اسيا الدغري لحق بروساء الصليبيين بعض الشعب وفتور  
 الهمة ولم يعبأوا بمداومة السير بل طعموا الى الفتوحات الخصوصية  
 والتوطن بها . فنار شعب الجنود وهاج وطلب الذهاب الى  
 اورشليم وقال ( غاية الغزوة الصليبية انقاذ اورشليم ولم يات  
 الصليبيون لفتح مارات الى ريموند دي تولوز او الى بويون او الى غيره )  
 فغلب ذلك الميل الشعبي والجنسي والاورباوي الشديد على كل  
 الاميال الشخصية اذ لم يكن للروساء نفوذ كافٍ ليحبوا اولئك  
 الجماهير على الخضوع لامرهم ومراعاة صالحهم الخصوصي . ثم ان  
 الحماية حركت الملوك ايضا كما حركت الامم فالوا الى الرحيل  
 وناهبوا للسفر . ونجريدات القرن الثاني عشر العظيمة كانت تحت  
 قيادة الملوك

ولنتقل دفعة واحدة الى اخر القرن الثالث عشر . فان الناس  
 لم تزل تتحدث بالغزوات الصليبية بل ينادي بها على رؤوس  
 الاشهاد بجرارة قوية والباباوات تهيج الملوك والشعوب وتحركهم الى  
 المسير . والتأمت المجامع لتحريض الناس على استخلاص الاراضي المقدسة  
 ومع ذلك لم يهتم احد بهذا الامر ولم يذهب احد من الناس . وسببه  
 انه حدث في العقول وفي الهيئة الاجتماعية الاورباوية امور ابطلت

الغزوات الصليبية وانتهت امرها . نعم لم يزل يرى بعض التجريبات  
الحربية الخصوصية وبعض الاشراف وبعض الشرذمات يسافرون  
الى اورشليم الان الحركة العمومية بلا شك قد سكنت وبطلت  
بالكلية على انه يظهر ان مداومتها لم تزل ضرورية والتسهيلات لم  
تبرح كما كانت . فان المسلمين ظفروا في اسيا واستولوا على المملكة  
المسيحية المؤسسة في اورشليم . ومن الواجب استرجاعها . والوسائط  
المسهلة للنجاح ازدادت هما كانت في البداية اذ كان جم غفير من المسيحيين  
لم يزالوا مستقرين في اسيا الصغرى وسوريا وفلسطين ولم  
يبرح لهم شان وقوة وزادت الخبرة بطرق الاسفار والاعمال . فابن  
تلك الحمية والغيرة الاجتماعية . انه لامر واضح جلي ان القوتين  
العظيمتين اللتين هما اساس الهيئة الاجتماعية اعني الملوك والشعوب  
لم يعودوا يهتمون في هذا الامر

وقد قيل وتكرر مراراً ان ذلك ناشئ عن العناء والملل وان  
اوربا تعبت وملث من اقتحامها اسيا . فينبغي لنا ايها السادة ان  
نقف على حقيقة هذه الكلمات التي طالما استعملت في مثل هذه  
الظروف . فانها ليست بصحيحة كلياً ولا يجتمل ان اجيال الناس  
يتعبون ويميلون مما لم يعانوا فيه او من عناء اجدادهم لان العناء  
والملل انما هما امران شخصيان لا يتقلان كالارث واهل القرن الثالث

عشر لم يتعبوا من الغزوات الصليبية التي كانت في القرن الثاني عشر بل كان سبب اخر يمتنعهم عن ذلك وهو انه كان قد حصل تغيير مهم في الافكار والاشعارات والاحوال الاجتماعية وكانت قد تغيرت حاجات الناس ومرغوباتهم فلم يعودوا يصدقون ما كانوا يصدقونه ولا عاد لهم رغبة في ما كانوا يهتمونه . وبمثل هذه التحولات السياسية او الادبية لا بالعناء والمثل يفسر تغيير سلوك الاجيال المتتالية . واما العناء الذي نسب اليها فلا يمكن ان يعتبر سبباً للتحول الذي حصل

وكان سببان عظيمان ايها السادة قد حملا اوربا على الغزوات الصليبية احدهما ادبي والثاني اجتماعي

اما السبب الادبي فتعلمون انه كان الشيرة الدينية اي ما ينشأ عن الاشعارات والمعتقدات الدينية فان المسيحيين كانوا منذ نهاية القرن السابع يقاثلون المسلمين وكانوا قد قهرروهم في اوربا بعد ان وجدوا منهم على خطر عظيم وحصروهم في اسبانيا وكانوا لم يزالوا يهتمون في اخراجهم منها ايضاً . وطالما اعتبرت الغزوات الصليبية كحادث غير منتظر وامر فجائي حدث بنشأة عن روايات الحجاج الراجعين من اورشليم وعن مواعظ بطرس السائح وتحريرضائه . فما ذلك الا وهم والغزوات الصليبية لم تكن سوى مداومة تلك

المشاجرة العظيمة التي كانت ابتدأت منذ أربعة قرون بين المسيحيين  
والمسلمين واشد وابلغ ما اتصلت اليه . وكانت في الاول اوروبا  
ساحة للقتال فصارت ساحته اسيا . ولو كنت اعتبر التشبيهات  
والمة ابالات التي يستعملونها احيانا في التاريخ سواء كانت بمثلها ام  
بغير محلها لكنت اريكم النصرانية في اسيا بالحالة نفسها التي كان عليها  
الاسلام في اوروبا . فان المسلمين استوطنوا في اسبانيا وافتتحو فيها  
ملكه وامارات وعروها وفعل ذلك المسيحيون في اسيا ووجدوا فيها  
بالنسبة الى المسلمين كما وجد المسلمون في اسبانيا بالنسبة الى  
المسيحيين . فملكه اورشليم وملكه غرناطة متشابهتان ولكن ماذا  
تعنيها هذه المشابهة . فالامر المهم هو محاربة المذاهبين الاجتماعيين  
والدينيين احدها الاخر واعظم ما اشتد هذا القتال في مدة الصليبية .  
فتلك هي صفة الغزوات الصليبية التاريخية والرباط الذي يوصلها  
بجميع الحوادث

واما السبب الثاني الذي لم يكن اقل اعتبارا من الاول فهو  
حالة اوروبا الاجتماعية في القرن الحادي عشر . فاني قد اعنيت  
بالايضاح عن عدم وجود انتظام عمومي في اوروبا من القرن الخامس  
الى الحادي عشر واجتهدت بان ابين ان كل شي كان محليا فيها وان  
الملك والعيشة والعقول كانت قد انحصرت في دائرة ضيقة جدا

وانه في ذلك الاثنا تغلب مذهب حكومة الاشراف الالتزامية . فلم  
تلبث تلك الدائرة المحدودة ان صارت غير كافية للناس وفاق الفكر  
البشري والحركة الغريزية التي في الانسان الى تجاوز تلك الحدود  
التي كانا محصورين فيها وكانت عيشة الطواف قد بطلت دون ان  
يبتل الميل اليها لما فيها من المكاسب والاقدام على اشيا مجهولة يرجي  
منها الخير والفائدة . فهرعت الشعوب الى الانخراط في سلك  
الصلبية رغبة في ابدال عيشتهم بعيشة جديدة اكثر تنوعاً واتساعاً  
تذكرهم حريتهم القديمة زمان الخشونة وتفتح لهم ابواب العثم الواسعة  
فهذان هما على ظني السببان الحاملان على الغزوات الصليبية في  
القرن الثاني عشر . وفي اخر القرن الثالث عشر كان قد زال كل  
سببها اذ كان الانسان والهيئة الاجتماعية قد تغيرا بهذا المقدار حتى لم  
يعد يحركها الى تلك الغزوات لا السبب الادبي ولا السبب الاجتماعي  
القديم ذكرها اللذان اثارا اوربا على اسيا . ولست ادري هل اطلع  
كثير منكم على مؤرخي الصليبية الاولين وهل تأتى لكم مرة ان تقابلوا  
التواريخ المعاصرة للغزوات الاولى بتواريخ آخر القرن الثاني عشر  
والقرن الثالث عشر مثلاً البيردكس ورويرلوموان وريمون داجل  
الذين كانوا مع الصليبية الاولين بكيلوم دوتير وجاك دي فيتري .  
فن قابل دينك الصنفين من المؤلفين يعجب كثيراً من الفرق

الكائن بينهما . فيظهر من كتب الاولين تهيج العقل وتأثير الصور  
اذ يروون الحوادث الصليبية مع الحماسة الكلية ولكن عقولهم محدودة  
بقدر لا يوصف وهم على جانب عظيم من النفلة والغباء والخرافة  
جاهلين العلوم بالكلية فلم يتجاوز ادراكهم الدائرة المحدودة التي ربوا  
وعاشوا فيها ولم يستطيعوا تمييز شي من الاشياء التي حولهم ولا من  
الحوادث والامور التي نقلوها . وبالعكس اذا فتحت تاريخ الصليبية  
لكيليوم دوتير ياخذكم العجب اذ ترونه كواحد من مورخي  
الزمان المتأخر ذا عقل متسع متفنن وافكار حرة يدرك جوهر الحوادث  
السياسي واصولها وفروعها واسبابها ومسبباتها . واما طريقة جاك  
دي فيتري فهي على غير هذه الصورة من التفتن فانه عالم لا يهتم  
عما يتعلق بالصليبية فقط بل يهتم ايضا في الاخلاق والجغرافية  
والطبيعات ويميز الامور ويعبر عنها وبالاختصار يوجد بين عظيم  
بين رواية الصليبية الاولين ومورخي الآخرين يدل على حدوث  
انقلاب عظيم في حالة العقل

ويظهر هذا الانقلاب على الخصوص من طريقة كلام كل من  
الفرقيين على المسلمين فالرواة الاولون او بالحري الصليبية الاولون  
اذ كان روايتهم عبارة عن لسان حالهم لم يروا المسلمين الاموضوعا  
للبغض ولا شك انهم لم يعرفوهم حينئذ فحدثوا عنهم ولا ادركوا حقيقة



امرهم ولا اعتبروهم الا من جهة العداوة الدينية الواقعة في ما بينهم  
 فلم يظهر من كثيهم اثر ما لادنى مخالطة اجتماعية بينهم وخلاصة الامر  
 انهم كانوا ينفصونهم ويأربونهم . واما كيليوم دوتير وجاك دوفينري  
 وبرنارد الحزندار فانهم يحدثون عن المسلمين بطريقة اخرى ويتضح  
 من فحوى كلامهم حال كونهم يقاتلونهم انهم لم يحسبوهم متوحشين  
 كالسابق . ثم يظهر بينهم نوع من التوافق في الافكار والامتزاج  
 والمخالطة في المعيشة والعلاقات حتى ونوع من الميل والتجاذب .  
 ويمدح كيليوم دوتير نور الدين ويطنب في مدحه وكذلك برنارد  
 الحزندار فانه يطنب في مدح صلاح الدين حتي انها اتصلا مراراً  
 الى مقايسة اخلاق وسلوك المسلمين باخلاق وسلوك المسيحيين بقصد  
 التعيب على هؤلاء وذمهم كما كان يفعل تاسيت بالرومانيين حينما  
 كان يقابل اخلاقهم باخلاق الجرمانيين . فمن ذلك يتضح لكم التغير  
 الجسيم الذي حال بين الزمانين نظراً الى ما يشاهد في المدة الاخيرة  
 من حرية الفكر وخلو الغرض بحق الذين تجردت العساكر الصليبية  
 لقتالهم اي بحق اعداء النصاريه انفسهم ولو بسع الصليبية الاولون  
 مثل هذا الكلام لاورثهم العجب وحرك فيهم الغضب  
 فهوذا اليها السادة اول تاثير ناشي عن الغزوات الصليبية واهم  
 اعني خطوة عظيمة نحو حرية العقل وتقدم كبيراً نحو اتساع الفكرة

وانطلاقها . فمع ان المعتقدات الدينية اهاجت الحروب الصليبية كانت نتيجة هذه ان جردت الافكار الدينية من سلطانها المطلق على العقل البشري حتى لا اقول مما يحق لها من النفوذ القانوني وهذه النتيجة غير المنتظرة قطعاً تسببت عن امور عديدة اولها ما شاهده الصليبية من الاشياء الجديدة العظيمة المتنوعة . فقد جرى لهم ما يجري للمسافرين وانه لمن الافكار المطروقة والامور الشائعة معرفتها ان عقل المسافرين يكتسب زيادة الحرية وان عادة مخالطة الشعوب المختلفة وملاحظة الاخلاق والاراء المتنوعة توسع دائرة الافكار وتطلق العقل مما كان مقيداً به من الخرافات والمعتقدات الفاسدة . وهذا ما قد حصل لاولئك الشعوب المرتحلين الذين دعوا بالصليبية فقد تفتحت اذهانهم ونقتهت عقولهم نظراً الى مشاهدتهم اموراً متنوعة عديدة ووقوفهم على اخلاق غير اخلاقهم وفضلاً عن ذلك خالطوا امتين متمدنتين اكثر منهم وهما الامة اليونانية من جهة وامة الاسلام من جهة اخرى ولا ريب ان الهيئة الاجتماعية اليونانية مع تدهورها واضمحلالها في ذلك الوقت قد ظهرت للصليبية كهيئة اجتماعية متقدمة على هيئتهم فائقة عليها في التهذيب والاداب . وهكذا ايضا رآوا الهيئة الاجتماعية الاسلامية . وانه لامر يستحق الالتفات الوقوف في روايات الراويين على كيفية

تأثر المسلمين من منظر الصليبية فان أولئك في بداية الامر اعتبروا  
 الصليبية كقوم برابرة وكأخشن اناس نظروهم في حيانهم واكثرهم  
 توحشاً وبلادة . واما الصليبية فقد اذهلهم ما عاينوه من ثروة  
 المسلمين وغنائم وتهذيب اخلاقهم ورقتها . وعقب هذا التأثير  
 الاول حصلت المخالطة والمواصلة بين الطائفتين ثم اشتدت بينهما  
 العلاقات واتسعت اكثر مما يظن عموماً . ولم يكن فقط اتصال  
 دائم بين مسيحي الشرق والمسلمين بل حصل التعارف بين  
 الغرب والشرق وزار احدهما الآخر وخالط كل منهما صاحبه .  
 ومن مدة يسيرة كشف الحجاب احد العلماء الذين تشرفت بهم  
 فرنسا امام اوربا وهو موسيو ايبيل ريموزا عما كان من العلاقات  
 والمراسلات بين سلاطين المغل والملوك المسيحيين وكان السلاطين  
 المشار اليهم يبعثون السفرا الى ملوك الفرنك ومن جملتهم الى  
 القديس لويس ويسألونهم المخالفة والمعاهدة على قتال الانراك  
 لفائدة الطرفين . وفضلاً عن وجود المراسلات الرسمية هكذا بين  
 الملوك كانت توجد ايضاً مخالطة بين الشعبين وعلاقات متنوعة  
 متواصلة وهاكم فانه موسيو ايبيل ريموزا في هذا المعنى في كتابه على  
 العلاقات السياسية بين ملوك النصارى وسلاطين المغل ( ان  
 كثيراً من الاكليمبريكيين الايطاليين والفرنسيين والفلمنك أرسلوا

بأموريات سياسية إلى الخان الكبير وجاء رومية وبارسلون  
وفالنس وليون وباريس ولندرا ونورثبتون جماعة من اعيان المغل .  
واحد الفرنسي سكانيين من مملكة نابولي سمي اسقفا في باكين وخلفه  
فيها احد مدرسي اللاهوت من مدرسة باريس . هذا وكم من  
اشخاص اخرين مجهولين تبعوا اولئك بصفة هبيد او طمعا في المكاسب  
او رغبة في التفرج على بلاد كانت مجهولة وبطريق الصدفة عُلِمَت  
اسماء البعض منهم فاول سفير اتى بلاد المجر من قبل التتر كان  
رجلا انكليزيا منفيا من بلاده بسبب بعض الجرائم فطاف اسيا كلها  
ثم دخل في خدمة المغل . واحد الرهبان الفلمنك صادف في  
اقاصي بلاد التتر امرأة من متس نسي باكيث كانت قد خطفت  
من بلاد المجر ورجلا صائغا كان اخوه مستوطنا في باريس وله  
حانوت بالقرب من الجسر الكبير وشابا من انحاء مدينة روان كان  
قد شهد فتوح بلغراد ورأى ايضا روسيين ومجريين وفلمنكيين .  
وكان احد المغنيين ويدعي روبرت قد جال في اسيا الشرقية ثم  
عاد ومات في دار الاسقفية في مدينة شارتر . وكان رجل من التتر  
مقاولا على تقديم الخوذ الى جيش فيليب لوبيل . وقد صادف  
جان دي بلاكار بين رجلا من اشراف الروس في بلاد التتر ويسميه  
تامر كان خادما بصفة ترجمان وكثير من تجار برسلو وبولونيا

والنمسا كانوا قد رافقوه في سفره الى بلاد التتر واخرون رجعوا  
معه الى بلادهم عن طريق روسيا وكانوا من مدن جانيوا وبيزا  
والبندقية . واثنان من تجار البندقية طوحت بهم الصدفة  
الى بخارا ومنها ذهبا برفق سفير ارسله خولاكو الى  
خوبيلاي فاستقر اعدة سنين في بلاد الصين والتتر وارسلوا بكتب  
من الخان الاعظم الى البابا وعادا الى الخان الاعظم وصحبتهما ولد  
احدهما وهو الشهير ماركوبولو واخيرا قررا رايهما على مفارقة خوبيلاي  
والرجوع الى البندقية . وفي القرن التالي لم تكن الاسفار اقل من  
هذه منها اسفار جان ديمانديفيل وهو طبيب انكليزي واودريك  
دي فريول وبيكولاتي وكيلين دي بولديسل وغيرهم ومن المعلوم  
ان الاسفار التي ذكرت هي الجزء الاقل وان الذين ترحلوا هم اكثر  
عددا من الذين كتبوا رحلاتهم وعدد وافر من اولئك المسافرين  
استقروا في الاماكن التي رحلوا اليها وقضوا فيها ايامهم وبعضهم  
عادوا الى بلادهم ولم يفوزوا بشهرة ما من اسفارهم وانعامهم سوى  
التذكاري فكانوا يقصون اسفارهم غالباً مع المبالغ على اقرباءهم وانسبائهم  
ولكن لا ريب ان تلك التذكارات وهاتيك الروايات قد انتجت  
اثماراً صالحة مفيدة رغماً عما مزجها من الحكايات التي لا اصل لها .  
ونقل المسافرون هكذا زرعاً ثميناً الى المانيا واطاليا وفرنسا في الاديرة

وبين الاشراف حتى وفي ادنى طبقات الهيئة الاجتماعية ولم يلبث ان  
اثر ذلك الزرع بعد زمان قليل . فكل اولئك المسافرين المجبولين  
الذين حملوا صنائع اوطانهم الى اقاصي البلاد عادوا بعارف جديدة  
ليست باقل ثمن منها وتاجروا هكذا على غير علم منهم تجارة أكثر  
ربحاً وفائدة من تجارة السلع كافة اذ ليس فقط بواسطتهم اتسعت  
تجارة الاقمشة الحريرية والوانى الصينية والثمار الهندية وزادت سهولة  
ورواجاً وانفتحت طرق ومسالك جديدة للصناعة والتجارة بل نقلوا  
ايضاً الى اوربا اشيا اجل واربح من ذلك وهي الاخبار والروايات عما  
شاهدوه من الامم والاخلاق الجديدة والاعمال والمصنوعات فتفتحت  
بذلك الازدهار واخذت بالانتساع بعد ان كانت قد انحصرت في  
حدود ضيقة جداً عقيب سقوط الدولة الرومانية . فصاروا يحسبون  
حساباً لاجل قسم من اقسام العالم الاربعة واكثرها سكاناً وتقدماً  
قديمًا وتشوفوا الى درس صنائع ومعتقدات ولغات الشعوب القاطنين  
فيه حتى انهم حاولوا ان يرتبوا تعليم اللغة التتيرية في مدارس باريس  
الكلية . ورويداً ورويداً تباحثوا في ما نقل لهم من الاخبار ودققوا فيها  
النظر وخفصوا ما فيها من المبالغات وصححوها فذاعت في كل الجهات  
واتشربت وحولت الافكار نحو الاماكن الشرقية وتقدم فن الجغرافية  
تقدماً بليغاً ومانت العقول في اوربا الى اكتشاف الاراضي الجديدة

ولما عرفت الناس جيداً نصف الكرة الارضية لم تعد تصور كالاول  
انه من المحال وجود شطر ثانٍ لها بل رضخت نوعاً لهذا الفكر وهكذا  
بينما كان خريستوف كولومبوس سائراً للاكتشاف على زيبانكو  
(اليابان) المنوه عنها من ماركو بولو اكتشف على العالم الجديد  
(انتهى)

فيتضح من ذلك ايها السادة مقدار سعة المستقبل الجديد الذي  
لاح للافكار في اوربا مدة القرن الثالث عشر والرابع عشر من جرى  
الحوادث الناشئة عن الغزوات الصليبية ولا ينكر ان هذا كان من  
اقوى الاسباب التي ترتب عليها نمو العقل وحرية اللذان ظهرا بعد  
نهاية تلك الغزوات . ويوجد ظرف اخر يستحق الالتفات ايضاً  
وهو انه قبل الصليبية لم يكن البلاط الروماني ابي مركز الحكومة  
الكناسية بخلاط العوام اصلاً بل كانت معاملاته لهم بواسطة  
الاكليروس سواء كانوا قصاداً مخصوصين مرسلين من قبل كنيسة  
رومية ام اساقفة وقسيبي البلاد . نعم كان لبعض العوام مخاطبة  
مع رومية الا انه بوجه الاجمال كان الاكليروس واسطة بينها وبين  
الشعوب . ففي مدة الصليبية صارت رومية ممراً للجانب عظيم منهم  
سواء كان في ذهابهم ام في ايابهم وعدد كبير من العوام شاهدوا عياناً  
امور سياستها واخلقوا واكتشفوا على ما انطوت عليه المباحثات

الدينية من الصالح الذاتية فلا ريب ان هذه المعرفة الجديدة اورثت العقول جرأة وجسارة لم يكن يشاهد مثلها الى ذلك الحين فان من يعنى النظر في حالة العقول بوجه العموم حين انتهاء المدة الصليبية على الخصوص في ما يتعلق بالامور الكنائسية لا بد من ان يتضح له امر مستغرب وهوان الافكار مالت الى الحرية ميلاً شديداً وكفت المعتقدات الدينية عن ان تكون قطعاً لدائرتها وموضوعاً وحيداً لسعها وحركتها وابتدأت الافكار تهمهم باشياء اخرى غير منحصرة في الدين فقط كما كانت اولاً

فكان قد زال هكذا في القرن الثالث عشر السبب الادبي الذي حمل الناس على الغزوات الصليبية او افله الذي هيجهها وحركها اليها وكانت حالة اوربا الادبية قد تغيرت تغيراً جسيماً والحالة الاجتماعية ايضاً حصل فيها انقلاب يماثل هذا فطالما بحثوا عما للحوادث الصليبية من التأثير في هذا الانقلاب وقالوا انها كثيراً ما اجبرت عدداً وافراً من اصحاب المقاطعات الصغيرة على ان يبيعوها الى الملوك او يبيعوا مشارطات الى المدن بقصد جمع النقود والتأهب الى الرحيل مع الصليبية وقيل ايضاً ان مجرد غياب الاشراف عن مقاطعاتهم الالتزامية كان سبباً في فقدانهم جانباً عظيماً من نفوذهم وشوكتهم ولكن لا حاجة لنا على ظني الى الدخول



في شروحات هذا البحث المستطيلة بل يمكننا حصر تأثير الغزوات الصليبية في الحالة الاجتماعية بقليل من الحوادث اليومية . فانها قللت عدد المقاطعات الصغيرة والاشراف الضعيفي الشأن وحصرت الشوكة والاملاك في ايدي قليلة ولم تظهر المقاطعات الكبيرة للعيان ولا تلك الدوائر السيادية العظيمة ولا ازدادت عددًا الا بعد المدة الصليبية . وكم تأسفتُ على عدم وجود خارطة لفرنسا مقسومة الى مقاطعات سيادية التزامية كما عندنا خارطات تقسمها الى ولايات واقاليم واقضية وكومون<sup>(١)</sup> فلو كان عندنا هكذا خارطات منقطة بها كل المقاطعات وحدودها ونسبة بعضها الى بعض والتغيرات المتوالية التي حصلت فيها وامكننا مقابلة حالة فرنسا قبل الصليبية بحالتها بعد ذلك لكننا نعين مقدار المقاطعات التي التفت وضمت الى غيرها ومقدار ازدياد ونمو المقاطعات الكبيرة والوسطى فهذا الامر من اعظم النتائج المسببة من الحوادث الصليبية

والاشراف اصحاب الاملاك الصغيرة الذين يتوا حافظين

(١) اصطلاح في تقسيم فرنسا السياسي الحالي واصل ذلك ناشئ عن الحكومة البلدية القديمة فان الكومون الان هي كناية عن اهالي مدينة او قسم من مدينة او ضيعة او مساحة معلومة في البرية لها شيخ تنتخبه يسمى (مير) وهذا التقسيم عليه المعول في الانتخابات السياسية ولدى مداخلة الشعب بامور الاحكام (المترجم)

اراضيهم لم يمشوا فيها معتزلين كالاول بل صار اصحاب المقاطعات  
 الكبيرة كراكر يدور حولها الصغراء ويتقربون منهم ويلوذون بهم  
 ويقعون معهم على الدوام وكانوا قد الفوا هذه الحال في اسفارهم  
 الصليبية حيث كانوا في اضطرار الى اتباع الاكثر غني وشوكة منهم  
 لانفاقهم عليهم المال ولمساعدتهم في كل ما يلزم فكانوا قد قضوا  
 زمانا معة مرافقته ومشاركته في معيشته واخطاره ولما عادوا الى  
 بلادهم استمرت في طباعهم تلك الموائمة والمعاشرة فارسلوا الاجتماع  
 حول رئيسهم كالسابق وكما ان المقاطعات الكبيرة اتسعت وزادت  
 اراضيها بعد الغزوات الصليبية كذلك صار لاصحابها دولة ووصولة  
 وصار يجتمع عندهم داخل القصر عدد كبير من الاشراف الذين ما  
 زالوا حافظين املاكهم الصغيرة الا انهم لم يمشوا فيها كالاول  
 فامتداد وازدياد المقاطعات الكبيرة ونشوء عدد من المراكز  
 الاجتماعية التي يحصل فيها التآلف والاجتماع عوضا عن التشنيت  
 والتفريق الذي كان سابقا ذاك ها التأثيران العظيمان اللذان  
 احداثتهما الغزوات الصليبية في الهيئة السيادية  
 وهذه النتيجة نفسها حصلت ايضا في المدن لان الحروب الصليبية  
 انشأت المدن الكبيرة اذ كان المتجر الصغير والصناعة الجزئية غير  
 كافيين لتعبير بلدان عظيمة كبلدان ايطاليا والفلمنك بل التجارة

الواسعة البحرية وعلى الخصوص التجارة بين الشرق والغرب هي التي شادت ورفعت شأنها ولم يحمل الناس على توسيع التجارة البحرية أكثر مما كان سبق لهم سوى الحروب الصليبية . وبالأجمال اذا نظرنا الى حالة الهيئة الاجتماعية حين منتهى الحروب الصليبية نرى ان حركة التحليل والتفريق التي كانت حاصلة قبل تلك المدة في كل شي قد زالت وبدلت بحركة اخرى مخالفة لها وهي حركة اجمع وتاليف في القوة وفي الناس ومالت الاشياء كلها الى التقارب وانضمت الاجزاء الصغيرة الى الكبيرة او تجمعت حولها وعلى هذه الطريقة سارت حالة الهيئة الاجتماعية واخذت في النمو

فما قد اتضح انكم ايها السادة لما ذالم تعد الملوك والشعوب ترغب في الحروب الصليبية عند منتهى القرن الثالث عشر وفي القرن الرابع عشر فانه لم يعد لهم حاجة الى ذلك ولا عادوا يهتمونه وكان الذي حركهم اليه هوروح الدين وتغلب الافكار الدينية على كامل وجودهم وتسلطها عليهم دون شريك فتلك السلطة ضعفت قوتها . وكانوا ايضا يميلون الى الاسفار الصليبية طلبا للعيشة الجديدة المتسعة المتنوعة فابتدأوا يجددونها في اوربا نفسها باتساع ونمو العلائق الاجتماعية وفي تلك المدة انفتحت لمطامع الملوك الميادين السياسية فها الفائدة التي كانت من الذهاب الى اسيا لاستفتاح الممالك طالما

كان في جوارهم ممالك كثيرة يقدرّون على افتتاحها . ولم يذهب  
فيليب اوغست (ملك فرنسا) إلى الفتوحات الصليبية الا من  
كرو . وهكذا ايضا كانت الشعوب فانهم رغبوا باغنثام الثروة والفلاح  
في ميادين التجارة عن السفر والترحل طلباً للاشياء المجهولة . فحل  
العموم الى السير في طلب الاشياء المجهولة اعتناض عنه الملوك  
بالسياسة والاهلون بالمعاملات التجارية المتسعة . ولم يبق في الهيئة  
الاجتماعية احدى ذلك الميل سوى مرتبة واحدة من مراتب الاشراف  
وهم الذين لم يكن في امكانهم توسيع دوائهم واكتساب علو الشان  
والرفعة بواسطة السياسة ولا كانوا يعباون بالتجارة ولا يكثرثون  
بها فحولاء لبثوا محافظين على اميالهم واخلاقم القديمة وذلك هو  
السبب الذي بعثهم على مداومة الاسفار الصليبية وتجددها مدة  
طويلة من الزمان فهذه هي كما ظن ايها السادة نتائج المحروب  
الصليبية العظيمة الحقيقية اعني اتساع الفكر وامتداده وتحريره  
من جهة وتكبير الدوائر الاجتماعية وانضمامها وفتح ميادين واسعة  
لسعي واجتهاد الناس كافة من جهة اخرى وقد احدثت نموآ في  
الحرية الذاتية واتحاداً وانضماماً في السياسة معاوانت على استغلال  
المرء وعلى انضمام الهيئة الاجتماعية . وطالما بحثوا عن وسائل التمدن  
المادية التي كانت سبباً في جلبها من الشرق وقالوا ان اغلب

الامتباطات العظيمة التي بعثت على نمو التمدن الاورباوي في  
جاري القرن الرابع عشر والخامس عشر كبيت الابر وال مطبعة  
والبارود كانت معلومة في الشرق وبالتالي بمقتل ان يكون  
جانبها الصليبية معهم حين رجوعهم . فلا يخلو الامر من وجود  
بعض الحقيقة في هذه الاقاويل كما ان بعضها يستوجب الشك ولكن  
الامر الذي لا شك فيه ولا امترأ هو تأثير الحروب الصليبية ونتائجها  
العمومية في الافكار من جهة وفي الهيئة الاجتماعية من جهة اخرى  
فقد نقلت هذه من طريق ضيقة موحلة الى سبل جديدة رحبة وبدأت  
باحالة العناصر المتنوعة المركبة منها تلك الهيئة الاجتماعية الى  
عصرين فقط الحكومة والشعب كما هي صفة التمدن المتأخر الحقيقية  
وفي الوقت ذاته اخذ ينمو نظام اعان على حصول هذه النتيجة  
العظيمة اكثر من الجميع وهو النظام الملكي . فتاريخه منذ نشأ  
الدول المتأخرة الى القرن الثالث عشر يكون موضوع مقالتنا الآتية

## المقالة التاسعة

موضوع المقالة . ماهية وظيفة المذهب الملكي العظيمة وأهميته في تاريخ أوربا والعالم . الأسباب الحقيقية لتلك الأهمية . وجوب اعتبار النظام الملكي من وجهين . أولاً طبيعته الخصوصية المستمرة . ثانياً عبارة عن السلطان القانوني الشرعي . في أي حدود . ثانياً لباته وتنوعه . كأنما المذهب الملكي الأورباوي نتيجة أسواع المذاهب الملكية المختلفة . في الملك الحسن . في الملك السلطاني (امبراطوري) . في الملك الديني . في الملك السيادي الالتزامي . في الملك كما هو في الأزمنة المتأخرة بحصر المعنى وفي طبيعته الحقيقية

### أيها السادة

لقد اعتنيت في اجتماعنا الأخير بتحديد الصفة الجهرية التي تمتاز بها الهيئة الاجتماعية المتأخرة لدى مقابلتها بالهيئة الاجتماعية الأورباوية المتقدمة وظننت أن تلك الصفة إنما هي حصر جميع عناصر الحالة الاجتماعية المتعددة باثنين فقط وهما الحكومة والشعب وعوضاً عن الأشراف والأكليروس والملوك والأهلين البلديين والزراعيين والأرقا الذين كانوا في بدء الأمر القوات المتغلبة والشخصين الأولين في مسرح التاريخ لم نر في أوربا المتأخرة سوى شخصين عظيمين يشغلان وحدهما المسرح التاريخي أي الحكومة والشعب وكما أن هذا الأمر هو خلاصة التمدن الأورباوي كذلك هو أيضاً

عظم أهمية  
المذهب الملكي  
في تاريخ  
التمدن

الغاية التي ينبغي لنا ان نتبعها ونصل اليها بواسطة البحث والتفتيش  
 فيجب ان نبحث عن هذه النتيجة العظيمة ونموها وثبوتها على التدريج .  
 وقد دخلنا في الزمان الذي يعتبر انها ابتدأت تظهر فيه اذ كان بين  
 القرن الثاني عشر والسادس عشر كما رايتم تمام العمل البطيء الخفي  
 الذي حول هيتنا الاجتماعية في اوربا الى هذا الشكل الجديد والحالة  
 النهائية . ولقد درسنا ايضاً اول الحوادث واعظمها التي على مذهبي  
 اعانت اوربا اعانة عظيمة على سلوك هذا السبيل اعني الوقائع  
 الصليبية

وفي ذلك الوقت اي في اثناء بداية تلك الوقائع الصليبية اخذ  
 في ان يكبر ويعظم نظام كان ربما هو السبب الاقوى في تكون الهيئة  
 الاجتماعية المتأخرة وامتزاج جميع عناصرها واحالتها الى قوتين كما  
 تقدم وهما الحكومة والشعب وذلك هو النظام الملكي

ولمن الواضح ان الملك نشأ عنه امور مهمة جداً في تاريخ التمدن  
 الاورباوي ومراجعة النظر في الحوادث مختصراً تكفي لاقناعنا بذلك  
 وقد يرى في هذا النظام سائراً على قدم واحدة على نوع ما مع نمو  
 الهيئة الاجتماعية نفسها اقله مدة طويلة من الزمان . فنجاحها مشترك  
 وليس نجاحها مشترك كما فقط بل كلما كانت الهيئة الاجتماعية تقرب الى  
 صفتها النهائية المتأخرة كلما كان الملك يكبر وينمو حتى انه حينئذ اكمل

العمل ولم يعد يتنى في ممالك اوربا الكبيرة قوة مهمة فاطعة على نوع  
 ما غير الحكومة والاهالي كانت تلك الحكومة هي الملكية . وهذا لم يتم  
 فقط في فرنسا حيث الامر واضح لا بل في اغلب اقسام اوربا فان  
 تاريخ الهيئة الاجتماعية في انكلترا والمانيا ياتينا بالنتيجة ذاتها تحت  
 اشكال مختلفة نوعا وفي مدد سابقة او لاحقة . ففي انكلترا مثلاً  
 فسدت العناصر القديمة الخصوصية المحلية وعض عنها بمذهب  
 السلطة العمومية على زمان عائلة تودور الملوكية <sup>(١)</sup> وكان الملك اذ  
 ذاك في اعظم درجة من النفوذ وهكذا حصل ايضاً في المانيا واسبانيا  
 وجميع ممالك اوربا الكبيرة

اسباب اهمة  
 المذهب الملكي  
 العمومية

واذا اخرجنا من اوربا ووجهنا النظر الى سائر العالم نرى ايضاً ما  
 يشابه هذا الامر بعينه ونشاهد للملك شأناً ومكانة عظيمة في كل  
 الاقطار وربما راينا انه النظام الاعم والاكثر دواماً والذي يصعب  
 جداً منعه عن البلاد التي لم يعلماها واستئصاله من حيث يكون  
 موجوداً . وهو مستول على اسيا من عهد يتجاوز الذكر ولدى كشف  
 امريكا وجدت كل الحكومات الكبيرة هناك تابعة للمذهب الملكي  
 على ترتيب متنوعة . وان جزنا داخل افريقيا فحيثما نصادف أمماً

(١) في العائلة التي حكمت انكلترا بعد حروب الوردوين وتولى منها خمسة  
 ملوك وخلفها على سرير الملك عائلة استوارت (الانجيزم)



عظيمة نشاهد ذلك المذهب متسلطاً عليها . ولم يدخل المذهب  
 الملكي كل الاماكن فقط بل صلح ايضا في الاحوال الأكثر تبايناً  
 واختلافاً كما تمدن والخشونة والاخلاق الأكثر ليانة وميلاً للسلام  
 كما في الصين والتي ينلب فيها روح المشاجرة والقتال . واستمر  
 تارة في وسط مذهب الاسباط اي في الهيئات الاجتماعية المركبة من  
 مراتب متنوعة منتظمة وطوراً في قلب مذهب المساواة اي في  
 الهيئات الاجتماعية الخالية بالكليّة من انواع المراتب الرسمية المستمرة .  
 وكان في غالب الاحيان مستبدّاً جائراً او احياناً مساعداً على غوائله  
 حتى وعلى نمو الحرية ايضا . فكانما هو راس يصلح لعدد من الاجسام  
 المختلفة او ثمرة تجنن من ادغراس الأكثر تنوعاً . وهذا الامر يمكّننا من  
 الاكتشاف على كثير من النتائج المهمة المفيدة على اننا نكتفي باثنتين  
 فقط

اولاً انه لمن المحال ان يكون امر كهذا ناشئاً عن الصدفة المحضة  
 والقوة والاختلاس فقط ولان المحال الا يكون بين طبيعة الملك  
 باعتبار كونه نظاماً وطبيعة الانسان ذاتياً او الهيئة الاجتماعية جملةً  
 نسبة عظيمة ومشابهة قوية . نعم ان القوة متنزعة بالنظام المذكور  
 منذ الاصل وانها ساعدت كثيراً على نجاحه وتقدمه لكن اذا  
 صادفتم نتيجة كهذه واذا رأيتم حادثاً عظيماً او يتجدد على توالي

الدهور والاحقاب وفي كامل الاحوال المتنوعة فلا تنسبوهُ ابداً الى  
 القوة . ومع ان القوة لها تداخل عظيم يومياً في الاعمال البشرية فليست  
 هي مبدؤها ومحركها الا كبريل يفوق القوة وفعلها على الدوام ويسود  
 علمها سبب ادبي متوقف عليه بث الامور بحملتها . ونسبة القوة  
 الى تاريخ الهيات الاجتماعية كنسبة البدن الى الانسان فلا ريب  
 ان البدن لذو اهمية عظيمة في حياة الانسان ومع ذلك ليس البدن  
 مبداً لحياته وحيوة انما تسري فيه لا تصدر عنه . وهكذا ايضا تركيب  
 الهيات الاجتماعية البشرية ثمها كان للقوة فعل فيها فليست مع ذلك  
 القوة التي نسوسها ولا في يدها امرها بل تسترخ خلال طارئات  
 القوة تصورات فكرية وناثيرات اديبة فتدير مسرى الهيات الاجتماعية  
 ولا بد من ان يكون سبب كهذا ايد الملك ونجته لا القوة  
 وامر ثانٍ يستحق الانتفات بتدبر ذاك ايضا هو كون النظام  
 الملكي ذاليانة واستعداد طبيعي للتلطيف وللصلاح في هدده من  
 الظروف المتنوعة . فانظروا الى هذه المناقضة وهي انه من طبعه  
 الوحدة والاستمرار والبساطة ولا يحتمل التغيرات العديدة كغيره  
 من النظمات ومع ذلك يصلح للهيات الاجتماعية الكلية المبانية  
 بعضها البعض فيجب ان يكون التنوع ما يوافق طبيعته ولا شك  
 انه مرتبط بكثير من العناصر والمباني المتباينة التي في الانسان او

في الهيئة الاجتماعية . وبما ان المورخين لم يعتبروا النظام الملكي كما ينبغي في كامل اتساعه ولم يدخلوا من جهة في البحث عن مبداه الخصوصي الثابت وعن جوهره العديم التغير مهما كانت الظروف التي يوجد فيها ولا راعوا من جهة اخرى كامل التنوعات التي يتقبلها جميع المبادي التي يتحد معها بناء على ذلك اي بما انهم لم يعتبروا الملك من ذينك الوجهين المتسعين لم يدركوا جيداً على الغالب حقيقة اهميته في تاريخ العالم ولا فهموا كنه طبيعته ومفاعيله

فهذا الامر ارغب اتمامه الان بطريقة نوقفنا حق الوقوف على حقيقة نتائج هذا النظام في اوربا المتأخرة سواء كانت صادرة من مبداه الخصوصي ام من التلطيفات التي طرأت عليه ولا ريب ان شوكة الملك تلك القوة الادبية التي هي حقيقة اصله ليست قائمة بآرادة الانسان الذاتية الخصوصية الذي هو ملك ولا شك ان الشعوب تقبلهم الملك نظاماً والفلاسفة بتأييدهم اياه مذهباً لم يقصدوا قبول سلطان آرادة رجل على ما هي عليه في حد ذاتها من الغباوة والتجبر وقلة الرشد والاهواء . فالملك هو غير آرادة انسان واحد ولئن كان ذلك ظاهر شكك به بل هو عبارة عن السلطة القانونية اي تلك الآرادة التي من جوهرها الحفانية والعدل والرشد وعدم التفرغ والالتزم عن كامل الآرادات والسمو عليها والتي يحق لها ان تسوسهم

الملك هو  
عبارة عن  
المواضع الشرعي  
القانوني

ما دامت على هذه الصفة فذلك هو معنى الملك في عتول الشعوب  
وسبب قبولهم اياه

وهل يوجد بالتأكيد ايها السادة وازع شرعي اي شريعة لها  
حق الحكم على الناس وسياستهم فانه لمؤكد انهم يعتقدون ذلك  
لانهم يجتهدون على الدوام وطالما اجتهدوا ومن المحال الا يجتهدوا  
بالدخول تحت حكمها والخضوع لسلطانها . ولنفترض لست اقول  
امة بل جمعا من الناس قليلاً عدده خاضعاً لسلطان لم  
يكنه الا بالفعل فقط اي لقوة لا حق لها غير حق القوة ولا تحكم  
بالعدل والحق . فالطبيعة البشرية تنكر ذلك الافتراض وتنفر  
منه اذ لا بد لها من اليقين بالحق فانهما تبحث عن سلطة الحق وهي  
السلطة الوحيدة التي يرضيها الانسان . وما هو التاريخ اما هو  
بيان واثبات ذلك الامر الكلي . وما سبب المشاجرات العظيمة  
والحروب التي اكثرها تشغل حياة الشعوب ليست غايتها الاجتهاد  
العظيم للحصول على الوازع الشرعي القانوني حتى يتم الخضوع  
لاحكامه . وليس الشعوب فقط بل الفلاسفة اينما يعتقدون  
بوجوده وعلى الدوام يبحثون عنه . وما هي تلك المذاهب والاراء  
الفلسفية السياسية اما هي البحث عن الوازع الشرعي القانوني . وما  
فحوى تلك التاكيف . غير مسألة مغرقة لمن يحق الحكم على الهيئة

الاجتماعية . وان راجعتم الآراء الشيوكراتيكية ( الحكم في ظل اله )  
والملكية والسيادية والجمهورية تروها كلها تفخر بكونها عرفت لمن  
السلطان الشرعي وكل منها يعدُّ الهيئة الاجتماعية بان يوضعها  
تحت حكم سيدها القانوني . فاكرر القول ان تلك هي غاية اعمال  
الفلاسفة كافة واجتهاد الام قاطبة

وكيف يمكن الا يعتقد اولئك وهؤلاء بالوازع الشرعي ام كيف  
يسوغ لهم الا يبحثوا عنه على الدوام . فان افترضنا اقل الاشياء مثلاً  
بان يطلب من الناس اتمام امر ما سوا كان متعلقاً بالهيئة الاجتماعية  
بجملتها ام بعدد قليل من الناس ام بواحد منهم أفلا يحتاج الى قانون  
لاتمام هذا الامر والى ارادة قانونية تتبع وتنفذ . وسوا كنتم تبحثون عن  
الامر الطفيفة المتعلقة بالحياة الاجتماعية ام عن اعظم حوادثها  
ووقائعها فعلى الخالين لا بد لكم من ان تصادفوا حقيقة تضطرون  
الى تأكيدا وتبيينها او تصوراً فكرياً حقيقياً عادلاً تلتزمون الى  
ادراجها في العمل فذلك هو الوازع الشرعي الذي لم تنزل الفلاسفة  
والشعوب وان تزال تشوف اليه وترغبه

ولكن الى اي حد يمكن تفويض امر الوازع الشرعي بوجه عمومي  
ومستمر الى قوة ارضية وارادة بشرية . ام ما الذي بحسب بالضرورة  
هنا لا ومضراً في مثل هذا الافتراض ام ما الذي يجب ان نفتكره

خصوصاً من جهة افتراض كون الملك عبارة عن الوازع الشرعي  
 أم ما هي الشروط والحدود التي لا بد منها لقبول هذا الافتراض .  
 فإما هذه مسائل عظيمة لا يستدعي الموضوع دخولي في البحث عنها  
 إلا أنني لا أقدر استغني عن بيانها فهذا اذكر لكم شيئاً عنها في سياق  
 الحديث

فإني أؤكد والذوق السليم يثبت تأكيداً أن الوازع الشرعي  
 الكامل الدائم لا يسوغ أن يكون مخصوصاً برجلٍ ما وإن كل من  
 يعزو الوازع الشرعي إلى قوة بشرية أية كانت إنما هو في ضلالٍ  
 مبين ومضر ولذلك وُجِدَت ضرورة تحديد جميع السلطات  
 بقطع النظر عن الثابتات وإشكالاتها ومن ذلك نتج عدم قانونية كل  
 حكم مطلق أياً كان أصله فتوحاً أو ارتناً أو انتخاباً . وقد يقع الاختلاف  
 على جودة وسائل وطرائق البحث عن الوازع الشرعي إذا تنوع  
 بحسب ظروف الزمان والمكان ولكن لا يسوغ أصلاً لقوة ما أياً  
 كانت أن تستولي على سلطة الوازع الشرعي بطريقة مطلقة مستقلة  
 في أي مكان أو زمان كان ولا يعتبر ذلك قانونياً

ووضعنا هذا المبدأ لا يمنع كون الملك يظهر لنا في جميع مذاهبه  
 بهيئة الوازع الشرعي . فإن أملنا أذاننا إلى المذهب الثوكراتيكي  
 نسمة يقول أن الملوك ظل الله على الأرض الأمر الذي معناه أنهم

صورة العدل والحق والجودة في درجة الكمال . وإن سألنا المشرعين  
 يخبوننا أن الملك هو الشرع المحي وتفسير ذلك أيضاً أن الملك هو  
 عبارة عن الوازع الشرعي أعني الشريعة التي لها حق الحكم على  
 الناس . وإن خاطبنا الملك ذاته بهذا الشأن أي المذهب الملكي  
 المحض يقول لنا أنه عبارة عن الدولة وعن المصالح العامة . ففي  
 كل مذاهب الملك وفي جميع أحواله نجد على الدوام مدعي أنه  
 عبارة عن الوازع الشرعي الذي وحده بحق له الحكم قانونياً على الهيئة  
 الاجتماعية

ولا محل للعجب من هذا الأمر لأننا إذا بحثنا عن صفات الوازع  
 الشرعي الصادرة عن ذات طبيعته نرى أولاً أنه واحد إذ ليس إلا  
 حقيقة واحدة وعدل واحد وهكذا الوازع الشرعي يجب أن يكون  
 واحداً ثم أنه مستمر دائم ولا تتغير حالته وكذلك الحقيقة فإنها  
 دائماً على حالة واحدة دون تغيير أصلاً . وأخيراً منزلته عالية  
 ومنزهة عن كامل تقلبات هذا العالم وحظوظه وليس له من العالم  
 على نوعٍ ما سوى النظر إليه والحكم عليه فتلك هي وظيفته . فاننا  
 نرى جميع هذه الصفات العقلية الطبيعية التي يوصف بها الوازع  
 الشرعي ظاهرة في المذهب الملكي فهو يقلدها جميعها على نوع حسي  
 وهو على صورتها ومثالها في ظاهر الأمر . فافتحوا المصنف الذي فيه

صفات  
 الوازع  
 الشرعي  
 العمومية

موسيو بانجامين كونسنان شخص لنا الملك ببراءة كتوة خلية  
الغرض معدلة مسكنة تعلو على طائرات الهيئة الاجتماعية وتجل  
عن مشاجراتها ولا تباشر العمل إلا في اوقات الشدائد العظيمة  
والاهوال الجسيمة . أفلا يجب ان تكون هكذا على نوع ما هيئة  
السلطان القانوني في حكمه وسياسته الامور البشرية . ولا شك  
ان هذا التصور من شأنه ان يؤثر في العقول حتى انه انتقل سريعاً  
من بطون الكتب الى الواقع فان احد المالكين في البرازيل جعله  
اساساً للملكه في النظمات السمة بالكونستيتسيون . فالملك هناك  
عبارة عن قوة معدلة تعلو على القوات العامة وكه شاهد بسيط  
للمشاجرات السياسية وقاضٍ عليها

فمن اي وجه اعتبرنا النظام الملكي وقايسناه بالوازع الشرعي  
نجد المشاكلة الظاهرة الخارجية عظيمة جداً بينهما فلا غرو ان تكون  
اثرت في عقول البشر . فكلما مالت عقولهم الى التأمل في طبيعة  
الوازع القانوني ودرس صفاته الجهورية كانوا يفضلون الملك  
على غيره . ولما كانت الافكار الدينية راجحة فعادة التأمل في صفات  
الله جذبت الناس الى المذهب الملكي المحض . وكذلك لما كثر  
المشرعون في الهيئة الاجتماعية واعنادوا على درس طبيعة وصفات  
الوازع القانوني في مطالعهم الشريعة والتوانين حملهم ذلك على



ان يتصوره في المذهب الملكي . فكما كان العقل البشري يهتم في  
التامل بطبيعة ووصف الوازع القانوني الشرعي ولم يأت أسباب  
اخرى تلهيه عن نتائج تامله كان دائماً يميز ويفضل المذهب الملكي  
الذي يشاكل الوازع ويمثله بالصورة

وفضلاً عن ذلك يوجد زمان يساعد على هذا النصور بنوع  
خصوصي وهو الزمان الذي تندفع فيه القوات الشخصية في العالم  
وتثور تابعة أهواؤها والذي يستبد فيه حب الذات في الافراد عموماً  
عن جهل او عن نوحش او عن فساد في الاخلاق فتخبط الهيئة  
الاجتماعية حينئذ خبط عشواء وسط ازدحام تلك الارادة الشخصية  
ونظراً الى عدم تمكنها بمجرد سير الاحوال الطبيعي من الوصول  
الى الانضمام والاتحاد في الارادة لكي تحصل على النظام فتميل ميلاً  
شديداً الى سلطة ووازع يستطيع اخضاع الافراد طرّاً . واذا  
رأت الناس حينئذ نظاماً فيه بعض صفات الوازع القانوني يعدّهم  
بالحكم عليهم فيسرعون بالانضمام اليه للحال مع الرغبة والاهتمام العظيم  
كما يسرع المظلوم المنفي ملتجئاً الى حظيرة الكنيسة وامور كهذه تقع  
في ازمة فتوة القوم حيث يكون عدم النظام والخلل كالازمنة التي  
قد اطلعنا على تاريخها فان الملك يناسب كثيراً ازمة كهذه قد اثلّم  
نظامها اثلاً ما شديداً وناقت فيها الهيئة الاجتماعية الى الترتيب والنظام

دون ان تقدر على النجاح بواسطة اتفاق الارادات الشخصية معجراً .  
ويوجد ايضاً اوقات اخرى يناسب فيها الملك لاسباب مناقضة  
للاسباب المتقدمة . فلماذا ثبت العالم الروماني الذي كان قريباً  
من الانحلال حين انتهاء الجمهورية نحو خمسة عشر قرناً زيادة تحت  
اسم تلك السلطنة التي لم تكن في واقع الامر سوى مداومة التقهقر  
وتطويل النزاع . أليس ان الملك ثبته لم هل يستطيع نظام غير الملك  
ان يحدث نتائج كهذه . كلا بل الملك وحده كان قادراً على ضغط  
هيئة اجتماعية كالرومانية تمكن منها حب الذات والانانية وساقاها الى  
تفرقها وتلاشيها . فالحكومة السلطانية ثبتت الدولة الرومانية مدة  
خمس عشرة قرناً مع انها كانت مائلة طبعاً الى الخراب . فيوجد  
والحالة هذه اوقات يستطيع فيها الملك وحده ان يؤخر انحلال  
الهيئة الاجتماعية واوقات اخرى يتدر وحده على تعجيل تنفيسها  
وتاليها والباعث على ذلك في الحالين وسبب تاثير الملك هكذا  
في الحوادث هو كونه يمثّل الوازع القانوني صورةً وفعلاً أكثر  
من غيره من انواع الحكومات

فقد علمنا الان ان لهذا النظام في كل الازمنة التي تصادف  
فيها صفة جوهرية ومبدأً أدبياً ومعنى حقيقياً خصوصاً به تقوم  
قواه وهو كونه صورةً ومثالاً وترجماناً مفترضاً لتلك الإرادة الواحدة

السامية القانونية في جوهرها التي وحدها لها حق الحكم على البشر  
وسياستهم كما سبق الكلام

انواع الملك  
المختلفة

ولننظر الان الى الملك من الوجه الثاني اعني من جهة لبايته  
والوظائف المتنوعة التي اتمها والنتائج التي اصدرها ولنعطِ البيان  
على ذلك ونحدد اسبابه . وهذا الامر ما يسهل علينا اذ يمكننا البحث  
ههنا في التاريخ وخصوصاً في تاريخنا الاورباوي لان الملك نأتى له  
في اوربا المتاخرة بواسطة تداول بعض الظروف الغربية ان يتزيا  
بزي جميع الانواع التي ظهرت له في تاريخ العالم . فالملك الاورباوي  
كان على نوع ما حصل جميع انواع الملك الممكنة وخلاصتها .  
فهذا اباشر تاريخه من القرن الخامس الى الثاني عشر وستنظرون  
كل الهيئات المختلفة التي ظهر بها وكيف تبرز لنا في كل مكان  
صفة التنوع والتشبيك والتصادم المخصوصة بعموم التمدن  
الاورباوي

فانه حين اغارة الجرمانيين الكبيرة في القرن الخامس كان نوعان  
من انواع الملك في الوجود الملك الخشن والملك السلطاني  
(امبراطوري) اي ملك كلوفيس وملك قسطنطين وكل منهما  
مباين للآخر في مبادئه ومفاعيله . فالملك الخشن هو انتخابي في  
جوهره فكان الجرمانيون ينتخبون ملوكهم لكن ذلك الانتخاب لم يكن

على الصورة التي نعهدا بل كان الذي يُقرُّ له بالشجاعة والفرسية  
من الشجعان يتسلط على رفاقه ويأمر عليهم فالانتخاب هو الاصل  
في الملك الخشن وصفته الجهورية الابتدائية على انه اخذ يحصل فيه  
بعض التغيير في القرن الخامس وتخللت فيه وقتئذٍ عناصر جديدة  
وذلك ان القبائل كان لكلٍ منها رئيس في البداية ثم نشأت اعيال  
ونقدت على غيرها ثروة واعتباراً وسادت عليها فابتدأت التوارث  
حيثُذٍ وانحصر انتخاب الروساء في الاعيال المذكورة فهذا اول مبدا  
مختلف شارك المبدأ الانتخابي المتسلط

ثم انه كان قد تخلل الملك الخشن عنصرٌ اخر ايضاً او بالحري  
تصور وهو التصور الديني . فيوجد اعتقاد عند بعض شعوب البربر  
كاغوثيين مثلاً وهوان اعيال ملوكهم من سلالة اعيال آلهتهم او  
من سلالة الابطال الذين اهلوا عندهم كاودين<sup>(١)</sup> مثلاً فهذا الامر  
يماثل ما ذكره هومورس عن اليونان الذين كانوا يزعمون ان ملوكهم  
من سلالة الالهة او نصف الالهة ويقدمون لهم نوعاً من العبادة مع ان  
سلطتهم كانت محدودة . فكان التغيير والتعريف هكذا قد اعتري

(١) قيل انه جاءهم من اسيا وافتتح البلاد السكندنافية اي السويد والنرويج والدينمارك  
فألهوه . وينسبون اليه اعمالاً عظيمة خيرية ومن حملتها انه عرض نفسه للهلاك  
في النار حباً بخلاص شعبه ويظن انه كان قبل المسيح بسبعين سنة وبعضهم زعم انه  
كان بعد المسيح (لله ترجم)

الملك الخشن في القرن الخامس ولكن مبدؤه الأصلي كان لم يزل متغلباً

وأما الملك الروماني السلطاني فهو على هيئة أخرى لانه كان عبارة عن شوكة الامة وورث سلطة الشعب الروماني وعزته وان اعتبرنا الملك في زمان اوغسطوس وطيباريوس نرآن السلطان (امبراطور) هو نائب ديوان الشيوخ (السنت) وجمعيات الشعب (الكوميس) وكامل الجمهورية فهو ورثها وقد جمعت قوتها وحصرت في ذاته . أفلا يتضح ذلك من وداعة السلاطين الاولين وعلى الخصوص اولي المعرفة والدراية منهم الذين كانوا يدركون حقيقة منزلتهم فكانهم يشعرون بسلطة الشعب الذي كانت له السلطة وتنازل لهم عن حقوقه ويخاطبونه كما لو كانوا نوابه او وزراءه ولكن في الواقع كان في يدهم الامر وكان لهم كامل السلطة التي كانت للشعب وكانوا ينفذون احكامهم بصرامة رهيبه . وهذا الانقلاب لا يصعب علينا ادراكه ايها السادة لاننا قد شاهدناه باعيننا نحن بالذات ورأينا السلطان يتقل من الشعب الى رجل واحد وذلك هو تاريخ نابوليون فانه كان عبارة عن شخص الشعب المالك وطالما ذكر هذا الامر قائلاً من مثلي اتخبة ثمانية عشر مليوناً من الرجال ومن مثلي وكيل عن الامة . والنقش الذي كان على الدراهم المضروبة في مدته من الجهة

الواحدة (الجمهورية الفرنسية) ومن الجهة الثانية (نابوليون سلطان) مما ثبت الامر الذي اوردته اي ان الشعب كان ملكاً ونابوليون مشخصاً . فذلك كانت ايها السادة صفة الملك الروماني الاساسية ودامت له تلك الصفة مدة الثلاثة قرون الاولى من السلطنة حتي انه لم يتحول الى شكله النهائي الكامل الا في مدة ديوكليسيانوس . وحينئذ كان عنيداً ان يطرأ عليه تغيير عظيم فكان يتهياً للظهور ملك جديد لان النصرانية كانت تهتم منذ ثلاثة قرون في ادخال العنصر المسيحي الى السلطنة الرومانية ونجحت في زمان قسطنطين فاكتمل اذ ذاك العنصر الديني نفوذاً كبيراً ولكنه لم يتغلب بالكلية واختلفت هيئة الملك فلم يعد اصله بشرياً ولم يبق الامير نائباً عن الشعب كالاول بل صار ظل لله ونائبه والسلطة صارت تنزل اليه من اعلى حال كونها في الملك السلطاني كانت تصعد اليه من اسفل فهاتان حالتان مختلفتان جداً وتناحبا متباينة فانه يعسر التوفيق بين حقوق الحرية والضمانات السياسية من جهة ومبدأ الملك الديني من جهة اخرى على ان المبدأ في حد ذاته هوسام وادي وذنو فوائدها كم وصف الامير في القرن السابع على مقتضى المذهب الملكي الديني وذلك ماخوذ عن قوانين مجمع توليدو

(١) ان الملك انما يسمى بالملك لانه يحكم بالعدل (١) فان سلك  
 بعدالة سمي بالملك قانونياً وان ظلم الرعية خسر هذا الاسم ايشم  
 خسارة . فبحق كان اذا اباؤنا يقولون لا يحسب ملكاً الا من عدل .  
 والفضيلتان الملوكتان الاصليتان هما العدل والصدق . والشوكة  
 الملوكية يطلب منها كما يطلب من سائر الشعب اعتبار الشريعة  
 واحترامها . . . . . واطاعة الارادة السماوية قد رتبنا لنا ولرعايانا  
 قوانين مملوءة بحكمة نلتزم بالطاعة لها عظمتنا وعظمة خلفائنا وسائر  
 اهالي مملكتنا . . . . . والله الذي خلق الاشياء طراً جعل راس  
 الانسان مرتفعاً الى اعلى واراد ان تشعب منه العروق فتصل  
 بسائر الاعضاء وجعل في الراس منابج الاعين ليصير كل الاشياء  
 التي تاتي به بالضرر ورتب له القوة العاقلة وولجّه بان يسوس بها سائر  
 الاعضاء ويدبر عملها بحكمة . . . . . فيلزم اذاً اولاً ترتيب ما يختص بالامراء  
 ووقايتهم والمحافظة على حياتهم ثم الامر بالاشياء المتعلقة بالشعوب  
 حتى اذا ما كانت الامراء في امن مضمون يكون هذا ضامناً امن  
 الشعوب انتهى ) . على انه يتخلل غالباً في المذهب الملكي الديني  
 عنصر غير العنصر الملكي نفسه وتشاركه سلطة اقرب الى الله الذي  
 هو ينبوع الملوكة من الملك ذاته وهي سلطة الاكبر وس الكنائسية  
 (١) لفظة ملك باللاتينية (ركس) تفسيرها العدل والاستقامة (لنترجم)

التي تحول بين الله والملوك وبين الملوك والشعوب حتى يصبح الملك  
 حال كونه صورة الالهية في خطر من ان يصير آله تحركها ايدي  
 مفسري الارادة الالهية البشريين وذلك سبب جديد لتنوع احوال  
 ونتائج هذا النظام . فكانت اذاً في القرن الخامس اشكال المذهب  
 الملكي ثلاثة تشيدت على رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وهي  
 الملك الخشن والملك السلطاني والملك الديني النافذ وكانت  
 حظوظها مختلفة كما باديها

فالملك الخشن تغلب في فرنسا في زمن السلالة الاولى . نعم انه  
 حصل السعي من اذكليريكيين في تحويله الى الهية السلطانية او  
 الدينية ولكن الانتخاب بقي مرجحاً في العائلة الملوكية وان ما رجه  
 بعض التأثيرات الوراثية والافكار الدينية

واما في ايطاليا فتغلب الملك السلطاني عند الاستروغوثيين  
 وتيسر له ضبط العوايد البربرية وقام تيودوريك خليفة للسلطين  
 الرومانيين ومطالعة كسيودور<sup>(١)</sup> تكفي لتأكيد هذا الامر

وفي اسبانيا كان الملك دينياً أكثر من كل مكان على ما يظهر  
 وسبب ذلك مجامع توليدو التي كانت صاحبة السلطة النافذة

(١) مورخ لاطيني ومن رجال السياسة خدم وزيراً عند ملك الهروالين  
 ثم اتخذه تيودوريك وزيراً وله جملة تاليف تاريخية وفلسفية ولد سنة ٤٧٠  
 ومات سنة ٥٨٥ المسيح (المنزعم)



(ان الملك انما يسمى بالملك لانه يحكم بالعدل) <sup>(١)</sup> فان سلك  
بعدالة سمي بالملك قانونياً وان ظلم الرعية خسر هذا الاسم ايشم  
خسارة . فبحق كان اذا اباؤنا يقولون لا يحسب ملكاً الا من عدل .  
والفضيلتان الملوكتان الاصيلتان هما العدل والصدق . والشوكة  
الملوكية يطلب منها كما يطلب من سائر الشعب اعتبار الشريعة  
واحترامها . . . . . واطاعة الارادة السماوية قد رتبنا لنا ولرعايانا  
قوانين مملوءة حكمة نلتزم بالطاعة لها عظمتنا وعظمة خلفائنا وسائر  
اهالي مملكتنا . . . . . والله الذي خلق الاشيا طراً جعل راس  
الانسان مرتفعاً الى اعلى واراد ان تشعب منه العروق فتصل  
بسائر الاعضاء وجعل في الراس مسابح الاعين ليصر كل الاشيا  
التي تاتي به بالضرر ورتب له القوة العاقلة وللجثة بان يسوس بها سائر  
الاعضاء ويدبر عملها بحكمة . . . . . فيلزم اذاً اولاً ترتيب ما يخص بالامراء  
ووقايتهم والمحافظة على حياتهم ثم الامر بالاشيا المتعلقة بالشعوب  
حتى اذا ما كانت الامراء في امن مضمون يكون هذا ضامناً امن  
الشعوب انتهى ) . على انه يتخلل غالباً في المذهب الملكي الديني  
عنصر غير العنصر الملكي نفسه وتشاركه سلطة اقرب الى الله الذي  
هو ينبوع الملوك من الملك ذاته وهي سلطة الاكبروس الكنائسية  
(١) لنظرة ملك باللاتينية (ركس) تفسرها العدل والاستقامة (للمترجم)

التي تحول بين الله والملوك وبين الملوك والشعوب حتى يصبح الملك  
 حال كونه صورة الالهية في خطر من ان يصير آله تحركها ايدي  
 مفسري الارادة الالهية البشريين وذلك سبب جديد لتنوع احوال  
 ونتائج هذا النظام . فكانت اذاً في القرن الخامس اشكال المذهب  
 الملكي ثلاثة تشيدت على رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وهي  
 الملك الحشن والملك السلطاني والملك الديني النافذ حديثاً وكانت  
 حظوظها مختلفة كمبادئها

فالملك الحشن تغلب في فرنسا في زمن السلالة الاولى . نعم انه  
 حصل السعي من الاكليزيكيين في تحويله الى الهيئة السلطانية او  
 الدينية ولكن الانتخاب بقي مرجحاً في العائلة الملوكية وان مازجه  
 بعض التأثيرات الوراثية والافكار الدينية

واما في ايطاليا فتغلب الملك السلطاني عند الاستروغوثيين  
 وتيسر له ضبط العوايد البربرية وقام تيودوريك خليفة للسلطين  
 الرومانيين ومطالعة كسيودور<sup>(١)</sup> تكفي لتأكيد هذا الامر  
 وفي اسبانيا كان الملك دينياً أكثر من كل مكان على ما يظهر  
 وسبب ذلك مجامع توليدو التي كانت صاحبة السلطة النافذة

(١) مورخ لاطيني ومن رجال السياسة خدم وزيراً عند ملك الهروالين

ثم اتخذ تيودوريك وزيراً وله جملة تاليف تاريخية وفلسفية ولد سنة ٤٧٠  
 ومات سنة ٥٨٥ المسيح (الترجم)

وان لم تكن صاحبة الامر . فكانت الصفة الدينية متغلبة هناك  
 ان لم يكن في حكومة الملوك الفيزيغوثيين أنفسهم فافله في الشرائع  
 التي كان الاكليريوس ينصها لهم والاقوال التي كان يلتمسها اياها  
 واما في انكلترا فكانت الاخلاق الخسنة لم تنزل باقية على حالها  
 بين الساكسونيين . والسبع ممالك (هبتارشي) لم تكن سوى سبع  
 قبائل مختلفة كل لها رئيسها والانتخاب الحربي كان جاريا هناك  
 اكثر من كل مكان وبالاختصار كان الملك الانكلوساكسوني  
 صورة الملك الخشن الحقيقية

فكانت اثلاثة انواع المذكورة للملك متظاهرة من القرن  
 الخامس الى السابع ومختلطة بالحوادث العمومية وكان احدها او  
 الاخر متغلبا بحسب الظروف في اقسام اوربا المختلفة  
 وكانت الامور متزعزعة ومضطربة بهذا المقدار في ذلك الوقت حتى  
 انه لم يلبث شي ولا استقرار ودامت الحال على القلب الى القرن  
 الثامن دون ان يتخذ الملك هيئة نهائية في مكان ما . ولكن عند  
 منتصف القرن الثامن ولدى ظفر سلالة ملوك الافرنك الثانية  
 اخذت نعم الحوادث وتجلي واتسعت دائرتها وضحمت نتائجها وصارت  
 اشكال الملك المتنوعة تتعاقب في برهة وجيزة من الزمان ثم امتزجت  
 جميعا كما ياتي بيانه وهوانه لما خلف الكارلونيغيون المرونجيين

رجعت هيئة الملك الخشن وعاد الانتخاب لان يبين طلب ان يصبر  
اجراء انتخابه وتم له هذا في سواسون . وكذلك لما وهب الكارلونجيون  
الاولون ممالك لاولادهم اعنوا بان يرضى اعيان تلك الممالك بامارة  
اولادهم ولما قسموا المتاعيات وغير ذلك سعوا في تثبيت الامر من  
الجمعيات العمومية الشعبية . وبالاختصار عاد المبدأ الانتخابي على  
نوع ما تحت شكل قبول الشعب . ولا بد ما تذكرون ان تبوء  
الكارلونجيون الملك عد حبيثذ كاغارة جرمانية جديدة في غربي  
اوربا واعاد من العدم الى الوجود بعض اثار طنيفة زهيدة من  
ترتيباتهم واخلاقهم القديمة .

ثم اننا نرى في ذات الوقت تخلل المبدأ الديني في الملك باكثر  
صراحة وزيادة تاثيره فيه فان البابا اقر يمين في الملك بحسب  
طلبه لان شوكة الدين كانت قد عظمت اذ ذاك . وهكذا  
فعل ايضا شارلمان واخذ ينمو الملك الديني على هذه الصورة . ومع  
ذلك لم تكن هذه الصفة غالبية في مدة شارلمان بل كان قصده ان  
يجي الملك السلطاني ويعيده كما كان سابقا وذلك امر جلي ومع انه  
اتحد مع الاكليروس كان جل مراه تنفيذ ما ربه بواسطتهم ولم يكن  
اله في يدهم بل كان فكرة الوحيد وميله الشديد ان يضم البلاد  
ويجعلها مملكة واحدة كما كانت في زمان السلطنة الرومانية هذا

ما كان يهيم في صدر شارلمان على الدولام  
 وما مات خلفه لويس لوديبونر (لين العريكة) ولا يخفى ما حل  
 بالسلطة الملوكية من انذل والهوان في مدة حكمه فكان الاكلبروس  
 متسلطاً على الملك تسلطاً مطلقاً حتى انه كان يؤنبه ويخلعه عن  
 الملك ويرده اليه وبالاخصار يحكم عليه كيف شاء حتى ظهر تغلب  
 الملك الديني المحض اذ ذاك

فمن نصف القرن الثامن الى نصف القرن التاسع ظهرت الانواع الثلاثة  
 الملكية باجلى بيان في المحوادث المهمة الواضحة المتتالية التي شاهدها  
 وبعد وفاة لويس لوديبونر كاد ان يخفى اثر الاشكال الثلاثة  
 الملكية معاً نظراً الى الفساد والخلل الذي سيطرت فيه اوربا حينئذ  
 حتى لم يعرف شي من شي وبعد ان مضت مدة على ذلك وتغلب  
 المذهب السيادي الالتزامي ظهر نوع رابع من انواع الملك مباين  
 لكل شي نظرنا لها وهو المختلط بين الملكي والالتزامي. وهذا الشكل  
 غير صريح وعسر التحديد والوصف جداً. فقد قيل ان الملك كان  
 في المذهب السيادي كبير الاشراف وسيد السادات وانه كان بينه  
 وبين الهيئة الاجتماعية تمامها ارتباط شديد بواسطة سلسلة درجاتها  
 وتعلق بعضها ببعض وانه اذا استدعى اليه مسوديه ومسودي  
 مسوديه الى اخرهم يكون قد استدعى الشعب بتمامه فتظهر حينئذ

حقيقة ملوكه . فلست أنكر ان هذه كانت طريقة المذهب السيادي  
 النظرية ولكنها طريقة نظرية محضة ولم تكن قط عملية ولا صا  
 تنفيذاً فعلاً ونفذ الملك هذا العمومي بواسطة سلسلة النظام السيادي  
 وتلك الرباطات التي توصل الملك بكامل الهيئة الاجتماعية السيادية  
 انما هي اوهام مولفين لاصل لها الا في الكتب ولكن في واقع الامر كان اكثر  
 الاشراف الالتزاميين في ذلك الوقت مستقلين عن الملك وعدد  
 منهم كانوا بالكاد يعرفون اسمه ومنهم من لم يكن بينه وبين الملك علاقة  
 ما اصلاً ومنهم من كان بينهم وبينه علاقات نادرة وكل سلطة في  
 ذلك الوقت كانت عملية مستقلة . وتسمية احد الاشراف الالتزاميين  
 بالملك لم تكن فائدتها سوى الذكر فقط ولم يكن ذلك امراً احتيماً .  
 وعلى تلك الحالة كان الملك في جاري القرن الحادي عشر ولم يتبدى  
 التغيير الا في القرن الثاني عشر في مدة لويس لو كرو ( السمين ) .  
 فصار يذكر اسم الملك اكثر من الاول واتصل نفوذه الى الاماكن  
 التي لم يكن لها مداخلته من قبل وعظمت اهميته في الهيئة الاجتماعية  
 ولم يكن ذلك ناشئاً عن امر من الامور التي كانت قبلاً سبباً في  
 نفوذ الملك وتغلبه فلم يعظم شأن الملك وقتئذٍ ولا ثبتت دعائمه  
 بسبب كونه وارث الامبراطورية او على سبيل الملك السلطاني ام  
 بناءً على كونه مؤسساً على الانتخاب او لصفة كونه صادراً من لدن

العزة الالهية . كلا بل كان الانتخاب قد نلاشى امره ورجح مبدأ  
 الوراثة رجحاناً نهائياً وهكذا الدين وان كان يقر المملوك في ملكهم  
 الا ان الافكار لم تكن تخفل بهذا الامر في زمان نبو لويس لكرو  
 سرير الملك بل كان قد نبغ عنصر جديد وصفة كانت مجهولة من  
 قبل في كل من انواع الملك التي ذكرناها وابتدأ ملك جديد

فالهئية الاجتماعية كانت في تلك المدة على حالة لا توصف من  
 الخلل وعدم الانتظام وكانت المظالم والتعديات مستمرة ولا حاجة  
 الى التكرار . ولم يكن للهيئة الاجتماعية قدرة على مقاومة تلك الحالة  
 النعيسة ولا كان لها وسائل تمكنها من الحصول على طرائق العدالة  
 والاتحاد والراحة . فالنظمات الالتزامية ومجالس البارونات  
 والمحاكم السيادية كل هذه الرسوم التي بنوا عليها في الازمنة المتأخرة  
 دعوى كون المذهب السيادي الالتزامي حكماً مرتباً منظمًا كانت  
 باطله لا طائل تحتها ولا تجدي نفداً . فلم يكن ما يساعد على ارجاع  
 النظام والعدل . وفي تلك الاحوال الاجتماعية المشوشة لم ير الناس  
 من المجاؤون اليه ليعضدهم ويجهدهم بابطال المظالم الشنيعة  
 ويتعويض الاضرار الجسيمة الناتجة من قلة العدالة وعدم  
 الانصاف . وكان اسم الملك لم يزل باقياً وكان صاحبة واحد من  
 الاشراف فالتجأ اليه بعض الاشراف لاسيما ان الملك كان قد سبق

صفة الملك  
 المتأخر  
 الخفية

له تظاهر من قبل في جملة ظروف التي وان لم ينشأ عنها كبراهية  
 الا انها كانت مع ذلك تخطر ببال كثيرين فصاروا يلجأون الى  
 الملك كلما وقع اغتصاب شنيع او حدثت مظلمة كبيرة او  
 ما يخالف للنظام والراحة لاسيما في جوار الملك او في  
 ومشاجرة طال امرها . وصار يدعى للمداخلة بامور لم يكن  
 بها وفوضت اليه امور كثيرة كمنه . فصارت صفة صفة محام  
 النظام العام وحاكم ومصالح للفساد والخلل ورويدا رويدا جلبت له  
 السلطة الادبية المرتبطة باسمه ذلك التسلط وذلك الشان  
 والاعتبار

فالصفة المتقدم ذكرها ابتدأت تكون صفة الملك في مدة حكم  
 لويس لكر و في مدة وزارة سوجير<sup>(١)</sup> وكان اول ما ارتسم في  
 الافكار حينئذ على شكل غير مكتمل صورة حكومة او سلطة  
 منفردة عن السلطات المحلية الحاكمة على الهيئة الاجتماعية  
 عنها يستغيث بها الذين لم يحصلوا على العدل والانصاف بالوسائل  
 الاعتيادية وتستطيع اجراء العدالة او الامر بها اقله اتني صورة  
 عظيمة وظيفتها الخصوصية منع تعكير السلام وحماية الضعفا و

(١) قسيس ذو حكمة ودراية ساس المملكة في مدة حكم لويس السادس



المشاكل العظيمة والدعاوي الجسيمة التي لم يقدر احد على تسويتها .  
 فذلك هي الصفة المحميدة والهيئة الجديدة التي ظهرت بها الحكومة  
 الملكية منذ القرن الثاني عشر في اوربا وعلى الخصوص في فرنسا .  
 فانها كانت تنفذ شوكتها لا بصفة ملك خشن او ملك ديني او ملك  
 ساطاني بل كانت لها سلطة واحدة فقط محدودة غير كاملة انتمها  
 على سبيل الصدفة وهي عبارة عن سلطة قاضي عمومي للاحكام  
 السلمية في البلاد (ولست اعرف الفاظاً تصف تلك الوظيفة  
 احسن من هذه)

فذلك هو اصل الحكومة الملكية المتأخرة الحقيقي ومبدأ حياتها  
 على نوعٍ ما الذي كبر ونما على التدريج وكان السبب في نجاحها  
 دون ادنى ارتياب . وفي المدد المختلفة من التاريخ ستظهر ثانياً صفات  
 الملك المتنوعة وستشاهد اشكاله التي وصفتها جميعاً ساعية كل في  
 نوبتها الى التغلب والسيادة . فالأكليروس لم يهرج يجتهد بتأييد  
 الملك الديني والمشرعون يعنون باحياء الملك الساطاني ويرغب  
 الاشراف في تجديد الملك الانتخابي او عضد الملك السيادي  
 ويقصد كل من هؤلاء ان يخص الملك بالصفة التي توافق صالحه  
 الخصوصي ويفرده بها واما الملك فانه سيستخدم كل تلك الصفات  
 لتكبير سلطته وتوسيعها . فتارة يظهر الملوك كوكلاء لله وطوراً كورثاء

القيام بصر الرومانين أو كأعظم اشراف البلاد بحسب اللزوم واتباعاً  
لميل الافكار ويستعملون هكذا بطريقة غير قانونية كل تلك الاتباع  
المختلفة التي لم يكن ولا واحد منها لقب الحكومة الملكية الماخرة  
الحقيقي ولا ينهوج نفوذ سلطتها وشوكتها بل كما تقدم لم يستعجب الملوك  
النفات الشعوب ولا ضموا اليهم قواتهم برضاهم ورضوخهم إلا بصفة  
كونهم الامناء على النظام العام والصالح العام والعدل والخم بن  
عنهم ولا أنهم كانوا كعظمة راکزة وسط الهيئه الاجتماعية التي  
كانت تحتاطها وتعصدها . وكما تقدمنا في التاريخ نشاهد تلك  
الصفة للحكومة الملكية الاورباوية الماخرة التي ظهرت فيها منذ القرن  
الثاني عشر في زمان حكم لويس لکرو وتزداد ثباتاً ونمواً حتى قد بر على  
نوع ما هيئتها وصورتها السياسية . وبهذه الواسطة ساعدت الحكومة  
الملكية على صدور تلك النتيجة العظيمة التي تمتاز بها اليوم الهيئات  
الاجتماعية الاورباوية اي حصر كامل العناصر الاجتماعية في هاترين  
فقط هما الحكومة والشعب

فكما سبق الايضاح اوربا سلكت لدى اثاره الفن الصليبية  
السييل الذي كان عنيداً ان يوصلها الى حالتها الحاضرة . وقد عاينا  
الان كيف اكتسبت الحكومة الملكية الصفة التي بها اعانت على اتمام  
هذا الانتقال العظيم . ففي اجتماعنا القادم يكون موضوع الكلام

ما حصل من الاجتهاد بشأن ترتيب بعض نظمات سياسية من  
 القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر رغبت في ضبط الاحوال  
 وحفظ الترتيبات السالكة حينئذ من الاضطلال . وسنشهد  
 اعتناء مذهب الاشراف الالتزامي والكنيسة والبلدان جميعاً بتنظيم  
 الهيئة الاجتماعية على مقتضى المبادئ القديمة التي اكل منها وتطبيقاً  
 لشكلها وهيئتها الاصلية مقاومة هكذا جميعها الاحالة العمومية التي  
 كانت عنيدة ان تحدث !

## المقالة العاشرة

موضوع المقالة . الاجتهاد الذي حصل مراراً لاجل التوفيق بين العناصر  
الاجتماعية المختلفة والتي تستقر جميعها في هيئة اجتماعية واحدة وتكون تحت سلطة  
مركزية واحدة مباشرة اعلمنا باتفاق الراي . اولاً الاجتهاد بتأسيس نظام نيوكرايتيكي  
اي حكومة دنية . سبب عدم نجاحه . الصعوبات الاصلية اربع . ارتكاب  
غريغور بوس الخطأ . ما نتج عن ذلك من ضعف شوكة الكنيسة وأخطاؤها على  
سبيل رد الفعل . بالسبة الى الشعوب . بالسبة الى الملوك . ثانياً الاجتهاد  
بتأسيس نظام جمهوري . الجمهوريات الايضاً ليايمة . ما كان يداخلها من المحلل  
والفساد . مدن جنوي فرنسا . الغزوة الصليبية ضد الايبسول (١) . الاتحاد  
السويسراني . مدن القاملك ونهر الرين . مخالفة الانسياتيك . المناجرات  
المواقعة بين الاشراف الالتزاميين والمدن . ثالثاً الاجتهاد بتأسيس نظام مختلط .  
جمعية وكلا العموم في فرنسا . جمعية وكلا العموم في اسبانيا والبرتغال جمعية وكلا  
العموم في اكلترا . جمعية وكلا العموم في المانيا . تنصير جميع تلك المشروعات  
عن النجاح وفسادها . اسباب ذلك . حقيقة ميل اوربا العمومي

ايها السادة

انني ارغب اولاً بتحديد موضوع هذه المقالة مع الدقة التامة

(١) اسم شبيعة من الارائقة مستعار من مدينة الي في جنوبي فرنسا لانها  
كانت اعظم مقر لهم اثار عليهم البابا جيوشا صليبية في اواخر القرن الثاني عشر ودامت  
الحروب الى بداية القرن الثالث عشر ففتح الصليبية منهم جملة مدن وفتحوا بهم  
فتحاً ذريعاً قبل انه قتل منهم ستون الفا ولم ينفكوا عنهم حتى ابادوهم . وكانوا

مشروعات  
تأسيس  
نظم  
في القرون  
المتوسط

فانكم تذكرون ان اول امر لاحظناه هو تنوع وتفرق واستقلال  
عناصر الهيئة الاجتماعية الاورباوية القديمة . فكان لكل من الاشراف  
الالتزاميين والاكليروس واهالي المدن منزلة وقوانين واخلاق مختلفة  
بالكلية عما سواه وكان كل واحد من هذه العناصر هيئة اجتماعية  
قائمة بذاتها وتسوس نفسها بسلطانها الذاتية وعلى مقتضى ترتيباتها  
الخصوصية . وكان بينها امتزاج وعلائق لكنها لم تتحد اتحاداً حقيقياً  
ولا كان لها هيئة امة او دولة في حقيقة الامر

فامتزاج جميع هذه الهيئات الاجتماعية وصيرورتها واحدة هو امر  
تم وهو الامر الذي يمتاز بنوع خصوصي الهيئة الاجتماعية المتأخرة  
ويعتبر كصفاتها الجوهرية كما رايتهم واتحصرت العناصر القديمة  
الاجتماعية في اثنين فقط الحكومة والشعب اعني انه زال التنوع  
وحصل الشاكل فوق الاتحاد والاشلاف ولكن قبل ان نحصل  
تلك النتيجة قصدوا منعها واجتهدوا بالتوفيق بين اولئك الهيئات  
الاجتماعية المختلفة لكي تستقر جميعها معاً وتنعاطى اعمالها دون ان  
يتلاشى تنوعها او يهدم استقلالها الخصوصي . وكان القصد ضمها  
الى دولة وشعب واحد وجمعها تحت سلطة حكومة واحدة دون  
ان يمس ذلك احوالها الخصوصية وامتيازاتها وطبيعتها . ولكن لم

يعتقدون مبدأين مبداءين مبداءين للشروع (المرجم)

ينجح شيء من هذا الاجتهاد والنتيجة التي اشرت اليها الان اي وحدة  
 الهيئة الاجتماعية المتأخرة مما يثبت خيبة السعي وعدم النجاح .  
 وجهات اوربا التي لم يزل باقياً فيها بعض اثار التنوع العنصري  
 الاجتماعي كالمانيا مثلاً حيث لم يزل شرفا التزاميون حقيقيون واهلون  
 بلديون حقيقيون وكنكلترا حيث الكنيسة لم يزل لها نظام قضائي  
 مخصوص وايرادات مخصوصة لم يكن فيها هذا الانفصال الاظاهراً  
 وحقيقة الامر ان تلك الهيئات الاجتماعية هي منغمسة سياسياً الى الهيئة  
 الاجتماعية العمومية وداخلت ضمن دائرة الدولة ومرووسة من السلطة  
 العامة وتابعة مذهباً واحداً ونظاماً واحداً ومتشربة افكاراً واخلاق  
 عموم الهيئة الاجتماعية .

فاكرر القول ان الانفصال بين عناصر الهيئة الاجتماعية  
 في اي محل كان ليس الاً بالاسم فقط لا بالفعل . على ان  
 الاجتهادات التي شرع فيها لاجل ربط اولئك العناصر بعضها  
 ببعض دون تغيير هيئتها وضما وجعلها امة واحدة دون ملائمة  
 تنوعها اشغلت مكاناً عظيماً من تاريخ اوربا ودامت مدة طويلة من  
 الزمان المقدم ذكره الذي حال بين اوربا الاصلية واوربا المتأخرة  
 وتمت فيه احوالة الهيئة الاجتماعية الاورباوية . ولم تشغل مكاناً عظيماً  
 من التاريخ فقط بل اثرت ايضاً تأثيراً عظيماً في الحوادث والوقائع

التالية وفي طريقة حصر العناصر الاجتماعية بعنصرين اي الحكومة والشعب . ولذلك كان من اللازم الوقوف على حقيقة امرها والبحث عن جميع ما حصل من التجربات من القرن الثاني عشر الى السادس عشر بقصد انشاء نظمات وترتيبات سياسية عمومية وتنظيم امم وحكومات دون ان يمس تنوع الهيئات الاجتماعية الخصوصية الكائنة بعضها حذاء بعض فهذا ما سنباشره في هذه المقالة

وهذا البحث ما يشق علينا وما يوجب لنا الكدر ايضا لان ما قد حصل من الاجتهاد بانشاء تلك النظمات والترتيبات السياسية لم يحصل عن نية صافية خلية من الاغراض والغايات لابل قسم منها كان موسسا على حب الذات ومنطويا على الجور والتعدي على ان قسما اخر كان ناشئا عن خلوا الغرض وخلوص النية وحسن الطوية مقصودا به خير الناس الادبي وصلاحيهم الاجتماعي . لان العقول العظيمة والنفوس الطاهرة الشريفة كانت تنفر من حالة الاثم والجور والاعتصاب وعدم الامتزاج التي كانت عليها الهيئة الاجتماعية وتبحث عن الوسائل التي تسهل الخروج من تلك الحالة الذميمة ومع ذلك لم تنجح عمل ما حتى ولا من الاعمال الاكثر صلاحا وخلوصا وكل ما صار صرفة من الشجاعة والاجتهاد والفضيلة وكل ما صار

تضمينته من الضحايا الثمينة ذهب سدنى ولم يجد ثمرة ما ولا فائدة  
أفلا يكون هذا أمراً مكرهاً ممتزناً . والذي يوجب الأسف والحزن  
الحقيقي ليس هو عدم نجاح تلك المشروعات المتصودة بها  
تحسين الحالة الاجتماعية بل على الخصوص ما داخلها من الضلال  
والشر . ومع ان بعضها كان موقفاً على حلوص النية وحسن الطولية  
كان أكثرها خالياً من الحكمة والتدبير والعدالة يدل على  
الحقوق البشرية وجهل متعضيات الحالة الاجتماعية . ولم يفت  
النجاح من يد الناس فقط بل عوقبوا أيضاً بسوء أعمالهم واستخفافوا  
فمن ذلك يظهر شقاء الأدميين ومحنهم وضلالهم وغيمهم . وما  
منه أيضاً ان طرفاً جزئياً من الحق كان يكفي لاستغراق انه ان  
الرجال منهم وحكمة الى درجة تنفى على ابصارهم فلا ينظرون  
الى ما سواه من الأمور المهمة الجسدية ويعمهم عما يتصرفونه طار  
ادراكهم . وانه لاشد كراهة وأذى لذي معارضة ارتكاب الانسار  
الريزية والفساد والتفائض من رأى سقوطه في المحنة والندم  
ويسوئي ضلالة أكثر ما يشقني عليه وباله . فالحوادث التي تساورها  
عليكم تكشف لنا عن رأى الأمرين فيلزم ان ننظر اليها دون ان نل  
في العدل بحق أولئك الناس الذين طامسوا عن المسائل  
وجوزوا بشر العاقبة على انهم اظهروا من الفضائل السامية الزيادة



والاجتهادات الحارة القوية ما لا مزيد عليه واستخدموا بها المجد والفتار  
 فمشروعات التنظيم السياسي التي حصل الاجتهاد بها من  
 القرن اثنا عشر الى السادس عشر هي على نوعين بعضها كانت  
 الغاية فيها تسليط واحد من العناصر الاجتماعية تارة الاكليروس  
 وتارة الاشراف الاتزاميين وطوراً اهالي البلدان على سائر العناصر  
 واخضاعها له وإتمام الانضمام والوحدة على هذه الصورة . وبعضها  
 كانت غايتها التوفيق بين جميع الهيئات الاجتماعية الخصوصية لكيا  
 يمكنها المكث والقيام بالمهام معاً مع ابقاء حرية كل منها والقسم الكافي  
 له من النفوذ والشوكة . فالتجربات التي من النوع الاول يشتهر  
 بكونها ناشئة عن حب الذات والظلم والعدوان اكثر من الثانية  
 بكثير وفي الواقع قد درستها هذه الغايات الذميمة مراراً حتى ان  
 الظلم هو من نفس طبيعتها ولذلك كانت وسائط العمل فيها جائرة  
 مخضة على ان البعض منها كان مبنياً على سلامة النية ومقصوداً به  
 خير البشر ونجاحهم

فاول ما يظهر لنا هو الاجتهاد الذي صرفه الاكليروس محاولاً به  
 اخضاع الهيئات الاجتماعية المختلفة الى مبادئ وسلطة الهيئة الاجتماعية  
 الاكليركية اعني محاولة تاسيس النظام الثيوكراتيكي . ولا بد ان تذكروا  
 ايها السادة ما اوردته عليكم من تاريخ الكنيسة فاني اعنيت بالبيان

عن المهادي التي تمت في حضنها وقانونية كل منها ونشئه من  
 الحوادث . والفوائد الناجمة عنه والاضرار الصادرة منه . ووصفت  
 الاحوال المختلفة التي تداولت الكنيسة من القرن الثامن الى الثاني  
 عشر وارىتمك اياها في هيئة كنيسة سلطانية وكنيسة خشنة وكنيسة  
 سيادية واخيراً في هيئة كنيسة ثيوكراتية فافترض هذه الاشيا  
 محفوفة في ذاكرتكم واعني بان ايبن لكم الان ما صنعه الاكليروس  
 بقصد التسلط على اوربا ولماذا لم تنجح

فان الاجتهاد بتأسيس النظام الثيوكراتيكي ابتدا يظهر من  
 عهد بعيد جداً سواء كان في اعمال البلاط الروماني ام في اعمال  
 الاكليروس بوجه العموم وكان ناشئاً طبعاً عن تقدم الكنيسة عن  
 سواها في السياسة والاداب معاً ولكنه صادف من البداية عوايق  
 لم تقدر الكنيسة على ازالتها وملاشاتها مع كل ما بلغت اليه من  
 القوة والشوكة والاقتدار

فاول هذه العوايق كان جوهر طبيعة الدين المسيحي ذاته  
 لانه قد اتشرو تسلط بقوة الاقناع فقط وبوسائط ادبية محضة خلافاً  
 لاكثر الاعنقادات الدينية الاخرى ولم يكن في مبدا امره متسلحاً  
 بالقوة وتمت فتوحاته في القرون الاولى بواسطة الكلمة ولم يكن له  
 فتوحات غير النفوس فلذلك لم تستطع الكنيسة الاستيلاء على

ادارة الاحكام الزمنية اسما وفعلا حتى ولا في اثناء نجاح الدين  
وانصراره حينما شنت الثروة والشان . فكانت حالتها الاجتماعية  
تتيح اسلمها الذي كان ادبيا محننا ولذلك كان لها كبير نفوذ في  
الامور الزمنية دون ان يكون لها سلطان . وقد تداخلت بأسلوب  
في الاحكام البلدية وعظم شأنها لدى السلاطين ونوابهم حتى  
صاروا لها طابعين ولاوامرها محتملين ولكنها لم تتولج بنفسها ادارة  
الاىال ولا استلمت زمام الاحكام وكل مذهب من المذاهب  
الحكومية سواء كان الشيوكراتيكي ام غيره لا يمكن تاسيسه ايها السادة  
وتنفيذه على هذه الصورة اى بواسطة المداخلة والنفوذ فقط لا غير  
بأن ينبغي ان يكون متساويا الامر والنهي والقضاء والادارة وجباية  
الاموال والتصرف بالايادات وبالاخص ان يكون في يده  
فلا لزمام الهيئة الاجتماعية . وان لم يستعمل مع الشعوب والحكومات  
الأساليب الاقناع لا يمكن بهذه الوسيلة استلام الاحكام ولا تاسيس  
مذهب حكيم ولا استيلاء على المستعبد بل فقط يتيسر له بهذه  
الواسطة اكتساب نفوذ عظيم .

فهي كانت حالة الكنيسة المسيحية بسبب جوهرها الاصلي  
فكانت على الدوام جالسة على تخت الاحكام مع الحكومة الزمنية  
دون ان تستطيع ابعادها والجلوس مكانها . وكانت هذه صعوبة

كبرى لم ينسر للكنيسة تمهيدها وإزالتها مدة اجتهادها بتأسيس  
النظام الذوكراتسكي

ولم تلبث ان صادفت عاتبا اخر وذلك انه لما سقطت السلطة  
الرومانية وتأسست اليالاك السنة وجدت الكنيسة حينئذ من  
جملة المخلوبين فاقضى لها ان تخرج اولاً من تلك الحالة وتعالى  
امر جلب الفاتحين الى حضن الايمان وترفع بهذه الوسطة مكانها  
وتعالى منزلتها . ولما تم بنا . ذا الامر وجئت الى التسلسل صادفت  
حينئذ كبريا الاشراف الالتزاميين ومماومتهم . فان الاشراف غير  
الاكليريكيين لم ايماء الى اعادة فضل عظيم على اوربا لان الشعوب كانت  
في القرن الحادي عشر خاضعة خضوعاً تاماً للكنيسة ولم يكن للملوك  
طاقة على المدافعة عن انفسهم اصلاً فالشرفا اصحاب المقاطعات  
وحدهم رفضوا نير الاكليروس وابوا بالكلية ان يندلوا لهم . وان  
تذكرنا هيئة الاحوال العمومية في القرون المتوسطة نجد ان الاشراف  
العوام مع ما كانوا عليه من الايمان القويم والخضوع الاعى في ما  
يختص بالدين كانوا مع ذلك ما لकिन حرية الفكر في معاملاتهم مع  
الاكليروس وكانت تظهر فيهم بعض اثار منزلتهم الاصلية . فانكم  
تذكرون ما اغشيت بشرحه لكم عن اصل السيادة وعن عناصرها  
الاولى وعن كيفية تكوين الهيئة الاجتماعية السيادية في بداية الامر

حول مسكن السيد صاحب المقاطعة وما اوضحته عن حالة القسيس  
وكونه اوطى مقاماً واحط منزلة من السيد . فلم يبرح عن ذهن  
الاشراف الا لزاميين تذكاره هذه المنزلة ولا كفوا عن الشعور بها  
ابداً واعتبروا ذواتهم على الدوام انهم مستقلون عن الكنيسة بل ارفع  
منها درجة ومقاماً وان لم وحدهم حق الحكم على البلاد وسياستها  
وحافظوا على وجود الالة والاتفاق بينهم وبين الاكليروس بشرط  
ان يكون كل منهما في حاله واستقلاله . فعضد هكذا الشرفا العوام  
مدة عدة قرون استقلالية الهيئة الاجتماعية بالنسبة الى الكنيسة  
ودافعوا عن انفسهم مع العزم والشم حينما كان قد تم خضوع الملوك  
والشعوب طراً للكنيسة . فهم اول من قاوم تاسيس النظام  
الثيوكراتيكي وربما كانت مقاومتهم السبب الاكبر في عدم نجاحه  
وكان ثم عائق اخر يعيق الكنيسة عن بلوغها غايتها قل  
من يحسب له اهمية وطالما اخطاوا في الحكم على مفعوله وهوانه في كل  
مكان تسلط فيه الكهنة على الهيئة الاجتماعية واخضعوها لنظام  
ثيوكراتيكي كان هولا متزوجين يلدون اولاداً ويربونهم ويرشدونهم  
ويعلمونهم كل ما يلزم لكي يخلفوهم في وظيفتهم . راجعوا التاريخ  
وانظروا في اسيا وفي مصر ورا ان كل نظام ثيوكراتيكي عظيم كان  
صنعة كهنة هم هيئة اجتماعية مكتملة كافية لنفسها غير محتاجة الى

## رجل خارجي

فرهبانية الكهنة جعلت الاكليروس المسيحي في حالة مختلفة  
 عن تلك بالكلية لانه كان مضطراً على الدوام الى انتخاب اعضائه  
 من الهيئة الاجتماعية العامة ومن جميع اصنافها ومراتبها لكي يمكنه  
 المداومة والتسلسل . فباطلاً كان روح العصابة يجتهد بجعل  
 هذه العناصر الغربية مجانسة ومشاكلة له لانه كان يبقى راسخاً فيها  
 شي من اصلها الاجنبي وسوا كان القسيسون المستبدون من الالهيين  
 البلديين ام من الاشراف كانوا يلثمون محافلين على بعض اثار  
 مشربهم الاول وفطرتهم الاصلية . نعم ان الرهبانية بحجبها الاكليروس  
 عن الصوامع والعيشة الزمنية جعلته بمعزل عنها لانها اجبرته  
 في الوقت ذاته على الالتجاء دائماً الى الهيئة الاجتماعية العامة  
 لاجل تجديد اعضائه ومداومة تسلسله . فكان ينوبه هكذا نائب  
 من الانقلابات والتحولات الادبية التي كانت تحصل فيها ولا ريب  
 ان حاجته الى العوام المحددة على الدوام اضرت بنباح مشروع  
 النظام الشيوكراتيكي اكثر مما افاده روح العصابة الذي تقوي  
 بواسطة الرهبانية

ثم وجد الاكليروس ايضاً مقاومين اشدّ لمشروعه هذا من نفس  
 الاكليروس وفي وسط جماعته . وطالما تحدث بعض الناس عن

اتحاد الكنيسة فانها كانت تجهد بذلك وحصلت على الاتحاد من  
 بعض الوجوه الا انه لا ينبغي ان يوهننا السلام ولا بعض الحوادث الجزئية  
 فهل من جماعة وقع بينهم الشقاق والانقسام أكثر من جماعة  
 الأكليروس وهل من طائفة حصل فيها اختلاف الآراء والجدال  
 والتنكير مثل الطائفة الكنائسية ان كنائس الامم الاورباوية أكثرها  
 كانت في حالة النزاع الدائم مع البلاط الروماني والجماع كانت  
 تقاوم الباباوات والمطرقات لم يحسن عددها وكانت تنبع يومًا فيومًا  
 وكان الانشقاق دائمًا على ابواب الكنيسة وتنوع اذراء مفرطًا  
 والمزاحمة على البديل شديدة وتفريق السلطة وتجزؤها لم يعاين  
 مثله وبالاختصار ان حالة الكنيسة الداخلية والانقسام الذي وقع  
 فيها والاقتربات التي زعزعتها ربما كانت اكبر مانع لاتمام مشروع  
 النظام الشيوكراتيكي الذي قصدت اجبار الميعة الاجتماعية عليه  
 فكل هذه العوائق كانت في حيز الوجود منذ القرن الخامس  
 ووجدت على نوع ما يهد المشروع العظيم الذي شئ في صدره  
 ولم تعقه مع ذلك عن التقدم والنجاح شيئًا فشيئًا مدة جملة قرون  
 واعلى درجة رقي اليها هذا المشروع كانت في مدة ولاية البابا  
 غريغوريوس السابع في اواخر القرن الثاني عشر وقد سبق وعانيتم  
 ان البابا المذكور كان مهتمًا باخضاع العالم للأكليروس والأكليروس

للبأبأوية وأوربا لنظام ثيوكراتيكي متسع مرتب . وعلى قدر ما يسهل  
 على الإنسان الحكم في أمر كهذا تفصلة مسافة قرون عديدة اظن أن  
 ذاك الرجل العظيم ارتكب خطأين كبيرين أحدهما ما يرتكبه عادة  
 أهل النظريات والثاني ما يرتكبه الذين يرغبون في تحويل الأشياء  
 وانتقلاها . فالأول لأنه أشهر مشروعه علينا بالتام والكمال وقدم  
 الأيضاحات والبيانات المنتضية عن طبيعة السلطة الروحية  
 وحقوقها واستخرج سلفاً من المبادئ التي أسسها النتائج البعيدة بقوى  
 المنطق والفصاحة مع البراعة العظيمة وتهدهد هكذا جميع ملوك  
 أوربا الزمانيين وتصدى لقتالهم قبل أن يتملك الوسائط اللازمة لهم  
 وغلبهم . فانه لمن المحال أن يغاز بالتجاح في الأمور البشرية بوسائل  
 قطعية جسمية كهذه أو بواسطة برهان فلسفي فقط . ثم إن غريغوريوس  
 السابع ارتكب أيضاً الخطأ الذي يرتكبه عادة الذين يطلبون تحويل  
 الأشياء الراهنة وتغييرها وهو أنهم يقصدون إجراء ما لا استطاعة  
 لهم على إتمامه ولا يجعلون طور الامكان حداً لاجتهادهم . فلكي يسرع  
 البابا المذكور بالظفر والتجاح ابتدر النزال واخذ في مقاومة السلطنة  
 وجميع الملوك حتى الأكليريوس نفسه ولم يوخز اظهارة نتيجة ما ولا  
 التفت الى مراعاة صالح ما بل أعلن وصرح جهاراً بأنه يريد التسلط  
 على جميع الممالك كماله التسلط على جميع العقول والأفكار وإثارة على



نفسه هكذا من جهة جميع السلطات الزمنية التي وجدت في خطر  
 جسيم ومن جهة أخرى احزاب حرية الفكر الذين كانوا ابتداءً وبان  
 يظهر واللعبان وكانوا يخشون من الجور الذي يسترق الأفكار .  
 فبالاجمال ربما أضرب غريغوريوس السابع بالمشروع المقدم ذكره  
 أكثر مما ساعد على انجازه . ومع ذلك ما زال المشروع اخذاً في  
 النجاح والتقدم تمام مدة القرن الثاني عشر حتى الى نحو منتصف  
 القرن الثالث عشر وهو الوقت الذي ارتفع فيه شأن الكنيسة  
 وعظمت شوكتها جداً ولست اظن ان قوتها ازدادت بعد ذلك  
 شيئاً كثيراً بل كانت الى اخر مدة ولاية اينوشنسيوس الثالث تتمتع  
 بمجدها وسلطانها أكثر مما تسعى في توسيعه وتكبيره . وفي الوقت  
 الذي اتصل فيه نجاحها الى اعلى الدرجات اخذ يتناقص نفوذها  
 بين الشعوب على سبيل رد الفعل وظهرت ضدها هزقة الالبيجوا  
 في جنوبي فرنسا التي امتدت جداً واتسعت حتى تسلطت على هيئة  
 اجتماعية كاملة مقتدرة وكثيرة العدد . وكذلك ظهر في الشمال وقتئذ  
 شقاق يشابه هذا في بلاد الفلمنك والبلجيك وبعد مدة قليلة بادر  
 ويكلف<sup>(١)</sup> مقاومة سلطة الكنيسة في انكلترا مع البراعة والذكاء

(١) هرتوفي شهير كان حائزاً حماية الملك في انكلترا وهو الذي مهد السبل

الى حنا هوس ولونر ( المترجم )

ووضع أساساً متيناً للشيعة لم تهلك . وما لبث الملوك ان سلبوا سييل الشعوب . وكانت البابوية قد قهرت في بداية القرن الثالث عشر السلاطين الذين من عائلة هوهنستوفين <sup>(١)</sup> وكانوا من اقدر واعظم ملوك اوربا واكثرهم دراية وحكمة وتديراً . ففي نفس هذا القرن اشتهر القديس لويس (ملك فرنسا) الاكثر تقوى وعبادة من جميع الملوك استقلالية الحكم الزمى واصدر الخط الاول المسمى بالبراغماتيك (وامر مخطوطة للملك فرنسا وسلاطين المانيا مختصة بالدين) الذي كان اساساً للخطوط الملوكية التالية . ثم في افتتاح القرن الرابع عشر ابتدأت المشاجرة بين فيليب ليل <sup>(٢)</sup> والبابا بونيفاشيوس الثامن . وكذلك ادوار الاول ملك الانكليز لم يكن اكثر خضوعاً منه لرومية فمن المؤكد ان مشروع النظام الشيوكراتيكي كان قد فسد حينئذ وصارت الكنيسة تدافع عن نفسها منذ ذلك الوقت ولم تعد تشرع في اجبار اوربا على الخضوع لمذهبها السياسي

(١) عائلة سلاطين المانيا التي قبل عائلة هيسبورغ الحاكمة الان في النمسا

كان منها الشهير بارباروس وغيره (للترجم)

(٢) ملك فرنسا قصد مقاومة البابا لرغبته في اخلاص الملك الزمى فحرمه البابا مراراً واما فيليب فانه جمع وكلاء عموم الدولة واتخذ من حزبه وحرق مرسوم الحرم وطلب عقد مجمع مسكوني لروية الدعوى بينه وبين البابا فعاد هذا وحرمه ثانياً فجرد حينئذ على ابطالها عساكر قبضوا على شخص البابا واهانوه (للترجم) .

بل صارت تجتهد فقط بالمحافظة على ما كانت اغنمته . فبذا آخر  
القرن الثالث عشر تخلصت الهيئة الاجتماعية من تسلط الكنيسة  
الزمنية

وكان قد صار الشروع من قبل في النظام الديموقراطيكي (اي  
حكومة الشعب) في ايطاليا بالقرب من بلاط رومية وحواليه  
وتغلب هذا المشروع على المشروع الثيوقراطيكي وكانت الجمهوريات  
الايطالية صورة هذا النظام الذي اثر في اوربا تأثيراً عظيماً جداً  
من القرن الحادي عشر الى القرن السادس عشر . فتذكرون  
ايها السادة ما سبق لي الشرف ان اوردته عليكم من تاريخ الملدان  
وكيفية نشئها وان حظها في ايطاليا كان ارجح من الجهات الاخر  
وتقدمها اسرع . وانها كانت اكثر عددًا واثرة في ايطاليا من فرنسا  
وانكلترا واسبانيا وان النظام البلدي الروماني كان قد بقي مستمرًا  
فيها على هيئته الاصلية وقوانينه فكانت فضلاً عن ذلك بركة ايطاليا  
وصحاريها غير صالحة بمقدار غيرها من اوربا السكن اسياها واوليا  
امرها الحديث العهد لانها كانت مفلوحة مزروعة في اغاب الاماكن  
ولم يبق فيها احرش تصلح للصيد والقتص لكي يسرح ويمرح فيها  
البربر كما كانوا يفعلون في جرمانيا فضلاً عن ان قسماً من بلاد  
ايطاليا لم يكن في قبضتهم اذ كان جنوبي ايطاليا وصحاري رومية

الاجتهاد  
بتأسيس  
نظام جمهوري  
في القرون  
المتوسطة

ورافقنا لم نزل جميعها تابعة لسلالة الروم . فنظراً الى المسافة  
الفاصلة بينها وبين سلطانها وتقلبات الاحوال بسبب الحروب  
تمكن النظام البلدي ونما سريعاً في هذه الجهة من ايطاليا . هذا ان  
ايطاليا لم تكن بتامها خاضعة للبربر حتى انها لم تثبت في يد  
نزع لان باليزروناريسيس ( من قواد سلاطين الفسطاطية )  
اهلكوا الاستروغوثيين وطرداهم . واللومبارديون ايضا لم يسيروا  
التملك اذدهاهم الفرنك ووقعوا فيهم الفناء وهدموا اساس ملكهم  
اتحد بعد ذلك بينين وشارلمان مع اهل ايطاليا الاندلس  
مقاومة اللومبارديين الذين كانوا قد غلبوا من عهد قريب . من  
ذلك مما يوافق صالحهما اكثر من التصدي لمخيم . فلم تكن البربر  
والحالة هذه متسلطة في ايطاليا كما في غيرها على البلاد والعباد  
دون منازع وعلى اتم الراحة وبناء على ذلك لم يتمكن المذهب  
السيادي في ما يلي جبال الابل كان ضعيفاً ثم وكان عدد الاشراف  
قليلاً وفي شتات فعوضوا عن ان يتقل النفوذ الى سكان البحاري  
حصل في غالبا مثلاً بقيت البلدان حائزة الصلوة والنفوذ  
وضع ذلك جلياً انتزع كثير من اصحاب المقاطعات عن الصغار  
وجاؤوا فاستقروا في البلدان سوا كان ذلك رغبة منهم  
المدن ام عن اضطرار و صار هكذا الاشراف البربر من

البلدان وتابعين المذهب البلدي<sup>١</sup> . فهذا الامر يبرهن عما اكتسبته  
البلدان في ابطالها من القوة والشوكة الزائدة بالنسبة الى سائر  
البلدان الاورباوية وقد عاينا في هولاء ضعف اهاليها وانحطاط  
شوكتهم وقلة جراتهم وانهم كانوا يجربون على الدوام عدواً كان على  
ابوابهم وانهم كانوا لا يخلون من الشجاعة والباس الا ان هيتهم  
كانت كهيئة رقيق قاتل عن حريته فغنها مع الجهد والعناء .  
فبعكس ذلك كانت حالة الاهالي في البلدان الايطالية حيث  
الظافرون والمغلوبون اختلطوا معاً داخل الاسوار ولم تكن المدن  
تخشى بأس سيد في جوارها او عدوماً وكان اكثر اهاليها بلديين  
احراراً من عهد قديم وكانوا يقاتلون عن استقلاليتهم وحقوقهم  
مقاومين ملوكاً اجانب بعدوا عن ديارهم كملوك الفرنك تارة  
وسلاطين جرمانيا تارة اخرى فهذا الذي اكسب بلدان ايطاليا  
رجحان النفوذ على وجه سريع وبينما كانت تنشأ المدن الصغيرة في  
جهات اخرى مع العناء والشاء نشأت في ايطاليا جمهوريات  
ودول

فما تقدم ايضاحه كان السبب في نجاح مشروع النظام الجمهوري  
في هذا القسم من اوربا فبسط هذا النظام العنصر السيادي في مدة  
بسيطة وتغلب على الهيئة الاجتماعية . ولكنه لم يكن يصلح للانتشار

والاستمرار نظراً الى كونه لم يحنو الا القليل من مبادئ الاصلاح الضرورية  
التي لا بد منها . فمن يطالع تواريخ جمهوريات ايطاليا من القرن  
الحادي عشر الى الخامس عشر يشاهد فيها امرين في ظاهر الحال  
متناقضين الا انها اكيدان دون ادنى ريب . فانه يرى من جهة  
تقدماً عجيباً في الشجاعة وحركة الاشغال والاعمال والاختراعات  
وبالنسبة الى نجاحاتها ومثل هذه الحركة والحرية لم يكن لها وجود في  
سائر جهات اوربا ومن جهة اخرى اذا بحث عن حالة الاهالي  
الحقيقية وسعادتهم وكيفية معيشتهم يرى عكس الامر . فربما كان  
لا يوجد تاريخ وصفه مكرر مخزن مثل هذا ولا يوجد زمان او  
بلاد كانت فيها حالة الناس مضطربة اضطراباً شديداً كما كانت  
في بلاد ايطاليا اذ ذاك فكانت في اخطار تستوجب الاسف العظيم  
وكان الشقاق والجرائم الفظيعة والمصائب والمحن لا تعد ولا تحصى  
وفضلاً عن ذلك اخذت تتناقص الحرية يوماً فيوماً في النظمات  
السياسية في اغلب تلك الجمهوريات وازدادت قلة الامن الى  
درجة جعلت احزاب الحرية تمنى تغيير تلك الحالة الاصلية الى  
حالة اقل اضطراباً واقل حرية منها فاذا القينا النظر على تاريخ  
فيرنسا والبندقية وجنوا وميلانو وبيزانرى ان مجرى الحوادث بدلاً  
من ان يكسب الحرية نمواً ويوسع دائرة الترتيبات والنظمات يوجب

بعكس الامر تفصيلها وحصر السلطة في ايدي اقل عدداً . وبالاختصار  
 كان ينقص امران مهمان لتلك الجمهوريات الغنية المقتدرة الزاهية  
 بالامن على الحياة وهو اول شروط الحالة الاجتماعية ونمو  
 الترتيبات والتنظيمات

فنشأ عن ذلك خلل وفساد اوقف النظام الجمهوري عن  
 النمو والامتداد . ثم ان ايطاليا كانت في خطر من هجوم وتعدي  
 ملوك الاجانب عليها وبالعجب هذا الخطر لم يكن قط يحذر تلك  
 الجمهوريات ويوقظها الى الاتفاق والاتحاد بعضها مع بعض لمقاومة  
 العدو مجملتها فلم تستطع قط اجراء هذا الامر . ولذلك كثير من  
 الايطاليين ذوي النية الحبي وطعنهم من اهل زماننا الحاضر  
 ينسبون عدم تقدم ايطاليا كسائر الامم الى سبب نظامها الجمهوري  
 في مدة القرون المتوسطة والى تقسيمها الى عدد كبير من  
 الشعوب القليلين الذين لم يملكو شهواتهم الى درجة تمكنهم من  
 الاتحاد والانضمام بزعم دولة واحدة وبأسفون لكون وطعنهم لم يخضع  
 لحكم مطلق كان من شأنه ان يجعلهم امة مستقلة عن الاجانب .  
 فيظهر اذا ان النظام الجمهوري لم يكن يحثوي في ذاته مبادي النجاح  
 والاستمرار والانتشار حتي في الظروف الأكثر موافقة ومناسبة وانه  
 بالعالم كان قصيرا العمر . وتقدر ان تشبه الى حد ما نظام ايطاليا

في القرون المتوسطة بنظام بلاد اليونان القديمة اذ كانت بلاد اليونان تحتوي هكذا على عدد كبير من الجمهوريات الصغيرة في حالة الخصام بعضها مع بعض على الدوام وغالبا في حالة العدوان وحيانا متفقة على الصالح العام . ولكن الافضلية للبلاد اليونانية في هذه المقايسة اذ بلا شك كان داخل اتينا وكديمونا ترتيبا وامن وعدل اكثر مما كان في الجمهوريات الايطالية واثن كان الخارج يحدثنا عن مظالم كثيرة كانت تحدث في تلك المدن اليونانية ومع ذلك فانظروا كم كانت حبيوة اليونان السياسية قصيرة وكم كان ذلك التقسيم في الاراضي والسلطة موجبا للضعف والوهن فحالما وقعت الحروب بين اليونان ودول اخر مجاورة عظيمة كمكدونيا ورومية سقطت بلاد اليونان مع ما كانت عليه من حالة النهى والنجاح والمجد . لانها لم تقدر على الاتحاد والانضمام لمقاومة العدو فكم بالحري بلاد ايطاليا التي لم تكن فيها الهيئة الاجتماعية والعقل البشري ناميين كما في بلاد اليونان . واذا كانت تجربة تاسيس النظام الجمهوري قليلة الفائدة عشرة الاستمرار بهذا المقدار في ايطاليا نفسها حيث اخذت في النجاح وحيث غلب وفهر المذهب السيادي فكم بالحري في جهات اخر من اوربا

فهذا اورد عليكم حوادث ذلك بكل اختصار فاقول انه كان



قسم من اوربا يمثل بايطاليا وهو جنوبي فرنسا وولايات اسبانيا  
المجاورة له مثل كتالونيا والنافار والبسكى فكانت البلدان في تلك  
الجهات ايضاً قد حصلت على الثروة والشوكة والنمو وكثير من  
الاشراف الالتزاميين الصغار كانوا قد اتحدوا مع اهاليها وكذلك  
قسم من الاكليروس وبالاخصار كانت تلك البلاد في حالة تقارن  
حالة ايطاليا على نوع ما وبناءً على ذلك في جاري القرن الحادي  
عشروني بداية الثاني عشر ختمت بلدان بروفنس واللانكيدوك  
والاكتين الى الاستقلال السياسي والتمهيد بهيئة جمهوريات مثل  
البلدان التي تلي جبال الالبان ولكن جنوبي فرنسا كان عليه مقاومة  
اشراف شماليها الذين كانوا في اعظم درجة من الشوكة والافتدار  
فلما ظهرت هرة الايبيجو وقعت الحروب بين فرنسا السيادية  
وفرنسا البلدية ولا بد انكم تعرفون تاريخ الصليبية الذين وجهوا  
لمنازلة الايبيجو تحت امرة سيمون دي مونفرت فتلك كانت المشاجرة  
التي وقعت بين اشراف الشمال ومشروع النظام الجمهوري الجنوبي  
ومع ما اظهره اهل الجنوب من البسالة والشجاعة في القتال عن  
الوطن فاز اهل الشمال بالنصر لان الاتحاد السياسي كان ضعيفاً في  
الجنوب والتمدن لم يكن اتصل الى درجة يعتاض بها الناس عن  
الاتحاد النظامي بالاتفاق فبادت هكذا تجربة تاسيس النظام الجمهوري

واعاد الصليبية المذهب السيادي الى جنوبي فرنسا  
وبعد ذلك حصلت تجربة اخرى جمهورية في جبال سويسرا  
نالت حظاً اوفر اذ كان الميدان هنا لك ضيقاً وكانت مقاومتهم  
لملك اجنبي اشد منهم قوة واقتداراً الا انه لم يكن من اقوى ملوك  
اوربا باساً وسطوةً فقاتله اهل سويسرا بشجاعة عظيمة واتحد اكثر  
الاشراف الالتزاميين من السويسريين مع اهل البلدان . وكانت  
هذه نجدة عظيمة لم ولكنها غيرت هيئة الثورة واكسبتها اصفة سيادية  
لم تكن في واقع الامر صفتها

ثم لنتقل الى شمالي فرنسا وبلدان الفلمنك والبلجيك وشطوط  
نهر الرين ومخالفة الانسياتيك فهناك نجح النظام الجمهوري نجاحاً  
كاملاً داخل البلدان ومع ذلك يرى من اول الامرانة لم يكن  
معداً للانتشار والامتداد والتغلب على الهيئة الاجتماعية بتمامها فان  
بلدان الشمال كانت محاطة بالاشراف الالتزاميين وبالملوك من  
كل جهاتها بنوع يجبرها على ان تكون على الدوام مستيقظة مستعدة  
للدفاع ولا غرو انها لم تكن تلتفت الى الفتوحات بل كانت مهتمة  
فقط بالذب عن نفسها على قدر استطاعتها . نعم انها حافظت على  
امتيازاتها الا انها بقيت محصورة في حدودها الاصلية وضمن اسوارها  
وخارجاً عن تلك الحدود لم يكن للنظام الجمهوري اثرٌ ما

فها قد عايتهم احوال المشروع النظامي الجمهوري فانه كان  
متصرّاً في ايطاليا بلا كبير امل في الاستمرار والنجاح مغلوباً في  
جنوبي غالياً وظافراً في ساحة صغيرة ايم في جبال سويسرا ومحصوراً  
داخل الاسوار في الجهة الشمالية في بلدان الفلمنك والبلجيك  
وسواحل نهر الرين ومخالفة الانسياتيك . وهذا النظام مع انه اضعف  
قوة وشوكة من سائر عناصر الهيئة الاجتماعية كان مسبباً خوفاً ورعباً  
شديداً للاشراف الالتزاميين فكان هؤلاء يغارون من ثروة البلدان  
ويجسدونها على تقدمها ونجاحها ويخشون باسها وكان قد ابتدا  
بتمرد روح الجمهورية الى الصحاري حتى صار الزراعون والفلاحون  
يجاهرون بالعصاة على اسيادهم ويكثرون يوماً فيوماً من عدم  
الطاعة وقلة الخضوع . فاعنصب الاشراف اصحاب المقاطعات جميعاً  
عصبة واحدة في أكثر جهات اوربا واتحدوا على قتال البلدان  
ومقاومتها . وكانت القوة غير متساوية بين الفريقين لان البلدان  
كانت متفرقة منفصلة عن بعضها ولم يكن بينها مراسلة ولا مواصله  
بل كان كل شئ محصوراً في محله . نعم ان اهالي المدن كانوا جميعاً  
يميلون الى بعضهم بعضاً ويفرحون لفرح بعضهم ويحزنون  
بعضهم وكان كل انتصار تم للبلدان الفلمنك على امراء بورغونيا  
الذين كانوا يحاربونها يحرك السرور عند اهالي البلدان الفرنساوية

وكذلك كل نكبة اصاب تلك المدن كانت تشق على فرنسا وبين  
 البلديين الا ان هذا كان من قبيل الحب فقط والميل الذي لا طائل  
 تحته ولم يكن بينهم رباط ولا اتحاد حقيقي فكان للاشراف عليهم  
 ارجحية الميزان من كل الوجهه ومع ذلك كله لم يقدروا على اباده  
 البلدان نظراً الى انقسامهم وعدم تبصرهم في الامور . ولما طال امر  
 القتال بين الفريقين وتحقق الاشراف ان لا ممكنة لهم على ملاشاة  
 المدن بالكلية ونوال الظفر التام انخبروا على عقد المصاححة معها  
 وقبلوها بصفة عضو من اعضاء الدولة . فحينئذ حصل تغيير في  
 الحالة العمومية وصار الشروع في ترتيب النظام المختلط وكانت الغاية  
 فيه التوفيق بين جميع العناصر الاجتماعية اي الاشراف والبلدان  
 والاكليروس والملوك رغماً عن الخصائص الشديدة الكائنة بين كل  
 منها والاخر وان تستقر هذه العناصر جميعها معاً فذلك ما بقي هلي  
 ايراده لكم

فليس من يجهل منكم ايها السادة ماهي (لازيتا جنيرو) في  
 فرنسا وما هي (الكورنيز) في اسبانيا (والبرلامنتو) في انكلترا (ولزيتا)  
 في المانيا (كل من هذه الاسماء يفسر جمعية وكلا العموم القديمة)  
 وتعلمون ايضاً العناصر التي كانت مركبة منها تلك الجمعيات  
 المختلفة فالاشراف الالتزاميون والاكليروس والبلديون كانوا

الاجتهاد  
 بتأسيس  
 نظام مختلط  
 في القرون  
 المتوسطة

يتقاربون فيها بعضهم من بعض لكي يجتهدوا بضم بعضهم بعضاً الى  
هيئة اجتماعية واحدة في كل مملكة ويخضعوا انفسهم لتوانين واحدة  
ولسلطة واحدة . فالرغبة هي هي نفسها والغاية هي هي ذاتها وان  
اختلفت الاسامي

فأناخذ جمعية وكلا العموم في فرنسا كثال نظراً الى زيادة اهميتها  
لدينا وقوفنا على اخبارها واحوالها اكثر من غيرها . وقلت اننا  
واقفون على اخبارها واحوالها ايها السادة مع انني لمؤكد ان اسم  
(لزيثا جنيرو) لا يخطر على اذهانكم سوى تصورات مبهمه غير  
مكتملة فليس منكم احد يعلم كيفية انتظام تلك الجمعية وترتيبها  
القانوني ولا كم كان عدد اعضائها ولا المواد التي كانت موضوعاً  
لمذاكراتهم ولا اوقات اجتماعهم ولا مدة مداومة جلساتهم فلا اخذ  
يعلم ذلك ولا التاريخ ينبئنا على ان لها نتائج صريحة عمومية مستيرة .  
فمن يتف على حقيقة هذه الجمعية في تاريخ فرنسا تظهر له كامر  
يطراً على سبيل العرض او كواسطة مخنقة لا يعتد بها بل يلجأ  
اليها في الامور السياسية حينما تفرغ يد الملك او الشعب من  
الوسائط كافة . فكانت الملوك حينما تشكو من كثرة  
الافلاس وتخار في امرها ولم تر باباً للخلاص تلجئ الى هذه الجمعية  
وكذلك الشعوب كانت تطلبها حينما يعظم عليها الداء ولا يعود عندها

وسيلة لمعالجته . وكان الاشراف يحضرون الجمعيات وكذلك  
الاكليروس ولكنهم كانوا ياتون اليها دون ان يكثر ثوابها لانهم  
كانوا عالمين جيداً انها ليست الوسيلة التي تكسبهم النفوذ في امور  
الاحكام ولا هي عمدة اعمالهم ومدخلاتهم . والاهلون ايضاً لم يحنفلوا  
كثيراً بامرها ولا كانوا يحسبونها من الامور التي تنهم بل كضرورة  
رغموا عليها فانظروا والحالة هذه هل كان لتلك الجمعيات اعمال  
سياسية مرتبة . فاهي كانت تارة غير معجدية نفعا ولا طائل تحتها  
وطوراً كانت تجلب الازى والهول . فان كان الملك اشد باساً  
تذلوا له واطاعوا وامره وان كانت حالة الملك تعيسة وتستوجب  
اجتماع الوكلاء قطعاً داخلهم روح التحزب والتغرض والانتقام  
واصبحوا الى تحركها الغايات والمطامع وبالاختصار كانت تلك  
الجمعيات اما بسيطة جداً كاجتماع الاعيان للمفاوضة واما مضطربة  
بالشهوات النفسانية كجمعية الكونفسيون (جمعية باريس سنة ١٧٩٢  
مدة الثورة) ولذلك كانت اعمالها بلا فائدة وتتصرم بحال انصرام  
الجمعية فكانت لا تنبذ ما تعد به ولا تتم ما تتجهد به بل يذهب جميعه  
هباء مشوراً ولم يصدر عنها عمل ما من الاعمال التي اثرت تأثيراً مهماً في  
الهيئة الاجتماعية الفرنسية ولا اصلاح ما هم في الاحكام او القوانين او  
الادارة . ولكن لا ينبغي انظن مع ذلك انها كانت بلا فائدة ولا نتيجة لا

بل كان لها نتيجة اديبية قلَّ من حسب لها حساباً فانها كانت من وقت الى اخر كحجة تقام على الاسترقاق السياسي وكتقرير جهاري وتثبيت قوي لبعض المبادي المختصة براحة الاهلين وصيانتهم كحقهم مثلاً في تعيين الاموال التي ينبغي فرضها عليهم وفي المداخلة بامور الاحكام وفي تحميل المسؤولية لوكلا الحكومة ونوابها . فجميعيات وكلا العموم اعانت كثيراً على حفظ هذه المبادي في فرنسا ولها في ذلك الفضل العظيم لان تذكرة الشعب بمحقوق الحرية على الدوام هو من اخص الفوائد . هذا ما كان لجميعيات وكلا عموم الدولة من التفضل ولكنها لم تكن اصلاً واسطة لضبط الاحكام ولا كان لها مدخل بالنظامات السياسية ولا حصلت منها الغاية المقصودة بانشاءها اعني التهام الهيئات الاجتماعية المختلطة التي كانت متقاسمة الهلاد وانضمامها الى جسم واحد

والكورتيز في اسبانيا والبورنوغال كانت نتيجتها كهذه دون ادنى اختلاف سوى فرق الظروف والحوادث وتنوعها . واهمية الكورتيز كانت تختلف بحسب اختلاف الممالك والازمنة . ففي بلاد الارغون والبسكي لما كانت المشاحنات واقعة بشأن وراثته الملك او في مدة محاربة العرب كان للكورتيز اهمية حقيقية وكان كثيراً ما يحصل التثامها . والبعض منها كالي صار اجتماعها في بلاد قاستيلا

سنة ١٣٧٠ وسنة ١٣٧٣ لم يحضرها الاشراف ولا الاكليروس ويوجد كثير من الظروف المستثناة التي يضطر الى ذكرها من رام تدقيق النظر في تاريخها ولكن بما ان حديثي اجمالي وعمومي فيمكنني ان اقرر بشأن الكورتباز ما قررته عن جمعية عموم وكلا الدولة الفرنسية اي انها كانت امراً عرضياً في تاريخ اسبانيا لا مذهباً او نظاماً سياسياً او واسطة قانونية لضبط الاحكام

واما انكلترا فكان فيها الامر بخلاف هذا ولست ادخل اليوم في شروحات مستطيلة بهذا الموضوع لاني عازم على ان احدثكم يوماً عن حالة انكلترا السياسية على نوع خصوصي فاذا كر لكم اليوم بعض اشياء مختصرة لكي اوضح عن الاسباب التي ميّزتها عن القارة. فالأول لم يكن في انكلترا مسودون عظام ذوو شوكة واقتدار ولا رعايا قادرين شخصياً على مقاومة الملوك بل اضطر البارونات وسائر الاشراف العظام من الانكليز الى الاتحاد والاتفاق سوياً من اول المدة للدفاع عن انفسهم وهذا كان السبب في تغلب مبدأ الالفة والاشترك بين الشرفاء وتعودهم على الاخلاق السياسية الحقيقية وفضلاً عن ذلك كان اكثر الشرفاء اصحاب المقاطعات الصغيرة قد انجبروا لظروف وحوادث لا يسعنا شرحها هنا على الانضمام الى اهالي البلدان والمجلس معهم في قاعة العموم التي استحصلت بهذه



الوسيلة على قوة اكبر واعظم مما كان للاهلين في القارة ومن شأنها بالحقيقة ان تؤثر تأثيراً فعالاً في امور احكام البلاد

وماكم هيئة جمعية وكلا عموم الدولة البريطانية (بارلامنتو) مدة القرن الرابع عشر. فكانت قاعة اللوردية عبارة عن ديوان شوري الملك وهو ديوان مشترك بالحقيقة في تنفيذ السلطان وكانت قاعة العموم مخوذة على النواب المنتخبين من السادات اصحاب المقاطعات الصغيرة ومن الاهلين البلديين ولم يكن لها ادنى مداخل على نوع ما باعمال الحكومة بحصر المعنى بل كانت ترتب قوانين وتدافع مع العزم والحركة عن الصالحات الخصوصية والمحلية. ففي الهيئة التي كان عليها (البارلامنتو) اذ ذاك لم يكن بعد في يده الامر ولكنه كان نظاماً قانونياً وطريقة للاحكام مبداها مقرر وفي غالب الاحيان كان لا يستغنى عنه فعلاً. فكان اذا مشروع تقريب العناصر المختلفة بعضها الى بعض والتوفيق بينها وضمها الى جسم واحد سياسي ودولة حقيقية قد نجح في انكترامع انه فسد في سائر جهات اوربا

واما عن المانيا فلست اقول سوى عبارة واحدة لكي ابين لكم الصفة المترجمة في تاريخها فان مشروعات الانضمام والاتحاد العمومي وتأسيس النظم السياسية العمومية لم يحصل بها اعتنا كلي في المانيا والعناصر الاجتماعية المختلفة بقيت هناك منفردة بعضها عن

بعض ومستقلة في ذاتها أكثر من سائر جهات أوروبا ولو احتجنا إلى  
 البرهان على هذا الأمر لوجدناه حتى في حالة الأزمة المتأخرة . وألمانيا  
 هي القسم الوحيد من أوروبا الذي بقي مداوماً فيه زماناً طويلاً انتخاب  
 الإشراف للملك . ولست أتكلم عن بولونيا أو عن الأمم الصغيلة  
 التي تأخرت جداً عن سلوك طرق التمدن التي سلكتها أوروبا .  
 وألمانيا هي أيضاً البلاد الوحيدة في أوروبا التي بقي فيها ما لكون  
 أكبر يكون وبلدان حرة مالكة زمام أمرها سياسياً من ذلك يضع  
 لنا أن مشروع التوفيق بين العناصر المختلفة وضعها إلى هيئة اجتماعية  
 واحدة لم يحصل السعي فيه كما في غير جهات ولا كان له مفعول .  
 فقد أوردت عليكم ما حصل من الاجتهادات العظيمة في  
 أوروبا بشأن تأسيس نظمات عمومية إلى حد نهاية القرن الرابع  
 عشر حتى وفي بداية القرن الخامس عشر وشاهدتم أنها لم تنجح وقد  
 اعتنيت بأن أوضح لكم في مجرى الحديث أسباب نقصيرها عن  
 النجاح وفي حقيقة الأمر تلخص تلك الأسباب في سبب واحد فقط  
 وهو أن الهيئة الاجتماعية لم تكن تبلغ من التمدن حداً يؤهلها  
 للاتحاد والانضمام بل كانت الأشياء بوجه الأجمال محلية ومحدودة  
 وخصوصية ومتنوعة إلى درجة زائدة سواء كان ذلك في طرق  
 المعيشة أم في العقول ولم يكن يوجد صالح عام ولا رأي هام من

اسباب عدم  
 نجاح كل تلك  
 المشروعات

شأنها ان يرجحها على الصالح والاراء الخاصة واسى العقول واكثرها  
 جراحة لم يكن لها ادنى الملم بالادارة العمومية ولا بالعدالة العمومية  
 الحقيقية . فكان من الضروري ان يتم اولاً مزج جميع تلك العناصر  
 المختلفة الاشكال وسحقها على نوعٍ ما وجعلها شكلاً واحداً بواسطة  
 قوة التمدن ومفاعيله وكان يجب ايضاً ان تجمع وتضم اولاً كل  
 الصالح والشرائع والاخلاق والافكار وتخذ مركزاً وبالانحصار  
 كان من اللازم ان تنشأ اولاً سلطة عامة وارئاً عامة . وهما كم قد  
 اتصلنا الى المدة التي تم فيها اخيراً هذا العمل العظيم . فدلائل  
 ذلك الابتدائية وحالة الافكار والاخلاق في جاري القرن الخامس  
 عشر وميلها الى انشاء حكومة مركزية وارئاً عامة ذلك يكون موضوع  
 مقالتنا التالية

## المقالة الحادية عشرة

موضوع المقالة . صفات القرن الخامس عشر الخصوصية . الحكومات  
 وانشعوب تنبه الى مراكزها الطبيعية على التدرج اولا في فرنسا . ظهور روح  
 الجنسية الفرنسية . طريقة الاحكام المستعملة من لويس الحادي عشر . ثانيا  
 في اسبانيا . ثالثا في المانيا . رابعا في انكلترا . خامسا في ايطاليا . نشأة  
 العلاقات الخارجية بين الدول (والديبلوماسية) اي السياسة الخارجية . حركة  
 الافكار الدينية . شروع اشراف وكبراء الدين في الاصلاح . مجامع كوستانسا وبال .  
 شروع الشعب في الاصلاح . بوحنا هوس . تجديد نشأة الاداب . الانذهال  
 من الاشياء القديمة . مدرسة اصحاب الافكار الحرة . حركة الاعمال بوجه العموم .  
 الاسفار والاكتشافات والاختراعات . النتيجة

### ايها السادة

ها قد قربنا من تاريخ القرون المتاخرة اعني من تاريخ الهيئة الاجتماعية  
 التي هي هيئتنا ونظاماتها واراؤها واخلاقها كانت منذ اربعين سنة  
 نظامات واراها واخلاق فرنسا ولم تزل الى الان سالكة في اوربا  
 وموثرة فينا تأثيرا قويا جدا رغما عن الانتقال الذي اورثتنا اياه  
 ثورتنا وقد سبق لي الشرف ان اخبركم ان تاريخ الهيئة الاجتماعية  
 المتاخرة الحقيقي يمتدي في القرن السادس عشر فقبل ان ندخل  
 فيه اطلب اليكم ان تذكر المسافة التي قطعناها والطرق التي

سلكناها فقد بحثنا عن كل عناصر اوربا الجهورية في وسط  
 رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وقد رايناها تتميز بعضها عن  
 بعض وبنشأ كل منها وحدة مستقلة وقد تقرر لدينا ميل هذه  
 العناصر في المدة الاولى من التاريخ الى الانفرار والانعزال والعبشة  
 الخصوصية المحلية وحالما بلغت هذه الغاية واتخذ كل منها السيادة  
 والبلدي والاكبريكي الهيئة والمكان اللذين يميزه رايناها قد ناقت  
 جميعها الى التقارب بعضها من بعض والاتحاد والتكون على صورة  
 هيئة اجتماعية عمومية وامة وحكومة ولكي تتصل الى هذه النتيجة  
 التجأت بلاد اوربا الى كل من المذاهب التي كانت في وسطها  
 واتمسست مبدا الاتحاد الاجتماعي والرباط السياسي والادي من  
 الحكومات الدينية والسيادية والجمهورية والملكية والى هذا الحد لم  
 تنجح بكل ما شرعت فيه ولا استطاع احد المذاهب ولا قدرت احدى  
 القوت ان تسيطر الهيئة الاجتماعية وتوطلها المرام تحت ظل حمايتها  
 وقد وجدنا ان سبب ذلك عدم نشر الصالح العام والافكار العمومية  
 وتاكيدنا ان الاشيا كلها كانت لم تزل محلية وشخصية وخصوصية  
 وانه كان من الضروري اتجاها نحو مركزها الطبيعي لكي تتمكن الهيئة  
 الاجتماعية من الامتداد والثبات والكبر والانظام معاً اي لننال  
 الغاية التي تميل اليها طبعاً وعلى تلك الحالة تركنا اوربا في اواخر

اتجاه الامور  
 في القرن  
 الخامس عشر  
 الى المركز  
 الطبيعي

## القرن الرابع عشر

وكانت أوربا حينئذٍ بعيدة من أن تدرك هذه الحقائق التي  
 سردها لكم ولا كانت تعلم بالحقبة ماذا كان ينقصها أو ما الذي  
 كانت تبحث عنه ومع ذلك فإنها طفقت تبحث عنه كأنها قد عرفتة .  
 فبعد نهاية القرن الرابع عشر وفساد كامل مشروعات النظمات  
 السياسية العظيمة دخلت أوربا في سبيل الاتجاه إلى المركز الذي  
 كانت تميل إليه غريزياً . وصفة القرن الخامس عشر انما هي  
 الاستعداد الطبيعي للتقدم نحو هذه النتيجة على الدوام والاجتهاد  
 بإنشاء الصوامع والآراء العامة وإزالة ميل التعلق بمجل خصوصي  
 وبصالح خصوصي وجمع كامل الأفكار والمعيشات وضعها معاً ورفع  
 شأنها وإبداع ما لم يكن يوجد بعد قبل ذلك إلا أن على شكل كبير  
 اعني بذلك الشعوب والحكومات

وهذا الحادث المهم لم يتم إلا في القرن السادس عشر والسابع  
 عشر ولكنه نهياً بالقرن الخامس عشر فعلينا الآن أن ندرس  
 كيفية نهيه وذلك الفعل الخفي غير الواضح الذي هو اتجاه الأشياء  
 نحو مراكزها الطبيعية سواء كان في العلاقات الاجتماعية أم في الأفكار  
 والعقول وذلك العمل قد تم بلا قصد ولا ارتباط بل بمجرد  
 مجرى الحوادث الطبيعي

فمكذا اليها السادة نرى البشر نتيج بعمل لم تشرع فيه ولا قصدته  
حتى ولا كانت تعلمه بل سعت واجتهدت مع التمييز والحرية بعمل  
لم يكن عملها ولم تدركه ولا عرفت حقيقته الا بعد مدة حينما ظهر في  
الوقائع الحقيقية حتى وفي ذلك الوقت عينه لم تدركه كما ينبغي .  
ومع ذلك فالفضل للبشر في هذا العمل الذي لم يتم الا بواسطة نمو  
عقل الانسان ونمو حريته وان هذا الامر انما هو شبيهة بالة عظيمة  
لا يعلم سرها وغايتها سوى واحد فقط تسلمت اقسامها المختلفة الى فعلة  
اجانب منفذين بعضهم عن بعض فليس منهم من يعلم حقيقة امرها  
بالاجال ولا الغاية النهائية العمومية التي تؤول اليها وكل مع  
ذلك عمل وتم مع التمييز ومن تلقاء حريته ما خصص به من  
العمل . فعلى هذه الصورة يتم الله غاياته الصمدانية في العالم من يد  
الانسان نفسه دون ان يدرك هذا حقيقة ما يفعله . فمن ذلك ينضج  
لنا وجود امرين في وقت واحد في تاريخ التمدن احدهما ما يعتبر انه  
مقدر اي ما يتجاوز علم الانسان وارادته والثاني ما هو نتيجة ادراك  
الانسان وحريته اي ما يفعله عن فكر واردة . ولكي نفهم حقيقة ما  
جرى وتوقع في القرن الخامس عشر يتضي ان نميز الحوادث المختلفة  
بعضها عن بعض فنبحث اولاً عن الحوادث السياسية والتغيرات  
التي اعانت على تكون الحكومات والشعوب ونتقل منها الى الحوادث

الأدبية ونفخص عن التغييرات الحاصلة في الأفكار والأخلاق ونجتهد  
بان نستنتج ماهية الآراء العمومية التي تخطرت ونهيات منذ ذلك  
الوقت

فلكي يكون العمل بسيطاً سريعاً عما يختص بالحوادث السياسية  
هذا اجوب كل اقسام اوربا الكبيرة واين لكم مانع فيها مدة القرن  
الخامس عشر وكيف كانت هيئتها وكيف صارت بعد ذلك

حالة فرنسا  
مدة القرن  
الخامس عشر

فابتدئ بفرنسا واول ان النصف الاخير من القرن الرابع عشر  
والنصف الاول من القرن الخامس عشر جرت فيها الحروب  
العظيمة الوطنية وهي المحاربات ضد الانكليز كما تعلمون ذلك في  
الوقت، الذي فيه قاتلت فرنسا عن استقلاليتها اسمها وارضاها  
ولغايتها دفع سلطة اجنبية عنها، وبكفي فمح كتب التاريخ لما اكيد  
ان جميع مراتب الهيئة الاجتماعية الفرنسية تساعدت وتعاونت مع  
الاجتهاد العظيم على دفع التسلط الاجنبي رغما عن جميع ما حصل  
حينئذ من الخيانات والشقاق وان الغيرة والحمية الوطنية حمايت  
الجميع معاً على القتال سواء كانوا اشرافاً ام بلديين ام زراعيين  
لم يكن برهان على صفة كون تلك الحوادث وطنية شعبية الا تاريخ

جان دارك<sup>(١)</sup> فهو كاف وحده لاثبات ذلك لان جان دارك خرجت  
(١) ابنة فقيرة تدعى حنة كانت ترمى المواشي تربت بزي الرجال الاعمال



من الشعب وإهاجتها اشعارات الشعب ومعتقداته وحماسته  
 وجاشت في احشائها ورجال الدولة وقواد الجيوش لم يحفلوا بأمرها  
 ولا وثقوا بها بل نظروا اليها مع البغضة والعداوة ولم يتحزب لها  
 غير الجنود والشعب لاسيما ان فلاحى (لورين) هم الذين ارسلوها  
 الى اورلينس لاتقاذها الى هذه المدينة . فليس من حادث يبرهن  
 على صفة كون تلك الحروب شعبية وطنية اكثر من هذا الحادث عينه  
 فابتدأت تنشأ هكذا الجنسية الفرنسية و قبل حكم عائلة فالوا  
 كانت السيادة متغلبة في فرنسا ولم يكن ذكر للامة الفرنسية ولا  
 كان يوجد روح التحزب ولا حب الوطن الفرنسي ثم نذ الفالوا  
 ابتداء وجود فرنسا الحقيقية وفي اثناء حروبهم والاضطراب التي وجدوا  
 عليها من فقدان الملك من يدهم اتحد الاشراف والبلديون والفلاحون  
 معا وارتبطوا برباط ادي وهو رباط اسم عام وشرف عام ورغبة عامة  
 في قهر الاجانب ودفعهم عن البلاد وكانت هذه اول مرة تم هذا  
 الاتحاد ولكن لم يكن يظهر بعد الروح السياسي الحقيقي ولا قصد  
 الارتباط والاتحاد بواسطة الحكومة والنظامات كما نرى ذلك الان

وقالت الانكليز وفكت بهم وفعلت فعل صناديد الرجال وخلصت مدينة  
 اورلينس وغيرها ثم وقعت في ايدي الفرنسيين الذين كانوا من حزب الانكليز  
 فحرقوها حرقا مخاظرها ولا وثبت انها كانت عدراء وصاحبة فضيلة (للمترجم)

بل كان اتحاد فرنسا في ذلك الوقت قائماً باسمها وشرفها الوطني  
وبوجود نظام ملكي وطني مها كانت صفاته وكان التصديق فقط ألا  
يكون في يد الأجانب . وبناءً على ذلك اعانت كثيراً تلك الحروب  
ضد الانكليز على تكوين الامة الفرنسية وتقديمها نحو الاتحاد  
والانضمام

وبينا كانت تنمو فرنسا ادبياً وبنموها روح اتحاد الامة  
كما رأيتم كانت في الوقت ذاته تنمو مادياً على نوع ما أي ان اراضيها  
كانت تترتب وتوسع وتثبت وفي ذلك الوقت اكتسبت فرنسا جملة  
ولايات التي منها تصورت وبها صارت فرنسا . ففي مدة شارل  
السابع عقيب طرد الانكليز ضمت أكثر الولايات التي كانت في  
يدهم كنورمانديا وانكوموا وطورين وبواتو وستونج الخ الى فرنسا  
وصارت فرنساوية على وجه نهائي وفي مدة لويس الحادي عشر  
صار ضم عشر ولايات الى فرنسا ايضاً منها ثلاث سلبت حينئذ ثم  
عادت ففتحتها وهي روسيليون وساردان وبرغونيا وفرنشكوتني  
وبيكارديا وارتواز وبروفنس ومين وانجو وييرش . وفي مدة شارل  
الثامن ولويس الثاني عشر اكسب فرنسا زواج حنه <sup>(١)</sup> بهذا

(١) ابنة الدوك دي بريطانيا ووريثته الوحيدة تزوجت بشارل الثامن  
ومات فاخذت من بعده لويس الثاني عشر الذي خلفه في الملك

الملكين على التتالي ولاية بريطانيا فكان هكذا ينمو في آن واحد روح الامة الفرنسية وملكتها معا وكانت فرنسا الادبية وفرنسا المادية تكتسبان في وقت واحد القوة والاتحاد

واذا اتفقنا من الامة الى الحكومة نرى من المحوادث ما يشابه تلك التي وقفنا عليها وتقدم نحو الغاية عينها فان الحكومة الفرنسية كانت في مدة شارل السادس وفي بداية حكم شارل السابع في اسوأ حالة من عدم القوة والوهن والانعزال وقلة الوحدة ولكن في اخر مدة الحكم المذكور تمثول كل شي وتغيرت هيئة واخذت الحكومة في الامتداد والانتظام والثبات وكذلك وسائط الحكومة التي عليها الاعتماد كجباية الاموال الاميرية والقوة العسكرية والعدالة اخذت تسري على قدم الاتساع والنشاط والانتظام وفي ذلك الوقت صار ترتيب الجنود المستعمرة من الفرسان والمشاة الذين يقاتلون بالنشاب واستخدم شارل السابع هذه الجنود لاصلاح حالة الولايات التي كان قد وقع فيها بعض الخلل بسبب الاغصاب والنهب الناشئ عن حالة الحروب حتى وفي المدة التي تلي زمان الحروب . وكما اطلب مورخو ذلك العصر بمدح اولئك الفرسان المنتظمة ثم انه في تلك المدة ايضا جعل الرسم الملوكي الذي كان يفرض على الاهلين في بعض الاوقات مستمرا دائما وكان اجل ايرادات الملك . نعم

أن ذلك ما يمس حرية الشعوب إلا أنه أعان كثيراً على انتظام  
الحكومة واكتسابها القوة والسطوة وامتدت أيضاً في نفس الوقت  
إدارة العدالة التي هي أساس السلطة وانتظمت أحوالها وازداد  
عدد المحاكم الشرعية فترتب خمس مائة محكمة جديدة في برهة وجيزة ففي  
مدة لويس الحادي عشر مرتبت محكمة كرينبول سنة ١٤٥١ ومحكمة  
بردوس سنة ١٤٦٢ ومحكمة ديجون سنة ١٤٧٧ ومحكمة أكس سنة ١٦٥٠  
وعظمت أهمية محكمة باريس إذ ذاك وثبتت قوتها أكثر من السابق  
سواء كان في إمرادارة العدالة أم في إدارة الضبط والربط في الدائرة  
المختصة بها

فاكتسبت حينئذ الحكومة في فرنسا صفات الوحدة والانتظام  
والاستمرار إلى درجة لم تسبق لها قبل القرن الخامس عشر من جهة  
العدالة والقوة العسكرية وجباية الأموال الأميرية أعني في ما يحسب  
كجوهر الحكومة وأساسها فانعزلت بهذه الواسطة السلطات السيادية  
وركزت السلطة العامة مكانها وحصل في ذلك الوقت تغيير  
آخر الذي كان أقل ظهوراً للعيان وقل ما احتفل به المؤرخون إلا  
أنه ربما كان أكثر أهمية من غيره وهو التغيير الذي أحدثه لويس  
الحادي عشر في طريقة سياسة الأحكام فكثيراً ما تحدثوا عن  
مقاومة لويس الحادي عشر كبراه مملكته وتخفيض شأنهم والنفائهم

نجاح الحكومة  
في مائة لويس  
الحادي عشر

الى الاهلين البلديين والاداني ورفع مكانتهم وغيرهم بنعمه . وبالحنينة  
لا يخلو الامر من هكذا تصرف من قبله الا انهم قد بالغوا كثيراً فيما  
اذاعوه وبالاجمال نشأ عن تصرفات لويس الحادي عشر مع  
طبقات الهيئة الاجتماعية المختلفة الاضطراب في المملكة اكثر مما  
حصل منها فائدة . ولكنه باشر امراً غير هذا واكثر اهمية منه وهوان  
الحكومة الى ذلك التاريخ لم تكن تستعمل سوى الثقة والوسائط الجبرية  
في معاملاتهم مع الاهلين واما الاقناع والحيلة والدهي في العتول  
واستجلابها الى المرام بلطف الكلام اعني السياسة (بوليتيك) التي لم تكن  
الاسياسة رياء ومكر وملاطفة ومحاذرة في الوقت ذاته فهذا الفن لم  
يكن يستعمل قبل لويس الحادي عشر سوى ما قل وندر واما  
لويس فقد استخدمه بدلاً من الوسائط المادية في امور الحكومة واعناض  
عن القوة بالحيلة وعن السياسة السيادية بالسياسة الايطالية .  
فانظروا الى الرجلين الذين تملأ مشاجرتهم ناربخ فرنسا وقتئذ  
اعني بهما شارل ليمبيرير<sup>(١)</sup> ولويس الحادي عشر تروا شارل يتبع  
الطريقة القديمة وكامل اعماله بالقوة والتهديد وعلى الدوام يطلب  
الحرب لحسم النزاع ولا يستطيع صبراً ولا جلد له على ملاطفة الناس

(١) ولد فيليب ليون امبربورغونيا كان شجاعاً باسلاً واشتهر بخصامه مع  
لويس الحادي عشر وفي محاربته معه (للمترجم)

واسماتهم اليه واستخدمهم هكذا كوسيلة لبلوغ الارب وبعكس ذلك لويس الحادي عشر فانه ينسرب باستغنائهم عن القوة ويميل كل الميل الى فض المشاكل بالمناقشة والكلام والدهي في العقول لغاية تسليك ما ربه فلم يغير النظمات ولا الطرائق الرسمية بل غير طريقة المعاملات السرية وكيفية سلوك الملك في تنفيذه السلطة . وهذه الطريقة تحولت بالكلية في الازمنة الماخرة التي فيها اغناضوا بالعدالة عن الغايات المنطوية على حب الذات وبالصرح عن الافك والخداع سواء كان في المرام السياسي المرغوب ام في استعمال الوسائط السياسية لنوال ذلك المرام . ومع ذلك فكان وقتئذ يحسب من النجاح الاستغناء عن استعمال القوة والاعتياض عنها بالوسائل العقلية . والحكم بواسطة اقناع العقول والتخيل عليها كان اوفق من زعزعة الوجود بالوسائط المحرية . فذلك ما وضع اساسه لويس الحادي عشر من زيادة حذقه وفضائحه مع ما كان عليه من فساد الاخلاق ورداءة طبيعته الشريرة التي استعطته في زلات وذنوب عديدة

ولنتقل من فرنسا الى اسبانيا . فحوادث هاتين الملكتين متماثلة ومتشابهة لان الاتحاد الوطني في اسبانيا لم يتم سوى بالقرن الخامس عشر فحينئذ انتهت المشاجرة العظيمة التي طال امرها بين المسيحيين

حالتا اسبانيا  
والماليا في  
القرن الخامس  
عشر

والعرب بنفخ اولئك مملكة غرناطا . وحينئذ انضمت ايضا اراضي  
 المملكة اذ جمعت مملكتنا قسطنطينا وارغون اللتان كانتا من اعظم  
 اقسام اسبانيا تحت حكم ملك واحد بواسطة زواج فرديناند بازيلا  
 فانسع الملك كما في فرنسا وثبتت دعائمها . واما النظمات التي ساعدته  
 على ذلك فهي اشد قسوة واسمها يورث الكدر والاسف فبدلاً من  
 المحاكم الشرعية التي كانت في فرنسا ترتب في اسبانيا الانكيزيسيون<sup>(١)</sup>  
 وكانت هذه المحكمة تخوي في اصولها على ما ظهر فيها بعد حين ولكنها لم  
 تكن في بداية امرها كما صارت فيما بعد اعني انها أسست للسياسة لا  
 لمدين وكان المقصود بها حفظ النظام لا المشاورة عن الايمان . ثم ان  
 المشابهة بين فرنسا واسبانيا تجاوزت امر النظمات فانها تعانين في  
 نفس الاشخاص في تلك المدة لان فرديناند الكاثوليكي (لقبة)  
 وحكمه يشبهان لويس الحادي عشر وحكمه في الطباع والوصاف  
 ما خلا ان لويس كان ادق عقلاً واسرع غضباً وبالذات اكثر  
 استعداداً للشروع . ولست اعبر اصلاً بالشبيه والمقابلة اللذين  
 يؤتى بهما على غير اساس وعلى ما يلوح بالفكر واما هنا فلا جرم ان  
 المشابهة قوية حقيقية وظاهرة في الحوادث العمومية كما في الاشياء العرضية  
 (١) محكمة شرعية اصل ابتدائها في رومية قبل مدة فرديناند بزمان طويل ثم  
 غير فرديناند ترتيبها وادرجها في ملكه فكانت تستعمل فيها جميع انواع التعذابات  
 الشنيعة وبحرق الناس احياء (للمترجم)

ثم إن تلك المشابهة ذاتها توجد أيضاً في ألمانيا . فإن عائلة النمسا  
رُدت إلى السلطنة في منتصف القرن الخامس عشر سنة ١٤٢٨  
وبواسطتها تقرر سلطة السلطنة وثبتت أركانها في ألمانيا إلى درجة  
لم تسبق قبل ذلك إلا وأن صار الانتخاب من ذلك الوقت رسماً  
لا طائل تحته وإغاية تثبيت الوارث فقط . وفي آخر القرن الخامس  
عشر قرر مكسيمليان الملك في عائلته وحصر السلطة القانونية في  
دائرة الحكومة المركزية . وكان شارل السابع في فرنسا قد رتب  
العساكر المستمرة لأجل المحافظة على النظام ففعل ذلك مكسيمليان  
في ممالكه وكان لويس الحادي عشر قد أنشأ في فرنسا البريد أي  
البوسطة فرتبها مكسيمليان أيضاً في ألمانيا فكانت فوائده تقدم التمدن  
في كل مكان عائدة إلى الحكومة المركزية

وأما تاريخ إنكلترا في القرن الخامس عشر فيقتضيهما حادثين  
عظيمين أثارة الحرب على فرنسا خارجاً واشتعال نيران الفتن المسماة  
بحرب الوردتين<sup>(١)</sup> داخلآ أي الحرب الأجنبية والحرب الأهلية وهاتان  
الحربان المختلفتان بهذا المقدار قد أفضيتا إلى نتيجة واحدة . فالجرب  
المثارة على فرنسا التي أفرغ فيها الشعب الإنكليزي كل قواه عادت

جالنا انكلتره  
وايطاليا في  
القرن الخامس  
عشر

(١) حروب أهلية بين عائلتي بورك ولانكاستر وكانت علامة أحداهما وردة  
بيضاء وعلامة الثانية وردة حمراء فسميت الحرب باسم الوردتين (المنجم)



فوائدها الى الملك فقط لان ذلك الشعب الذي كان اشدّ محافظة  
من سائر الشعوب على قواه واشدّ صيانة منها على دراهمه بذل الجميع  
دون ملوكه بلا حياء ولا حساب وفي مدة هنري الخامس رخص له  
بجميع ايراد الجمهور الذي كانت قيمته بليغة جداً على طول مدة  
حياته منذ بداية حكمه . وكانت قد انتهت الحرب الاجنبية والحرب  
الاهلية لم تزل مداومة وكل من عائلتي يورك ولانكاستر يدعي حق  
الجلوس على سرير الملك ولما حان انتهاء تلك المشاجرة التي كثر  
فيها سفك الدماء كان كبار شرف الانكليز في حالة الخراب والدمار  
وقد هلك اكثرهم ولم يعد في استطاعتهم المحافظة على السلطة التي  
كانت في يدهم من قبل وعجز البارونات العظام المتخالفون عن  
القيام بالامر والنهي وادارة المملكة وفي ذلك الاثناء تغلبت عائلة  
تودور وتبوأت سرير الملك وابتدأت الاحكام السياسية تتخذ مركزاً  
سنة ١٤٨٥ في مدة هنري السابع ( التودور ) فظفرت الحكومة الملكية  
واما في ايطاليا فلم يتأسس الحكم الملكي الا ان ذلك لم يمنع حصول  
النتيجة عينها فان جمهوريات ايطاليا سقطت في القرن الخامس عشر  
وحيث استمرت بالاسم كانت السلطة محصورة في يد عائلة واحدة  
وفي بعض الاعمال فانمحت هكذا صورة الجمهورية . وفي شمالي ايطاليا  
تبع اكثر الجمهوريات اللومباردية اماره ميلانو . وفي سنة ١٤٣٤

استولى المدسيس على فيرنسا وفي سنة ١٤٦٤ خضعت جمهورية جنوا لامارة ميلانو وهكذا اغلب الجمهوريات تلاشت رويداً رويداً وانخرطت في سلك التبعية لحكم الاعيال المنسلطة وبعد ذلك ابتداء الملوك الاجانب يتنازعون حق الحكم على شمالي وجنوبي ايطاليا معاً اي على امارة ميلانو وعلى مملكة نابولي

فاينما وجهنا النظر في اوربا واي قسم اردنا اعتباره من اقسام تاريخها سواء كان من جهة الامم نفسها ام الحكومات ام المنظمات ام الاراضي نشاهد فيه العناصر القديمة ورسم الهيئة الاجتماعية الاولى قريبين من الزوال والاضمحلال والحرية الموروثة ابا عن جد قد تلاشت وسلطات اخرى قامت مكانها اكثر نظاماً منها فحصرت القوة وضمت تلك السلطات المتفرقة . وانه لمنظر مكدر وممزن للغاية معاينة سقوط تلك الحريات القديمة الاورباوية في ربة التسلط وكثيراً ما شكت النفوس من هذا الامر باقئدة مقروحة في ذلك الوقت وقام محبو الحرية في فرنسا والمانيا وايطاليا على قدم وساق وقاتلوا قتلاً مريعاً واسفوا اسفاً شديداً ايتسين من دفع تلك البلايا وذلك الانقلاب الهائل الذي بعدل كانوا يسمونه الجور والتسلط المطلق . فينبغي لنا ان نعجب لشجاعتهم ونرق لاحزانهم ولكن يجب ان ندرك ايضاً ان ذلك الانقلاب كان لا بد منه بل انه فضلاً عن

ذلك كان نافعاً ومفيداً فان المذاهب الابتدائية الاورباوية وتلك  
 الحريات السيادية والبلدية القديمة لم تاتِ نظام الهيئة الاجتماعية  
 بفائدة لان اساس الحياة الاجتماعية انما هو الامن والتقدم وكل مذهب  
 لم ينشأ عنه النظام في الحاضر والتجاح في المستقبل فهو فاسد ولم يلبث  
 ان يهجر ويعدم وهكذا جرى بالرسوم السياسية القديمة في القرن  
 الخامس عشر وبالحريات الاورباوية القديمة لانها لم تستطع ان تورث  
 الهيئة الاجتماعية لا الامن ولا التجاح . فصار يبحث عنهما في غيرها  
 وطلب امن مبادي اخرى ومن وسائل اخر وذلك هو جوهر معنى كامل  
 الحوادث التي سردها لكم

ويلاحظ في تلك المدة امرٌ اخر له شأن عظيم في تاريخ اوربا  
 السياسي وهو انه في القرن الخامس عشر اخذت تزداد العلاقات  
 بين الحكومات وتنظم وتتواصل على الدوام ونشأت حينئذ طريقة  
 الاتحاد والمخالفة بين عدد من الحكومات سواء كان على الحرب ام  
 على الصلح التي تولد منها في ما بعد مذهب الموازنة . فان السياسة  
 الخارجية بين الدول (ديپلوماسي) ابتدأت في اوربا منذ القرن  
 الخامس عشر فترون عند ختام هذا القرن اعظم قوات القارة  
 الاورباوية كالبااوات وامراء ميلانو واهالي البندقية وسلاطين  
 المانيا وملوك اسبانيا وملوك فرنسا يتقاربون بعضهم من بعض

اول بداية  
 الموازنة  
 السياسية  
 في اوربا

ويتباحثون ويتوافقون ويتوازنون ويتعادلون . فبيما كان شارل  
الثامن (ملك فرنسا) مجرداً جيوشه وقاصداً مملكة نابولي  
ليفتتحها تحالف عليه البابا واهل البندقية واسبانيا معاً . وبعض مضي  
بضع سنوات من ذلك التاريخ (سنة ١٥٠٨) تمت محالفة كامبري  
بقصد مقاومة اهل البندقية . وتلاهذه المحالفة في سنة ١٥١١ المحالفة  
المقدسة لمقاومة لويس الثاني عشر . وسبب انشاء هذا الاتفاق  
والتحالف سياسة ايطاليا ورغبة كل من الملوك في الاستيلاء على  
ارضها والخشية من تعاضم شوكة من يملكها وحده وازدياد دونه  
الى درجة فائقة . فهذا الامر اعان كثيراً على نمو النظام الملكي وانتشاره  
اذ من طبيعة العلاقات الخارجية بين الدول ان تكون ادارتها  
منوطة بشخص واحد او باشخاص قليلين وان تحفظ اسرارها وفضلاً  
عن ذلك كان الشعوب لا يقدرون العواقب فلا يعاين بهم كذا  
وسائل ولا يلتفتون الى اجتناء فوائدها العظيمة لانه لم يظهر لهم  
فيها صالح شخصي داخلي فكانوا لا يكثرثون بها ويفوضون اموراً  
كهذه الى ارادة السلطة المركزية . فمنذ ظهور (الدبلوماسية) انحصرت  
في ايادي الملوك نظراً الى ما ذكر من الاسباب وتكرر في جميع الافكار  
من ذلك الحين انه ينبغي ان تكون من خصائص الملوك مجرد احتمى  
ولو كان الاهلون احراراً ولم الحق في تعيين الرسوم والاموال الامنية

والمداخلة بأمور الأحكام الداخلية اذ هذا لا يمنع عدم وجوب مداخلتهم في امر العلاقات الخارجية . وبناء على ذلك اعتبر هذا الامر حينئذ كبدء مقرر وشرط عادل . فان فتحتم تاريخ انكلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر تروا كم كان هذا الفكر متمكناً من العقول وكم قاوم الحرية الانكليزية في مدة حكم اليصابات و جاك الاول و شارل الاول . والحكومة المطلقة كانت تمنح بهذا المبدأ اي يكون الحرب والصالح والعلاقات التجارية وكامل الاشغال الخارجية من متعلقات الملك لتسقط على حقوق الاهلين بهذه الوسيلة وكانت كثيراً ما تتأبى الشعوب معارضة الحكومة في هذا القسم من حقوقها وامتيازاتها ولا يتجرأون على ذلك وقلة جراتهم من هذا الوجه سببت لهم اضراراً جسيمة لاسيما ان السياسة الخارجية ( دبلوماسي ) كانت اساس تاريخ اوربا في القرن السادس عشر ودامت الحال على هذا المنوال نحو ثلاثة قرون كانت في مدتها العلاقات الخارجية اهم امر في التاريخ لان البلاد في داخليتها كانت سائرة على قدم الراحة والانتظام ان لم يكن في كل الجهات فاقلة في النار وكانت الحكومات قد كفت عن تسبب الاضطراب للشعوب واشغالها في الحركات والهزعات القوية الداخلية فكانت العلاقات الخارجية والحروب والمخالفات والمذاكرات بشأن الصلح والحرب هي التي تملأ التاريخ

وتستحق الالتفات وبناء على ذلك كان القسم الأكبر من صوايح  
الشعوب مفوض امره الى الملك او الحكومات المركزية ومسلم الى  
رايهم نظراً الى امتيازهم القدم ذكره . وكان من المستصعب جداً  
ان يكون الامر بخلاف الواقع لانه كان يقتضي ان يكون التمدن في  
تقدم عظيم والعقل والادراك في نمو واتساع كبير والناس متعودين  
على المعاملات السياسية ومتميزين بها حتى يمكن للجمهور المداخلة مع  
التجاح والفائدة بامور كهذه تستلزم العزم والدقة بهذا المندار مع  
ان الشعوب من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر لم  
تكن اتصلت الى هذه الدرجة بل كانت تبعد عنها كثيراً وهاكم ما  
حدث في انكلترا في بداية القرن السابع عشر مدة حكم جاك الاول  
فان صهره الذي كان من منتسبي السلطنة الالمانية<sup>(١)</sup> انتخب ملكاً  
على بوهيميا فسلبت منه هذه المملكة ثم جردوه ايضاً من امارته  
الوراثية<sup>(٢)</sup> وهي اماره بالاتينا فتحزب له جميع البروتستانت وكان  
اولى ان تعزب له انكلترا فصار فيها هيحان عظيم وطلب عموم اهلها الى  
الملك جاك ان يبادر الى اسعاف صهره والمدافعة عن حقوقه وارجاع

فقد المذهب  
الملكي في  
السياسة  
الخارجية

(١) في اخر المدة كان سبعة فقط من اعيان الامراء ينتخبون السلطان او  
يبتثون في المانيا (المترجم)

(٢) كان خصمه فرديناند الذي مي فيها بعد ملطانيا على المانيا ودعي بفرديناند

الثاني (المترجم)

امارته وطلب ديوان وكلا عموم الامه مبادرة الحرب وشدد الطالب  
 ووعد بتقديم كامل ما يلزم لها من المصاريف واما جاك فلم يكثر بهذا  
 الامر بل اخذ في المحاولة واجتهد بمعاونة بعض المخابرات السياسية  
 ولم يرسل الا عدداً قليلاً من الجنود الى المانيا ثم دخل عليهم اخيراً في  
 الديوان وقال لهم انه يلزمه تسعمائة الف ليرة استرلينية لكي يباشروا الحرب  
 ويكون له بعض الامل بالنجاح . فلم يذكر احد المورخين ان طلبه  
 هذا كان من باب المبالغة ومن جهتي لست اظن ذلك واما الديوان  
 فاخذته الدهشة واعتراه الوجع لما سمع بهذه الغرامة الجسيمة وبعد  
 الجهد الجهد لم يعين اكثر من مبلغ سبعين الف ليرة استرلينية  
 لاسترجاع مملكة بقوة الحرب واعادة اميرها عليها على مسافة ثلثماية  
 فرسخ من انكلترا . فهذا ما كان عليه الشعب من الجهل وعدم الخبرة  
 في الامور السياسية في العصر المتقدم ذكره فكان يتصرف دون ادنى  
 معرفة بمخاتق الامور ودون ان يقدر العواقب وبناءً على ذلك لم  
 يكن يليق به المداخلة بامور الاحكام على طريقة قانونية مجدية  
 وهذا الذي اوجب الحكومات المركزية ان تستلم ادارة الامور  
 الخارجية لانها كانت وحدها جديرة بالقيام بها ولست اعني انها  
 كانت اهلاً لذلك من جهة مراعاتها الصالح العام لانها قل ما  
 افكرت في مراعاته بل من جهة تميم مقتضيات الامر على وجه مناسب

حالة الكنيسة  
في القرن  
الخامس عشر

فكم أرى يتم لها السادة أننا كيف نظرنا إلى تاريخ أوربا السياسي في تلك  
المدة سواء كان من جهة حالة البلاد الداخلية أم من جهة العلاقات  
الخارجية بين الممالك أم في ما يتعلق بإدارة الحرب والعدل وجباية  
الأموال نشاهد صفة واحدة متغلبة في كل مكان وفي كل شيء وهي  
الانجذاب إلى المركز الطبيعي ونشوء الصالح العام والسلطة العامة وتغلبها  
فذلك هو العمل الخفي الذي تم في القرن الخامس عشر. نعم إن هذا  
العمل لم تكن تصدر عنه وتنتج نتيجة واضحة ولا حدث عنه تغيير  
كامل في حالة الهيمنة الاجتماعية إلا أن ذلك كان عنيذاً إن يتم  
فسأورد عليكم الآن حوادث مختلفة عن أولئك في طبيعتها وهي  
الحوادث الأدبية المختصة بنمو العقل البشري وبالأفكار العمومية  
فهذه الحوادث سنعودنا أيضاً إلى النتيجة حينها فنرى فيها ما رأيناه في  
تلك من الأند باب إلى المركز الطبيعي

فأنتي أبدي بالحوادث المختصة بالكنيسة التي اشغلت مد  
عظيماً من تاريخ أوربا على الدوام واشغلتنا نحن على الغالب ننا  
إلى كثرة تنوعها واشكالها . فإنه لم يكن في أوربا إلى حد التاريخ  
الخامس عشر أفكار عمومية ذات تأثير حقيقي في عقول شعوب ألسان  
غير الأفكار الدينية أي المعتنقات وقد رأينا أن الكنيسة وحدها  
كان لها السلطة لأن تربط هذه الأفكار ونسب لها قوانين مخصوصة



وتنشرها وتحم بها . نعم انه حصل بعض حركات بقصد الاستقلال  
حتى والافتراق ايضاً وتعبت الكنيسة في مقاومتها الا انها كانت  
الظافرة الى هذا التاريخ والافكار او المعتقدات التي رفضتها الكنيسة  
عجزت عن ان تملك عقول الشعوب عموماً على مدة مستديمة حتى  
ان الابطاحوا انفسهم قهروا واضمحلوا وبالاختصار كان الشقاق مداوماً  
في قاسب الكنيسة والنزاع مستمراً ولكن دون ان يكون لذلك مفعول  
ما قطعي . ففي بداية القرن الخامس عشر بد لنا امر اخر وهوانه ظهر  
افكار جديدة في نفس الكنيسة اضطرتها الى ان تقرر جهاراً بضرورة  
التغيير والاصلاح واجبت اضطراباً في وسطها ففي اخر القرن الرابع  
عشر وفي بداية الخامس عشر وقع الانشقاق الكبير الغربي الناتج  
من انتقال الكرسي المقدس الى افينيون (مدينة في فرنسا) وتسمية  
بابوين احدها في افينيون والثاني في رومية فخاصمة هذين البابوين  
هي ما يسمى بالانشقاق الكبير الغربي وقد ابتدا في سنة ١٣٧٨ او قصد  
مجمع بيزا ان ينهي هذا الامر سنة ١٤٠٩ وعزل البابوين وسى بابا  
ثالثاً وهو اسكندر الخامس فعوضاً عن ان يهدم الانشقاق ازداد ثورة  
لانه بدلاً من بابوين وجد ثلاثة باباوات وعظم حيثئذ الخلل وتجسم  
الامر وبقي الحال على هذه الصورة الى سنة ١٤١٤ اذ صار عقد مجمع  
كونستانس بموجب استدعا السلطان مجسمهوند (سلطان المانيا)

في المجمع المذكور لم يعزم على تسمية بابا اخربل باشر بامر اصلاح الكنيسة  
 وقرر اولاً ان ما يربطه المجمع المسكوني لا يستطيع احد على حله وايد  
 هكذا سلطته ورفعها على سلطة البابا ثم باشر نشر هذه المبادي في  
 الكنيسة وتنفيذها واصلاح ما كان قد داخلها من الخلل وتثوية  
 وعلى الخصوص طرائق الاخلاص والبلص انهي كانت تستعملها  
 حكومة رومية لاجل الحصول على الدراهم . وعين المجمع المذكور  
 لاجل اتمام هذه الغاية مامورين منتخبين من نفس اتصائه من  
 الطوائف المختلفة وسمى ذلك بديوان الاصلاح وهو نوع ما نسميه الان  
 ديوان التفهيش وولج المامورين المذكورين بالبحث عن الامور المخالفة  
 للقوانين التي كانت تشين الكنيسة وعن الوسائط اللازمة لمعالجة  
 ذلك الامر وازالته وتقديم لائحة بالجميع الى المجمع ليحكم بامر اجراء  
 انجباها . ولكن بينما كان المجمع مهتماً في هذا العمل قدمت له مشكلة  
 وهي هل يستطيع ان يباشر اصلاح الخلل بذاته دون مشاركة رئيس  
 الكنيسة اي دون قبول البابا وتحتججه على ذلك فاعطى المجمع جوابه  
 بالنفي على اكثرية الاصوات وذلك بواسطة نفوذ الحزب الروماني  
 واستعانت به بدوي السذاجة الذين لا اقدام لهم على الامور فانخب  
 المجمع بابا جديداً وهو مرتينس الخامس سنة ١٤١٧ وولجته بتقديم  
 لائحة اصلاحات التي ينبغي ادراجها في الكنيسة الا ان تلك اللائحة

لم يجر قبولها وانحل المجمع

ثم تجدد مجمع اخر في مدينة بال لهذه الغاية عينها سنة ١٤٢١  
 واعاد النظر في اعمال مجمع كونستانسا الاصلاحية وداوم العمل على  
 نسقها الا انه لم يفر بالتجراح بل وقع الاشتقاق في وسط المجمع كما كان  
 واقعاً في النصرانية وامر البابا بنقل المجمع من مدينة بال الى مدينة  
 فراراو ثم الى فيرنسا . فقسم من الاساقفة لم يخضعوا لامره ولبثوا في  
 مدينة بال وصار هكذا مجمعان كما كان اولاً باباوان وشرع مجمع  
 بال في الاصلاحات وانتخب بابا وسماه فيليكس الخامس وبعد مدة  
 انتقل المجمع الى مدينة لوزان وانحل سنة ١٤٤٩ دون ان ياتي  
 بفائدة ما اصلاً . فعلى موجب ما تقدم ثم الانتصار للباباوية لانها  
 بقيت . مالكة ساحة القتال ومستلمة زمام حكومة الكنيسة دون  
 ان يقدر المجمع على اتمام ما شرع فيه على انه أتم أموراً لم يشرع فيها  
 واستمرت من بعده وذلك ان الملوك الزمنيين تمسكوا بالافكار  
 التي نشرها مجمع بال وبالترتيبات التي حرّض على ادراجها وان  
 كان المجمع المذكور لم يقدر على تنفيذها . فشارل السابع استناداً  
 على اوامر المجمع المار ذكره اصدر خطاً ملوكياً في فرنسا في مدينة بوج  
 سنة ١٤٢٨ اوثبت فيه انتخاب الاساقفة والغاء الرسومات التي كانت  
 تدفع الى كنيسة رومية واصلاح ما داخل الكنيسة من الخلل

وأعلن أنه ينبغي اعتبار الخط المذكور كنصوص الشريعة . وسنة ١٤٢٩ أجرى هذا الأمر ديوان ماينس في ألمانيا أيضاً وأعلن أنه يجب اعتباره كقانون من قوانين الشريعة السلطانية الجermanية . فكأنما السلطان الزماني عزم على تنفيذ ما شرع به السلطان الروحي ولم يقدر على إتمامه

ولكن هؤلاء المصلحون لم ينجحوا بالحقبة وكما فسد مشروع المجمع كذلك فسد منقول الخطوط الملكية فان الخط المعلن في ألمانيا لم يلبث أن تلاشى نظراً إلى عقد مشاركة حصلت بين البابا نيقلوس الخامس وبين الديوان الألماني أعقبها إلغاء الخط المذكور سنة ١٤٤٨ وبعده سنة ١٥١٦ إلغاء فرنسيس الأول في فرنسا أيضاً وجعل عوضاً المشاركة التي تمت بينه وبين البابا ليون العاشر فلم ينجح إصلاح الملوك أكثر مما نجح إصلاح الأكليريكيين ولكن لا نظنوا أن ذلك الإصلاح اضطلع بالكلية بل كما أن المجمع ترك تأثيراً من بعده كذلك الخطوط الملكية المتعلقة بالأمور الكنائسية احدثت منعولاً ظهرت أهميته العظيمة في التاريخ المتأخر وذلك أن مبادئ مجمع بال كانت قوية وذات فائدة فتمسك بها رجال من الطبقة الأولى في الذكاء والفهم ومن ذوي الحماسة نظير جان دي باريس ودالي وجرسن وغيرهم عدد كبير من أميها لل القرن الخامس عشر

واعتبروا بالحماية عنها والمحافظة عليها . فرغاً عن انحلال المجمع  
والغاء المخطوط الملوكية تأسست في فرنسا التعليمات العمومية  
المنصوصة فيها عما يتعلق بحكومة الكنيسة وبالاصلاحيات التي يجب  
ادراجها وبقية مستهرة واندرجت في المحاكم الشرعية وهما أكثر  
الناس متمسكين بها وتولد منها أولاً الجانسينيست<sup>(١)</sup> وثم الغاليكان<sup>(٢)</sup>  
وكل ما حصل من الاجتهاد في اصلاح الكنيسة منذ مجمع كونستانسا  
الى زمان بوسويه<sup>(٣)</sup> هو صادر من منبع واحد والمقصود به غاية  
واحدة وبالاختصار هو حادث واحد كان يتحول على التوالي . ومع ان  
هذا المشروع في اصلاح الكنيسة بالطريقة القانونية الرسمية في القرن  
الخامس عشر لم ينجح بل فسد حصل منه مع ذلك تأثير عظيم بعد حين  
ولبت اثره محفوظاً في مجرى التمدن

(١) من فروع المذهب المسيحي مؤسسة اسقف يسمى جاسينيوس ( المترجم )

(٢) هذه اللفظة عبارة عن استقلالية كنيسة فرنسا وهي مشتقة من هاليا اي  
فرنسا القديمة والاستقلالية قائمة بتقديم سلطة الجامع على سلطة البابا وعدم مداخلته  
هذا بامور كنيسة فرنسا الادارية بل تعتبر سلطته في امور الايمان باتفاق الراي  
مع الاساقفة عموماً ( المترجم )

(٣) اسقف فرنساوي ولد سنة ١٦٢٧ وتوفي سنة ١٧٠٤ كان افصح واعقل  
اهل زمانه يعد من الفلاسفة والعلماء لانه ألف في الفلسفة وله تاريخ يحوى مختصر  
تاريخ العالم وهو الذي ساعد على استقلالية كنيسة فرنسا ودافع عنها اي الكنيسة  
الغاليكانية كما ذكر ( المترجم )

وكانت غاية المجمع حميدة في اجراء اصلاحات شرعية ورأبها  
 مصيباً لانها الوسيلة الوحيدة التي كان من شأنها ان تمنع الثورة  
 وفي اثنا اجتماع مجمع بيزا باطال الانشقاق الكبير الغربي ومحاولة  
 مجمع كونستانسا اصلاح الكنيسة ظهرت في بلاد بوهيميا الاصلاحات  
 الاولى الدينية التي شرع فيها الشعب وسببت اضطراباً لان يوحنا  
 هوس ابتدا بوعظه وامتدت اراؤه في سنة ١٤٠٤ وكان وقتئذ  
 يدرس في مدينة براكا . فاننا نرى اصلاحين شرع فيهما في آن واحد  
 احدهما في وسط الكنيسة نفسها وحاول اتهامه اشراف الكنيسة  
 ورجالها العظام عن حكمة ولكن مع الحيرة وعدم الثبات وثانيهما  
 خارجاً عن الكنيسة وكان معاكساً لها مضرّاً بصالحها . فوقع النزاع  
 بين الفريقين واستحضر المجمع يوحنا هوس وايرونيوس رفيقه الى  
 كونستانسا وامر بحرقهما كهرطوقيين وعاصيين . فهذه الحوادث لا يعسر  
 علينا فهمها الان ايها السادة بل ندرك جيداً اتفاق وقوع هذين  
 الاصلاحين في آن واحد كل منفصل عن الآخر احدهما مشروع  
 فيه من الحكومات والثاني من الشعوب وكل مضاد الاخر على انها  
 كانا صادرين عن سبب واحد وفاصلين غاية واحدة وبالاختصار  
 كانا يتخاضمان ويتحاربان بيد انهما يساعدان على نتيجة واحدة  
 فذلك ما قد حصل في القرن الخامس عشر !

وفي وقتها اخذت الكنيسة حركة الاصلاح الشعبي الذي شرع فيه يوحنا هوس ولكن بعد مضي ثلاث اواربع سنوات من موته فتح الهوسيون حرباً شديدة على الكنيسة استمرت زماناً مديداً الا انه تم النصر للسلطة الكاثائية في منتهى الامر . ومع ذلك لما كان قد فسد مشروع المجامع في الاصلاح ولم يتم الحصول على الغاية المتصورة لبث الاصلاح الشعبي في حالة السكون دون ان تنطفئ ناره وانتظر الفرصة ووجدتها في بداية القرن السادس عشر . فلو تم الاصلاح الذي شرعت فيه المجامع ربما كان امتنع الاصلاح الشعبي اذ كان لا بد لاحدهما من النجاح وظهورها في آن واحد مما يثبت شدة ضرورتهما

فهذه هي الحالة التي كانت عليها اوربا في منتهى القرن الخامس عشر من جهة المعتقدات الدينية وفي شروع سادات الكنيسة في الاصلاح بلا طائل ومبادرة الشعب الى اصلاح صار توقيفه لكنه في استعداد دائم للظهور ثانية . واما حركة العقل البشري فلم تكن محصورة اذ ذاك في دائرة الاعتقادات الدينية فقط فانكم تعلمون جميعكم ان الاثار القديمة اليونانية والرومانية اعيدت على نوع ما الى اوربا وانتشرت في جاري القرن الرابع عشر وتعلمون ايضا اجتهاد داتني وبنراركا وبوكاشيو ( ثلاثة من الفحل شعراء الايطاليان ) وجميع

حركة الافكار  
في القرن  
الخامس عشر

المعاصرين بالبحث على نسخ الكتب اليونانية والرومانية ونشرها وإداتها في أيدي الناس وكم كانوا يسرون ويتمهلون كما رقعوا على نسخة كتاب جديد ويشيعون خبره بينهم . ففي اثنا تلك الحركة نشأت في أوربا مدرسة اعانت على نمو العقل البشري اعانة اوفر مما لا يقاس مما ينسبونه اليها عادة وهي مدرسة ( الكلاسيك ) أي مدرسة الاداب القديمة . واياكم وان تنسبوا الى هذه اللفظة المعنى المعطى لها في الوقت الحاضر اذ لم يكن موضوعها في ذلك العصر الاساليب والاداب لان تلك المدرسة لم يذهلها ويعجبها اسلوب القدماء كفيرجيليوس وهيروس وفنهم في الانشاقط بل ايضا الهيئة الاجتماعية القديمة بتمامها ونظاماتها واريائها وفلسفتها وتصانيفها معاً . وكان الاقدمون في واقع الامر اعلى وابع مما لا يوصف من اوربا مدة القرنين الرابع عشر والخامس عشر في ما يخص بالسياسة والفلسفة والاداب فلا ينبغي العجب اذا من التأثير العظيم الناشي عن ذلك في العقول السامية الدقيقة وفي اهل الذوق السليم ولا من استكراهم حيث ذل اخلاق اهل زمانهم السخية وتصوراتهم المبهمة واصطلاحاتهم الخسنة القبيحة ونعشهم دروس الهيئة الاجتماعية القديمة التي كانت اكثر ترتيباً ونظاماً واثراً لايتاسر من هيئتهم الاجتماعية فنشأت هكذا مدرسة اهل الافكار الحرة التي ظهرت في بداية القرن الخامس عشر وكانت مؤلفة من الاساقفة



والروساء الكنائسيين واهل الشرع والفقهاء واهل العلم والفلسفة  
وفي اثناء ذلك صادف فتوح القسطنطينية للانراك وسقوط  
السلطنة الشرقية فهرع اليونانيون الذين فروا هاربين من الشرق  
الى ايطاليا واصحبوا معهم المعارف القديمة وكتب الاقدمين العديدة  
والوفقا من الوسائل الجديدة التي تسهل الدرس والمطالعة وحينئذ  
تجدد العزم والنشاط عند اهل مدرسه الاداب القديمة كما هو غني  
عن البيان . وكان في ذلك الوقت كبراء الكنيسة وعظمائها لاسيما  
في ايطاليا في اعلى درجة من النبولا في الشوكة السياسية بمحصر المعنى  
بل في الثروة والترف وكانوا يتعمقون ويتعمقون مع العظمة والافتخار  
بجميع انواع اللذات والمسرات التي يورثها التمدن والرخاء والرفاهية  
ورواق الببال وفرط الحرية والتألق في الميسشة وينهمكون ايضا في  
لذات المطالعات الادبية والفنون وسائر التمتعيات الاجتماعية والمادية  
فانظروا الى كيفية معيشة الذين اشتهروا وقتئذ بالاعمال السياسية  
والتأليف الادبية والعلمية كالكاردينال بومبو مثلاً فانكم تنذهلون  
من ان تروه غائصاً في جميع انواع التمتعيات واللذات وحائراً مع  
ذلك سعة المعارف وجودة القرينة منهمكاً في الفساد حال كونه  
ذا فكر ثاقب وذكا عظيم . وبالحقيقة ان من يطالع في تاريخ هذه  
المدة ويعاين كيفية العلاقات الاجتماعية وحالة العتول بخال نفسه

في وسط القرن الثامن عشر اذ يرى نفس الميل الذي كان في القرن  
المذكور الى مستنظاف الاداب وابكار الافكار وطيب العيش  
وارفاهية ولائها لشيء في النذات وفرط الحرية وعدم الاكتراث بامور  
السياسية وضعف العقائد الدينية واطلاق العنان للافكار الى درجة  
مفرطة . فان ادباء القرن الخامس عشر كانوا يخاطون كبراء الكنيسة  
واعيانها كما كان ادباء القرن الثامن عشر يخاطون الاشراف  
والامراء وكانت اروهم واحدة وانخلاقهم كذلك عائشون بهناء بعضهم  
مع بعض غير مباينين بالزعازع التي كانت تتمدد هم . فان اعيان  
أكليرس القرن الخامس عشر واهل الكاردينال بوموم كانوا يقدروا  
في افكارهم ظهور لوتير وكلويز كم ان اعيان الدولة في القرن الثامن  
عشر لم يقدروا الثورة الفرنسية . فيظهر لنا اذاً ثلثه حوادث في  
نلك المدة في الدائرة الادبية اولها اصلاح كنائسي حاولت اتمامه  
الكنيسة نفسها وثانيها اصلاح ديني شرع فيه الشعب وثالثها تحول  
وانقلاب في حالة العقول نشأ عنه ابداع مدرسة اهل الافكار  
الحرة وكابل هذه الالات الابيات كانت تنهيا في اثناء اعظم تغيير سياسي  
حصل الى ذلك التاريخ في اوربا اعني حركة اتجاه الشعوب  
والحكومات الى مراكزها الطبيعية  
وليس هذا فقط بل حصل ايضا في ذلك الوقت حركة عظيمة

في الاحوال البشرية الظاهرة فانه كان زمانا للاسفار والمشروعات  
العظيمة والاكتشافات والاختراعات المتنوعة وهو الزمان الذي  
ركب البحر البورتوكيزيون وخاضوا في سواحل افريقيا واكتشف  
فاسكوبير غاما على راس الرجا الصالح واكتشف كريستوف  
كولومبس على اميركا وامتدت التجارة فيه امتدادا عجيبا والوف من  
انداعات الجديدة اضاء نورها في ذلك العصر وغيرها كانت  
سروقة من قبل من العدد القليل فانتشرت حينئذ وعمت فوائدها  
بخاص والعلم . فغير البارود طرائق الحروب واصولها وغيرت  
الابرة هيئة الملاحه ونما فن التصوير بالزيت وملاء اوربا من تحف  
الصور المثمنة الصنعة وزاد الحفر على النحاس المخترع سنة ١٤٦٠  
عدد تلك النساوير وكررها وكثر ورق الكتان وصار يستعمل  
من العموم . ثم انه بين سنة ١٤٢٦ وسنة ١٤٥٢ تم اختراع المطبعة  
نات التي قيل فيها اقوال لا تحصى وليس من اقوال تكفي مع ذلك  
لوصف فوائدها وفضلها

انظرتم ايها السادة مقدار عظم القرن الخامس عشر واهمية الحركة  
والاعمال التي تمت فيه على ان عظمت كانت غير بينة اذ ذاك ونتائج  
حركته واعماله غير حاصلة في قبضة الناس وقتئذ . فالاصلاحات  
التي احدثت اضطرابا كبيرا لم تنجح فيه وثبتت دعائم المحكومات

وسكنت حركات الشعوب وهدئت وكانما الهيئة الاجتماعية كانت  
تستعد للتمتع بنظام اكمل واتم ما كانت عليه وتسير بسرعة الى  
التقدم والنجاح الا ان ثورات القرن السادس عشر الشديدة كانت  
قد قربت وكان القرن الخامس عشر قدها فاستكون تلك الثورات  
موضوعاً للتنا الآتية

## المقالة الثانية عشرة

موضوع المقالة . صعوبة الوقوف على المحوادث العمومية في التاريخ المتأخر .  
صورة حالة أوربا في القرن السادس عشر . الخطر الذي يجتثى من سرعة تلخيص  
المحادثات واستخلاص نتائجها . الأسباب المتنوعة التي حملت على الإصلاح الديني  
البروتستانتي . صفته الغالبة إنما هي ثورة افكر البشري على الساطة المطلقة في  
الدائرة العقلية . البراهين على ذلك . احوال الإصلاح البروتستانتي في جهات  
أوربا المختلفة . في ما داخل الإصلاح من التحلل . في اليسوعيين . المشابهة بين  
الانقلاب الحاصل في الهيئة الاجتماعية الدينية والانقلاب الحاصل في الهيئة  
الاجتماعية المدنية

### أيها السادة

اننا طالما تدمرنا لعدم انتظام الهيئة الاجتماعية الاوربانية وتشكيننا  
من صعوبة ادراك هيئة اجتماعية مشتملة متفرقة في حالة الانحلال  
ومن صعوبة تحديد صفاتها وتمنيينا وانظرنا مع فروغ الحبر قدوم  
زمان الصالح العام والنظام والاتحاد الاجتماعي فما كم قد وصلنا اليه  
وها كم قد دخلنا في المدة التي يلخص فيها كل شيء وينتصر في حوادث  
عمومية وافكار وتصورات عمومية أي مدة الانتظام والاتحاد ولكننا  
سنصادف فيها صعوبة أخرى . فانه لحد الان كان يعسر علينا

وصل الحوادث بعضها ببعض ونظمها في سلك الترتيب وإدارته  
تعلق بعضها ببعض والوقوف على الارتباط الخفيف الكائن بينها  
وأما في أوربا المتأخرة فيمكن الأمر كل الأشياء مشبك بعضها  
ببعض وكل العناصر وكامل حوادث الحياة الاجتماعية يلطف  
ويصلح بعضها بعضاً ويؤثر بعضها في بعض ويرد الفعل من بعضها  
إلى بعض والعلاقات بين الناس وفرازديادها وكثير تشبهها  
وهكذا أيضاً العلاقات بينهم وبين الحكومة وبين الدول بعضها مع  
بعض وهكذا أيضاً التصورات الفكرية وأعمال العقل البشري كافة  
وكم كنا نرى من الحوادث المعتزلة المتباعدة التي لم يحصل منها تأثير  
ما في غيرها في تلك المدد التي سبق النظر إليها وأما الآن فلم يعد يوجد  
اعتزال أصلاً بل جميع الأشياء يس بعضها بعضاً ويقابل بعضها بعضاً  
فتتغير وتتقلب جميعاً. فهل أصعب من الوقوف على الوحدة الحقيقية  
بين هذا التنوع الجزيل أم من تحديد مكان اتجاه تلك الحركة المركبة  
والمتسعة بهذا المقدار أم من تلخيص تلك الكمية التي لا تحصى من  
العناصر المتنوعة المرتبط بعضها ببعض كل الارتباط وبالاختصار  
هل أشد صعوبة من تعيين الحادث العام المتغلب على جميع الحوادث  
الذي فيه تلخص وتختصر أعداد منها ذلك الحوادث الذي يورث  
عصره صفة يمتاز بها عن بقية الأعصر ويعبر تعبيراً صحيحاً عن مفعول

عصره وتأثيره وأهميته في تاريخ التمدن فستدركون لئلا مقدار  
 هذه الصعوبة من الحادث العظيم الذي ساورده عليكم الآن  
 أننا قد صادنا في القرن الثاني عشر حادثاً أصلاً دينياً لم تكن  
 طبيعته دينية أعني به الغزوات الصليبية وقد سهل علينا نوعاً  
 الوقوف على صفته العمومية الحقيقية وتعيين وحدته وتأثيره مع  
 الضبط على قدر الامكان مع أنه من الحوادث العظيمة التي طال  
 عليها الأمد ومع أنه حدث عنه وقائع فرعية عديدة متنوعة وأما الآن  
 فعلينا أن نعتبر الانقلاب الديني الذي حدث في القرن السادس  
 عشر المسي عموماً بالاصلاح

اصل  
 الاصلاح  
 الديني

وليؤذن لي بان اقول في معرض الكلام انني ساستعمل لفظة  
 اصلاح كلفظة بسيطة متفق عليها ومرادفة لانقلاب ديني دون ان  
 اخصها بحكم ما اصلاً. فلاحظوا سلفاً ايها السادة مقدار ما يصعب  
 الوقوف على صفة تلك المعضلة الحقيقية الجسيمة وتبيين حقيقة امرها  
 وما فعلته على وجه عمومي. فيجب البحث عن ذلك بين اول القرن  
 السادس عشر ومتصف القرن السابع عشر لان حيوة الحادث على  
 نوع ما هي محصورة في هذه المدة منذ بدايته الى حين نهايته فان  
 الوقائع التاريخية كافة لها على نوع ما اجل محدود نعم ان نتائجها  
 تطول امداً الى ما لا ينتهي وان الوقائع نفسها لها تعلق بالماضي كله

وبالمستقبل كله إلا أنه لا ينكر أن لها زماناً معيناً محدوداً لوجودها الذاتي  
وانها تنشأ وتكبر وتنمو في مدة معلومة من مدد استمرارها ثم تأخذ  
في التناقص والاضمحلال واخيراً نزول فتشغل مكانها واقعة أخرى  
جديدة . فأيما كان التاريخ الذي يعينونه لبداية الإصلاح يمكننا أن  
نعتبر في ذلك السنة التي فيها لوتر حرق جهاراً في ويتمبوج مرسوم  
الباباليون العاشر الذي به يحكم عليه وانفرز هكذا بطريقة رسمية  
عن الكنيسة الرومانية فبين هذا التاريخ ومتصف القرن السابع  
عشر في سنة ١٦٤٨ التي تمّ فيها عقد مداحة وستيفالي تحصر  
بالحقبة مدة حيوة الإصلاح وهاكم البرهان فان اول مفعول صدر  
عن الانقلاب الديني واعظمه هو انه قسم دول اوربا شطرين  
الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية ورمى الفتنة بين الفريقين  
وابرزها الليمارية ودامت نيران الحروب والفتن مشتعلة بينهما تارة  
تحوز النصر فيئة وطوراً تفوز به اخرى منذ بداية القرن السادس  
عشر الى منتصف القرن السابع عشر ولم يعتقدوا شروط المصالحة  
النهائية الا سنة ١٦٤٨ وهي شروط وستيفالي المقدم ذكرها التي  
بموجبها تمّ الرضا والاتفاق بين الفريقين على ان يبقى كل منهما على  
دينه وكل منهما في استقلاله وراحته وان يعيش على الحب والسلام  
احدهما مع الاخر على اختلاف مذهبيهما ومن تاريخ سنة ١٦٤٨ لم يعد



اختلاف الدين يفرق بين دول أوروبا وكفَّ عن أن يكون المبدأ  
 التغلب في سياستها الخارجية وعلاقاتها ومحالفاتها وأما قبل ذلك  
 التاريخ فكانت أوروبا مقسومة في جوهر الأمر حزبين ومحالفين  
 دوليتين المحالفة الكاثوليكية والمحالفة البروتستانتية بقطع النظر عما  
 حدث من التنوعات العظيمة ولما عقدت معاهدة وستيفالي بطل  
 ذلك الحزب وصار اتحاد الدول أو انقسامها يحدث عن غير الأسباب  
 الدينية فيكون والحالة هذه التاريخ المذكور حداً لمدة الإصلاح  
 ونهاية أمد تغلبه وإن كانت نتائجه قد استمرت على النهو والاتساع  
 بعد ذلك التاريخ

ولنحوّل الفكر الآن إلى المدة المذكورة على السرعة غير مهتمين  
 بالبتسمية الوقائع والناس ولنبين هكذا ما تضمنته تلك المدة من  
 الحوادث. وهذا البيان البسيط مع ذكر الأساء فقط الذي سنباشره  
 يوضح لكم مقدار صعوبة تلخيص عدد وافر من الحوادث المتنوعة  
 المركبة وحصرها في حادث واحد عمومي وتحديد صفة ذلك الانقلاب  
 الديني الحقيقية وتعيين مكانه من تاريخ تمدننا

فإن الإصلاح ظهر في أثناء معجعة سياسية شديدة وهي مخاصمة  
 فرنسيس الأول وشارلكان أي فرنسا وإسبانيا وسبب الخصام بينهما  
 كان رغبتهما في تملك إيطاليا ثم تنازعا تبوء عرش السلطنة الألمانية

حالة أوروبا  
 الإصلاح

واخيراً تنازعا الشوكة والنفوذ في اوربا وفي ذلك الوقت عظم شأن عائلة النمسا وارتفع قدرها وحازت النفوذ في اوربا . وفي ذلك الوقت اكثرت انكلترا في مدة حكم هنري الثامن مداخلتها بسياسة القارة ووسعت ماوداومت على ذلك اكثر مما كانت تفعل من قبل ولتتبع مجرى الحوادث في فرنسا مدة القرن السادس عشر فندى نيران الحروب العظيمة الدينية مشتعلة بين الكاثوليك والبروتستانت طول تلك المدة حتى ان الاشراف والامراء العظام انتهزوا تلك الفرصة لاسترجاع ما كانوا فقدوه من السلطة والنفوذ ولتغلب على الملك وتلك كانت الغاية السياسية المنطوية عليها حروبنا الاهلية الدينية اذ ذاك وغاية مخالفة الكاثوليك على البروتستانت (ليك) والمشاجرة التي قامت بين عائلي كويزوفالو الملوكتين التي انتهت بشيؤ هنري الرابع<sup>(١)</sup> عرش الملك وفي اسبانيا مدة حكم فيليب الثاني حدثت ثورة الفلمنك ووقع الحرب بين الدوك دالب والبرنس دورانج اعني بين حزب الانكليزيين (المحكمة الشرعية في اسبانيا سبق الشرح عنها) وحزب

---

(١) هو ملك فرنسا ورث الملك من جهة والدته بعد ان انقرضت سلالة فالوا وكان بروتستانتيًا فلم تقبله باريس وقفلت بوجهه ابوابها فحاصرها وفتحها بالسيف وبعد ذلك ارتد الى الدين الكاثوليكي وهو الذي كتب فولتر تاريخه نظاماً (المترجم)

الحرية الدينية والمدنية فظفرت الحرية في هولاندا لكثرة المثابرة  
والحكمة ولكنها بادت في اسبانيا واتصرت السلطة المطلقة المدنية  
والكنائسية

وفي انكلترا كانت حاكمة ماري ثم حكمت اليصابات ففي مدة  
حكم اليصابات وقعت الحروب بينها وبين فيليب الثاني لانهم كانت  
رئيسة الحزب البروتستانتي ثم تبوأ عرش انكلترا جاك ستوارت  
وابتدأت المشاجرة العظيمة بين الملك والشعب الانكليزي وفي  
الوقت ذاته نشأت دول جديدة في الشمال فان (كوستاف فاذا)  
شاد مملكة السويد بعد ان خلاصها من ربة الدنمارك سنة ١٥٢٣  
ورئيس الشيفالري توتونيك<sup>(١)</sup> باعثناقه الدين البروتستانتي  
وزواجه شاد مملكة بروسيا وحفظها لذريته فابتدأت مداخلة  
دول الشمال بسياسة اوربا الامر الذي لم يكن قبل وحدث عنها  
تأثير عظيم في ما بعد في مدة حرب الثلاثين عاماً

ثم انني اعود الى فرنسا فهنا كان يحكم لويس الثالث عشر وكان  
الكردينال ريشليو قد غير ادارة الاحكام الداخلية وتداخل بسياسة  
المانيا وساعد الحزب البروتستانتي فيها

(١) هو نظام رهباني وعسكري من ايام الصليبيين كان يعتبر كدولة في اوربا  
وعبر عنه بعض المترجمين بلفظة بكرادات (المترجم)

واما المانيا فكانت مشغولة في القسم الاخر من القرن السادس عشر بجربها مع الاتراك وفي ابتدا القرن السابع عشر تنزلت الارض بجرب الثلاثين عاماً وهو اعظم حادث وقع في قارة اوربا في التاريخ المتاخر وفي اثنا تلك الحرب اشتهر كوستاف ادولف ووالستين وتيلي والدوك دي برونزويك والدوك ديويما وهي اسما اعظم الرجال التي افتخرت بهم المانيا الى ذلك العهد

وفي ذلك الاثنا تنبأ السير في فرنسا لويس الرابع عشر وابتدأت حرب الفروند (اي المقلع وهي حرب اهلية شهيرة) وفي انكلترا انفجرت الثورة على شار الاول فاسقطته عن كرسيه الملوكي فها انني لم اذكر سوى اعظم الحوادث التاريخية التي ليس من احد الا ويعرف اسماءها فانظروا مع ذلك مقدار عددها وتنوعها واهميتها . واذا بحثنا عن وقائع مختلفة النوع عن تلك وليست ذات شهرة مثلاً ولا تحموي على اسامي علمية بهذا المقدار نجد منها عدداً كبيراً في تلك المدة نفسها . فان تغيير النظمات السياسية في اغلب بلاد اوربا حصل في ذلك الوقت وتغلب الحكم الملكي الخضم في اكثر الدول العظيمة بينما كانت تنشا في الفلمنك اقوى جمهورية وجدت في اوربا ويظهر في انكلترا مذهب الملك المتقيد ظفراً نهائياً على نوع ما . ثم انتمخت وقتئذ في الكنيسة سلطة اكثر

الرهبنات الحربية السياسية وعوض عنها برهنة جديدة صفتها  
مختلفة ويزعم باطلاً أنها أكثر أهمية بكثير منها وهي رهنة اليسوعيين  
وحينئذ يحا المجمع الزيداني ما كان باقياً من آثار مجبهي  
كونستانتينا وبال وتم الظفر للبلاط الروماني في دائرة النظام  
الأكلييريكي. ونخرج من الكنيسة ولنوجه النظر إلى الفلسفة وحرية  
العقل البشري فنرى ثم رجلين باكون وديكارت قد أحدثا أعظم  
انقلاب فلسفي شوهد في العالم المتأخر فها مبدعا المذهبين اللذين  
يتنازعان التسلط على العالم. وفي ذلك العصر أيضاً زهت أداب  
الاطاليان وابتدأت أداب الفرنسيين والانكليز وتأسست  
المستعمرات العظيمة واتسع نطاق التجارة وازدادت فيها الحركة  
إلى أقصى الدرجات!

والخلاصة أيها السادة كيفاً اعتدنا ذلك العصر سواء كان من  
جهة الحوادث السياسية أم الكنائسية أم الفلسفية أم الأدبية نراه  
يحتوي منها أكثر مما احتوت الأعصر السالفة بما لا يقاس لاسيما أنها  
كانت أكثر تنوعاً وأعظم أهمية وكانت حركة العقل البشري تظهر  
من كل الجهات سواء كان في علاقات الناس بعضهم مع بعض أم في  
علاقاتهم مع الحكومة أم في علاقات الحكومات بعضها مع بعض أم  
في أعمال العقل المحضة وبالاختصار ذلك العصر هو عصر أعظم

الرجال واعاظم الامور وكان الانقلاب الديني الذي يشغلنا اعظم  
 حادث في ذلك العصر عينه بل الحادث المتغلب فيه الذي اورثه  
 اسمه وحدد صفته. وبين كل الاسباب القوية ذات التأثير العظيم  
 كان الاصلاح السبب الاقوى الذي اليه عادت الجميع وأثر في  
 الجميع وحصل فيه تأثير من الجميع. فعلينا اذا ان نعني ببيان  
 صفاته الحقيقية ونلخص مع الدقة ذلك الحادث الذي ساد على كل  
 الحوادث في ذلك الزمن الموصوف بالوقائع العظيمة وذلك  
 السبب الذي فعل اكثر من سائر الاسباب في تلك المدة التي كثرت  
 فيها الاسباب العظيمة

صعوبة  
 تلخيص  
 الحوادث  
 "ربحية"

وانه ليسهل عليكم ادراك مقدار صعوبة حصر تلك الحوادث  
 المتنوعة الجسيمة المرتبط بعضها ببعض كل الارتباط في حادث  
 واحد حقيقي تاريخي ومع ذلك فلا بد من اتمام هذا الامر لانه متى  
 انتهى امر الوقائع وصارت تاريخاً فاهم ما يكون وجل ما يبحث عنه  
 الانسان هو الحوادث العامة واشتباك الاسباب والمسببات فان  
 ذلك انما هو على نوع ما القسم الحي الذي لا يموت من التاريخ والذي  
 ترغب في الاطلاع عليه جميع الاجيال لكيما يمكنها ادراك الماضي  
 والحاضر معاً وان تلك الحاجة الى تلخيص الحوادث واستخراج زبدتها  
 علة لما انما هي اشد ارب واقوى حاجة من حاجات العقل واعظمها

مجدداً ولكن يقتضي التيقظ جيداً من اتمام تلك الحاجة بالتلخيص  
 السريع غير الكامل وانه لكثيراً ما يسول للمرء ان يعين للحال ومن  
 اول وهلة لزمان ما تاريخي او لحادث ما صنته العمومية ونتائجها  
 الثابتة . فان العقل البشري يشابه الارادة البشرية اي انه يحب  
 العجلة وسرعة تمديد الصعوبات ويرغب جداً في الخلاص والحصول  
 على النتيجة ويتناسى الادوار التي تعوقه وتصده ولكن مجرد  
 نسيانها لا يزيلها ولا يعمو وجودها بل تبقى في حين الوجود  
 لتثبت خطاه يوماً ما وتحكم عليه . وليس للعقل الانساني ايها السادة  
 سوى وسيلة واحدة بها يتخلص من هذا الخطر وهي ان يطيل  
 البصر والتدقيق مع الصبر والجلد في درسه كامل الحوادث قبل ان  
 يبادر الى تلخيصها واستخراج نتيجتها فان نسبة الحوادث الى الفكر  
 كسبة قوانين الاخلاق الادبية الى الارادة . فالفكر مضطر الى  
 معرفة تلك الحوادث وحمل مسؤوليتها واذا تم هذا الواجب كما  
 ينبغي ووقف على حقيقة قياسات حدودها يرخص له حينئذ في  
 ان يسطر اجنته ويخلق حتى يمكنه ان يعاين جميع الاشياء في مجملها  
 ونتائجها فان اسرع الى الارتقاء قبل ان ينضلع بمعرفة جميع البقعة  
 التي ينبغي له ان يتاملها من محل ارتفاعه فعليه خطر عظيم جداً من  
 السقوط وارتكاب الخطا . ومثل ذلك كمثّل الحسابات فان

الغلب الاول فيها يكون سبباً لا غلاطية لاتعد ولا تحصى وهكذا في التاريخ  
 فان لم يعتن الانسان في اول عمله بالوقوف على حقيقة امر جميع الحوادث  
 وسوّلت له سرعة التلخيص فلا يدري مقدار ما يعظم شططه . فكانني  
 احذركم مني ايها السادة . وفي كل هذا التاريخ من اوله الى الان لم  
 يكن شغلي سوى الاجتهاد بتلخيص الحوادث واستخراج نتائج عمومية  
 من الوقائع جملة وبما ان هذا الامر يصعب اجراؤه عن الزمان الذي  
 نحن في صدده اكثر مما مرّ ويحتمل ارتكاب الخطاء فيه اكثر مما في سواه  
 اقتضي ان ابنه افكاركم على ذلك احتياطياً وبعد هذا التنبيه اكمل  
 ما بدأت به واجري في ما يتعلق بالاصلاح الديني ما اجريته في ما  
 يتعلق بغيره من الحوادث واجتهد بالوقوف على الامر المتغلب فيه  
 وبيان صفته العمومية وتعيين مكانه وسان هذا الحادث العظيم في  
 التمدن الاورباوي

فانكم تذكرون الحالة التي تركنا اوربا عليها في اخر القرن  
 الخامس عشر فقد عاينا في جاري ذلك القرن اجتهادين عظيمين  
 بقصد اصلاح الدين احدهما شرعي من قبل الجامع والثاني على شكل  
 ثورة من قبل احزاب يوحنا هوس في بوهيميا وعائنا فساد هذين  
 المشروعين معاً وتحققنا في الوقت ذاته عدم امكانية تلاشي هذا الامر  
 بالكلية ووجوب حدوثه ثانية وانّ ما لم يستطع القرن الخامس عشر



على اتمامه لا بد من ان يمتد القرن السادس عشر . والان ليس  
 قصدي ان اروي لكم وقائع الثورة الدينية التي حصلت في القرن  
 السادس عشر لاني افترض انكم جميعاً وافنون على هذه الوقائع بل  
 ساعطني فقط بما ابدته من التأثير العمومي في احوال البشر فاقول .  
 انهم لما بحثوا في التاريخ عن الاسباب التي اوجبت وقوع هذا  
 الحادث العظيم نسبة اعداد الاصلاح الى الانتفاضات الخبيثة وبعض  
 المصائب والتخوسات كتنفيض امر بيع الغفرانات مثلاً الى الرهبان  
 الدومينيكيين الامر الذي حرك الحسد في قلوب الرهبان الاغوستيين  
 الذين كان لويبر من زمريهم فاستنجوا ان هذا هو السبب الاقوى  
 الذي حمل على الثورة . وغيرهم نسبوا ذلك الى مطامع الملوك ومخاصمتهم  
 للسلطة الاكبرية وحرص اعيان الامراء ورغبتهم في التسلط على  
 ارزاق الكنيسة واملاكها فنسبوا هكذا تلك الثورة الدينية الى  
 الشهوات النفسانية والصوائح الذاتية وما للبشر من الفنائص  
 والمعائب الغريزية

واما احزاب الاصلاح فانهم اولوه الى حاجة اصلاح ما كان  
 واقعاً بالحقيقة من الخلل في الكنيسة وتقوم الاراء الدينية الفاسدة  
 ومنع الاضرار الناتجة من ذلك وانهم قصدوا هذا الامر واتوه لغاية  
 واحدة فقط وهي ارجاع الكنيسة الى حالة طهرها الاصلي

الاسباب التي  
 حملت على  
 الاصلاح  
 الديني

فلست اظن هذين التأويلين صحيحين نعم ان التأويل الاخير  
يقارب الحقيقة أكثر من الاول نظرًا الى ما يحتويه من الاهمية الكبيرة  
التي تناسب عظم الحادث وانساقه الا انني لست اظنه حقيقيا وعلى  
رأبي لم يكن الاصلاح ناشئا عن الاتفاق والصدفة وعن بعض  
الصالح الذاتية ولا عن مجرد رغبة اصلاح حال الدين ولا حبا  
بالانسانية وبتأييد الحق بل كان له سبب اعظم من هذه جميعها  
ومرجع عليها وهو شدة ميل العقل البشري الى الحرية وحاجته المستجدة  
الى التبصر بصورات فكرية وامور عقلية كانت اوربا مضطرة الى ان  
تتلقها من السلطة الكنائية وأرية في التمعن بها من تلقاء نفسه وعلى  
قدر استطاعة قوة الخصوصية . فهو اجتهاد عظيم بتحرير الفكر  
البشري او بالحرى ثورة العقل البشري على السلطة المطلقة في الدائرة  
الروحية فتلك هي على مذهبي صفة الاصلاح العمومية المرجحة

فان اعتبرنا من جهة الحالة التي كان عليها في تلك المدة الفكر  
البشري ومن جهة اخرى حالة السلطة الروحية اى سلطة الكنيسة  
التي كانت حكومة العقل البشري يتضح لنا امران من ذلك اولهما ان  
العقل البشري كان في حركة واشتغال متزايد متشوقا أكثر من  
كل وقت الى الفهم والتسلط وتلك الحركة الجديدة كانت نتيجة  
الاسباب المتنوعة التي تراكمت منذ عدة قرون . فكانت قد تولدت

اسباب  
الاصلاح  
وصفاته

المرتقات منذ قرون عديدة وكانت تمكث مدة ثم تضمحل فيأتي غيرها مكانها وكذلك الآراء الفلسفية كانت منذ قرون عديدة على هذا المتوال . فتراكمت أعمال العقل البشري سوا كان في الدائرة الدينية أم الفلسفية بعضها فوق بعض وتجمعت هكذا منذ القرن الحادي عشر الى القرن السادس عشر وكان قد آن لها ان تحدث مفعولاً . ثم ان المدارس ووسائل التعليم التي كانت الكنيسة استسماها او ساعدت على انشاءها اخذت تعطي اثماراً فكان قد خرج من المدارس اناس لهم الملم بامور كثيرة وازداد يوماً فيوماً عددهم فرغب هؤلاء الناس في ان يحيلوا فاكثرتهم في الامور اذ كانت عقولهم مستعدة لذلك اكثر مما سبق لغيزهم من قبلهم وزيادة على ذلك كانت الآثار القديمة التي سبق عنها الكلام في المقالة الاخيرة قد نشطت العقول في تلك المدة واوجدت فيها استعدادات جديدة فجميع هذه الاسباب معا هيئت الافكار في بداية القرن السادس عشر واستألتها الى حب التقدم والتجراح

والامر الثاني هو ان حكومة العقل البشري اي السلطة الروحية بعكس ذلك كان قد اعتراها الجمود وعدم الحركة فان شوكة البلاط الروماني السياسية كانت قد تناقصت كثيراً وضعفت والهبة الاجتماعية لم تعد من متعلقاته كالاول بل صارت مختصة بالحكومات

الزمنية ولئن كانت السلطة الروحية بقيت محافظة في ذلك الوقت على رونقها القديم وأهميتها الظاهرة وكامل ما كانت تدعى به من الحقوق . فقد جرى بها ما جرى بغيرها قبلها من الحكومات التي أقبلت على الهرم فان أكثر التشكي الذي كان يحصل بجهتها لم يعد له أصل فلا صحة لما قيل من ان البلاط الروماني في القرن السادس عشر كان من صفاته الجور والتعدي المفرط وان التصرفات غير القانونية ازدادت فيه عن الأول بل بعكس الأمر ربما كان في ذلك الوقت متساهلاً في كل شيء أكثر من سائر الاوقات التي سلفت، رغبة في المحافظة على كامل الحقوق التي كانت له الى ذلك التاريخ وإخشاء من ان يُنازع عليها وكان أحب عليه ان يدع الفكر البشري بسلام لو شاء الفكر البشري معاملته بمثل ذلك وهكذا جرت العادة بان لا يتعرض الناس الى الحكومات الا اذا ضعف شأنها وانهدت قواها وقل اضرارها بالناس وسببه عدم استطاعتهم ذلك حينما تكون الحكومة مقتدرة ذات شوكة ونفوذ فاذا وجدوا الفرصة انتهزوها

فاكرر قولي اذاً انه لدى الوقوف على حالة العقل البشري في ذلك العصر وعلى حالة حكومته يظهر جلياً ان الإصلاح كان ناشئاً عن شدة الميل والطبع الى الحرية وانه من ثورات الادراك

البشري العظيمة وذلك هو بلا ريب السبب الأرجح الذي يعلو  
على كل الأسباب وهو أجل قدرًا من صوالح الامم والملوك وارتفاع  
شأننا من نفس الحاجة الى الإصلاح الحقيقي ودفع الأضرار التي كان  
يُشكّي منها في تلك المدة . ولنفترض أنه بعد مضي السنين الأولى  
من زمن الإصلاح وبعد ان كان أهل الثورة قد بسطوا كل ما  
عندهم من الحجج والدعوى واوضحوا كامل تشكياتهم ان السلطة  
الروحية كانت توافقهم على كل ما يدعونه ونقول لم انني اقبل  
باصلاح كل الخلل وبعد تجاوز حدود العدل الحقيقية وبالتمسك  
بروح الديانة الاصلية وألغي الرسومات والعوائد وارفع المظالم  
والتعديلات خي وفيها يختص بالعقائد ايضا اخفض واصرح وأعود  
الى المعاني الاصلية ولكن بعد هذا كله ابقى محافظة على منزلتي وأكون  
كما كنت في الماضي حكومة العقل البشري ويكون لي عليه نفس  
السلطان وذات الحقوق التي كانت لي سابقا فهل ترى يظن ان  
الثورة الدينية كانت ترجع حينئذ وتنتع بهذه الشروط لا لعري  
لست اظن ذلك بل يقيني الثابت هو انها كانت تبقى مداومة على  
السير في طريقها وبعد ان تداعي بالاصلاح نطلب الحرية ايضا  
لان حركة القرن السادس عشر لم تكن طبيعتها اصلاحية محضة بل  
كان ملاكها الثورة ولا يمكننا نجر يدها من هذه الصفة مع ما يتبعها

من المحاسن والمساوي لان النتائج التي حصلت هي نتائجها  
ولننظر قليلاً الى احوال الاصلاح ولنخص خصوصاً وقبل كل  
شيء عما فعلته في الجهات المختلفة التي نما فيها . فانا نراه قد نجح وتقدم  
في ظروف واحوال متنوعة جداً وحيث لم تكن الظروف والاحوال  
مساعدة له . فاذا وجدناه في كل مكان متتبعاً غاية واحدة ساعياً  
الى الحصول على نتيجة واحدة ومحافظة على صفة واحدة بقطع النظر  
عن تنوع الاحوال والظروف ومعاكستها او مساعدتها له يتوضح  
لدينا جلياً حينئذ ان تلك الصفة التي تغلبت على الاحوال والظروف  
كافة ينبغي ان تكون صفة الحادث الاساسية وان تلك النتيجة انما  
هي النتيجة الجمهورية التي كان ساعياً اليها في كل مكان على اختلاف  
الظروف والاحوال

فانه انري ان كل الاماكن التي ظفرت فيها ثورة القرن السادس عشر  
الدينية ان لم تكن حصلت على تحرير العقل البشري بالعلم والكمال فقد  
حصلت على ازدياد حريته ازدياداً كبيراً جديداً نعم ان الثورة الدينية  
لم تتدخل بامر النظمات السياسية وتركت الفكر من قبيل ذلك  
على ما قسم له من الحرية او العبودية بحسب ما كانت عليه نظمات  
كل جهة الا انها نسخت السلطة الروحية او سلبت منها سلاحها  
حال كونها الحكومة المنتظمة الرهيبة التي كانت نبوس الافكار

صفة الاصلاح  
الجمهورية

فتلك هي النتيجة التي حصلت عليها الثورة على اختلاف الظروف والحوادث وتنوعها . ففي المانيا كانت الحرية السياسية قليلة جداً ولم يكن لها وجود فالاصلاح لم يجدتها هناك بل ثبت سلطة المالكين وقواها بدلاً من ان يضعفها وعاكس المنظمات الحرة التي كانت جارية منذ القرون المتوسطة عوضاً عن ان يعين على نموها الا انه اهاج حرية الافكار في المانيا وادرجها فيها ربما اكثر من كل مكان وفي الدنمارك كانت الحكومة مطلقة وكانت مبادئها اساساً اعموم المنظمات حتى للمنظمات البلدية ايضاً ومع ذلك فنفذ الاصلاح اوجب تحرير الافكار التي صارت تمنع بالحرية على اختلاف طبقات الناس . وفي الفلمنك حيث كانت الحكومة جمهورية وفي انكلترا حيث كانت ملكية مقيدة ثم ايضاً تحرير العتل البشري رغماً عما كان ثم من الجور الديني الكلي الصرامة واخيراً فرنسا فان الظروف كانت معاكسة فيها للثروة الدينية التي غلبت هناك الا انها كانت سبباً لاستقلال وحرية العتل لان الاصلاح كان له حق المشوى الشرعي في فرنسا الى سنة ١٦٨٥ اعني الى حين الغاء الامر الملوكي المعطى في مدينة نانت ففي اثنا تلك المدة الطويلة كثيراً ما ألفت احزاب الكتب واقامت الجدل واجبرت اخصامها على الرد عليها فهذا الامر وحده وتلك الحرب التي انشببت بين المذهبين

اتقدم والجديد في التأليف والمناقشات نشرت في فرنسا حرية  
حقيقية ذات مفعول أكبر مما يظن اعتيادياً وتلك الحرية عادت  
فوائدها للعلوم والآداب ولشرف الأكليروس الفرنسي وللفكر  
بوجه العموم . فلاحظوا أيها السادة المناقشة التي حدثت بين بوسويه  
وكلود وذلك الجدل الديني الذي كان واقعاً في تلك المدة  
بالكتابات وأسألوا انفسكم هل كان لويس الرابع عشر يسمح بالحرية  
الى تلك الدرجة لو كانت في غير هذا الموضوع . فان الحرية التي  
ظهرت في فرنسا في المواد المختصة بالجدال الديني هي اقوى من كل ما  
انتشر من الحرية في مواد اخر مدة القرن السابع عشر والفكر الديني  
وقتمذ اتصل الى اعلى درجة من الجراءة وكان يبحث عن المواد  
والمسائل المختلفة بأكثر حرية وصراحة مما فعل فكر فنلون السياسي  
في كتابه تلامك . ودامت الحال على هذا المنوال الى حين الغاء الامر  
الملوكي المخطوط في مدينة نانت والحال انه ليس أكثر من اربعين  
سنة بين تاريخ الغاء هذا الخط (سنة ١٦٨٥) وثوراة العقل  
البشري في القرن الثامن عشر وبالكاد كان قد كف تأثير الانقلاب  
الديني حينما ابتداء تأثير الانقلاب الفلسفي

فها قد رايتم أيها السادة انه حيث اجاز الاصلاح وحيث كانت  
له اهمية كبيرة سواء كان غالباً ام مغلوباً كانت نتيجة العامة الراجحة



النابتة نقداً عظيماً في حركة الفكر وحرية وغنى استقلال العقل البشري  
 وما يؤكد لنا ان تلك كانت غاية الاصلاح ونتيجته هو كونه افتح  
 بها وحيث نالها لم يعد يبحث عن سواها لانها كانت ملاك ذلك  
 الحادث العظيم وصفته الاصلية الجوهرية ولذلك لما تمكن الاصلاح  
 في المانيا فبدلاً من ان يرغب في الحرية السياسية ارتضى لست اقول  
 بالعبودية بل بعدم الحرية . وفي انكلترا قبل بالنظام الاكليريكي  
 المنتظم على سلسلة المراتب وبكنيسة بلغت الى درجة فاقت كنيسة  
 رومية بالذات في ما يتعلق بالتصرفات المغايرة للقوانين . فلماذا  
 تساهل الاصلاح بهذا المقدار وابدى الليانة والرضى حال كونه كان  
 من وجوه اخرى قاسية مشدداً في تطلباته . لانه نال الناية وحصل  
 على النتيجة العامة التي كان يسعى اليها وهي نسخ السلطة الروحية  
 وعشق الفكر البشري من العبودية فاكرر القول ان الاصلاح حيث  
 نال هذا الارب ارتضى بسائر الاحوال والنظامات  
 ولنعكس الان المسئلة لزيادة التاكيد ولننظر ما الذي حصل  
 في الجبهات التي لم تجتزها الثورة الدينية او التي غلبت فيها ولم تستطع  
 النوبل ثلاث حالات . فالتاريخ يجيبنا ان العقل البشري لم يحصل  
 هنالك على حريته والذي يبرهن لنا على ذلك مملكتان متسعتان  
 وهما اسبانيا واطاليا . فبينما كان العقل البشري في البلاد التي

دخلها الاصلاح وتمكن فيها يزداد في الثلاثة قرون الماضية حرية  
ونفوا لم يسبق له مثلها كان في البلاد التي لم يدخلها الاصلاح يستطفي  
حالة الجهود والتراخي في نفس المدة . فها قد تقررت لدينا القضية  
بالطرد والعكس وعلى الحالين ظهرت لنا نتيجة واحدة

فانطلاق الفكر مع نسخ السلطة الروحية المطلقة هو اذا صفة  
الاصلاح الديني الجهورية والنتيجة العمومية الصادرة عن تأثيره وام  
الحوادث الناشئة عنه

قلت اهم الحوادث عن قصد لان عناق الفكر البشري كان في  
واقع الامر مدة استمرار الاصلاح حادثا لامبدا ونتيجة لاقدا وواظن  
ان الاصلاح احدث مفعولا تجاوز حدود مشروعه وانه ربما حصل  
على اكثر مما كان يرغب وانه ظفر بنتائج فاقت مقاصده بعكس غيره  
من الثورات العديدة التي لم تحصل على نتيجة توازي المرام بل كان  
الفعل فيها دون الفكر والصد وانه بحسب حادثا عظيما اكثر مما  
يحسب مذهبا وانه لم يدرك كل ما اجراه تماما ولا كان يستطيع ان  
يعترف به . وترى من اي وجه يوجب الاصلاح اخصامه ويلومونه  
وعلى اية نتائج من نتائجهم بيكونونه . انهم بيكونونه على اثنتين اساسيتين  
اولاهما تعدد الشيع والبدع والافراط في حرية الافكار وعدم كل  
سلطة روحية وفساد الهيئة الاجتماعية الدينية بجملتها . ثانيها الجور

الخطا الذي  
ارتكبه  
الاصلاح

والاضطهاد فانهم قالوا لاحزاب الاصلاح نراكم قد اهتمتم الحرية  
المفرطة واحداثتموها ولما ظهرت الى الوجود قصدتم ردعها وقمعها  
فترى كيف تبلفون المراد من ذلك اولستم تستعملون الوسائط الاكثر  
فساوةً وعنفًا . فها انتم تضطهدون الهرطقة وليست لكم السلطة  
القانونية لان تفعلوا ذلك

فاذا اجتمعتم عن كل ما يقذف به اهل الاصلاح من اللوم ما خلا  
ما يتعلق بالمسائل الاعتقادية المختصة بترونة على الدوام محصوراً في  
هذين التوبين الاساسيين المقدم ذكرهما . وكان حزب الاصلاح  
في حيرة وارباك عظيم من جرى ذلك ولما كانوا ينسبون اليه كثرة  
البدع فعوضاً عن ان يقر بذلك ويخاف من حرية نموها القانونية  
كان يتأسف لهذا الامر ويبادر البدع بالحرمات ويقدم عن نفسه  
العدورات . ولما كانوا يلومونه على اضطهاداته كان يدفع عن نفسه  
اللوم مستريعا ويزعم ان للضرورة احكاماً ويدعي لنفسه الحق بمقاصه  
اهل الزيف ومعاقبتهم بناءً على كونه مستودعاً للحقائق الدينية  
ومعتقداته وترتيباته قانونية زاعماً انه ما دامت الكنيسة الرومانية  
لاحقها في معاقبة جماعة الاصلاح فذلك دليل على كونها محقوقة  
ولما كان التأنيب يوجه الى الفرقة المتسلطة من اهل الاصلاح لا  
من اخصائها بل من نفس اولادها وتخطيها البدع التي كانت

تحرم منها بهذا الخطاب ( اننا نفعل الان ما قد سبقتمونا اليه ونفترق  
 كما افترقتم انتم ) فكانت تلك الفرقة السلطة تنقع في الارتباك والحيرة  
 لدى هذا الخطاب وكان جوابها على الغالب مضاعفة صرامة العقاب  
 وحقيقة الامر ان ثورة القرن السادس عشر الدينية لما اجتهدت  
 بهدم السلطة المطلقة الروحية كانت جاهلة حقيقة مبادي الحرية  
 العقلية فاتمها حررت العقل البشري وقصدت بعد ذلك سياسته  
 والتسلط عليه بواسطة القوانين . ففي واقع الامر رخصت بحرية  
 الفحص وفي زعمها انها اعناضت سلطة قانونية عن سلطة غير قانونية .  
 فلم تصل الى ادراك جوهر الامر ولا حسبت كامل النتائج التي  
 صدرت من عملها فاركت هكذا خطأ مزدوجاً وهوانها جهلت  
 من جهة كامل حقوق الفكر البشري ولم تحترمها وبينما كانت تفرزها  
 لنفسها كانت تغفل بها مع غيرها . ومن جهة اخرى لم تدرك ماهية  
 حقوق السلطة في الدائرة العقلية ولست اعني السلطة الجبرية اذ  
 ليس لها ادنى حق على العقل بل مقصودي السلطة الادبية المحضة  
 التي وحدها تؤثر في العقول وتأثيرها بواسطة النفوذ لا غير . وكل  
 البلاد التي تبعت الاصلاح لا يخلو فيها نظام الهيئة الاجتماعية  
 الروحية من بعض الخلل فلم يستطيعوا التوفيق بين حقوق  
 التقليدات وحاجاتها وحقوق الحرية وحاجاتها والسبب في ذلك

هو بلا شك عدم ادراك الاصلاح كامل مبادئه وكامل نتائجه  
وعدم قبوله اياها بنيتها

نتائج الاصلاح

وقد تمسك بهذا الامر اخصام اهل الاصلاح وتسلخوا به وطمعوا  
في اضدادهم لان اولئك كانوا خيرين بامر انفسهم وعالمين غاية  
مبتغاهم وكانوا يبنون اعمالهم على مبادئ مقررّة ويصرّحون بكامل  
نتائجها اذ لم يوجد قط حكومة كالكنيسة الرومانية مؤسسة على  
مذهب مرتّب منتظم واعمالها مطابقة لمبادئ مذهبها . ففي واقع الامر  
البلاط الروماني تساهل كثيراً ونفّاذي عن حذوقه اكثر مما نفّاذي  
الاصلاح ولكنه لم يخل بمبادئه النظامية ولا اظهر التناقض في  
اعماله مثل اهل الاصلاح . وكل من كان عالماً حق العلم بما يصنع  
وماذا يبتغي وتمسكاً بمذهب اصولي ومؤسساً اعماله على قصد معلوم  
ثابت فهو ذو قوة عظيمة وقد شوهد مثل ذلك في اثناء ثورة القرن  
السادس عشر الدينية فليس من يجهل منكم ان القوة التي تعينت  
على نوع خصوصي لمقاومة تلك الثورة هي رهبنة اليسوعيين . فاذا  
راجعنا تاريخهم نرى ان مساعيهم خابت في كل مكان وانهم لم ينجحوا  
اصلاً في الامور التي عاينوها بل حصل منهم تعكيس وضرر بحق  
المصالح التي تصدوا لمعاطاتها . ففي انكلترا اورثوا الملوك الهلاك  
وفي اسبانيا ابادوا الشعوب . فمبصرى عموم الحوادث ونفوا التمدن

المناخر وحرية العقل البشري كل هذه التوات التي خصص  
 اليسوعيون لمقاومتها ومحاربتها ناشبتهم الحرب وغلبتهم وقهرتهم ولم  
 يبتلوا بخيبة المسعى فقط بل تم لهم ذلك بعد ان رغبوا على استعمال  
 وسائل لا بد انكم تذكرونها فتلك الوسائل لم تورثهم الفخار ولا  
 العظمة ولا عملوا اعمالا تشتهر ولا جيشوا الجيوش العظيمة بل  
 سلكوا السبل الخفية المظلمة الدنية التي ليس من شأنها ان تجذب  
 العقول وتستميل اليهم الثلوب وتسجيل نحوهم النفات الجمهور  
 الذي لا ينعطف قلبه عادة الا الى الاشيا العظيمة مما كانت مبادئها  
 ومهما كانت غايتها . واما الحزب الذي كانوا يقاومونه فبعكس الامر  
 تم له الانتصار مع حوزة الفخار لانه فعل الافعال الشهيرة واستعمل  
 الوسائل العظيمة الشريفة فاثار الشعوب وهاجها واوجد الابطال  
 واعاضم الرجال ونثرها في اوربا وغير احوال الدول ورسومها  
 علانية وبالاختصار فان اليسوعيين لم يحصل لهم توفيق في اعمالهم  
 بل عاكستهم كامل الظروف ولم يسر منهم الخاص ولا العام لانهم  
 لم يفوزوا بالنجاح ولا فعلوا افعالا تكسبهم الشهرة ومع ذلك فلا ينكر  
 ما كان لهم من العظمة وبات اسمهم ذا اثر عظيم كنفوذهم وتاريخهم  
 وذلك لانهم كانوا خبيرين بما كانوا يفعلون ويقصدون وعالمين جيدا  
 بالمباني التي كانوا يتصرفون بمقتضاها وعارفين حق المعرفة الغاية

التي كانوا يسعون اليها والخلاصة انه كان لم عظيمة الفكر وعظيمة  
الارادة وذلك حاتم من العار المتحقق من تحمل عليه النحوسات  
المستديمة ويستعمل نظيرهم في تصرفاته الطرائق الذميمة وبالعكس  
الامر اهل الاصلاح فنظروا الى جهلهم بحسب الظاهر حقيقة المبادي  
الاصلية وغاية نتائج عملهم لبنوا في حالة شبيهة بحالة المغلوبين  
حال كونهم ظفروا ونموا من العمل اكثر مما قصدوا اتمامه وقد  
ظهرت اثار حالتهم هذه في بعض الحوادث . فذلك هو التفسير  
الصادر من الاصلاح في المشاجرة الواقعة بينه وبين النظام الروحي  
القديم وهو الذي القاه في الحيرة والارتباك ومنعه من ان يحسن  
الدفاع عن نفسه كما كان يحق له

في السوعين

وكان يمكنني ايها السادة اعتبار ثورة القرن السادس عشر الدينية  
من جملة وجوه اخرى . فلم اتكلم عن خصوصياتها الاعتقادية  
وتاثيرها في الدين ذاتيا وفي ما يتعلق بالنفس البشرية وينسبها الى  
الله والى المستقبل الابددي لان ذلك ليس من موضوعنا وانما كان  
في طوعي ان اتكلم عن تاثيراتها المتنوعة في النظام الاجتماعي وابين  
لك ما احدثته من النتائج الكلية الالهية في جميع الامور . فقد ردت  
مثلاً الدين الى العوام في عالم المؤمنين اذ كان الدين الى ذاك  
البار مخ ملكا مجردا لا كلبروس على نوع ما نعم كانوا يوزعون

اثارة الا انهم كانوا ممتلكيه وحدهم وحق التكلم بامر الدين لم يكن  
 الا لهم فالاصلاح اخرج الدين من حيث كان محصوراً مغزواً فتداولته  
 العموم ونزع السياج عن حقل الايمان فدخله سائر المومنين الذين  
 كانوا قد منعوا عنه . وحدث الاصلاح نتيجة ثانية ايضاً فانه نفى  
 الدين من الدائرة السياسية وارجع للسلطان الزمني استقلاله فكأنما  
 استرد المومنين ورد الاحكام السياسية الى اربابها في آن واحد فلم  
 يعد للسلطة الروحية في البلاد التي دخلها الاصلاح ادنى مداخلة  
 مهمة بامور الاحكام الزمنية مع ان التنظيمات الكنائسية في بعض  
 الجهات كانت كثيراً مثلاً كانت مشابهة كثيراً للنظام القديم . وكنت  
 استطيع سرد نتائج اخرى عديدة صادرة عن الاصلاح ولكن اقتصر  
 على ما تقدم واكتفي بكوني بينت لكم صفته الاساسية اعني تحرير العقل  
 البشري ونسخ السلطة المطلقة في الدائرة الروحية نعم ان هذه السلطة  
 لم تنتسخ نسخاً كاملاً الا ان تلك اكبر خطوة حصلت في هذا السبيل  
 الى ايماننا هذه

وقبل ان اختم خطابي ارجوان تلاحظوا المشابهة الغريبة التي  
 تصادفت في تاريخ اوربا المتأخرة بين الهيئة الاجتماعية الدينية والهيئة  
 الاجتماعية المدنية فيما يخص بالانقلاب الذي حصل فيها : فان  
 الهيئة الاجتماعية الدينية كانت في اول الامر ( كما عاينا ذلك في

شابهة بين  
 لانقلاب  
 الروحي  
 الانقلاب  
 المدني



المقالات المختصة بالكنيسة) هيئة اجتماعية كاملة الحرية سبب تكونها  
 وإساسها اعتقاد عام ولم يكن لها نظمات ثابتة ولا حكومة حقيقية  
 بل كان لها تراتيب أدبية تتغير بحسب ظروف الزمان. وهكذا أيضاً  
 ابتدأت في أوروبا الهيئة الاجتماعية المدنية أو بالحري قسم منها فكانت  
 متكونة من جموع من البرابرة لهم الحرية الكاملة إذا شاؤا أقاموا أو  
 رحلوا ولم يكن لهم شرائع ولا أحكام منتظمة. والهيئة الاجتماعية الدينية  
 لم تلبث أن خرجت من تلك الحالة التي لا توافق النمو الاجتماعي  
 والمحال خضعت لسلطة حكومة سيادية محضة أي أن أحكامها نيطت  
 بطائفة الأكليرس والأساقفة والمجامع وبالاختصار بإشراف الكنيسة  
 وهكذا جرى حرفياً بالهيئة الاجتماعية المدنية لدى خروجها من حالة  
 الخشونة إذ استولت الأشراف الالتزامية على السلطة. وفي ما بعد  
 تركت الهيئة الاجتماعية الدينية شكلها السيادي وترتبت على الشكل  
 الملكي المخض وذلك حين تغلب البلاط الروماني على المجامع وعلى  
 رؤساء الأكليرس الأورباوي. فقد تم أيضاً هذا الانقلاب بعينه في  
 الهيئة الاجتماعية المدنية إذ أن الملك هدم السلطة السيادية واستلم  
 زمام العالم الأورباوي. ثم حصلت الثورة في القرن السادس عشر  
 في وسط الهيئة الاجتماعية الدينية على مذهب الحكومة الملكية المخض  
 أي على السلطة المطلقة في الدائرة الروحية وأحدثت هذه الثورة

حرية الفحص وقررتها وأيدتها في أوروبا . ففي إيماننا قد شاهدنا في  
الدائرة المدنية نفس الحادث أي أن السلطة المطلقة في الدائرة  
المدنية وقعت في معرض المقاومة وفهرت . فالهيئتان كما ترون لحق  
بهما التغيير نفسه وحصل فيها الانقلاب ذاته فقط كانت الهيئة  
الاجتماعية الدينية هي السابقة في هذه الطريق

فما قد عاينا ايها السادة اهم حوادث الهيئة الاجتماعية المتأخرة  
اعني الحصول على حرية الفحص وتحرير الفكر البشري ونرى في نفس  
الوقت زيادة اتجاه السياسة الحكومية الى مركزها الطبيعي . ففي المقالة  
الآتية ساورد عليكم تاريخ الانقلاب الذي حصل في انكلترا اعني  
الحادث الذي فيه ظهر الفحص الحر والملك المحض اللذان هما نتيجتا  
تقدم المدن احدهما بازاء الآخر وتصادم احدهما مع الآخر

## المقالة الثانية عشرة

موضوع المقالة . الصفة انعمومية للاغتيال الذي حصل في انكلترا . اسبابه الاساسية . هذا الاغتيال مخصص بالسياسة اكثر من اختصاصه بالدين . ثلاثة احزاب عظام تتداوله . اولاً حزب الاصلاح الشرعي . ثانياً حزب الاغتيال السياسي . ثالثاً حزب الاغتيال الاجنبي . عدم نجاح الجميع . كرومويل . نرجيع هائلة استورات . الوزارة القانونية . وزارة اهل الفساد . الوزارة الوطنية . انقلاب سنة ١٦٨٨ في انكلترا وفي اوربا

ابها السادة

قد رأيت ان كل عناصر الهيئة الاجتماعية الاورباوية وكل حوادثها آكل امرها في جاري القرن السادس عشر الى حادثين فقط وهما الفحص الحر واتجاه السلطنة نحو مركزها فكان احدهما يتغلب في الهيئة الاجتماعية الدينية والثاني في الهيئة الاجتماعية المدنية وفي ذات الحين كان استقلال العقل البشري قد تم في اوربا وكانت الحكومة الملكية المحضة آخذة في التسلط

وكان من المحال الاتع المشاجرة يوماً ما بين هذين الحادثين نظراً الى ما كان بينهما من المناقضة فان احدهما قهر السلطة المطلقة في الدائرة الروحية والثاني كان نفس السلطة المطلقة الظاهرة في

اصل الثورة  
الانكليزية

الدائرة الزمنية . والاول كان يسعى في هدم الحكومة الكنائسية الملكية القديمة والثاني يجتهد بهدم الحريتين السيادية والبلدية وهذه المصاغة كان سببها كما تقدم سبق الهيئة الاجتماعية الدينية رفيقتها في الطريق فكانت الاولى اتصلت الى اوان تحرير الفكر الشخصي بينما كانت الثانية لم تنزل تهتم في حصر جميع القوات في قوة واحدة عمومية فصاغة هذين الحادتين لم تكن ناشئة عن مشابهتها ولا كان من شأنها ان تمنع مناقضتها . وكان كل منهما يحسب تقدما في التقدم لكن كان لكل ارتباط باحوال تختلف عن احوال الآخر وكان على نوع ما عصرها الادبي متخالفا ولئن كان وجودها في وقت واحد . وكان لا بد لها من ان يلتئما ويقتنلا قبل ان يتم بينهما التوافق

والاول مصادمة وقعت بينهما كانت في انكسار سبب الثورة الانكليزية وجوهرها اجتهاد الفصح الحر الذي هو ثمرة الاصلاح باحياء الحرية السياسية التي كانت قد لاشتتها الحكومة الملكية المحضة واعتناؤه بنسخ السلطة المطلقة في الدائرة الزمنية كما انتسخت في الدائرة الروحية

ولماذا وقعت تلك المصادمة في انكسار لا في غيرها من الممالك ام لماذا اتفق وقوع الثورات السياسية مع الثورات الادبية في آنٍ

واحد في انكلترا لا في القارة . فان ما ياتي شرحه يبين لنا اسباب ذلك  
 فالملك الانكليزي صادف ما صادف الملك في القارة من  
 التغييرات واتصل في زمان (التودوريين) الى درجة من الشوكة  
 والاقتدار وانحصار الامر في يده لم تسبق له قبلاً وليس المقصود ان  
 هؤلاء كان حكمهم صارماً عنفاً اكثر من حكم غيرهم او ان انكلترا  
 تكبدت في زمانهم ما لم تتكبد في زمان سلفائهم بل حل ظني كان  
 الظلم والجور وقلة العدالة في مدة (البلا تاجيني) بنسبة ذلك في  
 مدة (التودوريين) ان لم يكن ابلغ . واضن ايضاً ان الحكومة  
 الملكية المحضة كانت في ذلك الوقت صارمة جائرة في القارة اكثر  
 مما كانت في انكلترا ولكن ما استجد في مدة (التودوريين) هو ان  
 السلطة المطلقة صارت مذهباً وقتئذٍ وادعى الملك ان حق التساط  
 يختص به من قدم وانه مستبد وتنفوه بكلام لم يكن يتفوه بمثله قبل  
 ذلك الوقت فان ما كان يدعيه هنري الثامن واليصابات وجاك  
 الاول وشارل الاول من الدعاوي المؤسسة لم يكن يماثل ما كان  
 يزعمه ادوارد الاول وادوارد الثالث من جهة حقوق الملكية ولئن  
 كانت سلطة هذين الملكين مقارنة في الاستبداد وشدة الاعساف  
 لسلطة اولئك

فالفرق كان ناشئاً في القرن السادس عشر عن الدعوى والمبدأ

العقلي لا عن نفوذ الشوكه ومضائها لان الملك ادعى وقتئذٍ لنفسه  
حق التسلط المطلق والتسود على كامل القوانين الشرعية حتى على  
التي قرر أنه يرغب في احترامها . وكانت من جهة اخرى قد نمت  
الثورة الدينية في انكلترا على غير الوجه الذي نمت عليه في القارة اذ  
كانت الملوك قد اهانوا كثيراً على حدوثها . نعم ان الشعب كان  
يعانى ويجهد منذ مدةٍ بامر الاصلاح وربما كان ثم العمل وحده  
الأن هنرى الثامن تظاهر بالامر ذاتياً اذ ذاك واظهرت السلطة  
الملوكية العصيان ولهذا السبب كان الاصلاح الانكليزي اقل كمالاً  
من اصلاح القارة بالنظر الى ابطال التعديات الكنائسية والمعاملات  
غير القانونية واستقلال العقل البشري فقد تم الامر على مناسبة صالحة  
منهمية وتقاسم الملك والاساقفة ما كان لسايفهم اى للبابوية من السلطة  
والثروة . ولم يلبث ان اثر هذا الامر في الشعب فكان يقول ان  
الاصلاح قد تم ولكن عدة من الاسباب التي كانت تشوق النفوس  
اليه لم تزل باقية وهاج وداعى الاساقفة بما كان يداعى به البلاط  
الرومانى قائلاً عنهم انهم كلهم بابائات . نعم ان اقسام الاصلاح كانت  
تنضم الى بعضها وتحد جميعاً لمقاومة خصمها الكنيسة القديمة كلما  
داخلها ريب في امر نجاح الثورة الدينية العمومية إلا أنه بعد زوال  
الخطر كانت ترجع المشاجرة الداخلية كما كانت ويقوم اهل الاصلاح

الشعبي على اهل الاصلاح الملكي والسيادي ومجاهرون بالقدرح في  
 تصرفاتهم المخالفة للقانون والطريق ويشكون من جورهم ويدعونهم  
 الى انجاز مواعيدهم ولا يجعلوا انفسهم في مقام السلطة التي عزلوها  
 وفي انما ذلك ظهر في الهيئة الاجتماعية المدنية الانكليزية ميل  
 الى الاستقلال وحاجة الى الحرية السياسية لم يكن لها وجود قبلاً  
 او كانت ضعيفة . وكانت التجارة الانكليزية في جاري القرن  
 السادس عشر قد نمت نمواً عظيماً سريعاً جداً وانتقل ملك جانب  
 عظيم من الاراضي الى غير ما الكيما الاصليين وتفرق غنى الاملاك .  
 وانه لمن الامور التي لم يهتم فيها المؤرخون تفرق ملك الاراضي  
 الانكليزية كما تقدم في القرن السادس عشر من جرّء خراب  
 الاشراف الالتزاميين وافلاسهم ولاسباب اخرى يطول شرحها فانه  
 يظهر جلياً من التيودات ازدياد عدد اصحاب الاراضي الزراعية الى  
 درجة مفرطة ودخول اكثر الاراضي في ملك ( المجنري ) اي  
 اصاغر الاشراف والاهلين فان اعظم الاشراف اعني قاعة اللوردية  
 كانت في بداية القرن السابع عشر اثل ثروة بكثير من قاعة العموم  
 فكان اذا قد حصل ازدياد في الثروة من جرى نمو الصناعة وانتقال  
 عظيم في الاملاك والاراضي وفي خلال هذين الامرين حدث امر  
 اخر وهو حركة العقول وتقدمها ادبياً فان حكم الیصابات قد اشتهر

بنمو الأدب والفلسفة في انكلترا ومجراة الفكر وخصوبته . فكان  
البوريتان (شعبة دينية مفترقة عن كنيسة انكلترا) يتبعون دون  
ارتباع كل نتائج مذهبهم الصارم المتين . وكان غيرهم ممن هم أقل  
شهرة في حسن الاخلاق وأكثر ميلاً الى حرية الافكار ومن لا يعرف  
لهم مذهب ولا مبادي يلتقون مع مزيد الالتفات كل التصورات  
الفكرية التي كانت توافق ميلهم ورغبتهم في البحث عن الاشياء الجديدة  
وتروى غليهم . وحيثما تكن لذة المطالعات والمذاكرات العقلية يظهر  
الميل الى الحرية ايضاً ثم يتقل بسرعة عظيمة من افكار العموم الى الدولة  
وكان قد تظاهر في بعض جهات القارة التي دخلها الاصلاح ميل  
يقارن هذا وبعض الحاجة الى الحرية السياسية الا انه لم يكن ثم  
وسائط لنجاح ذلك الميل فلم تكن حالة الاخلاق تساعد ولا  
النظامات ولذلك كان اصحابه في حيرة وارتباك لا يدرون كيف  
يتصرفون لنوال اربهم . واما في انكلترا فكان الامر بالعكس لان  
النظامات القديمة وعموم حالة الهيئة الاجتماعية كانت تقويه  
الميل الى الحرية السياسية الذي ظهر ثانياً في القرن السادس عشر  
عقيب ظهور الاصلاح وكانت تسهل له السبل . فليس من يجهل  
منكم ايها السادة اصل النظامات الحرة الانكليزية بل كل منكم اطع  
في التاريخ على كيفية غصب البارونات العظام من الملك حنا



الشروط المسماة (بالشارت) الكبيرة وذلك سنة ١٢١٥ بواسطة اتحادهم ومخافتهم عليه وكان بعض الملوك الذين خلفوه يثبتون تلك الشروط ويقررونها حيناً بعد حين وقد تثبتت أكثر من ثلاثين مرة بين القرن الثالث عشر والسادس عشر وكل مرة كانت تخط قوانين جديدة لتأيدوها وتوضحها فكانت إذاً تلك الشروط مقررة دون انقطاع على نوع ما . وفي أثناء ذلك تربت قاعة العموم وعدت من نظمات المملكة وأصل ابتدائها الحقيقي كان في زمان عائلة (البلانتاجيني) . نعم أنه لم يكن لها نفوذ كبير في الدولة إذ ذاك ولا كان لها أدنى تأثير في الحكومة الحقيقية ولا كانت تتدخل بامر الأحكام إلا بطلب خصوصي من الملك الذي لم تكن تلبيه إلا مع الأسف والارتياح خشية من المسؤولية ولا كان يظهر منها رغبة ما في ازدياد نفوذها ورفع شأنها إلا أنها مع ذلك كانت تدافع لدس الاقتضاء عن الحقوق الخصوصية وعن مال الأهلين وعرضهم وعن الحرية الشخصية مع الحرارة والمثارة الكلية وكانت تقرر هكذا كل المبادئ التي صارت فيما بعد أساساً للنظمات الانكليزية فبعد انقراض دولة (البلانتاجيني) ولا سيما في مدة دولة (النودوريين) تغيرت هيئة قاعة العموم أو بالحري هيئة البرلمان أو جميعه أي قاعة العموم وقاعة اللوردية معاً فلم يعد يجامى عن الحرية

الشخصية بمقدار ما كان يفصل ذلك على زمان (البلاتاجيني) وكثر التعدي على الاهلين من حبس قسري واختلاس الحقوق وغير هذا دون ان يحصل السؤال عن ذلك في اغلب الاحيان ولكن من جهة أخرى صار للبرلمان نفوذ كبير في امور احكام الدولة بوجه العموم فان هنري الثامن احتاج الى مساعد لاتمام ما ربه في تغيير دين البلاد وترتيب نظام الارث فاستخدم البرلمان كآلة يبلغ بواسطتها غاياته ولا سيما قاعة العموم نظراً الى كثرة الاصوات فيها فبعد ان كانت في زمان (البلاتاجيني) واسطة للدفاع وضمانة لحقوق الاهلين اصبحت في مدة (التودورين) آلة في يد الحكومة لتنفيذ ما ربه السياسية وبهذه الصورة ازدادت اهميتها كثيراً في اخر القرن السادس عشر مع انها كانت قد ساعدت على كامل انواع المظالم او تحمّلتها هي نفسها وتمكنت هكذا سلطتها التي هي الاساس الحقيقي للحكومة الملكية المفيدة

فاذا نظرنا الى حالة النظمات الحرة الانكليزية في او اخر القرن السادس عشر نرى اذن ما ياتي بيانه اولاً فرائض ومبادئ حرة خطت منذ البداية ولم يحصل اهلها ولا التغاضي عنها من جهة الحكومة الشرعية ولا من جهة الاهلين. ثانياً سوابق وشواهد للحرية يجاظرها سوابق وشواهد مبلينة الا انها تكفي مع ذلك لمساعدة

المحامين عن الحرية على مقاومتهم السلطة المعتسفة الجائرة ولستبد  
 دعواهم وجعلها قانونية . ثالثاً نظمات خصوصية محلية مبنية على  
 مبادي الحرية كحق حضور عدد من الاهلين في الدعاوي الجنائية  
 وحق الجمعيات العامة وحق حمل السلاح واستقلالية الادارات  
 والمحاكم البلدية . رابعاً واخيراً البرلمنتو وشوكتة الذي كان الملوك  
 في حاجة اليه حينئذ اكثر من كل وقت لانهم كانوا قد اسرفوا  
 اغلب اموالهم الخاصة وايراداتهم وارزاقهم السيادية الالتزامية وبذروها  
 جميعها فكان لاغنى لهم عن البرلمنتو لكيما يقدروا بواسطته على تحصيل  
 معاش يكفهم من عموم البلاد . فكانت هكذا حالة انكلترا السياسية  
 مخالفة لحالة القارة في القرن السادس عشر فمع ما كانت عليه دولة  
 التودور من الجور والظلم في حق الرعايا ومع ان المذهب الملكي  
 المخض كان مقرراً اذ ذاك كان الميل الى الحرية الذي تجددت  
 نشأته مسنداً اسناداً قوياً وبرجى تقدمه ونجاحه

فوافق والحالة هذه ظهور حاجتين او مآربين معاً للشعب  
 الانكليزي في تلك المدة مأرب في الثورة والحرية الدينية في اثناء  
 الاصلاح الذي كان قد ابتدا ومارب في الحرية السياسية في اثناء  
 تسلط الحكومة الملكية المخض التي كانت في حالة التقدم والنجاح  
 وكان لاحزاب هذين الماربين واسطة يمكنهم استخدامها لبلوغ امالهم

طالباً سبق استعمالها هنالك وهي ان يتحدوا معاً ففعلوا هكذا واستغاث الحزب الذي كانت غايته الاصلاح الديني باهل الحرية السياسية لكي يساعده في امور ايمانه وضميره على الملك والاساقفة واستعان اصحاب الحرية السياسية باهل الاصلاح الديني واتحد الحزبان هكذا واتفقا على مقاومة السلطة المطلقة في الدائرتين الزمنية والروحية وكانت محصورة بتنامها في شخص الملك . فذلك هو اصل الثورة الانكليزية وجوهر امرها

فكان القصد بهما من جهة التمامة عن الحرية الدينية ومن جهة اخرى غنم الحرية السياسية . وكانت واسطة للحزب الديني وغاية للحزب السياسي وكان الاثنان يهتمان معاً في امر الحرية واضطرا الى ان يسعيا سوية الى تحصيلها . ثم انه لم يكن بين حزب الاساقفة وحزب البوريتان اختلاف ديني حقيقي ولا كان المعتقد الحقيقي أو الايمان سبباً لمشاجرتهم اراءهم وجدت بينهما فروقات عظيمة واختلافات جسيمة في الاراء بل كان يرغب حزب البوريتان في ان يغتصب حريته من حزب الاساقفة وذلك سبب المشاجرة بينهما

وكان ايضا ثم حزب اخر ديني يرغب في تاسيس مذهبه وتغلب عقائده وتهذيبه ونظاماته الكنائسية وهو الحزب البرسبتريرياني<sup>(١)</sup>

(١) هم الذين يعتبرون فقط سلطة الكاهن وجماعة الكهنة لا غير

صفة الثورة  
الانكليزية  
الجمهورية

ولكن مع كل اجتهاده لم يكن بقدر على نوال مرغوبه بل كان  
 دائما مضطهدا من الاساقفة ومضطرا الى المدافعة عن نفسه فاجبره  
 هذا الامر على ان ينضم الى حزب الحرية لينال المساعدة بهذه الوساطة  
 فكانت الحرية هي الصالح العام وكان فكر الجميع طامحا اليها على  
 اختلاف احوالهم وغاياتهم ، فبالاجمال كانت الثورة الانكليزية سياسية  
 في طبيعتها وقد تمت في عصر ديني ووسط شعب ديني والتصورات  
 والتعصبات الدينية كانت تخدمها لكن النية الاصلية والغاية النهائية  
 كانتا سياسيتين فكان القصد الحرية ونسخ السلطة المطلقة

وساورد عليكم الان احوال تلك الثورة واين لكم الاحزاب الذين  
 تداولوها ثم انظروا في سلك التمدن الاروپاي واعين لكم مكانها منه  
 وتأثيرها فيه وستعلمون من سرد المحوادث انها كانت في الحقيقة  
 كما ظهر لنا في البداية اول مصادمة وقعت بين الفص الحمر  
 والحكومة الملكية المحضة واول فتح الحرب بين هاتين القوتين  
 العظيمتين

فقد ظهر في تلك المعضلة الشديدة ثلث طوائف من الاحزاب  
 متداولة وكانما حصل ثلث ثورات متتابعات كلما خمدت واحدة  
 شبت اخرى وفي الثلث ثورات المذكورة كان كل حزب مركبا من  
 فرقتين متحدتين متحالفتين الفرقة السياسية والفرقة الدينية وكانت

الاحزاب  
 الكبيرة التي  
 كانت في الثورة  
 الانكليزية

الفرقة السياسية هي المقدمة وتتبعها الفرقة الدينية وكلتاها في حاجة إلى الأخرى فهذا دليل واضح على أن ذلك الحادث كان سياسياً ودينياً معاً

والحزب الذي تقدم الجميع وسار الكل تحت رايته في بدء الأمر هو حزب الإصلاح الشرعي . ولما ابتدأت الثورة الانكليزية وانعقد البرلمان الجديد<sup>(١)</sup> سنة ١٦٤٠ كان الناس عموماً يظنون وكثيرون يوقنون ببقينا ثابتا بأنه اذا حصل اصلاح شرعي فذلك يكون كافيا وإن شرائع البلاد القديمة واصطلاحاتها تخوي على ما يقوم بسد الخلل الواقع وتقويمه وتنظيم الحكومة على طريقة ترضي الشعب عموماً . وكان هذا الحزب يجاهر بالقدح في الطرائق غير القانونية المستعملة في جباية الاموال الاميرية والتعدي على الاهلين بالسجن وغيره من الامور المخلّة بالتوازنات المقررة في البلاد ويرغب جداً في ابطالها ولكنه كان يعتقد سياسياً بوجوب السلطة الملكية اعني السلطة المطلقة فقط كان يشعر شعوراً خفياً غريزياً بالخطر الذي كان يتولد من هذا الامر وبعدم استقامته ومناسبته ولذلك كان يابى الكلام في هذا الموضوع ويتجنبه الا أنه لو اجبر على التصريح بافكاره ولم يربطاً من ذلك لقرّر ان الملك يحوى سلطاناً اعلى من كل سلطة بشرية

(١) سبي هكذا لطلول مدته نحو عشرين سنة

واجلّ من ان يعارض في امر ما ولدافع عنه لدى الاقضاء وكان  
 يقينه ايضاً ان تلك السلطة المطلقة اصلاً يجب تنفيذها بموجب  
 بعض الفرائض وبعض الرسوم وانها لا تستطيع ان تتجاوز بعض  
 الحدود وان تلك الفرائض والرسوم والحدود كانت مدرجة مع  
 الضمانات الكافية في المشاركة الكبيرة والقوانين التي تثبتها وشرائع  
 البلاد القديمة . فتلك كانت صورة عقيدته السياسية واما في امور  
 الدين فكان ذلك الحزب الشرعي يفتكر ان الاساقفة تعدوا  
 الحدود وانهم كانوا حائزين شوكة سياسية زائدة عن اللازم وان  
 حكمهم كان قد اتسع نطاقه باكثر مما يجب وانه ينبغي قصره  
 وتحديدّه وملاحظة امر تنفيذّه وكان مع ذلك متمسكاً بالاساقفة  
 لبس كنظام كنائسي وكمدبري الحكومة الكنائسية فقط بل ايضاً  
 كسند ضروري للسلطة الملوكية وكواسطة للدفاع عن تسود الملك  
 في الامور الدينية فكان اذن مذهب هذا الحزب الشرعي تسلط  
 الملك في الامور السياسية بموجب الرسوم القانونية وفي دائرة الحدود  
 المقررة وتسوده على النظام الديني مع الاستناد على الاساقفة وكان  
 اعظم رساء هذا الحزب كلارندون وتوبيير ولورد كابل ولورد  
 فالكلاند نفسه مع انه كان اكثر ميلاً منهم الى الحرية وكان يتبعه  
 اكثر عظماء الاشراف الذين لم يكونوا متذللين للبلاط الملوكي

وكان يأتي وراء هؤلاء حزب ثانٍ الذي اُسِمَ به حزب الانقلاب  
 السياسي وهذا كان يدعى ان الضمانات الاولى والشرائع القديمة  
 كانت ولم تنزل غير كافية وانه من الضروري اجراء تغييرات عظيمة  
 وقلب طرائق الاحكام الاصلية كلها ونزع الامر والنهي من يد الملك  
 وديوانه الخصوصي وتفويض ذلك الى قاعة العموم وان الحكم الحقيقي  
 ينبغي ان يسلم زمامه الى هذا الديوان وروسائه وهذا الحزب لم يكن  
 يدرك حقيقة مقاصده كما اوضحتها في عبارتي هذه على التام لكن  
 ذلك كان فحوى عقائده واميا له السياسية وعوضاً عن سلطة الملك  
 المطلقة والمذهب الملكي المحض كان يعتقد بسلطة قاعة العموم  
 كناية عن البلاد . وهذا المذهب عبارة عن حكم الشعب ونسلطه  
 مع ان الحزب المذكور كان جاهلاً طائلاً ذلك ولم يقصد هذا الامر  
 ولا حسب غايته بل جل مراميه كان اناطة الامر والنهي بقاعة العموم  
 وكان حزب البرسيبيريان الديني متحداً كل الاتحاد مع حزب  
 الانقلاب السياسي لانهم كانوا يقصدون انقلاباً كنائسياً كالانقلاب  
 السياسي الذي كان يضمه حلفاؤهم وتفويض امر حكومة الكنيسة الى  
 جمعيات منتظمة على شكل السلسلة مرتبط بعضها ببعض ومستلمة  
 زمام السلطة الدينية كما كان اصحابهم يرغبون في تفويض الامر والنهي  
 السياسي الى قاعة العموم . فقط كان مقصد البرسيبيريان جريئاً



أكثر من مقصد أولئك لأنهم كانوا يحتشدون بتغيير أساس الحكومة  
 الكنائسية ورسومها حال كون أرفاقهم السياسيين لم يطلبوا سوى تحويل  
 النفوذ والسلطة من يد إلى يد دون أن يضرروا بإبطال شيء من  
 المنظمات كلياً أو جزئياً. ولذلك كان رؤساء الحزب السياسي غير  
 موافقين جميعهم البرسيتينيران على تنظيم الكنيسة على الصورة المقدم  
 ذكرها وكثير منهم ومن جملتهم هامبدن وهوليس كانوا ربما يفضلون  
 النظام الاستغفي مقصوراً أعلى وظيفته الكنائسية المختصة مع حرية الأفكار  
 فيما يتعلق بامر الدين لكنهم كانوا مضطرين إلى مساهمة حلفائهم على  
 ذلك لكثرة تعصبيهم وتمسكهم بذهبيهم ولأنهم كانوا لا يقدررون أن  
 يستغنوا عنهم

ثم كان حزب ثالث يزعم أكثر من هذا جميعه وذلك الحزب  
 كان يطلب هدم أساس الحكومة الحاضرة ورسومها معاً مدعياً أن  
 كامل القوانين السياسية المؤسسة عليها الأحكام هي فاسدة ومشوومة  
 وكان يرغب في إبطال كامل المنظمات الوطنية القديمة ولا يريد  
 أن يسمع بذكرها مطلقاً بل يميل إلى تأسيس مذهب حكى جديد  
 بحسب تصوراته المختصة ولم يكن قصده انقلاباً حكيمياً فقط بل انقلاباً  
 اجتماعياً أيضاً. فالحزب الذي سبق الكلام عنه أي حزب الانقلاب  
 السياسي كان مرامه إجراء تغييرات عظيمة في العلاقات الكائنة

بين الملك وقاعة العموم ويقصد تقوية شوكة القاعات لاسيما قاعة العموم وامتداد سلطتها وتفويض الامر اليها في انتخاب اولى الوظائف الكبيرة وإدارة عموم الاعمال الحكومية الا ان مشروعه في الاصلاح لم يتجاوز هذه الحدود ولا كان يخطر في ذهنه مثلاً تغيير طريقه انتخاب وكلاء العموم وطريقة المحاكم الشرعية والادارة الحكومية والبلدية واما الحزب الثالث الجمهوري فكان يضم جميع هذه التغييرات ويجاهر بكونها ضرورية لا بد منها وبالاختصار كان يبتغى ليس تغيير عموم الاحكام فقط بل العلاقات الاجتماعية ايضاً وكيفية توزيع الثروة والحقوق بين الناس

وكان هذا الحزب كالذي سبق ذكره مركباً من فرقتين الفرقة السياسية والفرقة الدينية فالفرقة السياسية كانت تنحوي على الجمهوريين الحقيقيين النظريين كلودلو وهارنكتون وميلتون (الشاعر) الخ ويتبعهم قوم من الذين كان لهم صوالح وغايات نحملهم على الانضمام الى حزب الجمهورية وهم اعظم رساء الجنود كآريطون وكرومويل ولا مبرت وهؤلاء في بداية الامر لم يكن اتحادهم مع الحزب الجمهوري قلباً وقالباً لكن اضطرهم فيما بعد الى ذلك غاياتهم وضرورة الاحوال ثم كان يحنط هؤلاء جميعاً الحزب الجمهوري الديني اي كل الشيع التي تميل الى الحرية الكاملة ولم تكن تعرف رئيساً غير

المسيح وتبغى سياسة المؤمنين الى ان يأتي المسيح بالذات ليسوسها  
واخيراً كان يتبع هذا الحزب عدد وافر من اهل الفساد الأسافل  
ومن اصحاب الاوهام المتعصبين يمدون انفسهم باستحلال الحرام  
واقسام الاموال وبالاختصار مذهبهم الفوضي

وفي سنة ١٦٥٢ بعد اثني عشر سنة تقضت، في النزاع والمشاجرة كان  
كل من اولئك الاحزاب قد جاهد في نوبته ولم يفز بالنجاح او  
اقله كان يجب ان يقتنعوا جميعاً بانهم لم يتنجحوا لان عموم الناس كانت  
متقنعة بذلك . فالحزب الشرعي اي الاول لم يلبث ان رأى نفسه  
مسيبوقاً في ميدان الاصلاح وشاهد التوانين الاساسية والشرائع  
القديمة جميعها مخنقة قد وطئتها اقدام والترتيبات الجديدة المحدثه  
آخذة في النفوذ في كل مكان . وحزب الائتلاف السياسي عاين  
خراب البرلمنتو الذي قصد ان يودعه سلطة الاحكام ورأى قاعة  
العموم بعد ان سادت مدة اثني عشر سنة قد سقطت اخيراً واحترقت  
وكرهتها الناس ولم تعد تستطيع ادارة الاحكام نظراً الى نفى احزاب  
الملك والبرستريان منها على التوالي حتى لم يعد فيها سوى العدد  
القليل من الاعضاء . واما الحزب الجمهوري فكان يظهر في بداية  
امره انه نجح اكثر من رفقائه لان النصر تم له في الاخرو بقي زمام  
الامر في يده وقاعة العموم لم يكن باقياً فيها سوى نحو مائة من الاعضاء

جميعهم من اهل الجمهورية فكان يمكنهم ان يباكدوا انهم ملكوا  
وامام امر البلاد ويقرروا ذلك على رؤوس الاشهاد لكن الهلاد لم  
تكن ترتضي بحكمهم اصلاً ولا كان يمكنهم تنفيذ اوامرهم في مكان  
ما ولا كان لهم نفوذ وحكم على الحيوش ولا على الشعب وكانت  
الهبة الاجتماعية في حالة مكربة من عدم وجود الامن والراحة وعدم  
اجراء العدالة في المحاكم او بالحري العدالة التجارية اذ ذاك لم تكن  
عدالة لانها كانت تراعى نقط الشهوات والصالح الخصوصية  
وكان الامن مفقوداً ليس في معاملات الناس بعضها مع بعض فقط  
بل ايضاً في الطرق والسبل العامة التي كانت تغشاها اللصوص  
وتنهب الناس وتمنعهم عن المرور وبالاخصار كان النظام مخروباً  
مادياً وادبياً في كل جهات المملكة وارجائها ولم تستطع فاعة  
العموم ولا الديوان الجمهوري الاعلى منع ما كان واقعاً من الخلل  
ونقوية

ما فعلة

كروموبل

في الثورة

الانكليزية

فكل من الاحزاب الثلاثة دعي هكذا على التوالي لادارة الثورة  
وحكم البلاد بحسب اهوائه ومعرفته ولم يستطع واحد منهم اتمام ذلك  
بل فسدت مشروعاتهم جميعاً ولحق بهم الفشل فوجد رجل اذ ذاك  
يقول بوسيه (في ناربخه) لم يدع للحظ شيئاً ما قدر على استلابه منه  
احسباً من العواقب واتباعاً لمشورة المحكمة مع ان هذا الكلام على

غير الصحة وبخطيئته الخارج اذ لم يترك احد للحظ مقدار ما ترك له  
 كرومويل ولا سعى رجل الى الاخطار وعرض نفسه الى شر  
 العواقب مثل ما فعل كرومويل الذي كانت اعماله دون قصد  
 ولا غاية لكنه كان عازماً عزمًا شديدًا على ان يتقدم دون انكفاف  
 مادام التوفيق يندم. فالتطبع الذي لاحد له والدراية العظيمة  
 في الامور وانتهاز كل فرصة لاصابة فائدة جديدة منها وصناعة حسن  
 التصرف بالظروف التي يسوقها الحظ دون الطمع باختضاع الحظ  
 تلك كانت صفات كرومويل. وقد حصل له ما ربما لم يحصل  
 لرجل غيره من نسبتِه فانه قام بالثورة من اولها الى منتهاها ووجد  
 موافقًا مناسبًا لها في كامل ظروفها وكان من اهلها الاولين ومن  
 الاخرين فهو الذي حرك على العصيان في البداية وسبب انشلال  
 النظام وكان مقدمًا للثورة الانكليزية ولم يبق عليه احد من اهلها  
 في الجهد والحمية ثم انه كان اول من سعى في ترجيع النظام واعادة  
 الراحة والامن للهيئة الاجتماعية حينما غلبت الثورة واضمحلت  
 وانعكست حالها فكان هكذا له حظ كل الرجال العظام الذين  
 يتداولون ثورة كهذه نعم انه لم يكن بمقام ميرابو<sup>(١)</sup> اذ لم يكن ذا فصاحة

(١) هو اول من اشتهر في الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وكان افصح

مثله ولا اشتهر اسمه في البرلنتو (المديد) في السنين الاولى مع كل ما اظهره من الحركة العظيمة في الاعمال لكنه كان على التوالي بمقام دنتون وبونايرت معاً لانه جاهد اكثر من الجميع في قلب الحكومة ثم اقامها ثانياً اذ لم يوجد غيره من يصلح لها وبجسنادارنها وكان لابد من ان يحكم واحد ولم يستطع ذلك احد بعد ان جرّب الامر جميعهم واما هو فاحسن التصرف في الاحكام ولما زال النجاسه وذلك ما يحسب له من الفضل . ثم ان هذا الرجل الذي اظهر في مقامه الجسارة العظيمة ولم يقتصر على حد اصلاً بل كان على الدوام سائراً بطريقة دافعا امامه السعد والتوفيق عازماً على عدم توقيف سيره ابداً لما استلم زمام الاحكام ابدى من العقل والاحتراز والحكمة في قياس الممكن من الامور ما كان كافياً للجم كامل شهواته القوية فكان له رغبة شديدة وميل عظيم نحو التسلط المطلق وكان يشتهي بحرارة قوية وضع التاج الملوكي على راسه وتخليفه لذريته لكنه فخل عن هذا المقصد الاخير لعل ما به من الاخطار

واما السلطة المطلقة ولئن كان حازها مما فقد علم مع ذلك انها لا توافق حالة الوقت وان الثورة التي كان مشرئاً فيها وتبعها الى المنتهى مع كامل تغيراتها وظروفها اهيئت على السلطة المطلقة والاستبداد وان ارب انكثروا الذي لا بد لها من تنفيذه هو ان تكون

محكومة من البرلتو وبحسب الطرائق والرسوم الديوانية المذكورة  
 فع ما كان عليه من الاستبداد في واقع الامر والميل اليه باشر  
 هو نفسه ترتيب البرلتو والحكم بمقتضى طرائق هذا الديوان  
 وانتدب جميع الاحزاب على التوالي الى مساعدته في هذا الامر  
 واجتهد بتنظيم برلتو مركب من اهل الحزب الديني الاحرار ومن  
 الجمهوريين ومن البرسيپتريان ومن ضباط العساكر ولم يألُ  
 جهداً في استعمال كامل الوسائط الالة الى تنظيم برلتو تكون به  
 الكفاية ويرغب في مشاركته بالاحكام لكنه باطلاً اعتنى بهذا الامر  
 لان كل الاحزاب الذين كان يدخلهم قصر وستمنستر ويجلسهم في  
 القاعات كانوا يطعمون الى ائتنصايه السلطة التي كان حائزها والى  
 حيازتها انفسهم واست اقول انه لم يكن يراعي صالحه الخصوصي  
 ويبدئه على سائر الامور لكنني متأكد انه لو تخلى يوماً عن السلطة  
 لالتزم ان يعود اليها في الغد لانه لم يكن يوجد احد اذ ذاك يصلح  
 لادارة الحكومة ولاجراء النظام والعدالة على طريقة مناسبة بين  
 جميع الاحزاب سوا كانوا بوريتان ام ملكيين ام جمهوريين ام جنوداً  
 الاكرومويل وقد كان سبق اخبار هذا الامر ولم يكن يمكن ابقاء  
 السلطة في يد الاحزاب الجالسين في القاعات الذين لا استطاعة  
 لهم على القيام بها والمحافظة عليها فمكذا كان مركز كرومويل فانه كان

بحكم البلاد على طريقة كان يعلم جيداً عدم مناسبتها لها والسلطة التي في يده مع انها كانت لازمة ضرورية لم يكن احد يرضى بها . فلم يعتبر الاحزاب سلطة كرومويل كحكومة ثابتة نهائية بل جميعهم المليون والبرسينريان والجمهوريون حتى الجنود الذين كانوا بحسبون الحزب المحب لكرومويل اكثر من الباقين كانوا متاكدين انه وقتياً سيدهم وانه لا بد لهم من الانتقال الى هيئة اخرى من بعده وفي باطن الامر لم يستعمل كرومويل القلوب اليه ولا تعلقت به الآمال بل اعتبره العموم كواسطة غير مرضية لم يكن لهم وقتئذٍ خير منها وبالاختصار الضرورة اوجبتهم اليه فحامية انكلترا (لقب هكذا) وسيدها المطلق افرغ حياته في المجاهدة بكامل الوسائط للمحافظة على السلطة التي كانت في يده ومع انه لم يكن غيره من الاحزاب يستطيع ادارة الاحكام لم يكن احد منهم مع ذلك يرضاه حاكماً بل كان الجميع اخصامه على الدوام .

ولما مات كرومويل كان الجمهوريون وحدهم يستطيعون الاستيلاء على الاحكام واستولوا عليها فعلاً لكنهم لم ينجحوا وقتئذٍ اكثر مما سبق لهم ذلك ولم يكن عدم نجاحهم مسبباً من قلة ثقتهم بالجمهورية او بالحري من قلة ثقة المتعصبين منهم لان ميلتون نشر كثيراً اذ ذاك عنوانه (وسيلة مهلة وسريعة لتأسيس الجمهورية) فانظروا عاود قلب

الصفحة التي  
ميزت رجوع  
هائلة سنوارت  
الى سرير  
الملك



اولئك القوم مع انهم اخبروا عدم امكانهم الحكم عادوا اليه ثانياً لكن القائد منك لم يلبث ان تم الامر الذي كانت بانتظاره انكلترا باسرها وهو ترجيع الملك . وكان عود دولة الستورتين حادثاً وطنياً في انكلترا مرغوباً من الامة عموماً لانها كانت صورة حكومة قديمة مؤسسه على تقليدات الامة وتذكراتها وبالوقت ذاته كانت حكومة جديدة لم يحصل تجربتها حديثاً ولا صدر منها في الماضي خطأ او اضرار بالامة وكان المذهب الملكي القديم هو المذهب الوحيد الذي لم ينسبوا اليه عدم اللياقة او عدم النجاح مدة العشرين سنة الماضية فهذان السببان حملاً عموم الاهلين على الارتضا والمسروية من ترجيع عائلة ستوارت الى سرير الملك ولم يصاد هذا الامر سوى اطراف الاحزاب العنيفة واما الجمهور فانه قبل ذلك مع السرور والرضا اذ كان مؤسساً في فكر العموم ان تلك هي الطريقة الشرعية الوحيدة للحكومة اي الطريقة التي ترغبها البلاد اكثر من سواها وفي الواقع وعد ملوك ستوارت الشعب بالحكومة الشرعية اي انهم اعتنوا بان يتزويوا بزي حكومة شرعية

اول حزب ملكي استلم ادارة الاحكام بعد رجوع شارل الثاني كان بالحقيقة الحزب الشرعي الذي سمي رئيسه البارع كلارندون وزيراً اعظم فتعلمون ايها السادة انه بقي وزيراً اولاً وصاحب النفوذ

الوزارات  
المختلفة في مدة  
حكم الستوارت

الاقوى في انكلترا منذ سنة ١٦٦٠ الى سنة ١٦٦٧ وادرج كلارندون مع رفقاءه مذهبهم القديم اعني سلطة الملك محصورة ضمن دائرة الحدود الشرعية تردعها القاعات في ما يتعلق بحماية الاموال والمحاكم في ما يتعلق بحق الاهلين والحرية الشخصية لكنهم مستقلة غاية الاستقلال في ما يتعلق بالاحكام الحقيقية ونافذة بدون اكثريه الاراء في القاعات بل رغما عنها لاسيما اراء قاعة العموم . ومع ذلك كان داب كلارندون احترام النظام الشرعي ومراعاة صوائح البلاد نوعا والسلوك بحسب شعائر الشرف والناموس والاستسارة بسيرة حميدة والتخلق باخلاق شريفة مدة السبع سنوات التي استلم فيها الادارة

لكن الافكار المؤسسة عليها تلك الادارة اعني تسلط الملك المطلق وابطال سلطة البرلمنت والراجحة كانت افكارا قديمة لا قوة لها ولا نفوذ . وكان تسلط القاعات وتغلبها على الملك مدة عشرين سنة قد اباد هذه الافكار بالكلية ولم يترك لها مفعولا ما اصلا رثما عن موافقة الظروف لها وقتئذ نظرنا الى رد الفعل الناشئ عن اعادة الستورات الى سرير الملك وما لبث ان نبع عنصر جديد من وسط الحزب الملكي فكان بعض اهل الافكار الحرة وبعض اهل الفساد والسفها المشربين افكار العصر عالمين جيداً ان القوة والنفوذ كانا لقاعة العموم ولم يعبا وبالنظامات الشرعية ولاسلطة

الملك المطلقة بل كانوا ينجثون عن الوسائط التي تمكنهم من تنفيذ  
 مآربهم وتكسبهم نفوذاً وسطوةً فانشأوا حزباً يتحالف مع الحزب  
 الوطني الذي لم يكن راضياً من الحال وخلعوا كلارندون من  
 الوزارة فترتب حينئذ مذهب حكومة جديدة وهي حكومة القسم  
 الذي سبق ذكره من الحزب الملكي فنظم اهل الفساد (والجاحدون)  
 وزارة سميت (بالكابال) اي الدسيسة<sup>(١)</sup> ونظموا وزارات اخرى  
 من بعدها وهاكم صفاتها فان اهل الوزارة المذكورة لم يعبا وبالمبادي  
 ولا بالشريعة ولا بالحق ولا كان يهمهم العدل ولا الصدق بل  
 كانوا ينجثون فقط عن الوسائط التي يمكنهم بها النجاح ونوال  
 المرام بحسب الظروف . فاذا كان النجاح متعلقا بنفوذ قاعة العموم  
 كانوا يجتهدون باستئالة القاعة المذكورة اليهم اينالو المرام واذا كان  
 الامر يقضي مخالفتها ومخادعتها كانوا يخدعونها ليتسبوا مقصدهم  
 ثم يبادرونها بالاستسماح والاستعذار . وكانوا يستعملون الرشوة  
 والافساد يوما ويوما التمليق والمداهنة ولم يعتنوا اصلاً بصالح البلاد  
 العامة ولا اكثر ثوابا بشرها واعتبارها وبالاختصار كانت تلك  
 الحكومة مذمومة السيرة لا تسأل الا عن صالحها الخصوصي خالية

(١) ان تلك الوزارة كان لها خمسة وزراء وهم كلينورد وأشلي وبوكنغام  
 وأرلينكتون ولورد دال فاخذوا الحرف الأول من كل اسم فجمعت الاحرف  
 (كابال) وتفسر ذلك دسيسة او مكيدة (للمترجم)

من كل المبادئ التعليمية وليس لها غاية سياسية لكنها في باطن الامر كانت ذات دراية كافية في ممارسة الاعمال وذات مبادئ حرة . فتملك هي صفات وزارة الكابال المتقدم ذكرها ووزارة الكونت دانجى من بعدها وكل الوزارات الانكليزية من سنة ١٦٦٧ الى سنة ١٦٧٩ . والحكومة المذكورة كانت اقل كراهية لدى الشعب من حكومة كلارندون مع ما كانت عليه من السيرة المذمومة وعدم الالتفات الى صوامح البلاد الحقيقية العامة . فترى لماذا . لانها كانت تناسب الوقت اكثر من تلك وكانت اكثر علما منها باميال الشعب واحساساته وان كانت تخادعة احيانا . وكان الشعب يرتضى بها اكثر من الاولى مع انها التحت به الاضرار اكثر منها . لكنها في ما بعد اتصلت الى درجة هكذا بليغة من الفساد والخداع والدناءة واحترار الحقوق العامة والشرف العام حتى لم يعد يستطيع الشعب تحملها فحصل هيجان عمومي وثورة عمومية على حكومة ( اهل الفساد ) . وكان قد نشأ في وسط قاعة العموم حزب مني بحزب الوطن فاعتمد الملك على ان ينتخب الوزراء من رؤساء الحزب المذكور وحيثما استلم ادارة الاعمال لورد ايسكس ولد لورد كابل الذي عد من افضل الشهداء الملكيين في اثناء الحرب الاهلية ولورد ويليام روسل ورجل اخر لم يكن مثلها ذا فضائل ومزايا الا

انه كان اكثر دراية منهما في فن السياسة وهو لورد شافسبري وغيرهم من الوزراء . لكنهم لم ينجحوا في ادارة الحكومة لعدم تصرفهم فلم يتمكنوا من حيابة قوة البلاد الادبية ولم يحسنوا مراعاة صوالح وعوايد واميال الملك ولا الحواشي ولا احد من الاشخاص الذين كان لهم نفوذ ومداخلة بامور الاحكام . فكان الملك والشعب معا غير مسرورين منهم ولا مرتضين من درايتهم وسياستهم للاعمال ولم يلبثوا ان خلعوا من الوزارة . وكان روسا . هذا الحزب الاخير ذوي فضيلة عظيمة وشجاعة قادتهم الى الموت حبا بالقيام بواجباتهم لكن الدراية السياسية لم تقارن في الطبيين منهم ما كان لهم من الفضيلة ولذلك لم يحسنوا ادارة الحكومة وفضيلتهم وشجاعتهم حفظت لهم فقط ذكرا صالحا في التاريخ

فبعد سقوط هذه الوزارة كانت انكلترا كما رأيتم قد جربت في مدة حكم الستورات كما جربت قبلا في اثناء الثورة كل الاحزاب وكل الوزارات كالوزارة الشرعية ووزارة اهل الفساد والوزارة الوطنية ولم تنجح منها ولا واحدة . فكان الشعب والدولة اذ ذاك في حالة تشابه التي كانت سنة ١٦٥٢ عقيب الثورة فاستعمل شارل الثاني حينئذ لصالح نفسه الوساطة التي استعملها قبله كرومويل لصالح الثورة اي انه عاد الى الحكم المطلق . ولما خلفه

اخوه جاك الثاني على سرير الملك زاد على التسلط المطلق أمر الدين وهوانه قصد ان يعضد التسلط الباباوي وينفذ في انكلترا تسلطه المطلق في الامور السياسية وتسلط البابا في الامور الدينية معاً فعاد الحال كما كان في بداية الثورة اي ان الحكومة اوقعت نفسها في معرض التماومة من قبل الحزبين السياسي والديني . وطالما سأل البعض ماذا كان جرى لولم يكن ويليام الثالث<sup>(١)</sup> في الوجود حينئذ ولولم يات الى انكلترا مع جنوده الفلمنكية لحسم النزاع ونهي الحرب الواقعة بين جاك الثاني والشعب الانكليزي فاني اظن ظناً ثابتاً انه كان توقع الامر نفسه لان انكلترا ابتماها ما خلا حزباً صغيراً جداً كانت وقتئذ متحيزة ضد جاك الثاني وكان لابد من ان يحدث الانقلاب الذي حصل سنة ١٦٨٨ ان لم يكن على هذا الشكل فعلى غيره

على ان هذا الانقلاب كان له اسباب اقوى من التي كانت ناشئة عن حالة انكلترا وقتئذ فانه كان اوروباً و انكليزياً معاً وهذا ما يربط ثورة انكلترا بيجري التمدن العمومي الاوروبى بالنسبة الى الحوادث مجرداً ويقطع النظر عن التأثير الناشئ عن مثلها . وذلك

(١) امير اورانج من عائلة ناسو كان رئيس جمهورية الفلمنك وصهر جاك الثاني فسار براكبو وجنوده الى انكلترا وعزل عمه ونولى مكانه بمساعدة الشعب

اسباب ثورة  
سنة ١٦٨٨  
ومعناها

انه بينما كانت المصادمة واقعة في انكلترا بين التسلط المطلق من جهة  
 والحرثيين المدنية والدينية من جهة اخرى كانت واقعة  
 مشاجرة مثل هذه في القارة مختلفة عنها من جهة الأشخاص والرسوم  
 والمكان لكنها نجاسها في باطن الامر لان الاسباب كانت واحدة وهو  
 ان لويس الرابع عشر قصد ان يؤيد مذهب التسلط المطلق العمومي  
 في كل اوربا وكان يخشي من اتمام هذا الامر فعلاً وحاذرت منه  
 اوروبا وحصل فيها محالفة بين بعض الاحزاب السياسية بقصد  
 مقاومة هذا المشروع وكان رئيس المحالفة رئيس حزب الحرثيين  
 الدينية والمدنية في القارة وهو ويليام امير اورانج نفسه فان الجمهورية  
 البروتستانتية الفلمنكية مع رئيسها ويليام المذكور اخذت تقاوم  
 مذهب التسلط الملكي المطلق الذي كان لويس الرابع عشر يعصده  
 ويرغب في تأييده ولم يكن الموضوع صيانة الحرية المدنية والدينية  
 داخل الممالك بل كان الموضوع بحسب ظواهر الحال المحافظة على  
 استقلالها الخارجي لان لويس الرابع عشر لم يحارب اخصامه لاجل  
 المبادي فقط كما كان الحرب واقعا في انكلترا بل كان قصده التغلب  
 على الممالك . ولم تكن هذه المشاجرة واقعة بين الاحزاب بل بين  
 الدول بواسطة الحروب والمداورات السياسية بواسطة المناقشات  
 والثورات . لكن في باطن الامر كانت المسئلة واحدة . فلما حرك

والجالة هذه جاك الثاني النزاع بين التسلط المطلق والحرية في  
 نكلترا صادف هذا الامر وقوع النزاع العظيم في اوروبا بين لويس  
 الرابع عشر وامير اورانج اللذين كانا رئيسي حزبي المذهبين العظيمين  
 المتشاجرين على شواطئ نهر الاسكو<sup>(١)</sup> ونهر التيمس<sup>(٢)</sup> في وقت واحد  
 والمحالفة الاوروباوية كانت بهذا المقدار شديدة ضد لويس الرابع  
 عشر حتى انه اشترك فيها علناً او خفية بعض الملوك الذين لم يكن لهم  
 بالتاكيد ادنى صالح في معاضدة الحزبين المدنية والدينية فان  
 سلطان المانيا والبابا انوشنسيوس الحادي عشر كانا يساعدان ويليام  
 الثالث على لويس الرابع عشر . وذهب ويليام الى انكلترا وتملكه  
 عليها لم يكن المقصود به خدمة الصالح الانكليزية الداخلية فقط  
 بل كان قصده خصوصاً الاستعانة بانكلترا على لويس الرابع عشر  
 واشراكها في المحاصمة ضده فافتتح هكذا مملكة جديدة واستخدمها كقوة  
 جديدة كان في حاجة اليها وكان خصمه الى ذاك التاريخ قد  
 استعملها ضده لان انكلترا في مدة حكمي شارل الثاني و جاك الثاني  
 كانت في قبضة لويس الرابع عشر فكان يدبر امرها كيف شاء وفي  
 اغلب الاحيان كان يجرها الى قتال الفلمنك . فهذه الوساطة

(١) نهر يمر في فرنسا ولجيكا والفلمنك .

(٢) نهر انكلترا



تركت انكلترا حزب المذهب الملكي المحض العمومي وانحازت الى جهة حزب الحرية الدينية . فتلك هي صفة ثورة سنة ١٦٨٨ او بها عدت من جملة الحوادث الاورباوية بقطع النظر عن تاثير مثلها وعن النتائج التي صدرت منها في القرن التالي بسبب تاثيراتها في الافكار

فها قد رايتم ايها السادة ان مقصود هذه الثورة وصفتها الجهورية هي كما اخبرتكم في البداية نسخ التسلط المطلق في الدائرة السياسية وفي الدائرة الدينية معاً وهذا الامر يظهر في جميع ظروف هذه الثورة اما في مدتها الاولى فالى حين ترجيع عائلة الستوارت واما في مدتها الثانية فالى انقلاب سنة ١٦٨٨ وسوا كان في ما يتعلق بجالتها الخصوصيه ام في تعلقها بعموم اوربا .

فقد بقي علينا ان ندرس في القارة هذا الحادث العظيم نفسه اي المصادمة بين الملك المحض والفحص الحر او بالحرى اسبابها ومواقعها وذلك يكون موضوع مقالتنا الاتية والاخيرة

## المقالة الرابعة عشرة

موضوع المقالة . الفرق والمشابهة بين حال المدن في انكلترة وحاله في القارة . تقدم فرنسا على اوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر . في الاول بواسطة حكومتها . وفي الثاني بواسطة الشعب نفسه . في حكومة لويس الرابع عشر . في حروبها . في سياستها . في ادارتها . في شرائعها . اسباب سرعة سقوطها . فرنسا في القرن الثامن عشر . صفات الانقلاب الفلسفي الجهورية . خاتمة الكتاب ايها السادة

لقد اعتنيت في اجتماعنا الماضي بتحديد صفة الثورة الانكليزية ومعناها السياسي . وقرر لدينا انها كانت نتيجة اصطدام الحادتين العظيمين الذين تلخص فيهما كل تمدن اوربا الاولى في جاري القرن السادس عشر اعني بها الملك المخض من جهة والنقص الحر او حرية النقص من جهة اخرى . فاول موقعة جرت بين هاتين القوتين كانت في انكلترا فحمل ذلك بعضهم على الظن انه يوجد فرق اساسي بين حالة انكلترا الاجتماعية وحالة القارة وزعموا انه لا يوجد ادنى مشابهة بين الطرفين وان الشعب الانكليزي انفرد ادبيا في عيشته كما انفرد ماديا في جزيره

وحقيقة الامر انه وجد فرق جسيم بين التمدن الانكليزي وتمدن

ممالك القارة وبهنا تميز هذا الفرق والوقوف على حقيقته على انكم ربما  
 لحظتموه في اثناء معاطاتنا هذا الدرس . وهو ان المبادي المختلفة  
 وعناصر الهيئة الاجتماعية المتنوعة تمت جميعها معاً في انكلترا وفي آن  
 واحد لا على التتابع كما حصل في القارة . ولما حددت هيئة التمدن  
 الاورباوي الخصوصية بالنسبة الى تمدن الاقدمين وتمدن اسيا  
 اوضحت لكم ان الاول كان متنوعاً غنياً مركباً وانه لم يقع قط تحت  
 تسلط مبداء واحد مجرداً وان عناصر الحالة الاجتماعية المتنوعة كانت  
 على الدوام تتحارب فيه ويخفّض ويلطف بعضها بعضاً . وانما  
 اضطرت دائماً الى الاتفاق بعضها مع بعض لكي تعيش جميعها معاً .  
 فان هذا الامر ايها السادة الذي هو صفة التمدن الاورباوي بوجه  
 العموم كان صفة التمدن الانكليزي على الخصوص . وقد ظهر جلياً  
 في انكلترا وباكثر فاعلية مما ظهر في القارة . فهناك نشأ وربى معاً كل  
 من النظام المدني والنظام الديني ومذهب الاشراف والمذهب  
 الجمهوري والملك والنظامات المحلية والنظامات المركزية والنمو  
 الادبي والسياسي وكانت ممزوجة كلها سوية او كانت المسافة بينها  
 جزئية اذا قلنا انها لم تنم جميعها معاً في آن واحد . والشاهد  
 لذلك انه في زمان تملك عائلة تودور مثلاً بينما كان الملك المحض  
 باجماً نجاحاً عظيماً كان المبداء الديموقراطيكي اي الجمهوري ظاهراً

كثيرون في نفس الوقت . ولما حصلت الثورة في القرن السابع عشر  
ومانت سياسية ودينية معاك وكان وقتئذ مذهب الاشراف الاتزاميين  
ضعيفاً جداً تلوح عليه نوايح التفهيم والاضمحلال الا انه كان  
لم يزل قادراً على المحافظة على منزلته في وسط الثورة وحدث فيها  
تأثيراً مهماً ويمكن من ان يجتني منها فوائد وثمراً . وهكذا جرى في  
كل تاريخ انكناز فلم يتلاش عنصر قدم فيها بالكلية ولا ظفر فيها  
عنصر جديد ظفراً كاملاً ولا تسلط مبدأ خصوصي تسلطاً مجرداً  
بل كان مجموع القوات يحدث في وقت واحد معاً فيعقد عهداً  
بعضها مع بعض نظراً الى مباينة صوالحها

واما في القارة فلم يكن التمدن مركباً ولا كاملاً بمقدار ما كان في  
انكلترا وعناصر الهيئة الاجتماعية المختلفة كالنظام الديني والنظام المدني  
والملك المحض والاشراف والشعب لم يتم نموها معاً وفي وقت واحد  
بل على التوالي . وكان لكل مبداء ولكل مذهب نوبة على نوع ما  
فكان مثلاً عصر للمذهب السيادي الاتزامي ولست اقول انه حاز  
التسلط مجرداً في عصره بل كان تغلبه مرجحاً . وكان للملك المحض  
عصر اخر وغيره للمذهب الجمهوري . فان قابلنا القرون المتوسطة  
الفرنساوية بالقرون المتوسطة الانكليزية اعني القرن الحادي عشر  
والثاني عشر والثالث عشر من تاريخنا بما يقابلها من اعصر تاريخ

تلك الامة نجد الاشراف الالتزاميين في فرنسا في المدة المذكورة  
 ما لكي الامر على نوع ما والملك والشعب بالكاد بحسبان شيئاً .  
 واما في انكلترا فمع ان الاشراف كانوا متسلطين اذ ذاك كان الملك  
 والشعب قويين مهمين . فالملك ظفر في انكلترا مدة حكم اليصابات  
 كما ظفر عندنا مدة حكم لويس الرابع عشر لكنه كان مجبوراً هنا لك  
 على مراعاة الاشراف والشعب كل المراعاة وكم من ما رُب لها ارغاه  
 على تنفيذها اذ ذاك . نعم انه كان في انكلترا ايضاً لكل مذهب ولكل  
 مبداء عصر فيه ظهر نفوذه واقتداره الا انه لم يتم له ذلك على وجه  
 كامل مجرد بمقدار ما جرى في القارة بل كان يضطر الظاهر على  
 الدوام الى تحمل وجود اخصامه وعدم مس خصوصياتهم .

وهذا الفرق الكائن بين انكلترا والقارة في سير التمدن احدث  
 نتائج مختلفة ظهرت جلياً في تاريخ كل منها . فلا شك ان نمو  
 العناصر الاجتماعية في آن واحد في انكلترا ما احانها كثيراً على  
 الوصول باسرع وقت من جميع دول القارة الى غاية كل هيئة  
 اجتماعية وهي تنظيم حكومة مستوفية القوانين والحرية معاً . وانه لمن  
 طبع الحكومة مراعاة كامل الصالح وجميع القوات والتوفيق بينها  
 ونسهيل طرق المعيشة وسبل النجاح لها جميعاً فكان هذا الاستعداد  
 عينه موجوداً في الهيئة الاجتماعية الانكليزية من جرى اسباب متعددة

سبق تداولها وبناء على ذلك لم يعسر هناك تنظيم حكومة عمومية  
مرتبة نوعاً وكذلك أساس الحرية انما هو الترخيص لجميع الصالح  
والقوات والحقوق والعناصر الاجتماعية معاً في الوجود والظهور  
والعمل . فكانت انكلترا والحالة هذه اقرب وصولاً الى الغاية من  
اكثرية الدول . والاسباب ذاتها جعلت ان يوجد الذوق السليم  
في الامة الانكليزية والدراية في امور الاحكام قبل غيرها من الامم  
فان الذوق السليم في السياسة انما هو الوقوف على حقيقة كل  
الحوادث والامور ومراعاة الجميع فهذا الامر كان اضطرارياً في انكلترا  
ومن طبيعة نفس الحالة الاجتماعية ومن نتائج مسرى التمدن الطبيعية  
واما ما لك القارة فما ان كل مذهب وكل مبدأ كانت له نوبته  
فيها وتسلط تسلطاً كاد يكون كاملاً بالنسبة الى انكلترا بناء على  
ذلك كان النمو أكثر اتساعاً وعظمةً وبهاءً . فالملك والاشراف  
الالتزاميون مثلاً اتصلوا في القارة الى درجة من الجسارة والامتداد  
والحرية لم يتصلوا اليها في انكلترا . وجميع التجربات السياسية على  
نوع ما كانت أكثر اتساعاً وأكثر اكتمالاً في القارة مما كانت في  
انكلترا فالنتيجة كانت ان الافكار ( اعني الافكار العمومية لا الذوق  
السليم في ادارة الاعمال ) والتعاليم السياسية سمت وغت في القارة  
أكثر من انكلترا واشتدت قوتها العقلية أيضاً وبما ان كل مذهب

كان يظهر وحده على نوع ما ويبقى وحده زماناً طويلاً في مرشح العالم  
فكان الناس بهذه الوساطة يتمكنون من النظر اليه ونامله في جملته  
والوقوف على اصل مبادئه واستخلاص كامل نتائجه ودرس نظرياته  
واستيعابها . ومن يتبصر مع الدقة في احوال الانكليز واستعدادات  
عقولهم يعجب من امرين فيهم من جهة سلامة الذوق الاكيدة  
والهارة في الامور العملية ومن جهة اخرى عدم وجود الافكار  
العمومية وسمو العقل الضروري في المسائل النظرية فاذا فتحنا  
مصنفاً انكليزياً في التاريخ او في الفقه الشرعي او في مادة اخرى فمن  
النادر ان نجد به بيان السبب الاصل الذي تنشأ عنه بقية الاسباب  
والتعاليم الصحيحة ابي العلم الحقيقي بحصر المعنى او فلسفة كل علم  
لا سيما في العلوم السياسية تقدمت في الفارة اكثر من انكثرتا بكثير  
او اقله كانت حركتها اعظم . فلا شك ان هذه النتيجة تنسب الى  
اختلاف طرائق نمو التمدن في المكائين

وهذا الاختلاف هو امر ثابت لا ريب فيه وهو الذي يميز على  
نوع خصوصي انكثرتا من الفارة مها كانت النتائج المختلفة الناشئة  
عنه وكيفما افترضوها . ولكن نمو المبادئ والمذاهب المتنوعة كلها في آن  
واحد في جهة وعلى التعاقب في جهة اخرى لا يمنع كون الطريق  
والغاية واحدة في باطن الامر . فان حوادث التمدن العظيمة

مطابقة التمدن  
في انكثرت  
والفارة

وتجولاته الجسيمة التي جرت في القارة جرت أيضاً في أنكلترا بالاجمال  
 واسبابها ومسيباتها كانت واحدة في كل من الجهتين وكل ما  
 رويته لكم عن التمدن لغاية القرن السادس عشر من شأنه ان  
 يتنعكم بذلك . وسوف يظهر لكم الامر نفسه من الاطلاع على  
 حوادث القرنين السابع عشر والثامن عشر . فحرية الفصح والملك  
 المحض اللذان نيا معاً في أنكلترا تمهوها في القارة على التوالي وبعد ان  
 تسلط كل من هاتين القوتين في نوبه نسلطاً بهما وقع بينهما  
 الاصطدام كما جرى في أنكلترا . وبناء على ذلك كان سير التمدن  
 في المئتين الاجتماعيتين واحداً والمشابهة الموجودة بينهما هي حقيقة  
 ولئن كانت الفروقات المتقدم ذكرها صحيحة ورواية حوادث التاريخ  
 المتأخر باختصار كما سيأتي تزيل الشك والالتباس بهذا الخصوص  
 ان من يلقي النظر على تاريخ أوروبا مدة القرنين السابع عشر  
 والثامن عشر لا بد له من الاقرار بان فرنسا هي مقدمة التمدن  
 الأوروبية وقد ذكرت هذا الامر في بداية هذا الكتاب واعنيت  
 بالايضاح عن سببه وهاكم يظهر لنا الان باجلى بيان . فان مبدأ  
 الملك المحض ابي حكم الملك المستبد كان قد تغلب في اسبانيا في  
 مدة حكمي شركان وفيلبس الثاني قبل ان ينهض في فرنسا في مدة  
 حكم لويس الرابع عشر وكذلك مبدأ حرية الفصح ساد في أنكلترا

وصف نفوذ  
 فرنسا في أوروبا  
 مدة القرنين  
 السابع عشر  
 والثامن عشر



ذاتها وتارة بأعمال روسائها السياسيين وتأثيراتهم وطوراً بنموها  
العقلي الخصوصي

فلكي ننف على حقيقة النفوذ المتغلب في مجرى التمدن في فرنسا  
وبالتالي في أوربا يلزم أن ندرس أذا الحكومة الفرنسية في القرن  
السابع عشر والهيئة الاجتماعية الفرنسية في القرن الثامن عشر  
وإن تغير الموضوع والمنظر كلما غير الزمان والمرح والمُشخصين

أن كل الذين تعاطوا البحث عن حكومة لويس الرابع عشر  
وقصدوا اعتبار أسباب شوكته ونفوذِهِ في أوربا لم يذكروا سوى  
بمائه وفتوحاته وعظمته ومجد عصره الأدبي فلم يلاحظوا غير  
الأسباب الظاهرة ونسبوا إليها نفوذ الحكومة الفرنسية الأوروپاوي  
وقتشده على أنني أظن أن ذلك النفوذ كان له أساس أمكن وعلل أهم  
وأعظم فلا ينبغي لنا أن نفتكر أن لويس الرابع عشر وحكومته فازا  
بتلك الشوكة والافتدار والسلط الذي لا ينكر بمجرد الانتصارات  
والمجد العالمي فقط أو الأعمال العقلية والأدبية التي نعدكم  
الأعمال

أوصاف حكومة  
لويس الرابع  
عشر الحقيقية

فإن كثيراً من حضراتكم يذكرون التأثير الذي حصل في  
فرنسا منذ تسعة وعشرين عاماً من جرى ترتيب الحكومة الفئصلية  
والمحالة التي كانت عليها البلاد حين انتظام تلك الحكومة . فكانت

اغارة الاجانب تهدد فرنسا خارجاً وجيوشنا على الدوام مقهورة  
مغلوبة . وداخلاً كانت الحكومة والشعب في حالة الاخلال ولم  
يكن ايرادات ولا نظام عام وبالاختصار كانت فرنسا حين ترتيب  
الحكومة التنصلية هيئة اجتماعية مقهورة مهانة مسلوقة النظام  
والترتيب . ومن نرى لا يذكر سعي تلك الحكومة العجيب السعيد  
وكيف انها في برهة وجيزة انتهت استقلالية البلاد واعادت شرف  
الامة كما كان واصبحت الادارة الداخلية ونظمت القوانين الشرعية  
واحيت الهيئة الاجتماعية على نوع ما بقوتها

فحكومة لويس الرابع عشر ايها السادة فعلت في بداية مدتها  
مثل تلك الافعال عينها وجدت في طلب مثل تلك النتائج  
وحصلت عليها ما خلا فرق الزمان والوسائط وهيئة الحكومة  
تذكروا في اية حالة سقطت فرنسا بعد حكم الكردينال ريشليو  
وفي مدة ما كان لويس الرابع عشر قاصراً . فكانت عساكر اسبانيا  
دائماً على الحدود واحياناً تخنازها وكانت الاغارة تهدد فرنسا على  
الدوام وكان الشقاق والانقسام قائماً على قدم وساق داخلاً ونبهان  
الفتن الاهلية مشتعلة والحكومة ممقوتة وفي غاية من الضعف وقلة  
الادارة داخلاً وخارجاً . فكانت حالة الهيئة الاجتماعية حينئذ مشابهة  
لحالنا قبل ١٨ برومير (من اسامي الشهور في مدة الثورة) ان لم تكن

مضطربة بالشدائد والاهوال نظيرها . فحكومة لويس الرابع عشر  
 انقذت البلاد وخلصتها من تلك الحالة وكان تأثير انتصاراتها  
 الاولى كتأثير انتصار مارنكو لانها حفظت المملكة واعادت اليها  
 شرفها . وهذا اشرح لكم عن صفات واحوال تلك الحكومة  
 وحروبها وعلاقاتها الخارجية وادارتها واشترعها فثبت لديكم  
 صحة وحقيقة التشبيه المتقدم ذكره الذي اعتبره تشبيهاً مهماً لامن  
 التشابه التي لا طائل تحتها الاسما اني لست ممن يعتبر التشبيهات  
 في التاريخ ابل ما يحق لي استعماله

ولتكلم أولاً عن حروب لويس الرابع عشر ولقد ذكرت مراراً  
 ان الحروب الاولى في اوربا كانت عبارة عن تحرك الشعوب وانتقالها  
 فكانت الحاجة او مجرد الارادة او اسباب اخرى تحمل الطوائف  
 الكثيرة او القليلة العدد على المهاجرة الى ارض غير ارضهم . فتلك  
 كانت عموماً صفة الحروب الاوروبية لغاية الغزوات الصليبية  
 ومنتهى القرن الثالث عشر . وحينئذ نشأ نوع اخر من الحروب لم  
 تكن اقل مبيانة للحروب المتأخرة من النوع الاول فكانت  
 الحكومات لا الشعوب تحبش الجيوش وتذهب بها الى بلاد بعيدة  
 لا لتنتاح الممالك والنزول والمكاسب . وصارت تهاجر بلادها  
 وتترك مالكمها الخصوصية وتتوغل بعضها في المانيا وبعضها في ايطاليا

واخرى في افريقيا دون سبب اخر سوى مجرد اتباع هواها الشخصي .  
 فاكثرية الحروب التي وقعت في القرن الخامس عشر وفي قسم من  
 السادس عشر هي على هذه الصورة . فترى اي صالح كان يحض  
 فرنسا وقتئذٍ او بالحري اي سبب كان يحركها الى فتح مملكة نابولي في  
 مدة شارل الدامن فلا ريب ان تلك الحروب كانت خالية من كل  
 مقصد سياسي لان الملك ظن ان له حقوقاً شخصية على مملكة نابولي  
 وسار بعساكره وجنوده لمنازلة تلك المملكة البعيدة وافتتاحها  
 رغبة في تنفيذ ما رب شخصي ولغاية شخصية مع انه لم يكن يوافق  
 صالح مملكته الخصوصية التملك عليها بل كان من شان هذا الفتوح  
 ان يورثها الضعف خارجاً وبسلبها راحتها داخلياً . وهكذا كانت  
 غزوة شارل كان في افريقيا واخر الحروب التي من هذا النوع هي غزوة  
 شارل الثاني عشر ( ملك السويد ) في روسيا . واما حروب لويس  
 الرابع عشر فكانت نوعاً اخر فانما هي حروب حكومة منتظمة ومستقرة  
 في وسط بلادها تجتهد بفتح البلاد التي حولها رغبة في توسيع ملكها  
 وتشييده وبالاختصار كانت تلك الحروب سياسية . نعم ان بعضها  
 كانت عادلة وبعضها غير عادلة وانها كلفت فرنسا تكاليف عظيمة  
 وانها ربما خالفت القوانين وتجاوزت الحدود الا انها في واقع الامر  
 كانت قانونية اكثر من الحروب السالفة بما لا يتناس وكان لها

اسباب مهمة لا مجرد الغزو واتباع هوى النفس فكان المقصود بها  
 تارة اكتساب بعض النجوم الطبيعية وتارة اضطام بعض البلدان  
 التي لغتها كلفتنا وطورا الاستيلاء على قلعة او حصن يحمي المملكة  
 من اغارة دولة مجاورة على انها لم تكن خالية من المطامع الشخصية  
 ومع ذلك اذا دققنا البحث عنها افرادا لا سيما الحروب التي انشأها  
 في بداية مدة حكمه نجد لها اسبابا سياسية حقيقية ونرى ان المقصود  
 بها صالح الامة الفرنسية وصيانة المملكة واكسابها الشوكة والنفوذ  
 ونتائج الحروب المذكورة مما يثبت هذا الامر بأجلى بيان فان فرانسوا  
 في الوقت الحاضر هي من جملة وجوه كما صيرتها حروب لويس الرابع  
 عشر والولايات التي افتتحها وهي الفرانكومتى والفلاندر والالزاس<sup>(١)</sup>  
 لبثت منصبة الى فرنسا فان بعض الفتوحات تكون في محلها  
 وموافقة للرشد والصواب وبعضها تكون في غير محلها وناتئة عن  
 الحماسة اما فتوحات لويس الرابع عشر فكانت في محلها ومشروعائه لم  
 تكن خالية من الحكمة او لمجرد اتباع هوى النفس كما كانت جميع  
 المشروعات السابقة بل كانت تدبرها السياسة وان لم تكن على الدوام  
 سياسة عدل وحزم فكانت على الاقل سياسة معرفة ودراية

واذا دققنا النظر في سياسة لويس الرابع عشر الخارجية مع الدول

(١) هذه رجعت الى المانيا في الحرب الاخيرة مع قسم من اللورين (اللزجم)

الاجنبية نرى النتيجة عينها . وقد سبق وعينت نشوء السياسة  
الخارجية (دبلوماسية) في اوروبا في اواخر القرن الخامس عشر واجتهدت  
بان ايبن لكم ان العلاقات التي كانت نادرة من قبل بين الدول  
صارت متواصلة ومنظمة في اواخر القرن الخامس عشر وفي النصف  
الاول من السادس عشر وحدثت تأثيراً عظيماً جداً في الوقائع على  
انها لحد القرن السابع لم تكن بعد قد انتظمت انتظاماً كاملاً ولا  
ترتبت مذهباً ولا صدر عنها معاهدات طويلة المدة متواصلة مبنية  
على اتفاقات معلومة بين دولة ودولة وموسسة على مبادي ثابتة  
ومقاصد دئمة كما هو شأن الحكومات الموطدة الاركان في علاقاتها  
الخارجية . وفي اثناء الثورة الدينية كانت العلاقات الخارجية بين  
الدول تتبع الصالح الديني وكانت اوربا مقسومة شطرين المخالفة  
الكاثوليكية من جهة والمخالفة البروتستانتية من جهة اخرى .  
فحكومة لويس الرابع عشر غيرت هيئة السياسة الخارجية بعد ان  
تمت مصالحة وستفالي في القرن السابع عشر ونزعت منها الصفة  
الدينية فصارت المعاهدات والاتفاقات السياسية تبنى على غير  
الغايات الدينية وترتبت مذهباً منتظماً وتبعت مبادي ثابتة وفي ذلك  
الاثنان نشا في اوربا مذهب التوازن الحقيقي وتغلب على سياسة اوربا  
الخارجية مع كل ما يتعلق به من الاعبئارات واذا فحصنا عن غايات

حكومة لويس الرابع عشر السياسية ومبادئها الاساسية في هذا الموضوع نكشف حقيقة امرها

فقد سبق الكلام عن المشاجرة العظيمة التي وقعت بين لويس الرابع عشر وويليام الثالث امير اورنج رئيس جمهورية هولندا وان الاول كان يقاتل عن مذهب الملك المحض ويرغب في تأييده وتوطيده في اوربا والثاني كان يدافع عن مبدأ الحرية المدنية والدينية وعن استقلال الشعوب والدول ورائينا ان اوربا وقتئذ كانت مقسومة قسمين قسم تحت لواء الحرية وقسم تحت لواء لويس الرابع عشر الا انهم حينئذ لم يكونوا يدركون حقيقة هذا الامر على وجه عريض كما اوضحناه لكم الان بل كان ذلك مستتراً مجهولاً من نفس الذين يسمونه نعم ان هولندا وحلفاؤها كانوا يقصدون بمقاومتهم لويس الرابع عشر تخفيض شان الملك المحض وتأييد الحرية المدنية والدينية ولكن المسئلة لم تكن ظاهرة صريحة هكذا ولطالما نرى ان سياسة لويس الرابع عشر الخارجية كانت منطوية على نشر هذا التسلط المطلق حال كوني لست اظن ذلك نعم هذا الامر نلاحظه في اخر مدة حكمه وقت شيخوخته الا ان غاية الوحيدة الثابتة كانت تقوية شان فرنسا وترجيح نفوذها في اوربا وخذل اخصامها الدول وبالاختصار كانت صوايح مملكته السياسية وتقوينها

نصب اعينه في كامل المحروب التي انشأها سواء كان ضد اسبانيا  
ام امبراطور المانيا ام انكلترا وما فعله بتصد تأييد المذهب الملكي  
المطلق لا يذكر بالنسبة الى ما فعله بتصد ثوية شوكة فرنسا وتكبيرها  
وتعظيم شان حكومتها . وهاكم برهان يثبت لكم ذلك من جملة  
البراهين وهو صادر عن لويس الرابع عشر نفسه فقد وجد بين  
اوراقه وسجلاته الخصوصية تحت تاريخ سنة ١٦٦٦ هلى ما انذكر ما  
ياتي نصه . ( حصل مذاكرة في هذا الصباح بيني وبين موسيو  
دي سدي من اشراف الانكليز الذي اخبرني انه يمكن احياء حزب  
الجمهورية في انكلترا . وقد طلب مني مبلغ اربعمائة الف ليرة  
استرليني لاتمام هذا المقصد فاجبته ان لا يمكنني صرف اكثر من مائتي  
الف ليرة فقال لي ان استدعي من سويسرا رجالا غيره من اشراف  
الانكليز ويسمى موسيو دي لودلو وان اتكلم معه بهذا الشأن ) .  
وبالحقيقة قد وجد في تذكارات لودلو الكتابة الاتية وتاريخها مقارب  
لتلك المدة . ( لقد دعنتي الحكومة الفرنسية الى الذهاب الى  
باريس لاجل المذاكرة في امور تتعلق بوطني ولكن لا ثقة لي بتلك  
الحكومة ) وفي الواقع لم يبرح لودلو من سويسرا  
فها قد رايتهم ان غاية لويس الرابع عشر في ذلك الوقت كانت  
اضعاف السلطة الملوكية في انكلترا فانه قصد ان يوقع الانقسام الداخلي



باحيائه حزب الجمهورية لكي لا تنوى شوكة شارل الثاني في بلاده  
 وفي مدة سفارة بارايون في انكلترا تجد هذا الامر مراراً فان السفير  
 الفرنسي المذکور كان كلما رأى سلطة شارل الثاني غالبية نافذة  
 يوزع النقود على رؤساء الحزب الجمهوري الوطني ويقومهم وبجارب  
 هكذا على الدوام السلطة المطلقة في انكلترا رغبة في اضعاف قوة مضادة  
 لفرنسا واذا دققت النظر في العلاقات الخارجية مدة حكم لويس  
 الرابع عشر يتضح لكم هذا الامر بعينه . ثم ان رجال السياسة  
 الفرنسيين كانوا في اعلى درجة من الماهرة والبراعة وقتئذ فاسامي  
 مستشاري لويس الرابع عشر كدي تورسي ودافو و تونر بو معروفه  
 من جميع ارباب العلم والمعرفة ومن يقابل مراسلات هؤلاء  
 وكتبهم واعمالهم السياسيه باعمال رجال السياسة السبانيول  
 والبرتوكيز والاليان في ذلك العصر يذهله الفرق الجسيم الكائن  
 بينهم ليس في الدراية والاعتنا فقط بل في حرية الافكار ايضاً فمع  
 انهم من اتباع ملك مطلق السلطة كانوا اكثر خبرة بالاحوال  
 الخارجية والحوادث والتخربات وحاجات الحرية والثورات الشعبية  
 من اغلب رجال السياسة الانكليزي انفسهم في ذلك الوقت . ولم  
 تكن سياسة خارجية تقارن سياسة فرنسا وقتئذ في اوربا الاسياسة  
 انفلمنك فجان دي ويت وويليم دورنج ذانك الرئيسان الشهيران

لحزب الحرية المدنية والدينية وحدها كان لها وزراء يقدرون على  
 مقارمة رجال لويس الرابع عشر في ذن السياسة الخارجية  
 فالحكومة التي تكون صفاتها كما ذكر سواها كان في امر انشاء  
 الحروب ام في السياسة الخارجية لا غرو ان تكون لها صولة عظيمة  
 في اوربا وان تعتبر انها ذات دراية ومهارة في امور السياسة  
 ولنحوّل الان نظرنا الى داخلية فرنسا ولنبحث عن الادارة  
 والاحكام في مدة لويس الرابع عشر فلا غرو ان نجد بها ما يثبت  
 لنا شوكة وبهاء حكومته وانه ليعسر تحديد معنى لفظة ادارة في ما  
 يتعلق بحكومة مملكة ما مع الصحة والتدقيق على اننا اذا قصدنا  
 الوقوف على حقيقة هذا الامر نجد ان الادارة بوجه العموم هي عبارة  
 عن مجموع وسائل يراد بها توصيل ارادة السلطة المركزية الى جميع  
 اقسام الهيئة الاجتماعية باسرع وقت وآمن وجه ممكن واحضار  
 قوات الهيئة الاجتماعية من رجال ومال بين يدي السلطة المركزية  
 بالاشروط المقدم ذكرها هذا اذا لم اخطئ ما تعرف به الادارة وصفتها  
 المرجحة . ومن ذلك يستنتج ان الادارة هي اعظم واسطة لاتحاد وانتظام  
 الهيئة الاجتماعية وتقريب العناصر المتفرقة بعضها من بعض وضمها  
 جميعا وفي واقع الامر هذا ما نتج في فرنسا من ادارة لويس الرابع عشر  
 ومن قبل كان توصيل ادارة الحكومة المركزية الى اقسام الهيئة

الاجتماعية ادونه صعوبات كلية سواء كان في فرنسا أم في سائر  
اوربا فهذا ما اعنى به لويس الرابع عشر ونمته اقله على اسلوب  
احسن بما لا يقاس مما كان جاريا في مدة سالفه ولا يسعني  
اطالة الشرح في هذا الموضوع ولكن يكفي ان تراجعوا الفكر في  
جميع انواع المصالح العامة وفروعها كطرائق جباية الاموال الاميرية  
والسبل والصنائع والادارة العسكرية وجميع الترتيبات العامة  
المتخصصة باي فرع كان من فروع الادارة لتجدوا ان اصل ترتيبها كان  
في زمان لويس الرابع عشر او جرى اصلاحها اذ ذاك او نمت  
وتقدمت في مدة حكم الملك المذكور والرجال الذين اشتهروا  
في تلك المدة نظير كولبير ولوفوا انما اشتهروا بحسن ادارتهم واطهر  
براعتهم الكلية في هذا الفن وهذا ما جعل للحكومة لويس الرابع  
عشر اعتبارا اوهيبا عظيما لم يكونا لغيرها من الحكومات الاورباوية  
واشتهر حكمه ايضا باصلاح الشرائع والعدالة وفي هذا الموضوع  
ارجع الى الشاهد الذي قدمته لكم في الاول اي اهتمام الحكومة التفصيلية  
براجعة القوانين واصلاحها ونصها فهكذا فعلت ايضا حكومة  
لويس الرابع عشر فان المخطوطات الملكية التي صار اعلانها في ما  
يخص بالدعاوي الجنائية والمرافعات والتجارة والبحر والمياه  
والاحراش انما هي قوانين شرعية نصت كما نصت قوانيننا الحديثة

وجرت المباحثة والمذاكرة بشأنها في ديوان السوري تحت رئاسة لاموانيون<sup>(١)</sup> وبعض الناس اكتسبوا مجداً وفخاراً بسبب اشتراكهم في ذلك العمل وفي تلك المباحثة كبوسور مثلاً. وأما اذا اعتدنا شرائع لويس الرابع عشر في حد ذاتها نجد فيها خللاً عظيماً بالنسبة الى هذا الزمان كما لا ينكر لانها لم ترتب بقصد العدالة والحرية بل فقط بقصد النظام ولكي تكون القوانين الشرعية ثابتة نافذة. على ان هذا الامر وحده كان بحسب تقدمها عظيمًا وعلى سائر الاحوال كانت قوانين لويس الرابع عشر اعلى ما تقدمها من المنظمات الشرعية ولا ريب انها ساعدت على تقدم الهيئة الاجتماعية الفرنسية في ميدان التمدن.

فكما رأيناهم السادة من اي وجه نظرنا الى حكومة لويس الرابع عشر نكتشف حالاً على ينايع قوتها ونفوذها فهي بالحقبة اول حكومة في اوربا كانت مرتاحة في داخليتها حيث لم يكن لها اعداء نخشى باسمهم بل كان همها الوحيد سياسة شعبيها. وقبلها كانت جميع حكومات اوربا تقع في الارتباك العظيم من جري الحروب الخارجية والتجزيات والمخاصات الداخلية فكانت لا تآمن على وجودها بل تقضي مدتها

(١) اشهر القضاة الفرنسيين قبل ان لويس الرابع عشر لما انتخبه قال لو وجدني رجلاً صاحب فضيلة واهلية أكثر منك لانتخبته عوضاً منك. وله تأليف في الشريعة (المترجم)

بالدفاع عن نفسها تارةً خارجاً وطوراً داخلاً وأما حكومة لويس  
 الرابع عشر فكانت متجردة لأعمال إدارتها كسلطة ثابتة ناجحة وكانت  
 لا تأبى الشروع في إصلاحات جديدة لعلها الأكيد بان المستقبل  
 هو لها وفي الواقع قليلة الحكومات التي اعنتت بالتجديدات والحدث  
 كما اعنتت بذلك تلك الحكومة وإذا جعلنا مقايضة بينها وبين  
 حكومة نجانسها كحكومة فيليب الثاني الملكية المحضة في اسبانيا مثلاً  
 نرى ان هذه كانت مطلقة أكثر من حكومة لويس الرابع عشر مع  
 انها أقل راحة وترتيباً منها وهل تمكن فيليب الثاني من تأسيس الحكم  
 المطلق في اسبانيا وتوطيده إلا بواسطة اعدامه كل حركة تؤول  
 الى تقدم البلاد وتمنع من اجراء الإصلاحات المحسنة المفيدة وجعله  
 اسبانيا في حالة غير قابلة للنمو والتقدم وأما حكومة لويس الرابع  
 عشر فبالعكس قد اجتهدت باحداث الإصلاحات المتنوعة  
 وساعدت على نمو الآداب والصنائع والثروة وبالاختصار على نمو  
 التمدن وتلك كانت الاسباب الحقيقية لنفوذها في اوروبا الى درجة  
 جعلتها ان تعتبر في القرن السابع عشر لدى الملوك بل لدى الشعوب  
 ايضاً كنموذج للحكومات

وأنه لكثيراً ما تعجب الناس من سرعة تقدمه وسقوط حكومة  
 كهذه كانت ثابتة الأركان والدعائم وذات رونق وبهاء ومن

كونها ضعفت بهذا المقدار في القرن التالي وقبل اعتبارها ووهنت حالها بعد ان فعلت ما فعلته في اوربا من الامور العظيمة والحال ان ذلك امر ثابت لا ريب فيه لان الحكومة الفرنسية التي كانت مقدما للتمدن الاورباوي في القرن السابع عشر اضمحلت واخفت اثار قوتها في القرن الثامن عشر وصارت الامة الفرنسية تقود العالم الاورباوي الى النجاح والتقدم سائرة امامة منفصلة عن حكومتها حتى ومقاومة اياها على الغالب

فهذا الامر يبرهن لنا عن خلل الحكومة المطلقة الذي لا يقوم وعن نتائجها السيئة . فاني اصرف النظر عن كل ما ارتكبت حكومة لويس الرابع عشر من الخطاء مع انها ارتكبت خطاء جسيما ولا اذكر حرب الوراثة السبانيولية ولا الغاء الخط الملوكي المعلن في مدينة نانت ( المخص بالبروتستانت ) ولا المصاريف الباهظة ولا امورا اخرى كثيرة اجرتها وعادت عليها بالشؤم وشر العاقبة بل اثبت فضل الحكومة المذكورة واهليتها كما اوضحت عنها واقربانها ربما لم يوجد قط حكومة مطلقة نظيرها ارتضى منها عصرها وشعبها واعانت مثلها على تمدن بلادها خصوصا وتمدن اوربا عموما ومع ذلك كله فلا ينكر ان عدم وجود مبدأ اخر لتلك الحكومة غير مبدأ السلط المطلق وعدم اعتمادها على اساس غيره هو السبب الوحيد في سرعة

نقهرها وسقوطها الذي استحقته. فان ما كان ينقص فرنسا في زمان  
لويس الرابع عشر انما هو النظمات اى القوة السياسية القائمة بذاتها  
التي تثبت لدى المقاومة ولها مفاعيل خصوصية مجردة وكانت  
وقتيئذ النظمات القديمة الفرنسية التي بالكاد كانت تستحق هذه  
التسمية قد تلاشت واندثرت واجتهد لويس الرابع عشر بابادة ما  
بقي منها ولم يفكر بامر تاسيس نظمات جديدة عوضاً عنها لان ذلك  
كان مما يعوقه عن التسلط المطلق فلم يكن يرضى به بل غاية اعتناؤه  
كانت بتنفيذ ارادة السلطة المركزية وتبنيز اعمالها فتحكومة لويس  
الرابع عشر كانت امراً عظيماً قوياً ساطعاً لكن بلا اصل متين فان  
النظمات الحرة انما هي ضمانه لحكمة الحكومات ولا استمرارها ايضاً  
ولا يدوم مذهب ما من المذاهب الحكيمة الا بواسطة النظمات وحيث  
تكون قد استمرت السلطة المطلقة لا بد من ان تكون اعتمدت على  
نظمات حقيقية تارة على تقسيم الهيئة الاجتماعية الى اسباط منفصلة  
بعضها عن بعض وطوراً على مذهب نظامي ديني واما في مدة حكم  
لويس الرابع عشر فكانت الحكومة خالية من النظمات وكذلك  
الحرية ولم يكن حينئذ في فرنسا ما يحمي الشعب من اعمال الحكومة  
المخالفة للقانون ولا ما يحمي الحكومة نفسها من تقلبات الزمان  
ولذلك شاهدت تلك الحكومة نقهرها عياناً اذ ان لويس الرابع

عشر طعن في السن ووهنت قواه في اخر مدة حكمه وكذلك الحكومة  
المطلقة بتهمها في سنة ١٧١٢ كان قد لحق الهرم بالملك كما لحق بالملك  
المحض ذاته وشهد ذلك كان عظيماً لاسبان لويس الرابع عشر كان قد  
نسخ الاخلاق والنظامات السياسية مما فلا اخلاق سياسية حيث  
لم يكن استقلال لان كل من يكون متفويهاً في ذاته يقدر على مساعدة  
الحكومة كما يقدر على مقاومتها واما في حالة الاستقلال والحرية  
فتختفي حدة المزاج وعنفه وامن الناس على حقوقهم يؤد بينهم شرف  
النفس

فهاكم حقيقة الحالة التي خلفها لويس الرابع عشر لفرنسا ونسلها  
الحكمية فقد ترك هيئة اجتماعية نامية نمواً عظيماً في الثروة والثقة والحركة  
العقلية العمومية وخلف لها حكومة غير قابلة التقدم والاصلاح من  
اصحابها بل من طبعها عدم الحركة والضعف وكان قد اغتراها الآخر  
والتمفر الذي يقارن الانحلال في مدة حيوة مؤسسها نفسه فتلك  
كانت الحالة التي وجدت عليها فرنسا في بداية القرن الثامن عشر  
والتي غيرت هيئة الاجيال التالية وصفاتها .

فات القرن  
الثامن عشر  
الجمهورية

وانه لغني عن البيان ان الحادث الجمهوري في القرن الثامن عشر  
والصفة المتغلبة فيه انما هي انطلاق الفكر البشري وحرية الفحص  
فقد سبق ووصف لكم ذاك الزمان الشديد خطيب حكيم وفيلسوف



فصبح في نفس هذا المنبر وبما ان الوقت الباقي لنا قصير المسافة فلا يمكنني  
الاسم اب عن احوال تلك الثورة الادبية العظيمة التي تمت حينئذ  
على اني اريد قبل مفارقتكم ان انبه افكاركم على البعض من صفاتها  
التي قل من لاحظها .

فاول صفة تطرق ذهني وقد سبق مني تعيينها هي اضمحلال قوة  
الحكومة ونائيرها بالتام والكمال على نوع ما في جاري اقرن الثامن  
عشر وظهور فعل العقل البشري الذي كان عليه وحده المعول في  
اعمال ذلك العصر فما خلا ما يختص بالعلاقات الخارجية في مدة  
وزارة الدوك دي شوازل وبعض الظروف التي طارعت فيها  
الحكومة ميل عوم الافكار كحرب اميركا مثلاً لم تأت الحكومة  
الفرنساوية بعمل ما كلياً في تلك المدة بل كانت عديمة الحركة خاملة  
ساقطة بالكلية وعوضاً عن حكومة لويس الرابع عشر التي كانت  
كثيرة المطامع تجتهد وتجتهد بكل الاعمال وتداخل بكل الامور  
وتكون مقدمة العمل في كل شي كانت لنا حكومة تجتهد كل الاجتماع  
بان تمتنع عن العمل وتكون بمعزل عن الجميع نظراً الى ما كانت  
تشعر به من شدة ضعفها وعدم لياقتها واهليتها فانتقل الاقدام والطمع  
الى الشعب وصار الشعب بواسطة آرائه وحركته العقلية يتداخل  
بكل الامور وامتلك وحده السلطة الادبية التي هي السلطة الحقيقية .

والصفة الثانية التي ألاحظها في حالة العقل البشري في القرن الثامن عشر هي عمومية الفحص الحر. فالى ذلك التارجح على الخصوص في القرن السادس عشر كان الفحص الحر محصوراً في حدود ضيقة فلم يكن يجري استعماله الا في المسائل الدينية و احياناً في المسائل الدينية والسياسية معاً دون ان يتعرض اصحابه الى كل الاشياء واما في القرن الثامن عشر فبالعكس نرى حرية الفحص قد عمت كل الامور فالدين والسياسة والفلسفة المحضة والانسان والهيئة الاجتماعية والطبيعة الادبية والمادية كل هذه الامور صارت موضوعاً للدرس والشك ومجالاً للرأي وأفسدت مبادئ العلوم القديمة وعوض عنها بمبادئ علمية جديدة فكانت حركة الفحص الحر متجهة الى كل جهة وان كانت صادرة عن محرك واحد .

وزيادة على ذلك كان لتلك الحركة صفة غريبة ربما لم تصادف مرة ثانية في تاريخ العالم وهي انها كانت نظرية محضة ومن قبل كان كل نظري مقروناً بالعمل كما جرى في كامل التحولات والانتقالات البشرية العظيمة ففي القرن السادس عشر ابتدأت الثورة الدينية بالتصورات الفكرية والمحاورات العقلية المحضة الا انها انتهت بالمحادثات والوقائع الحقيقية وروساء الاحزاب العقلية تحولوا سريعاً الى روساء احزاب سياسية وتخللت حقائق الحياة في تصورات العقل

وهكذا جرى أيضاً في ثورة إنكلترا في القرن السابع عشر . وأما في  
القرن الثامن عشر في فرنسا فكان دأب العقل البشري الفحص عن  
كل الأمور ومعانيها حتى الأمور المتعلقة بذات مصالح المعيشة  
والتي من شأنها أن تؤثر في الحوادث تأثيراً كبيراً سريعاً ومع ذلك  
كان محروكو تلك المجادلات العظيمة يتجنبون كل عمل ويكتفون  
بالملاحظات النظرية الخضة وبالمحاورات العقلية ويقدمون زناد الفكر  
دون أن يتدخلوا بالوقائع والحوادث أصلاً . ولم يوجد عصر  
انفصلت فيه سياسة الأمور والحوادث الاجتماعية وتميزت بالكلية  
عن السياسة العقلية مثل ذلك الوقت فإن انفraz النظام الروحي  
عن النظام الزمني لم يتم بالحقيقة في أوروبا إلا في القرن الثامن عشر إذ  
ربما كانت المرة الأولى التي نما فيها النظام العقلي مجرداً عن النظام  
الزمني وبإله من أمرٍ جسيم أثر تأثيراً مفرطاً عجيباً في مجرى الحوادث  
فانه أورث تصورات ذلك العصر صفة الطمع وعدم الأخبار  
الغريبيين معاً إذ قط لم تلجأ الفلسفة إلى أن تسوس العالم حال كونها  
بمعزل عنه بمقدار ما جنحت إذ ذاك فكان لابد من أن يأتي زمان  
فيه تباشر العمل وكان لابد من أن تنتقل الحركة العقلية إلى الحوادث  
الخارجية وبما أنها كانتا منفصلين بالكلية كان من الضرورة أن  
تكون المصادمة بينهما شديدة قوية

فهل يوجد والحالة هذه محل للتعجب من احدى صفات حالة  
 العمل البشري في تلك المدة اعني بها جرائمه المفرطة فقبل ذلك  
 التاريخ كان الانسان يعتبر بعض الامور ويوقرها وذلك كان  
 يصد عن العمل ويؤخره عن استعمال حريته واما في القرن  
 الثامن عشر فلم يعد يعتبر شيئاً ما كلياً بل كان يبغض الحالة  
 الاجتماعية بتمامها كل البغض ويحتقرها وبالتالي كان لا بد له من  
 ان ينجح طبعاً الى اصلاح كل الامور وتغيير كل الاحوال ويعتبر  
 نفسه كمدع فرائ ان النظمات والاراء والاخلاق والهيئة الاجتماعية  
 والانسان نفسه يقتضي لم تغيير وتولج الادراك البشري اتمام هذا  
 المشروع فهل سبقت له كذا وقاحة من قبل ام هل خطر له امر كهذا  
 فتلك هي القوة التي وجدت بازاء فضلات حكومة لويس  
 الرابع عشر في جاري القرن الثامن عشر فهل كان يحتمل الا تنفع  
 المصادمة بين هاتين القوتين غير المتساويتين بناء على ذلك قد  
 حصل في فرنسا ما كان قد سبق وقوعه في انكلترا اعني محاربة حرية  
 الفحص والملك المحض نعم ان الاختلافات كانت كبيرة كما ظهر ذلك  
 من النتائج الا انه في باطن الامر كانت الحالة واحدة وتأويل  
 الحادث النهائي واحداً ايضاً  
 وليس قصدي ان اسرد لكم هنا ايها السادة نتائج ذلك الحادث

التي لا تعد ولا تحصى لان وقت اجتماعنا هذه قد انصرم ويجب  
 عليّ ان اقتصر على ما تقدم فقط اروم قبل مفارقتكم ان انبهكم على  
 امرٍ هو على مذهبي اهم الامور التي انكشفت لنا في تلك المناظر  
 العظيمة واكثرها فائدة وهو خطر السلط المطلق وشره وخلاله  
 الذي لا يستطاع تنويمه لئلا كان السلط المذكور ومهما كان اسمه  
 ومهما كانت غايته فانكم قد شاهدتم هلاك حكومة لويس الرابع عشر  
 من جرى هذا السبب وحده على نوع ما فهم كما جرى ايضا بالثقة التي  
 خلفت تلك الحكومة ايها السادة اي بقوة العقل البشري التي كانت  
 مالكة زمام القرن الثامن عشر الحقيقي فانها هلكت مثلها لان العقل  
 البشري امتلك ايضا في نوبتيه سلطة مطلقة على نوع ما ووثق بذاته  
 ثقة زائدة مفرطة نعم ان بادرته كانت عظمة حميدة للغاية وانني لو  
 شئت استلخص الحوادث وابداء رأيي وحكمي بهذا الختوص لاسرعت  
 بالقول ان القرن الثامن عشر يظهر كاعظم عصر في التاريخ واكثره  
 فائدة واعمة نفعاً للجنس البشري الا انه لامر حقيقي لا ريب فيه ان  
 العقل البشري اضلته السلطة المطلقة التي استولى عليها اذ ذاك  
 واسدته وانه تجاوز في احبائه وبغضه للانبياء المتمررة والافكار  
 القديمة وخالف القوانين وان ذلك قادوا الى الغي والجهل فان  
 الغي والجهل اللذين مازجا ظفر العقل البشري في اخر القرن كما

يجب علينا اعلانه انماها على الخصوص نتيجة الضلال الذي اورثه  
ايه عظم تسلطه واتساعه . فمن واجبات عصرنا هذا بل على ظني  
انه سيمسب من مزاياه الخصوصية ان يعترف بان كل سلطة سواء  
كانت روحية ام زمنية ملكية ام شعبية فلسفية ام وزيرية تخوى في  
ذاتها خللاً طبعياً وزللاً وافراطاً يستلزم تعيين حداً محدوداً لها  
مها كانت المصلحة التي من اجلها تستعمل تلك السلطة . وليس  
الاحرية عموم الحقوق وعموم الصالح وعموم الاراء وانطلاق جميع  
هذه القوات والامر شرعاً بحرية وجودها كلها معاً ليس سواء مذهباً  
من شأنه قصر كل قوة وشوكة على حدودها القانونية ومنع تعديها  
على غيرها وبالاختصار جعل فوائد حرية الفحص عائدة للجميع .  
تلك هي ايها السادة النتيجة العظمى والمثالة المفيدة القومية التي  
اكتسبناها من المصادمة الواقعة في اخر القرن الثامن عشر بين  
السلطة المطابقة الزمنية والسلطة المطلقة الفكرية او الروحية

خاتمة الكتاب

فهذا قد وصلت الى الحد الذي عيته فانكم تذكرون انني كنت  
قد قصدت في بداية الامر ان اصف لكم عموم نمو التمدن الاورباوي  
منذ سقوط السلطة الرومانية الى ايامنا هذه فاومل انني قد تمت  
المرام لانني قد سردت لكم اعظم واهم الحوادث التي كانت سبباً لنمو  
تمدن الهية الاجتماعية المتأخرة وان كنت قد استعملت الاختصار

ولم اسند اقوالي الى البراهين والادلة . فارجوان تسمحوا لي بكلمتين  
 ايضاً فانني اعنيت في بداية الامر بتحديد التمدن وماهيته وقد ظهر  
 لي ان التمدن انما يقوم بامر من اساسيين هما الهيئة الاجتماعية ونمو الانسان  
 ذاته اعني النمو السياسي والاجتماعي من جهة والنمو الداخلي الادبي  
 من جهة اخرى . وقد اقتصرت في هذه السنة على تاريخ الهيئة  
 الاجتماعية ولم اتكلم عن نمو الانسان ذاتياً ولا اعنيت بان اقص  
 عليكم تاريخ الآراء ونمو العقل في الانسانية . فسأتم ذلك في السنة  
 القادمة ان شاء الله مقتصرآ على فرنسا خصوصاً وسأدرس معكم  
 تاريخ التمدن الفرنسي مع التطويل وساجتهد بالبيان عن  
 احوال الهيئة الاجتماعية والانسان ذاتياً في فرنسا وعن  
 المنظمات والآراء واعمال الفكر البشري على  
 اختلاف انواعها لكما يمكننا الوقوف على  
 حقيقة نمو وطننا المجيد بالتمام والكمال  
 لانه من الواجب علينا ان نحب  
 الوطن حباً مفضلاً  
 في ماضيه كما في  
 مستقبله

## خاتمة للترجم

ان من يطلع على هذا الكتاب ويتبصر فيه ويبارن حالة اوربا  
 المحاضرة باحوالها السابقة لا بد من ان يجعله هذا القياس على مقابلة  
 الحالة المحاضرة بحالة الكمال الذي يتصوره في ذهنه فيرى حينئذ  
 تنصاعاً عظيماً وخلاً جسيماً (كما قاله العلامة كيزو في نفس الكتاب)  
 وان التمدن في مالک اوربا يقطع النظر عن التفاوت الكائن بين  
 حكومي وحكومة وامة وامة لم يزل طفلاً صغيراً مع كل ما حدث  
 من التقدم والتجّاح والتمدن والافلاح بالنسبة الى قرارت الخشونة  
 وازمنة الضلال . واقتصر على برهان واحد فقط عما يختص بالحكومات  
 اظنه واضحاً كافياً وهوانه على مقتضى المبادي التي تستخلص من كتب  
 الفلاسفة عموماً وبحسب الذوق السليم (الذي يسميه المؤلف الملك  
 الحارس للبشر) يجب ان تكون الحكومة كربة العائلة كيف لا وهو  
 المثال الطبيعي الذي اعطي للبشر وبالنالي يجب عليها مراعاة  
 الشعب كافة كبراعاة رب العائلة انتضاء عائلته اعني ليس التصرف  
 بالعدل فقط مع الرعايا بل النظر اليهم ايضاً بعين الحب والتعطف  
 والرحمة . فهل ياتري يوجد مثال لذلك بين حكومات اوروا  
 التمدنة . لعمرى اظن لا . وليس من حدي ان اجول في ميادين  
 السياسة فضلاً عن ان هذه الخاتمة لا تحتمل اطالة الشرح في الموضوع



ولكنني اكنفى بملاحظة جوهرية اختم بها الكلام دليلها وانصح لدى  
الانام وهي ان الحكومة التي شابهت في التاريخ تلك الصورة المتقدم  
ذكرها هي حكومة ابي بكر وعمر ابن الخطاب وباقي الصحابة كما تشهد  
بذلك اثار التاريخ وقبلها حكومة اخري ايضا التي ولئن كانت  
لا تسمى بمحصر المعنى حكومة بل ادارة الا ان مبادئها ربما تصلح لان  
تكون اساساً لخير الحكومات السياسية وهي حكومة رسل المسيح  
وطرائق سياستهم للرعية . فيا العجب ارانا بعد انقضاء تسعة عشر  
قرناً من الرسل وثلاثة عشر قرناً من الصحابة لم نزل متأخرين في  
مبادئ السياسة والاحكام على نوع ما ومن جملة وجوه عن اولئك  
السياسيين العظام الذين يتصرع مع ذلك طلمهم المتسع في فن  
السياسة على كلمة واحدة \* العدل \*

## فهرس

المقالة الأولى . موضوع الكتاب اي تاريخ التمدن الاوروباي . ما اعانت به فرنسا على تمدن اوربا في ان التمدن يروي ويحدث به . في كونه من اعم الحوادث التاريخية . معنى لفظة تمدن بحسب وضعها الاصطلاحي عند العامة . التمدن عبارة عن حادثين عظيمين اولها نمو حال الهيئة الاجتماعية وثانيها نمو حال افرادها براهين هذه القضية . ان هذين الحادثين مرتبط احدهما بالآخر وبولد احدهما الاخر عاجلاً او آجلاً . هل غاية الاسان تقتصر على حالتها الحاضرة فتقتصر على الاجتماعية . تاريخ التمدن ممكن اعتباره واستظراليه من وجهين . صورة ترتيب هذا الكتاب . حالة العقل في الوقت الحاضر وحالة التمدن في المستقبل وجه ١٤

المقالة الثانية . موضوع المقالة . وحدة التمدن القديم . تنوع المجديد وتركيبه . تفضيله وتساميه على القديم . حالة اوربا حين سقوط الدولة الرومانية . تقلب البلدان ونفوذها . ما شرع به القياصرة من الاصلاحات السياسية . خط القيصرين هووروريوس وتودوسيوس . عظم اسم الدولة الرومانية . الكنيسة المسيحية وتنوع الاحوال التي تداولتها في القرن الخامس . نقل القيسريين الوظائف المدنية . تأثير قوانين الكنيسة المحسن وتأثيرها السيئ . البربر . ادخالهم روح الاستقلال الشخصي في العالم المتأخر والنخوة التي تحمل المرء على مساعدة رفيقه في اي امر كان . محمل عناصر التمدن المتنوعة في ابتداء القرن الخامس وجه ٤٢

المقالة الثالثة . موضوع المقالة . كل المذاهب المتنوعة تدمي الحق

والقانونية لنفسها معاً . ماهية القانونية السياسية . وجود جميع مذاهب الاحكام  
بوقت واحد في القرن الخامس . هدم ثبات حال الناس والعقارات والنظامات .  
وجود سبعين لذلك احدهما مادي وهو دوام اغارات البربر والاخر ادني وهو  
حاسة مراعاة الذات المخصوصة بهم . هل المدن كانت الحاجة الى النظام  
وتذكر السلطنة الرومانية والكنيسة المسيحية والبربر تجربات نظامية صادرة  
من البربر والمدن وكنيسة اسبانيا وشارلماني والفرد . انكشاف اغارات الجرمانين  
واغارات العرب . بداية النبود التي ابي حكومة الاشراف الالتزامية وجه ٨٠

المقالة الرابعة . موضوع المقالة . في ضرورة الاتحاد بين الحوادث والاراء .  
تغلب الصغاري على المدن . نشوئية اجتماعية صيادية صغيرة . تأثير المذهب  
السيادي في طباع الاشراف وفي طباع العائلة . بغض الشعب للمذهب السيادي  
الفسهون قليلاً ما كانوا يستطيعون مساعدة الارفا . عدم امكان تنظيم المذهب  
السيادي قانونياً . أولاً لعدم وجود سلطة قوية . ثانياً لعدم وجود حكومة عامة .  
ثالثاً لمصعوبات المذهب الاتحادي (كونندراسيون) . ان خفي الدفاع هو من  
طبيعة المذهب السيادي . الفوائد الناتجة من تأثير هذا المذهب في نمو الانسان  
ذاتياً والاهرار الصادرة منه بحق النظام الاجتماعي وجه ١١٢

المقالة الخامسة . موضوع المقالة . الدين مبدا اشتراكي . النصب والارغام  
ليس من خاصيات الحكومة . في ما يشترطه على الحكومة الحقيقية القانونية . أولاً  
بان يكون السلطان مفوضاً الى الاكثر اهلية . ثانياً بان تختم حرية المحكومين .  
الكنيسة بمعاملتها الاولى لانها جمعية لا مبط . انواع التنصيب والانتخاب المختلفة  
الدارجة في الكنيسة . الكنيسة اخلت بالشرط الثاني نظراً الى امتداد مبدا  
السلطة فيها بطريقة غير قانونية ونظراً الى استعمالها القوة الجبرية وذلك امر محتمل  
حركة العقل وحرية في حضي الكنيسة . العلاقات التي بين الكنيسة والامراء .  
تقرير مبدا استقلالية السلطة الروحية . رغبة الكنيسة في التسطي على السلطة

الزمنية واجتهادها بذلك

وجه ١٢٥

المقالة السادسة . موضوع المقالة . انفراد الرئيس عن المرووس في الكنيسة .  
نفوذ الشعب المسيحي على الاكليروس بطريقة تأثيرية بعيدة . جمع الاكليروس من  
كامل اصناف الهيئة الاجتماعية . تاثير الكنيسة في النظام العام وفي من القوانين  
والشرائع . طريقتها في قصاص المجرمين . كامل نمو العقل البشري محصور في  
اللاهوت . ميل الكنيسة في غالب الاحيان لجهة التسلط . لا محل للتعجب فغاية  
الاديان حماسة الحرية البشرية . احوال الكنيسة المختلفة من القرن الخامس الى  
الثاني عشر . اولاً الكنيسة في زمان السلطنة . ثانياً الكنيسة في مدة الخشونة ونمو  
مبدأ يميز السلطين والكلام على الرهبانية . ثالثاً الكنيسة في زمان السيادة واهتمامها  
بالانتظام واضطرارها للاصلاحات . غريغوريوس السابع . الكنيسة البيروكراطية .  
عود روح الفحص والحربة . أبيلار . الثورة البلدية . هدم الارتباط بين  
دينك الحداثيين

وجه ١٢٨

المقالة السابعة . موضوع المقالة . المقابلة بين الحالة البلدية في القرن الثاني  
عشر وفي القرن الثامن عشر . مشكلة مزدوجة اولاً تحرير البلديين . حالة البلدان  
من القرن الخامس الى العاشر سقوطها وقبامها ثانياً . الثورة البلدية . المشاركة .  
نتائج تحرير البلديين الادبية والاجتماعية . ثانياً الحكومة البلدية الداخلية . جمعيات  
الشعب . القضاء واهل الوظائف . جمهور العامة الاعلى وجمهورم الادنى . تنوع  
الحالة البلدية في جهات اوربا المختلفة

وجه ٢١٤

المقالة الثامنة . موضوع المقالة . منظر عموم تاريخ التمدن الاورباوي .  
الصفة الاساسية التي يمتاز بها . المدة التي تظهر فيها تلك الصفة . حالة اوربا من  
القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر . وصف الغزوات الصليبية . اسبابها  
الادبية والاجتماعية . زوال تلك الاسباب بالكلية في القرن السادس عشر .  
تاثيرات الغزوات الصليبية في التمدن

وجه ٢٤٨

المقالة التاسعة . موضوع المقالة . ماهية وظيفة المذهب الملكي العظيمة واهمية  
في تاريخ اوربا والعالم . الاسباب الحقيقية لتلك الاهمية . وجوب اعتبار النظام  
الملكى من وجهين . اولاً طبيعته الخصوصية المستمرة . انما هي عبارة عن السلطان  
القانونى الشرعى . في اى حدود . ثانياً ليماته وتنوعه . كما المذهب الملكى  
الاورباوى نتيجة انواع المذاهب الملكية المختلفة . في الملك الخشن . في الملك  
السلطاني ( امبراطوري ) . في الملك الدينى . في الملك السيادي الالتزامى . في  
الملك كما هو في الازمنة المتأخرة بمصر المعنى وفي طبيعته الحقيقية وجه ٢٧٦

المقالة العاشرة . موضوع المقالة . الاجتهاد الذي حصل مراراً لاجل  
التوفيق بين العناصر الاجتماعية المختلفة ولكي تستقر جميعها في هيئة اجتماعية واحدة  
وتكون تحت سلطة مركزية واحدة مباشرة اعمالها بانفاق الراي . اولاً الاجتهاد  
بتأسيس نظام ثيوقراتيكي اى حكومة دينية . سبب عدم نجاحه . الصعوبات  
الاصيلة اربع . ارتكاب غريغوريوس الخطا . ما نجم عن ذلك من ضعف  
شوكة الكنيسة وانحطاطها على سبيل رد الفعل . بالنسبة الى الشعوب . بالنسبة  
الى الملوك . ثانياً الاجتهاد بتأسيس نظام جمهوري . الجمهوريات الايطالية  
ما كان يداخلها من الخلل والفساد . مدن جنوبي فرنسا . الغزوة الصليبية ضد  
الليبيون . الاتحاد السويسري . مدن انفلمك ونهر الرين . محالفة الانسيانيك .  
المذاهب الواقعة بين الاشراف الالتزاميين والمدن . ثالثاً الاجتهاد بتأسيس  
نظام جمهوري . جمعية وكلاء العموم في فرنسا . جمعية وكلاء العموم في اسبانيا  
والبوربون . جمعية وكلاء العموم في انكلترا . جمعية وكلاء العموم في المانيا .  
تفسير جميع تلك المشروعات عن التجاح وفسادها . اسباب ذلك . حقيقة  
ميل اوربا العمومي

المقالة الحادية عشرة . موضوع المقالة . صفات القرن الخامس عشر

الخصوصية . الحكومات والشعوب تقبى الى مراكزها الطبيعية على التدرج اولا في فرنسا . ظهور روح الجنسية الفرنسية . طريقة الاحكام المستعملة من لويس الحادي عشر . ثانيا في اسبانيا . ثالثا في المانيا . رابعا في انكلترا . خامسا في ايطاليا . نشوء العلاقات الخارجية بين الدول ( واندبيلوماسيا ) اي السياسة الخارجية . حركة الافكار الدينية . شروع اشرف وكبرا الدين في الاصلاح . مجامع كونستانس وبال شروع الشعب في الاصلاح . يوحنا هوس . تجديد نشأة الاداب . الانذهال من الاشياء القديمة . مدرسة اصحاب الافكار الحرة . حركة الاعمال بوجه العموم . الاسفار والاكتشافات . الاختراعات . النتيجة . وجه ٢٢٦

المقالة الثانية عشرة . موضوع المقالة . صعوبة الوقوف على الحوادث العمومية في التاريخ المتأخر . صورة حالة اوربا في القرن السادس عشر . الخطر الذي يخشى من سرعة تلخيص الحوادث واستخلاص نتائجها . الاسباب المتنوعة التي حملت على الاصلاح الديني البروتستانتي . صفته الغالبة انما هي ثورة الفكر البشري على السلطة المطلقة في الدائرة العقلية . البراهين على ذلك . الاصلاح البروتستانتي في جهات اوربا المختلفة . في ما داخل الاصلاح من الخلل . في اليسوعيين . المشابهة بين الانقلاب الحاصل في الهيئة الاجتماعية الدينية والانقلاب الحاصل في الهيئة الاجتماعية المدنية . وجه ٢٦٦

المقالة الثالثة عشرة . موضوع المقالة . الصفة العمومية للانقلاب الذي حصل في انكلترا . اسبابه الاساسية . هذا الانقلاب مختص بالسياسة اكثر من اختصاصه بالدين . ثلاثة احزاب عظام تداوله اولا حزب الاصلاح الشرعي . ثانيا حزب الانقلاب السياسي . ثالثا حزب الانقلاب الاجتماعي . عدم نجاح الجميع . كرومويل . ترجيع عائلة استورات . الوزارة القانونية . وزارة اهل الفساد . الوزارة الوطنية . انقلاب سنة ١٦٨٨ في انكلترا وفي اوربا . وجه ٢٦٩

المقالة الرابعة عشر . موضوع المقالة الفرق والمشابهة بين حال التمدن

في انكلترا وها لو في الفارة . تقدم فرنسا على اوربا في القرنين السابع عشر  
والثامن عشر . في الاول بواسطة حكومتها . وفي الثاني بواسطة الشعب نفسه .  
في حكومة لويس الرابع عشر . في حروبها . في سياستها . في ادارتها . في  
شرائعها . اسباب سقوطها . فرنسا في القرن الثامن عشر . صفات الانقلاب  
الفلسفي الجهورية . خاتمة الكتاب .  
وجهه . ٤٢

---

## اصلاح الخطا

وجه	سطر	خطا	صوابه
٤١	٨	استشارة	استنارة
٤١	١٦	باشرنا	وباشرنا
٧٧	٨	الجميع	الجميع
٨٠	١٤	لاحد	لواحد
١١٠	١٢	رويدا	ورويدا
١٢٤	١	بجوار	جوار
١٦٦	٩	حتى انه	اوانه
١٨١	١٧	سبل	سبل
١٨٤	٧	بصلح	بصلح
١٩٣	١٢	الانم	الانم
٢٠٢	٦	الوتية	الوثنية
٢١٠	١٢	واييلاد	واييلار
٢١١	١٨	وفي	في ا
٢١٩	٤	الوظائف	الوظائف
٢٢٢	٤	نوعا	نوعا
٢٢٢	١٢	الاجتماع	الاجتماع
٢٢٧	١٠	خرجوا	خرجوا
٢٥٧	٩	ومراعاة	وعلى مراعاة
٢٨٢	١٢	التي اكثرها تشغل	التي تشغل
٢٨٧	٩	الارادة	الارادات
٢٨٧	١١	الارادة	الارآ



وجه	مطر	خطا	صوابه
٢٩٢	١	بالعدل	بالعدل
٣٠٥		المتوسط (بالحاشية)	المتوسطة
٣١٣	٢	كنوا	كنوا
٣١٥	٩	ونجزها	ونجزها
٣١٧	٢	يسترق	يسترق
٣٢٢	١٨	والنظامات بوجوب	والنظامات كان بوجوب
٣٢٠	١٧	اصلاح ما	اصلاح امر ما
٣٢١	١٤	الضروف	الظروف
٣٦٦	٤	بامور	بالامور
٣٧٠	١٧	الحوادث	الحادث
٣٨٨	١٤	وثورة	وثورة
٣٩٣		نتائج الاصلاح (بالحاشية)	في اليسوعيين
٣٩٥		في اليسوعيين (بالحاشية)	نتائج الاصلاح
٣٩٩	١	المقالة الثانية عشرة	المقالة الثالثة عشرة
٤٢٣	١	كتفويا	متفويا
٤٢٤	٢	ومانت	وكانت
٤٤٤	٦	السامع	السامع سر
٤٥٩	١٦	تجاوز في	تجاوز الحدود في









